

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الكوفة / كلية الفقه

قواعد علم الحديث

عند

أئمة أهل البيت عليهم السلام

أطروحة قدمت إلى مجلس كلية الفقه / جامعة الكوفة

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في الشريعة والعلوم الإسلامية

تقدم بها

الطالب عادل زامل عبد الحسين الزريجاوي

إشراف

الأستاذ الدكتور حسن عيسى الحكيم

١٤٣١هـ   ٢٠١٠م

السيد عميد كلية الفقه المحترم

بسم اللّه الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ

أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾

صدق اللّه العلي العظيم

سورة الأحزاب/٣٣

م/ ترشيح أطروحة للطبع

نظـــــرا لإنجـــاز مباحـــث الأطروحـــــة الموســومة بـــ(قواعد علم الحديث عند أئمة أهل البيت(عليهم السلام)) وفصولها ومـــا يتعلـــق بهـــا لطالـــب الدكتوراه (عادل زامل عبد الحسين) فإني أرشحها للطبع.

التوقيع:

المشرف: أ.د. حسن عيسى الحكيم

التأريخ: ١ / ١٠ /٢٠٠٩

إقرار المشرف

أشهد بأنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (قواعد علم الحديث عند أئمة أهل البيت عليهم السلام) التي قدمها طالب الدكتوراه (عادل زامل عبد الحسين) جرى تحت إشرافي، في جامعة الكوفة / كلية الفقه وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الشريعة والعلوم الإسلامية.

التوقيع:

المشرف: أ.د. حسن عيسى الحكيم

التاريخ: ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٩

بناء على التوصيات المتوافرة من المشرف والمقوم العلمي أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

أ.م.د. صباح عباس عنوز

رئيس لجنة الدراسات العليا

التأريخ: ١٠ / ١/ ٢٠١٠

إقرار الخبير اللغوي

م/تقويم لغويّ

أشهد أنّي قد قوّمت لغة الأطروحة الموسومة بــ(قواعد علم الحديث عند أئمة أهل البيت ﻉ) لطالب الدكتوراه (عادل زامل عبد الحسين) وأصبحت بأسلوب لغوي خالٍ من الأخطاء...

مع التقدير.

التوقيع:

الخبير اللغوي:م.د.قاسم كتاب عطا الله

التأريخ: ١١/١١/٢٠٠٩

شهادة الخبير العلمي

لقد أطلعت على أطروحة الدكتوراه للطالب (عادل زامل عبد الحسين) الموسومة بـــــ(قواعد علم الحديث عند أئمة أهل البيت(عليهم السلام)) وقومتها علميا وأجد أنها صالحة للمناقشة.

التوقيع

أ.م.د. حكمت عبيد الخفاجي

الدرجة:

مكان العمل: جامعة بابل/كلية الدراسات القرآنية

التأريخ: / / ٢٠١٠

الإهداء

إلى أصحاب الكساء: النبي الأكرم محمد ﷺ و فاطمة الزهراء، و الأئمة علي، والحسن، والحسين، وإلى الأئمة التسعة المعصومين من ذرية الحسين عليهم السلام، أهدي هذا الجهد المتواضع، سائلا اللّه تعالى بحقهم أن يتقبله مني خالصا لوجهه و طلبا لمرضاته.

الباحث

شكر و عرفان

بعد شكر الباري{، أجد من باب الوفاء والاعتراف بالفضل، أن أتقدم بكلمات الشكر والامتنان، لكل من كان له أدنى أثر في مساعدتي وتقويمي لإنجاز هذا العمل الماثل وأخص بالذكر منهم:

١- الأساتذة الأفاضل رئيس لجنة الدراسات العليا وأعضاءها، والأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم في السنة التحضيرية، لما بذلوه من جهد خالص وحرص كبير ومتابعة مستمرة.

٢- الأستاذ الأول المتمرس الدكتور محمد حسين علي الصغير، لرعايته العلمية والإنسانية لطلبة الدراسات العليا، ولما قدمه ليّ من استشارة علمية قيمة وثمينة فيما رجعت فيه إليه.

٣- الأستاذ المساعد الدكتور صباح عباس عنوز، عميد كلية الفقه، ومعاونيه الأستاذ المساعد الدكتور علي خضير حجي، والأستاذ المساعد عبد الزهرة لفتة عبيد، على عنايتهم الكبيرة وحرصهم الأكيد ومتابعتهم العلمية الدائمة لطلبة الدراسات العليا.

٤- الأساتذة الأفاضل رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها، لما بذلوه ويبذلونه من جهد كبير وعناء، لتقويم هذه الأطروحة وترصينها، شكر الله تعالى سعيهم.

٥- إدارة مكتبة الروضة الحيدرية وأعضاءها والعاملين فيها لما قدموه من جهد وعون كبيرين في توفير المصادر والمراجع وتيسير الإفادة منها.

الباحث

ثبت المحتويات

بسم اللّه الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة والسلام على الرسول الأمين محمد بن عبد الله وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

إن أهل بيت النبي الأكرم محمدﷺعنوان مضيء ومجد خالد، واسم محبب لكل من ملأ الإيمان قلبه، وقد عَرَف المسلمون هذا العنوان الشامخ في سماء التأريخ، والمجد المتألق في أفق القرآن العظيم بهذه التسمية المباركة التي صدح بها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[1]، فقد خصهم الله{بإرادة التطهير المؤكدة من الذنوب والمعاصي والآثام، وأثبت لهم أفضل درجات التفضيل، وأعلى مراتب الأهلية، في الاقتداء والقيادة في الحياة الإسلامية[2].

وقد كان أئمة أهل البيت عليهم السلام كوكبة فريدة بما حملت من علم وتقوى، وخلق وشرف رفيع، وثبات على الحق، ودفاع عن الإسلام بالعلم والسيف، ومقاومة الظلم والطغيان، فهم شجرة النبوة الوارفة بجميع صفاتها، ومعدنها وعلمها، ومهبط وحيها، وقد تربوا وتغذوا من هذا المعين النقي الصافي، فأشرقت وتلألأت نجومهم الزاهرة بالعلم والحكمة، والمعرفة بكتاب الله تعالى، فكانوا أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، والعروة الوثقى، وحجج الله على أهل الدنيا والآخرة.

ولما كانت السنة الشريفة، هي المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله تعالى، التي يعتمد عليها المسلمون في استنباط الأحكام والقوانين والقيم الإسلامية، فهي تتحمل مسؤولية بيان كتاب الله تعالى وإيضاحه وتفسيره، وصياغة مضامينه ومحتواه التشريعي والفكري والتربوي، فالنص القرآني يحمل غنى وثروة فكرية وتشريعية عظيمة وخالدة تعهدت السنة الشريفة ببيانها، والكشف عنها، فرسول اللهﷺهو المبعوث رحمة للعالمين، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾[3]، فهو المخاطب بالوحي والعالم بما في الكتاب العزيز من أحكام ومفاهيم، وما له من مقاصد وغايات، ليبيّن للناس ما أنزل إليهم من ربهم ليتفكروا فيه

---

[1] الأحزاب/٣٣.

[2] ظ: الطوسي، التبيان،٣٤٠/٨؛ الطبرسي، مجمع البيان،٦٨/٧؛ الفيض الكاشاني، الصافي،١٨٨/٤.

[1] الأنبياء/١٠٧.

ويجتهدوا في تدبره وتطبيق أحكامه، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٤].

وقد تعرضت السنة الشريفة للدس والتزييف والتحريف من الكذابين والمندسين في الإسلام والحاقدين عليه، لتشويه هذه الرسالة الإلهية الخالدة، وتحريف مسار الأمة الإسلامية، لذا كان لأئمة أهل البيت عليهم السلام الأثر الطبيعي في الحفاظ على السنة المطهرة، وحملها وتبليغها بصدق وأمانة، والكشف عن محتواها بعمق ودقة، فحاربوا البدع والضلالة ونادوا بالالتزام بالكتاب والسنة، وجعل كتاب الله مقياسا للسنة النبوية، وذلك لأنه محفوظ من التزييف والتحريف، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٥]، وبذا أصبح أئمة أهل البيت عليهم السلام مصدرا للحديث والرواية وبيان أحكام الشريعة كلها والكشف عن غوامضها وأسرارها، وقد عنوا بالسنة الشريفة ومعرفة علم الحديث، ووضعوا القواعد لذلك، وكان عملهم الدقيق الجليل أساس علم الحديث، فقد روى هشام بن سالم، عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: ((إنما علينا أن نلقي إليكم الأصول وعليكم أن تفرعوا))[٦]، وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: ((علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع))[٧]، فهذان الخبران قد تضمنا إذناً بجواز تفريع الجزئيات على الأصول المسموعة من أئمة أهل البيت عليهم السلام والقواعد المأخوذة عنهم وحدهم، لا على ما وضعه غيرهم من الرأي والقياس وما شابه ذلك، فإن السنة إذا قيست مُحق الدين، وقد روى أبان بن تغلب، عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: ((إن السنة إذا قيست مُحق الدين))[٨].

إن أئمة أهل البيت عليهم السلام هم أصل لا يتعداه أحد إلى غيرهم، وقد روى محمد بن مسلم، عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: ((إما أنه ليس عند أحد من الناس حق ولا صواب، إلا شيء أخذوه منا أهل البيت، ولا أحد من الناس يقضي بحق ولا عدل، إلا ومفتاح ذلك القضاء وبابه

---

[٢] النحل/٤٤.

[٣] الحجر/٩.

[٤] ابن إدريس، مستطرفات السرائر،٥٧٥؛ وظ: الفيض الكاشاني، الحق المبين،٧.

[٥] ابن إدريس، مستطرفات السرائر،٥٧٥؛ وظ: الحر العاملي، وسائل الشيعة،٦٢/٢٧.

[٦] الكليني، الكافي،٥٧/١؛ وظ: الصدوق، من لا يحضره الفقيه،١١٩/٤.

وأوله وسننه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) فإذا اشتبهت عليهم الأمور كان الخطأ من قبلهم إذا أخطأوا، والصواب من قبل علي بن أبي طالب (عليه السلام) إذا أصـــابوا))[٩]، ومعلـــوم أن الإمام عليا (عليه السلام) أخذ علمه من علم رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومنه أخذ الأئمة المعصومون علمهـــم، فعلـــم أئمة أهل البيت مأخوذ عن الأصل، فهو عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الله تعالى.

إن قواعد علم الحديث وأصوله ومبانيه تلتمس في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله) والأئمة من بعده، وهي التي اقتدى بها العلماء والمؤلفون فيما صنفوا من كتب ورسائل، وفيمـــا ابتكـــروا مـــن معارف وعلوم، فمبادئ علم الحديث وقواعده تعـــود إلـــى زمـــان النبـــي (صلى الله عليه وآله) وأئمـــة أهـــل البيت (عليهم السلام) وترجع بدايات قواعده إلى عصرهم، وهذا ما شرفني أن أتناول هـــذا الموضـــوع بالدراسة المعمقة والتحليل الموضوعي الدقيق، فكانت أطروحتي بعنوان: (قواعد علم الحديث عند أئمة أهل البيت (عليهم السلام))، وقد سلطت الضوء فيها على أثر أئمة أهل البيت في وضع النـــواة الأولى، والمبادئ الأساسية لقواعد علم الحديث، وتجذيرها وتأصيلها، ورسم الطريق البـــيّن الواضح المعالم، ليقتفي أثرهم ويسير على نهجهم علماء الحديث ورواده، وكان لأئمـــة أهـــل البيت (عليهم السلام) قدم السبق والريادة الأولى في هذا المجال.

وعلى الرغم من كثرة ما ألف عن أئمة أهل البيـــت (عليهم السلام) مـــن الموســـوعات المتعـــددة الأغراض، والجهود العظيمة التي بذلها العلماء الأعلام، فإن مجموعـــة كبيـــرة مـــن هـــذه المصنفات القيمة التي دبجتها يراعة العلماء الأعلام المعتنين بأهل البيت (عليهم السلام)، تصدى فيهـــا مؤلفوها لذكر فضل ما يرتبط بتأريخ الأئمة، وكراماتهم ومناقبهم وسيرهم، والإشـــارة إلـــى جملة علومهم، ولم يجد الباحث أحدا منهم على جلالة قدرهم وعظيم منزلتهم، وغـــزارة مـــا كتبوه وأهميته، قد تناول قواعد علم الحديث عند أئمة أهل البيت (عليهم السلام) تناولاً دقيقاً ومركـــزاً أو مستفيضا، أو أفردها بالبحث والتنقيب، وتحدث عن سبق أئمة أهل البيت في هـــذا المجـــال، حديثا دقيقا واضحا، فكان بعض هذه القواعد مبثوثا في ثنايا كتـــبهم علـــى وجـــه العمـــوم، وبعضها لم يشيروا إليه إشارة واضحة، بحدود ما اطلع عليه الباحث، مع جده فـــي البحـــث والاستقراء والتتبع في كتب العلماء والباحثين، وقد أفاد الباحث من جهود السابقين عموما ما

---

[١] المفيد، الأمالي،٩٦؛ وظ: المجلسي، البحار،١٩٧/٢.

أمكنه ذلك، وكانت دليلا له وعونا فيما توصل إليه، ولاسيما ما كتبه الدكتور محمد حسين علي الصغير، في (موسوعة أهل البيت الحضارية)، التي كانت جديدة في أسلوبها وعرضها، واستقطبت سيرة أئمة أهل البيت بإيجاز واستوعبت قيادتهم بتحليل واستقراء تأريخي، وعرضت بدقة مركزة ملامح حياتهم، وفلسفة معالم قيادتهم، وتناولت أثرهم في علوم الشريعة كلها، وفي طليعتها القرآن الكريم والحديث الشريف.

وقد حاولت في حدود الممكن أن أنظم المادة المبحوث عنها من حيث التبويب، لتترابط مفرداتها ترابطا عضويا يمهد فيها السابق للاحق، وبذلت غاية جهدي لإيضاح العرض والتعبير وتبسيطهما، مستعينا بالأمثلة والشواهد، وحاولت أن أختصر ما لا فائدة في الإطالة فيه، وأن أطيل فيما رأيت ضرورة الإطالة فيه، وقد اقتضت طبيعة البحث المنهجية أن تنتظم الأطروحة على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة:

فالمقدمة هي التي بين أيدينا.

أما الفصل الأول فكان بعنوان: التعريف بمصطلحات البحث، وتناولت فيه: المعنى اللغوي والاصطلاحي للقاعدة، والعلم، والحديث، وأهل البيت، وأئمة أهل البيت عليهم السلام على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعصمتهم، وعلمهم.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: قواعد أئمة أهل البيت عليهم السلام في علم الرواية، وتناولت فيه: رواية الحديث الشريف وتدوينه، وتحمله وأداءه، والعناية به ورعاية المحدثين، والرواية بالمعنى وفهم الدراية ونقد المتن.

أما الفصل الثالث فكان بعنوان: قواعد أئمة أهل البيت عليهم السلام في علم الدراية، وتناولت فيه: القطع بصدور الحديث، ومعرفة جهة صدوره، والعمل بالحديث الأقرب صدورا، والأخذ بصفات الراوي والشهرة في الرواية، والوقوف والرد، والتسليم، والعمل بالاحتياط، والتخيير والسعة في العمل بالحديث.

أما الفصل الرابع فكان بعنوان: قواعد أئمة أهل البيت عليهم السلام في علم الرجال، وتناولت فيه: تصنيف الرواة، وتوثيقهم أو تضعيفهم وتقويم مصنفاتهم، والرجوع إلى الرواة الثقات، ورفض الغلو وذم الغلاة، واتصال سند روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام.

أما الخاتمة فقد تناولت فيها: أهم النتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات.

أما المصادر والمراجع المستعملة في هذه الأطروحة، فقد تنوعت من كتب الحديث، وكتب الرجال، وكتب التفسير، وكتب الفقه، وكتب الأصول، وكتب التأريخ، وكتب الكلام، ومعاجم اللغة والبلدان.

وبعد الحمد والثناء والشكر لله تعالى، أجد لزاما عليّ أن أقدم الشكر والعرفان والامتنان، للأستاذ الدكتور حسن عيسى الحكيم، لتفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، ولما أبداه لي من الرعاية العلمية والتوجيه والتسديد، في جميع مراحل إعدادها.

أخيرا لا أدعي أن عملي هذا جاء في غاية الكمال والتمام والتحرز عن الخطأ والنسيان، إنما الكمال لله وحده، بيد أني بذلت غاية جهدي، ولم أبخل بشيء من أجل أن يكون هذا العمل على وفق ما أتمناه وأصبو إليه، وإن هذا العمل- بصورته الماثلة- محاولة وشأن المحاولة أن لا تخلو من خطأ أو ضعف، غير أن أملي في الأساتذة الأعلام المعنيين بمناقشة أطروحتي هذه، أن يصححوا الخطأ، ويقووا الضعف، ويقوموا الاشتباه، وهم أهل لذلك.

والله حسبي فهو نعم المولى ونعم النصير، عليه توكلت وإليه أنيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

الفصل الأول

التعريف بمصطلحات البحث

أولاً: القاعدة، والعلم، والحديث لغةً واصطلاحاً.

ثانياً: أهل البيت لغةً واصطلاحاً.

ثالثاً: أئمة أهل البيت عليهم السلام على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

رابعاً: عصمة أهل البيت عليهم السلام.

خامساً: علم أئمة أهل البيت عليهم السلام.

إن لكل كلمة من كلمات العنوان دلالة لغوية ومعنى اصطلاحيا يجدر بنا الإلمام بهما بإيجاز، على النحو الآتي:

أولاً: القاعدة، والعلم، والحديث لغةً واصطلاحاً:

أ- القاعدة لغة واصطلاحاً:

القاعدة لغة:

للقاعدة في اللغة معان عدة، منها: المرأة القاعد، وجمعها القواعد، وهنّ النساء اللاتي قعدن عن المحيض والولد والنكاح، يُقال: قعدت المرأة عن الحيض، إذا أسنت وانقطع حيضها فهي قاعد، وقعدت عن الزواج فهي لا تشتهيه لكبر سنها، أو لا ترجوه لعدم الرغبة فيها[١٠]، قال تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاء اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[١١].

ومنها: الأساس، فقواعد كل شيء أساسه، وأساس كل شيء ما كان ثابتاً مستقراً، وقواعد البيت أسسه، ورفع القواعد، البناء عليها، لأنها إذا بُني عليها ارتفعت[١٢]، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيم﴾[١٣].

ومنها: قواعد الهودج، وهنّ أربع خشبات معترضات تحته، تركب عيدان الهودج فيهنّ[١٤]، ومن هذه المعاني اللغوية التي ذكرناها، يبدو أن المعنى الأقرب للقاعدة الذي يناسب المقام الذي نبحث فيه، هو: الأساس، لأنه الركيزة الثابتة المستقرة التي يُعتمد عليها، ويُرجع إليها.

القاعدة اصطلاحاً:

القاعدة في الاصطلاح هي: الأصل والقانون والمسألة والضابطة والمقصد، والأمر الكلي الذي يُبنى عليه غيره ويُستفاد حكمه منه، بمعنى أنها الضابطة والأمر الكلي المتضمن

---

[١] ظ: الخليل، العين،١/١٤٣؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،٥/١٠٨؛ الراغب الأصفهاني، المفردات،٤٠٩؛ الفيومي، المصباح المنير،٥١٠؛ الطريحي، مجمع البحرين،٣/٥٢٩.

[٢] النور/٦٠؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٧/٤٩٥؛ الزمخشري، الكشاف،٣/٧٦.

[٣] ظ: الخليل، العين،١/١٤٣؛ الأزهري، تهذيب اللغة،١/١٣٧؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،٥/١٠٩؛ الراغب الأصفهاني، المفردات،٤٠٩؛ ابن منظور، لسان العرب،٣/٣٦١؛ الفيومي، المصباح المنير،٥١٠؛ الطريحي، مجمع البحرين،٣/٥٢٩؛ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط،٢/٧٧٥.

[١٣] البقرة/١٢٧؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،١/٤٦٠؛ الزمخشري، الكشاف،١/٣١١.

[٥] ظ: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،٥/١٠٨؛ ابن منظور، لسان العرب،٣/٣٦١؛ الزبيدي، تاج العروس،٥/١٩٤.

جميع جزئياته، كما يقال: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان ونحو ذلك، فهي الكلية التـــي يسهل التعرف منها على أحوال الجزئيات(١٥).

ب- العلم لغة واصطلاحاً:

العلم لغة:

يُقال: عَلِم علماً، أي حصلت له حقيقة العلم، وعَلِم الشيء، أي عرفه وأدركـــه وتيقنـــه، وأعلمه الأمر، أي أطلعه عليه، والعلم يدل على أثر بالشيء يتميز به مـــن غيـــره(١٦)، قـــال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُـــولَ مِمَّـــن يَنقَلِـــبُ عَلَـــى عَقِبَيْهِ﴾(١٧)، فقد تضمن العلم معنى التمييز، ليستبين أي المؤمنين يتبع رسول الله ﷺ فيما يأمره به الله، وأيهم يشكك في الدين ويتردد، وليتميز الثابت على دين الإسلام ممن يـــنكص علـــى عقبيه(١٨)، ويقال: علم بالشيء، أي شعر به وعرفه حق المعرفة، والعلم نقيض الجهـــل(١٩)، فالعلم إذن هو: حصول الحقيقة والمعرفة، والإدراك واليقين، والإطلاع والشعور، وهو المائز بين الأشياء، والمضاد للجهل، وهذا المعنى هو الأقرب للمقام الذي نبحث فيه.

العلم اصطلاحاً:

تباينت أقوال العلماء في تعريف العلم وضبطه من جهة الاصـــطلاح، وتنوعـــت هـــذه التعريفات كلٌ بحسب مشربه ومعتقده ودائرة عنايته، فالعلم عند الفلاسفة والمتكلمـــين، هـــو

---

(١) ظ: الفيومي، المصباح المنير،٥١٠؛ فخـــر المحققـــين، إيضـــاح الفوائـــد،٨/١؛ الجرجـــاني علـــي، التعريفات،١٧٢؛ الطريحي، مجمع البحرين،٥٢٩/٣؛ التهانوي، كشاف اصـــطلاحات الفنـــون،٥٠٥/٣؛ الغديري، القاموس الجـــامع للمصـــطلحات الفقهيـــة،٤٥٥-٤٥٦؛ البيـــانوني، القواعـــد الشـــرعية،٤٣؛ المصطفوي، القواعد،٥.

(٢) ظ: الأزهري، تهذيب اللغة،٢٥٤/٢؛ الجوهري، الصحاح،١٩٩٠/٥؛ ابن فـــارس، معجـــم مقـــاييس اللغة،١٠٩/٤؛ الراغب الأصفهاني، المفردات،٣٤٣.

(٣) البقرة/١٤٣.

(٤) ظ: الطوسي، التبيان،٥/٢-١٠؛ الزمخشري، الكشاف،٣١٧/١-٣١٩؛ الطريحي، مجمـــع البحـــرين، ٢٣٥/٣.

(٥) ظ: الأزهري، تهذيب اللغة،٢٥٤/٢؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،١١٠/٤؛ ابـــن منظـــور، لســـان العرب،٤١٧/٢؛ الزبيدي، تاج العروس،٤٩٧/٧.

الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، أو حصول صورة الشيء في العقل أو الذهن، أو إضافة مخصوصة بين العاقل والمعقول، أو إدراك الشيء على ما هو به، أو كونه صفة راسخة يُدرك بها الكليات والجزئيات، أو هو صفة يحصل بها لنفس المتصف بها تمييز حقائق المعاني الكلية حصولا لا يتطرق إليه احتمال نقيضه(٢٠)، والعلم في اصطلاح الشرع، يطلق على العلم بالله تعالى، وآياته وأفعاله في عباده وخلقه، وأنبيائه ورسله، وما يتعلق بهم ويرتبط برسالاتهم(٢١)، والعلم في عرف التدوين العام، يراد به المسائل والقواعد التي تذكر في علم من العلوم، أي أنه يطلق على جملة من المسائل والقواعد المنضبطة بجهة واحدة موضوعا أو غاية، منها: علم الفلك وعلم الطب وعلم التفسير، ويراد به موضوعات هذه العلوم ومسائلها، فهو مجموعة الأصول العامة والقواعد الكلية التي تجمعها جهة واحدة، وتنضوي تحت عنوان واحد، هو اسم العلم الذي تؤلفه(٢٢)، وهو في هذا المقام علم الحديث، الذي يشتمل على أقوال المعصومين عليهم السلام وأفعالهم وتقريراتهم، ونقلها وروايتها، وتحرير ألفاظها وضبطها، وبيان طرق النقل وأحوال الرواية وأصولها، ومعرفة الرواية وشروطها، وأحوال الرواة وشروطهم وما يتصل بذلك من جهة العدالة والجرح، والقبول والرد والتوقف، وغيرها من العلوم المرتبطة بالحديث من جهة الرواية والدراية والرجال(٢٣).

جـ- الحديث لغة واصطلاحاً:

الحديث لغة:

---

(١) ظ: الغزالي، إحياء علوم الدين،١/١٤؛ الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام،١/١٢؛ التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام،١/٧٨؛ الزبيدي محمد بن محمد، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين،٦٤-٧٤؛ الجرجاني علي، التعريفات،١٥٧؛ حاجي خليفة، كشف الظنون،١/٣-٤؛ المظفر محمد رضا، المنطق،١٣؛ اللواساني، نور الإفهام في علم الكلام،١/١٨٧.

(٢) ظ: الغزالي، إحياء علوم الدين،١/١٤؛ الزرقاني، مناهل العرفان،١/١٠-١١.

(٣) ظ: الزرقاني، مناهل العرفان،١/٦؛ محمد صفاء إبراهيم، علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، ٢٧-٣٣؛ الفضلي، أصول الحديث،٩.

(٤) ظ: السخاوي، فتح المغيث،١/٢١؛ السيوطي، تدريب الراوي،٩؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٤٥؛ التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون،١/٣٨٤؛ الخميسي، معجم علوم الحديث،٥؛ أبو شهبه، الوسيط في علوم مصطلح الحديث،١٥و٢٣؛ الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٢٢-٢٦.

يقال: حدث حدوثا وحداثة، نقيض قدُم، وتضم داله إذا ذكر مع قدُم، وحـدثان الأمـر، بالكسر: أوله وابتدائه، والحديث الجديد من الأشياء ضد القديم، ويسمى بذلك لأنه يحدث شيئا فشيئا، ولا تقدم له وإنما هو شيء حدث لك فحدثت به، ويستعمل في قليل الكـلام وكثيـره، وجمعه أحاديث[٢٤]، والحديث يُطلق على كل كلام يُتحدث ويُخبر به، قال تعـالى: ﴿اللّـهُ لا إلَـهَ إلاَّ هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللّهِ حَـدِيثاً﴾[٢٥]، وقـال تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النبي إلى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾[٢٦].

وحدث الشيء حدوثا، إذا تجدد وجوده فهو حادث وحديث، ومنه يُقال: حدث عيـب إذا تجدد وكان معدوما، والحديث ما يُتحدث به ويُنقل، وكل كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي، في يقظته أو منامه، يقال له: حديث، والحديث فعيل من الحـدوث، بمعنـى وجـود الشيء بعد ما كان معدوما، أو بعد إن لم يكن عرضا كان ذلـك أو جـوهرا[٢٧]، والمعنـى الأقرب للحديث، لما نحن فيه، هو ما يُتحدث ويُخبر به ويُنقل، وكل كلام يبلغ الإنسـان مـن جهة السمع أو الوحي في يقظته أو منامه.

الحديث اصطلاحاً:

اختلف المسلمون بحسب مذاهبهم في المعنى الاصطلاحي للحديث الشريف، فالإمامية يرون إن الحديث: هو كل ما يصدر عن المعصوم، من النبي ﷺ أو الإمام عليه السلام من قول أو فعل أو تقرير – وهذا تجوزاً، فالحديث للقول وحده بدليل المشهور حدثني فلان عـن فـلان– ولا يرون ما يصدر عن غيره حديثاً، فالحديث عندهم يختص بما جاء عن المعصوم، ولا يسـمى ما جاء عن غيره حديثا[٢٨]، وقد أشار الإمام الباقر عليه السلام إلى ذلك، في رواية جابر بـن يزيـد

---

[١] ظ: العسكري، الفروق اللغوية،٢١١؛ الفيروز آبادي، القاموس المحيط،،١٦٤/١؛ الطريحـي، مجمـع البحرين،٤٦٩/١؛ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط،١٦٠/١؛ لويس معلوف، المنجد،١٢١.

[٢] النساء/٨٧؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٢٨٠/٣؛ الطبرسي، مجمع البيان،١٤٩/٣

[٣] التحريم/٣؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٤٦/١-٤٧؛ الزمخشري، الكشاف،١٢٦/٤-١٢٧.

[٤] ظ: الراغب الأصفهاني، المفردات،١٢٤؛ الفيومي، المصباح المنير،١٢٤.

[١] ظ: الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٥٠؛ المير الداماد، الرواشـح السـماوية،٦٧؛ المجلسـي، البحار،١٥٧/٢.

الجعفي، فقال: ((إنا لو كنا نحدثكم برأينا وهوانا لكنا من الهالكين، ولكنا نحدثكم بأحاديث نكنزها عن رسول الله ﷺ كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضتهم))[29]، فالإمام يُسمي ما ينطق به الأئمة المعصومون وما يصدر عنهم بالحديث الذي توارثوه عن رسول الله ﷺ لذا قالوا: الحديث كلام يحكي قول المعصوم، أو فعله أو تقريره، وإطلاقه على ما ورد عن غيره تجوزاً[30]، فالفعل والتقرير هما السنة، ويدل على ذلك ما رواه حنان بن سدير، قال: سمعت الإمام الصادق عليه السلام يقول: ((من حفظ عنا أربعين حديثا من أحاديثنا في الحلال والحرام بعثه الله يوم القيامة عالما فقيها ولم يعذبه))[31]، فالإمام يؤكد أن يكون الحفظ من أحاديث المعصومين خاصة، والالتزام بمضامينها وعدم التقصير بما فرض من أحكام وتشريعات، وبهذا القيد يخرج من الحديث ما لم يكن صادرا عنهم فهو ليس بحديث، ولا يُطلق الحديث إلا على ما كان صادرا عن المعصوم[32]، بدليل قول الإمام الصادق عليه السلام: ((من أحاديثنا))، والحديث مرادف للخبر، فهما بمعنى واحد، وهو ما صدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير، وما حديث المعصوم إلا الخبر المرفوع إليه[33]، يدل على ذلك ما رواه زرارة بن أعين، قال: سألت الإمام الباقر عليه السلام فقلت: جُعلت فداك يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيهما آخذ؟ فقال: ((يا زرارة خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر))[34]، فالراوي يُعبّر عن ما صدر من المعصومين بالخبر أو الحديث، والإمام يقرّه على ذلك ويجيبه على سؤاله من دون تعليق، وهذا يدل على الترادف بين الخبر والحديث.

وقد يضيف بعضهم كلمة (قول) إلى التعريف فيكون تعريف الحديث: هو قول المعصوم، أو حكاية قوله، أو فعله، أو تقريره[35]، ليدخل فيه أصل الكلام المسموع عن المعصوم، والأنسب بقاعدة النقل هو عدم الدخول لكون كلام المعصوم في الأغلب أمرا ونهيا

---

[2] الصفار، بصائر الدرجات،319؛ وظ: المفيد، الاختصاص،280.

[3] ظ: البهائي، الوجيزة،20؛ البصري، فائق المقال،42، والمقنعة الأنيسة،19؛ المامقاني، مقباس الهداية،57/1.

[4] الكليني، الكافي،49/1؛ وظ: الصدوق، الخصال،542.

[5] ظ: المجلسي، البحار،157/2.

[6] ظ: الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،49؛ البهائي، الوجيزة،20.

[7] ابن أبي جمهور الأحسائي، عوالي اللئالي،133/4؛ وظ: المجلسي، البحار،245/2.

[1] ظ: البهائي، الوجيزة،21؛ البصري، فائق المقال،42، والمقنعة الأنيسة،20.

وهو إنشاء، بخلاف حكاية كلامه عنه لأن ذلك إخبار[٣٦]، ولعل وجه التردد من جهة شمول الحديث المنقول بالمعنى إن أريد حكاية القول بلفظه، بأن يُقال: إن ذات لفظ ما صدر من المعصوم قول، وأما نقله فحكاية، والحديث يشملهما.

فالحديث الشريف هو المأخوذ بنقل الرواة عن مصادر التشريع وينابيعه الأساسية، وهما النبي الأكرم ﷺ والأئمة المعصومون عليهم السلام لأنهم الامتداد الطبيعي للنبوة، وهم المعصومون المطهرون عن الذنب والخطأ، بنص القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[٣٧]، فالآية الكريمة تُخبر أن العصمة هي القاسم المشترك الجامع بين النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام وهي ملكة أو درجة عالية من السلوكية التي لا يمكن أن يخالطها الخطأ والنسيان، ولا يمكن أن يرقى إليها سوى نفر مخصوص من البشر، فالإمامة والعصمة صفتان خص الله تعالى بهما طائفة معينة من أهل البيت عليهم السلام ولأن الإمامة رئاسة دينية وزعامة إلهية، ونيابة عن الرسول ﷺ في أداء وظائفه في أمور الدين والدنيا، فالإمام يجب أن يكون معصوما كالنبي ﷺ[٣٨]– وسيأتي بيان ذلك– [٣٩].

أما جمهور المسلمين: فهم يطلقون الحديث على ما انتهى إلى رسول الله ﷺ وكذا ما انتهي إلى غير المعصوم من الصحابة والتابعين، من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية[٤٠]، فالحديث عندهم ما جاء عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وما هَمَ به، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام[٤١]، وهو مرادف للخبر، وهو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ وغيره من الصحابة والتابعين من قول أو فعل أو تقرير، قال ابن حجر

[٢] ظ: المامقاني، مقباس الهداية،١/٥٨.
[٣] الأحزاب/٣٣؛ ظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٨/٣٣٦؛ الطبرسي، مجمع البيان،٨/١٥٣.
[٤] ظ: الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة،١/٥؛ العلامة الحلي، شرح تجريد الاعتقاد،٤٩٢، ونهج الحق وكشف الصدق،١٦٤؛ المظفر محمد حسن، دلائل الصدق،٤/٢١٧و٢٣٧.
[٥] ظ: الأطروحة،٣٩-٤٩.
[٦] ظ: السيوطي، تدريب الراوي،١١؛ المناوي، فيض القدير،١/٢٧و١٧١؛ التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون،١/٣٨٠.
[١] ظ: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري،١/١٧٣؛ السخاوي، فتح المغيث،١/٢١.

العسقلاني: ((الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث))[٤٢]، وهذا يعني أن معناهما واحد فيصدقان على ما جاء عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين، ويُطلقان على المرفوع والموقوف والمقطوع[٤٣]، فما التحديث إلا الإخبار، فلا ضير في تسمية الحديث خبرا، والخبر حديثا[٤٤].

بعد التعرف على المعنى اللغوي والاصطلاحي للمفردات (القاعدة، والعلم، والحديث) يبدو أن المراد بهذا المركب الإضافي (قواعد علم الحديث) هو: مجموعة القواعد والقوانين الخاصة بعلم الحديث، التي من شأنها أن تكون ضابطة لأحوال الرواة، وصفات المرويات، والتي يُعرف بها أحوال السند والمتن، قبولاً ورداً، وبيان الطرق الموصلة إلى ذلك، والمنهج المتبع في الرواية والتأليف والنقد، وما يتعلق بذلك من الشروط والآداب، وبيان صحيح الحديث من ضعيفه، وناسخه من منسوخه، ومختلفه ومتعارضه، وشرح معناه، واستخراج الأحكام منه، إلى غير ذلك من العلوم التي تدور في فلك الحديث.

ثانياً: **أهل البيت لغةً واصطلاحاً**:

أهل البيت لغة:

هذا اللفظ (أهل البيت) مركب من كلمتين، هما: (أهل) و(بيت) ولكل كلمة منهما مفهوم، ويمكن تحديد المفهوم اللغوي لكلمة (أهل) بما يُضاف إليها قرينة على المراد، فأهل القرى سكانها، وأهل الشيء أصحابه، وأهل الكتاب أتباعه وقراؤه، وأهل الإسلام من يدين به[٤٥]، وكذلك أهل التوراة والإنجيل، وقد وردت مثل هذه المعاني في القرآن الكريم[٤٦]، فكلمة (أهل) تُستعمل مضافا فيمن كان له علاقة قوية بمن أضيف إليه، يُقال: أهل الرجل، وأهل الدار، ومنزل آهل، أي به أهله، والجمع أهلات، وأهال[٤٧].

---

[٢] نزهة النظر،٢٣.

[٣] ظ: السيوطي، تدريب الراوي،١١.

[٤] ظ: الصالح، علوم الحديث ومصطلحه،١٢١.

[٥] ظ: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،١/١٥٠.

[٦] ظ: النساء/٥٨، والكهف/٧١، وفاطر/٤٣.

[١] ظ: الجوهري، الصحاح،٤/١٦٢٨؛ العسكري، الفروق اللغوية،٨٤.

والأهل والآل كلمتان بمعنى واحد، فيقال: آل الرجل أهله، وآل الله وآل رسوله أولياؤه، والآل أصلها أهل ثم أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير أأل، فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفا، ويدل على ذلك إن الهاء ترد في التصغير، فيقال في تصغير آل: أهيل، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها(٤٨).

وثمة فرق بين أهل الرجل، وأهل بيت الرجل، فأهل الرجل، عشيرته وذوو قرباه، وأخص الناس به، ومن يجمعه وإياهم نسب أو دين، أو زوجة، والتأهل التزوج، وقد عُبر في اللغة مجازا بأهل الرجل عن زوجته(٤٩)، وورد مثل هذا التعبير في القرآن الكريم(٥٠).

أما أهل بيت الرجل فهم: من يجمعه وإياهم النسب وتعُرف في أسرة النبي ﷺ مطلقا إذا قيل أهل البيت، وأهل بيت النبي ﷺ أزواجه وبناته وصهرُهُ علي عليه السلام وقيل: نساء النبي والرجال الذين هم آله، وأهل البيت سكانه(٥١).

وأهل بيت النبي ﷺ هم العترة، وقد صرح بذلك ابن منظور، مستدلا بقول الرسول ﷺ: ((إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله، وعترتي أهل بيتي))(٥٢)، قال: ((فجعل العترة أهل البيت))(٥٣)، والعترة هم البضعة، وهم لحم النبي ﷺ ودمه وقطعة منه، وهم أسرته وفصيلته ورهطه الأدنون، وهم أخص أقاربه (٥٤).

---

(٢) ظ: العسكري، الفروق اللغوية،٨٤؛ ابن منظور، لسان العرب،١١/٢٩-٣٠؛ الفيروز آبادي، القاموس المحيط،٣/٣٣١.

(٣) ظ: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،١/١٥٠؛ الراغب الأصفهاني، المفردات،٢٩؛ ابن منظور، لسان العرب،١١/٢٨؛ الفيروز آبادي، القاموس المحيط،١/٣٣١؛ الزبيدي، تاج العروس،١٤/٣٥.

(٤) ظ: يوسف/٢٥، والقصص/٢٩.

(٥) ظ: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،١/١٥٠؛ الراغب الأصفهاني، المفردات،٢٩؛ ابن منظور، لسان العرب،١١/٢٩؛ الفيروز آبادي، القاموس المحيط،٣/٣٣١.

(٦) الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٤٨.

(١) لسان العرب،٤/٥٣٨.

(٥٤) ظ: الكوفي فرات، التفسير،٤٧٧؛ الجوهري، الصحاح،٣/١١٨٦؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،٢/١٩٢؛ الطبرسي، مجمع البيان،٥/٤٠٣؛ ابن منظور، لسان العرب،٤/٥٣٨؛ الزبيدي، تاج العروس،٧/١٨٦.

أما البيت: فهو المأوى والمآب ومجمع الشمل، ومنه يُقال لبيت الشعر بيتا، لأنه مجمع الألفاظ والحروف والمعاني على شرط الوزن[٥٥]، والبيت عيال الرجل والذين يبيت عندهم، وهو في الأصل مأوى الإنسان بالليل، يقال: بات إذا أقام بالليل، كما يقال: ظل إذا أقام بالنهار، ويقال للسكن بيت، من غير اعتبار الليل فيه[٥٦]، والعرب تسمي ما يُلتجأ إليه بيتا ((ولهذا سموا الأنساب بيوتا، وقالوا: بيوتات العرب، يريدون النسب))[٥٧]، فأهل البيت: هم المنتسبون إلى البيت والمختصون به، سواء كان البيتُ بيتَ نسبٍ، أو بيتَ سكن، لذلك قال الراغب الأصفهاني: ((أهل الرجل في الأصل من يجمعه وإياهم مسكن واحد، ثم تجوز به فقيل: أهل بيت الرجل لمن يجمعه وإياهم نسب))[٥٨]، ولابد لتعيين سعة مدلول (أهل) وضيقه، ومعرفة المراد به، بيت السكن أم بيت النسب، من قرينة معينة كالإضافة مثل، أهل بيت النبيﷺأو الانصراف مثل، انصراف أهل البيت المطلق إلى أهل بيت النبيﷺ[٥٩].

أهل البيت اصطلاحاً:

ورد لفظ (أهل البيت) في موردين هما: القرآن الكريم، وكلام النبيﷺوالتفصيل يقتضي الحديث عن كل منهما:

أ- أهل البيت في القرآن الكريم:

ورد لفظ (أهل البيت) في ثنايا الآيات التي نزلت بشأن نساء النبي محمدﷺبدعوتهن إلى التخلي عن الدنيا والتحلي بالتقوى، إلى غير ذلك من الوصايا[٦٠]، التي وردت في ضمن

---

[٣] ظ: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،١/٣٤٣.

[٤] ظ: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،١/٣٤٣؛ الراغب الأصفهاني، المفردات،٦٤.

[٥] الطبرسي، مجمع البيان،٨/١٥٥.

[٥٨] المفردات،٢٩.

[٥٩] ظ: الراغب الأصفهاني، المفردات،٢٩و٦٤؛ الأنصاري محمد علي، أهل البيت إمامتهم، حياتهم،١/١٤.

[٦٠] ظ: الطبري، جامع البيان،٢٢/٤- ٥؛ الطوسي، التبيان،٨/٣٣٦؛ الطبرسي، مجمع البيان،٨/١٥٣.

آيات[٦١]، والمهم في هذا المقام هو معرفة المراد من أهل البيت في الآية المباركة، إذ اختلف المفسرون في بيان ما هو المراد من (أهل البيت) في الآية الكريمة على أقـوال عـدة[٦٢]، أحدهما على الحق يدعمه الدليل المعتبر في النص والتفسير والتأكيد، والأخرى على خطـأ، إما بسبب عدم الدقة أو التحزب والمناصرة السياسية، وأكثرها لا يُعبأ بها لأنها لا تعتمد على ركن وثيق، وإنما اختلقت لحل الإشكالات الواردة على قول من يرى أن المراد بأهل البيـت هو نساء النبيﷺغير أن العبرة بقولين هما: الأول: إن المراد بأهل البيت: النبي محمـدﷺ، وفاطمة الزهراء، والأئمة علي، والحسن والحسين عليهم السلام، والثاني: إن المراد بأهل البيت: نساء النبيﷺ.

ولابد من دراسة هذين القولين وبيان أيهما المراد في هذه الآية الكريمة، فـالملاحظ أن الآية فيها، ثلاثة تأكيدات تؤكد إرادة إلهية جازمة في طهارة أهل البيت، فقد افتتحـت الآيـة بحرف (إنَّ) المشبه بالفعل التأكيدية، المتعقبة بـ(مَا) الحصرية، لتؤكـد علـى أن الطهـارة والتطهير منحصرة في دائرة أهل البيت، ثم أردفت بـ(لام) التأكيد، علـى كلمـة (يُـذْهِبَ) للكشف عن الإزالة الشاملة لكل الذنوب والمعاصي، وأخيرا جـاءت بكلمتـي: (وَيُطَهِّـرَكُمْ تَطْهِيراً)، لكي لا تبقي مجالا للشك في أن الطهارة كاملة لأهل البيت وخالية من كـل شـائبة وشبهة[٦٣]، ولابد من إنعام النظر في تعيين المراد من (أهل البيت) بعد قابلية اللفظ لشـمول كلتا الطائفتين:

القول الأول: إن المراد بأهل البيت: النبي محمدﷺ، وفاطمة الزهراء، والأئمة علـي، والحسن والحسين عليهم السلام:

هذا القول يؤيده وجود القرائن التي تدل على أن المراد من هذا اللفظ جماعـة خاصـة منتمية إلى البيت النبوي بوشائج خاصة، وليس كل المنتمين إليه، ومن هذه القرائن:

---

[٦١] ظ: الأحزاب/٢٨-٣٤.

[٦٢] ظ: الطبري، جامع البيان،٩/٢٢-١٣؛ الزمخشري، الكشاف،٤٣٤/١، و٢٦٠/٣؛ الـرازي، مفـاتيح الغيب،٥٨/٨؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،١٨٧/١٤-١٨٤؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم،٤٩١/٣-٤٩٤؛ ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة،٢٢٠-٢٢٤؛ الشوكاني، نيل الأوطار،٣٢٧/٢-٣٢٩.

[٦٣] ظ: الطوسي، التبيان،٢٣٨/٨-٢٤٠؛ الزمخشري، الكشاف،٢٦٠/٣؛ الطبرسي، مجمع البيان،١٥٧/٧؛ الطباطبائي، الميزان،٣٠٩/١٦.

١- اللام في (أهل البيت) للعهد، إذ استعملت في العهد باعتبار معهودية مدخولها بين المتكلم والمخاطب، ولا يمكن حملها على الجنس لأن ذلك إنما يكون إذا أراد المتكلم بيان الحكم المتعلق بالطبيعة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً﴾[٦٤]، والآية الكريمة ليست بصدد بيان حكم طبيعة أهل البيت، كما لا يصح أن يُحمل على الاستغراق، أي جميع البيوت في العالم، أو بيوت النبي ﷺ وإلا لناسب الإتيان بصيغة الجمع فيقول: أهل البيوت[٦٥]، كما أتى به في صدر الآية وقال: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ فتعين أن البيت المراد إذهاب الرجس عنه هو البيت المعهود بين المتكلم والمخاطب، فما هو هذا البيت؟ هل هو بيت أزواجه ﷺ أو بيت فاطمة وزوجها وابنيهما عليهم السلام؟ ولا سبيل إلى الأول، لأنه لم يكن لأزواجه ﷺ بيت واحد تشير اللام إليه، بل تسكن كل واحدة منهن في بيت خاص، ولو أريد واحد من بيوتهن لاختصت الآية بواحدة منهن، وهذا ما لم يقل به أحد، فضلا عن أن هذا يُخرج بيت فاطمة عليها السلام مع أن الروايات ناطقة بشمولها[٦٦]، وإنما الكلام في شمولها لأزواج النبي ﷺ.

هذا كله على تسليم أن المراد من البيت في الآية الكريمة، البيت المبني من حجر أو مدر، مع أن المراد غيره، ألا وهو بيت النبوة وبيت الوحي، ويؤيد ذلك ما جرى من حوار بين قتادة المفسر المعروف، والإمام الباقر عليه السلام وقد أرشده الإمام إلى هذا المعنى، فعندما جلس قتادة أمام الإمام، وقال: لقد جلست بين يدي الفقهاء، وقدام ابن عباس فما اضطرب قلبي قدام واحد منهم ما اضطرب قدامك، فقال له الإمام الباقر عليه السلام: ((ويحك، أتدري أين أنت؟ أنت بين يدي: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۞ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ

---

[٦٤] المعارج/١٩.

[٦٥] ظ: الطوسي، التبيان،٨/٣٤٠؛ الطبرسي، مجمع البيان،٧/١٥٧؛ الطباطبائي، الميزان،١٦/٣٠٩-٣١٠.

[٦٦] ظ: أحمد بن حنبل، المسند،١/١٨٥؛ مسلم، الصحيح،٧/١٣٠؛ الترمذي، السنن،٥/٣٠؛ الطبري، جامع البيان،٢٢/٩؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك،١٤٦؛ البيهقي، السنن الكبرى،٢/١٥٠؛ الرازي، مفاتيح الغيب،٨/٨٥؛ السيوطي، الدر المنثور،٥/١٩٨.

القُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾[٦٧]، فأنت ثم، ونحن أولئك))[٦٨]، فقال قتادة: صدقت والله، جعلني الله فداك، والله ما هي بيوت حجارة ولا طين.

٢- تذكير الضمائر، فالضمائر التي خاطب الله تعالى بها أزواج النبيﷺبحسب المعتاد ضمائر التأنيث، ولكنه عندما يصل إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، يُغيّر الصيغة الخطابية في التأنيث ويأتي بصيغة التذكير، فلو كان المراد بها نساء النبيﷺلبقي الخطاب بضمير التأنيث (عنكن) و(يطهركن)[٦٩]، لاسيما أن الآيات المرتبطة بأزواج النبيﷺتخاطبهن مرة بلفظ (الأزواج) ومرتين بلفظ (نساء النبي) الصريحين في زوجاته[٧٠]، فالعدول عنهما إلى لفظ (أهل البيت) قرينة على أن المخاطب به غير المخاطب بهما.

٣- الإرادة في الآية الكريمة إرادة تكوينية، فأهل البيت معصومون من الذنب والخطأ، لكون المراد من الإرادة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِير﴾، هي الإرادة التكوينية، التي لا ينفك المراد فيها عن الإرادة، وتكون متحققة وثابتة في الخارج[٧١]، ولما كان المراد إذهاب الرجس، وإثبات التطهير وذلك بعصمتهم، فلا يصح أن يُراد من أهل البيت أزواج النبيﷺإذ لم يثبت أنهن معصومات من الذنب ومطهرات من الزلل، بل ثبت خلاف ذلك[٧٢]، فلا مناص من تطبيقه على جماعة خاصة من المنتمين إلى البيت النبوي الشريف الذي تحقق فيهم تعلقهم بالأساب والمقتضيات

---

[٦٧] النور/٣٦-٣٧.

[٦٨] الكليني، الكافي،٢٥٦/٦-٢٥٧.

[٦٩] ظ: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،١٨٢/١٤-١٨٣؛ الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط،٢٢٤/٧؛ الشوكاني، فتح القدير،٢٧٩/٤.

[٧٠] ظ: الأحزاب/٢٨-٣٢.

[٧١] ظ: الطوسي، التبيان،٣٤٠/٨؛ الطبرسي، مجمع البيان،١٥٧/٨؛ المدني، رياض السالكين،٣٧٤/٦-٣٧٧.

[٧٢] ظ: شرف الدين، النص والاجتهاد،٢٩٠-٢٩٦، والمراجعات،٢٥٥-٢٣٨؛ وظ: مصادرهما.

التي تنتهي بصاحبها إلى العصمة ولا يصدق هذا إلا على فاطمة الزهـراء والأئمـة علـي والحسن والحسين عليهم السلام[٧٣].

٤- يضاف إلى ذلك أن هذا الجزء من الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، وردت في ضمن الحديث عن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووردت صيغة التأنيث في اثنتين وعشرين موضعا بضمائر المؤنث أو نون النسوة، فلماذا ورد هذا الجـزء مـذكرا وكان بالإمكان تأنيثه؟ فإنما ورد بينها لتأكيد أن المراد غير نساء النبـي صلى الله عليه وآله وسلم وإن جـاء هنـا للامتحان والاختبار ليؤمن من آمن عن بينة.

وهناك طريق آخر للتعرف على أهل البيت، وهو دراسة الأحاديث الواردة فـي كـلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي تكشف عن وجه الحقيقة، فقد عني النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم عناية وافرة بتعريـف أهـل البيت عليهم السلام لم يُرَ مثلها إلا في أقل الموارد، إذ قام بتعريفهم بطرق مختلفة- سيأتي بيانهـا-[٧٤] وعني المحدثون والمفسرون، وأهل السير والتأريخ أيضا، عناية كاملة بتعريف أهـل بيـت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلما طرحت هذه القضية، كل ذلك يُعرب عن أن الرأي العام بـين المسـلمين، فـي المراد من أهل البيت في الآية المباركة، هو القول الأول[٧٥].

القول الثاني: إن المراد بأهل البيت: نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

نسب هذا القول إلى أشخاص نقل عنهم، منهم: ابن عباس، وعكرمـة، وعـروة بـن الزبير، ومقاتل بن سليمان، فأما ابن عباس، فقد نقل عنه تارة عن طريق سعيد بن جُبير[٧٦]، وأخرى عن طريق عكرمة[٧٧]، أن الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْـلَ الْبَيْـتِ

---

[٧٣] ظ: الطباطبائي، الميزان،١٦/٣١٠-٣١١.

[٧٤] ظ: الأطروحة،٢٦-٣٣.

[٧٥] ظ: الحكيم محمد تقي يوسف، حب أهل البيت،٤٠-٥٢؛ السبحاني، أهل البيت سماتهم وحقوقهم،٥٣-٥٦؛ محمد كاظم محمد، أهل البيت القياد الربانية،١٨-٤٧؛ دار الهدى، أهل البيت ومواضيع أخرى، بقلم عبد الهادي الفضلي،٦-٤٠.

[٧٦] ظ: الواحدي، أسباب النزول،٢٣٩؛ السيوطي، الدر المنثـور،٥/١٩٨؛ الآلوسـي، روح المعـاني، ٢٢/١٣.

[٧٧] ظ: الواحدي، أسباب النزول،٢٤٠؛ ابن كثير، تفسير القـرآن العظـيم،٣/٤٩١؛ السـيوطي، الـدر المنثور،٥/١٩٨.

وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، نزلت في نساء النبيﷺ، أما عكرمة، فقد نقل عنه: أنه كان ينادي في السوق: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، إنها نزلت في نساء النبيﷺوأنه ليس بالذي تذهبون إليه، إنما هو نساء النبي، ومن شاء باهلته(٧٨)، وأما عروة بن الزبير، فقد نقل عنه: أن الآية في أزواج النبيﷺوأنها نزلت في السيدة عائشة(٧٩)، وأما مقاتل بين سليمان فقد نقل عنه: أن الآية نزلت في نساء النبيﷺ(٨٠)، ويبدو أن روايات هؤلاء الرواة عن الآية الكريمة، إنما هي روايات سياسية بحتة لأغراض خاصة ومصالح وأسباب شخصية، فابن عباس حكى عنه العباسيون هذا الرأي ولعله لا يصح عنه(٨١)، وعداوة العباسيين لأهل البيت وذريتهمعليهم السلامواضحة معلومة، وأما عروة وعكرمة ومقاتل، فهم مجرّحون(٨٢)، ولا يمكن التعويل على رواياتهم، فضلا عن أن رواياتهم من أخبار الآحاد، ولا تصلح لمعارضة الأخبار الصحيحة المتواترة بشأن نزول الآية بأهل بيت النبيﷺالمخصوصين(٨٣)، ولو بحثنا مذاهب القوم لوجدنا عكرمة خارجيا، وعروة بن الزبير ناصبيا، ومقاتل بن سليمان بعيدا عن أهل البيت جملة وتفصيلا، ولا يُصدّق رأي الأعداء في تخطي الأولياء، وأما ما نقل عن ابن عباس فهو موضوع لا أصل له.

فما نقل عن ابن عباس ليس بثابت، بل نقل عنه خلاف ذلك، وهو قوله: شهدنا رسول اللهﷺتسعة أشهر يأتي كل يوم باب علي بن أبي طالب، عند وقت كل صلاة فيقول: ((السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أهل البيت، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت

---

(٧٨) ظ: الطبري، جامع البيان،١٣/٢٢؛ الذهبي، أعلام النبلاء،٢٠٨/٢؛ الشوكاني، فتح القدير،٢٩٧/٤.

(٧٩) ظ: السيوطي، الدر المنثور،١٩٨/٥.

(٨٠) ظ: الواحدي، أسباب النزول،٢٣٩-٢٤٠؛ الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط،٢٢٤/٧؛ الشوكاني، فتح القدير،٢٧٨/٤.

(٨١) ظ: الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط،٢٢٤/٧.

(٨٢) ظ: الذهبي، تذكرة الحفاظ،٩٥/١، وسيرة أعلام النبلاء،٤١٢/٤-٤٣٤، وميزان الاعتدال،١٧٣/٤-١٧٥.

(٧) ظ: أحمد بن حنبل، المسند،٣٣١/١، و٢٥٩/٣و٢٨٥، و١٠٧/٤، و٩٢/٦؛ الطبري، جامع البيان، ٩/٢٢-١٣؛ الرازي، مفاتيح الغيب،٨٥/٨؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،١٧٨/١٤-١٨٤؛ الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط،٢٢٤/٧؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم،٤٩٢/٣-٤٩٤؛ السيوطي، الدر المنثور،١٩٨/٥-١٩٩؛ الشوكاني، فتح القدير،٢٧٩/٤-٢٨٠؛ المرعشي، شرح إحقاق الحق،٥٠١/٢-٥٦٤، و٥١٣/٣-٥٢٧؛ الطباطبائي، الميزان،٣١١/١٦.

ويطهركم تطهيرا، الصلاة رحمكم الله، كل يوم خمس مرات))[٨٤]، ونقل عنه أيضا أن الآيــة نزلت في رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام[٨٥]، ويبدو أن ما نقل عن ابــن عباس، من كون الآية الكريمة نزلت في نساء النبي ﷺ مكذوب عليه ومنسوب له، والغــرض منه واضح ولا يحتاج إلى بيان، أما عكرمة، ففي كلامه نفسه دليل واضح علــى أن الــرأي العام يوم ذاك بشأن نزول الآية مخالف لما يدعيه، وهــو نزولهــا بحــق علــي وفاطمــة وولديهما عليهم السلام، وإنما تفرد هو بذلك، ولأجله رفع عقيرته في السوق بقوله: ليس بالذي تذهبون إليه، إنما هو نساء النبي، وهذا يكشف عن موقفه الخاص بالنسبة إلى من اشتهر نزول الآيــة بحقهم، وأما شخصيته وموقفه من الأمانة والوثاقة عند علماء الرجال، فهو كذاب، منحــرف، منحاز إلى الخوارج، وهذا بعض ما ذكره أئمة الجرح والتعديل في حقه[٨٦]، وأما عروة بــن الزبير، فيكفي في عدم حجية قوله، عداؤه للإمام علي عليه السلام وانحرافه عنه، وقد كان من بغــاة الدنيا وطالبيها، ومقربا للأمويين ولاسيما عبد الملك بن مروان[٨٧]، أما مقاتل بــن ســليمان، فهو كذاب، خبيث، مشبه، لاشيء، أجمعوا على تركه[٨٨]، ومع كل هذا فإن ما نقل عن ابــن عباس وغيره من أن: الآية نزلت في نساء النبي ﷺ لا يعدو كونه اجتهادا شخصيا من القائلين به، مقابل النصوص الصريحة الصادرة عن رسول الله ﷺ الناصة على خلافه، ولا اجتهاد في موضع النص على وفق ما ذهب إليه المسلمون، وبعــد التعــرف علــى النقــول وناقليهــا ومناقشتها، وبيان عدم حجيتها، بقي هناك أمر آخر احتج به أصحاب القول الثاني، ويحتــاج إلى العرض والمناقشة، وهو ما يسمى بدعوى وحدة السياق.

وحدة السياق:

---

[٨٤] السيوطي، الدر المنثور،١٩٩/٥؛ وظ: الأمين، أعيان الشيعة،٣٠٩/١.

[٨٥] ظ: أحمد بن حنبل، المسند،٣٣١/١؛ النسائي، خصائص أمير المــؤمنين،٦٣؛ الطبرانــي، المعجــم الأوسط،١٦٦/٣؛ الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل،٥١/٢؛ المرعشي، شرح إحقاق الحق،٦٩/١٤.

[٨٦] ظ: الذهبي، تذكرة الحفاظ،٩٥/١-٩٦، وسيرة أعلام النبلاء،١٤/٥-٣٠، وميزان الاعتــدال،٩٤/٣-٩٧.

[٨٧] ظ: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٢٦١/٣، و٦٩/٤و١٠٢.

[٨٨] ظ: الذهبي، تذكرة الحفاظ،١٦٠/١و١٧٤، وسيرة أعلام النبلاء،٢٠١/٧-٢٠٢، وميــزان الاعتــدال، ١٧٣/٤-١٧٥.

يراد بها: إن آية التطهير قد وردت في ثنايا الآيات المرتبطة بنساء النبي ﷺ على وجه يكون ما قبلها وما بعدها راجعاً إليهنّ، فكيف يصح القول بأنها راجعة إلى غيرهنّ؟ ووحدة السياق قاضية على أن الكل راجع إلى موضوع واحد، وإرجاعها إلى غير نسائه ﷺ يستلزم التفكيك بين أجزاء آية واحدة، لاسيما أنها ليست آية مستقلة، وإنما هي جزء من آية واحدة نزلت في نساء النبي ﷺ.

والجواب على ذلك، هو أن الاعتماد على السياق يُحتاج إليه إذا لم يكن هناك نص على خلافه وهناك نصوص دالة على خلافه- سيأتي بيانها-[٨٩]، فضلا عن أن هناك دلائل قاطعة على أن آية التطهير آية مستقلة في موضوعها، وفي نزولها كذلك، ووقعت في ثنايا الآيات المرتبطة بأزواج النبي ﷺ لمصلحة كان صاحب الشريعة أعرف بها، وأن القرآن لم يكن جمعه على أساس التسلسل الزمني لنزول الآيات[٩٠]، وإنما كان رسول الله ﷺ يأمر بوضع كل آية ينزل بها الوحي في مكانها المخصص من القرآن، ومما يستدل به على استقلال أية التطهير في موضوعها ونزولها، الأمور الآتية:

١- من ملاحظة الروايات التي تناولت آية التطهير، يبدو أن الآية لم تنزل مع الآيات التي تخاطب نساء النبي ﷺ وإنما نزلت منفردة في واقعة معينة وقضية خاصة، كما توحي بذلك الروايات المنتهية إلى الأصحاب وأمهات المؤمنين والتابعين[٩١]، ومع قطع النظر عن الاختلاف في المنزول فيه، فالموافق والمخالف اتفقا على كونها آية مستقلة ((ولم يرد حتى في رواية واحدة نزول هذه الآية في ضمن آيات نساء النبي ﷺ ولا ذكره أحد حتى القائل باختصاص الآية بأزواج النبي ﷺ، كما يُنسب إلى عكرمة وعروة، فالآية لم تكن بحسب النزول جزءاً من آيات نساء النبي ﷺ ولا متصلة بها، وإنما وضُعت بينها، إما بأمر من

---

[٨٩] ظ: الأطروحة،٢٦-٣٣.

[٩٠] ظ: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،١٦٠-١٦٨؛ الطباطبائي، الميزان،٣١١/١٦-٣١٢.

[٩١] ظ: الطبري، جامع البيان،٩/٢٢-١٣؛ الزمخشري، الكشاف،٤٣٤/١، و٢٦٠/٣؛ الرازي، مفاتيح الغيب،٥٨/٨؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،١٧٨/١٤-١٨٤؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٤٩١/٣-٤٩٤؛ ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة،٢٢٠-٢٢٤؛ الشوكاني، نيل الأوطار،٣٢٧/٢-٣٢٩.

النبي(ص) أو عند التأليف بعد الرحلة))[٩٢]، وعليه تسهل مخالفة السياق، والقول في نزولها بحق العترة الطاهرة، وإن كان ما قبلها وما بعدها راجعا إلى نساء النبي(ص) وليس ما ورد في ثناياها، فإنما هو راجع إلى غيرهنّ، وأنه من شروط وحدة السياق، وحدة الموضوع ليصح أن يقرن بعضه بعضا، ومع وجود الروايات الصحيحة والصريحة الناصة على أن المراد بأهل البيت هم أصحاب الكساء(ع)[٩٣]، لا تتم وحدة الموضوع، وبانتفاء وحدة الموضوع تنتفي وحدة السياق.

٢- بالتتبع للآيات الواردة حول نساء النبي(ص) والآية المتصلة بأهل البيت[٩٤]، يلاحظ أن الآيات الموجهة إلى نساء النبي(ص) جاءت بلسان الإنذار والتهديد ومشوبة بالمعاتبة والتأنيب، بخلاف آية التطهير التي جاءت بلسان المدح واللطف والمبالغة في الإكرام، وهذا دليل على أن المخاطب بمجموع الآيات غير المخاطب بآية التطهير، وإرجاع الجميع إلى نساء النبي(ص) ذلك مما لا يقبله الذوق السليم، وهذا يدل على عدم صحة الاحتجاج بوحدة السياق، وإن من شروط وحدة السياق وحدة الأسلوب، واختلاف آية التطهير مع الآيات التي قبلها والآيات التي بعدها، بالتذكير والتأنيث يلغي وحدة الأسلوب، فلو كان المراد بها نساء النبي(ص) لبقي الخطاب بضمير التأنيث ولقال: (ليذهب عنكنّ الرجس) و(يطهركنّ تطهيرا)، ولكان الكلام مؤنثاً[٩٥]، كما قال تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾[٩٦]، ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾[٩٧]، ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[٩٨]، وأما قول عكرمة ومقاتل وغيرهما: ((إن أهل البيت في هذه الآية مختص بزوجاته(ص) ليس بجيد، إذ لو كان كما قالوا لكان التركيب، عنكن،

---

[٩٢] الطباطبائي، الميزان،١٦/٣١١-٣١٢.

[٩٣] ظ: أحمد بن حنبل، المسند،١/٣٣١؛ النسائي، خصائص أمير المؤمنين،٦٣؛ الطبراني، المعجم الأوسط،٣/١٦٦؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٣٣؛ البيهقي، السنن الكبرى،٢/١٥٠؛ الواحدي، أسباب النزول،٢٣٩.

[٩٤] ظ: الأحزاب،٢٨-٣٤.

[٩٥] ظ: القمي علي بن إبراهيم، تفسير القمي،٢/١٩٣.

[٩٦] الأحزاب/٣٢.

[٩٧] م . ن/٣٣.

[٩٨] م . ن /٣٤.

ويطهركن، وإن كان هذا القول مرويا عن ابن عباس فلعله لا يصـــح عنـــه))[٩٩]، فتـــذكير ضمير(عَنكُمُ) و(يُطَهِّرَكُمْ) يعني أن الله تعالى غير في أسلوب النظم أو الكلام لغايـــة يتجـــه إليها، وهي أن المخاطب بآية التطهير غير نساء النبي اللاتي كان أسلوب الخطـــاب موجهـــا إليهن، وكان كله بـــ(نون النسوة) في الآيات التي سبقت آية التطهيـــر، واســـتأنف التأنيـــث بعدها، مما يدل على أن التأنيث المتكرر في كل الآيات السابقة لآية التطهير واللاحقـــة لهـــا كان مقصودا.

٣- إن آية التطهير لم تكن بحسب نزولها جزءاً من آيات النساء ولا متصلة بها، وإنمـــا وضعت من قبل الله تعالى هنا لغرض الفتنة والاختبار، قال تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾[١٠٠]، ويؤيد ذلك لو إنا رفعنا آية التطهير وضممنا مـــا تقـــدم عليها إلى ما تأخر عنها، لجاءت تامة من دون حدوث خلل في المعنى والـــنظم[١٠١]، وإنهـــا جاءت مماثلة لغيرها من الآيات المعترضة التي ذكرت مع آيات أخرى في غير موضوعها، وليس هذا أمرٌ بدعا وإنما له نظير في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَـــتْ عَلَـــيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَـــةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْـــقٌ الْيَـــوْمَ يَئِسَ الَّذِيـــنَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْـــتُ عَلَـــيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُـــورٌ رَّحِيمٌ﴾[١٠٢]، فلو رفعنا قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾، وضممنا ما قبلـــه إلى ما بعده نحصل على آية تامة من دون أن يطروء خلل في مضمونها ونظمها، وذلك يدل على أن هذا الجزء إنما هو آية مستقلة وردت في ضمن آية أخرى، فضلا من أن مضـــمون هذه الآية قد جاء في آيات أخرى من دون أن تشتمل على هذه الزيادة[١٠٣]، وقـــد ورد مثـــل

---

[٩٩] الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط،٧/٢٢٤.

[١٠٠] العنكبوت/٢.

[١٠١] ظ: الطباطبائي، الميزان،١٦/٣١١-٣١٢.

[١٠٢] المائدة/٣.

[١٠٣] ظ: البقرة/١٧٣، والنحل/١١٥.

هذه الآيات المعترضة في مواضع أخرى من القرآن الكريم[١٠٤]، ومثل هذا وارد أيضا في الفصيح من لسان العرب وأشعارهم وأقوالهم، فالكلام العربي يدخله الاستطراد والاعتراض، وهو تخلل الجمل الأجنبية بين الكلام المنتظم المتناسب، وهذا لا ينكره من عرف عادة الفصحاء في كلامهم، فإنهم يذهبون من خطاب إلى غيره ويعودون إليه، وهو وارد بكثرة في القرآن الكريم، وفي أدب العرب من نثر وشعر[١٠٥].

يبدو مما تقدم أن آية التطهير مستقلة في نزولها وموضوعها عن الآيات التي خصت نساء النبيﷺوإن إيرادها في هذا الموضع توقيفي، فعندما تنزل السورة أو الآية أو ينزل جزء منهما، يقول جبرائيل للنبيﷺ ضعها في كذا موضع فيضعها بحيث يؤمر، وكان هذا لمصلحة معينة يراها الشارع المقدس، فالقرآن الكريم إنما انتقل إلى موضوع أهل البيت عليهم السلاموخاطبهم لأجل إعلام نساء النبيﷺبأنهن في جوار هؤلاء المطهرين المعصومين فيجب عليهنَّ القيام بأداء حقوقهم، والاقتداء بهم في القول والسلوك، وإن وضعها هنا كان لوجود القدر الجامع بين أهل البيت والأزواج وهو الرسول الكريمﷺفهو القاسم المشترك للجميع[١٠٦]، وإن تذكير الضمائر في هذا الجزء من الآية الخاص بأهل البيت يؤكد أنها لم يُرد بها نساء النبيﷺدفعا لما قد يُتوهم، أو يُستغل من تفسيرها في غير المقصود منها، وهم الخمسة الأطهار: النبي محمدﷺوفاطمة الزهراء والأئمة علي والحسن والحسين عليهم السلام[١٠٧]، وإن المبغضين لأهل البيت ما كانوا ليطيقوا سماع وقبول هذه الفضيلة والتكريم لهم، فاقتضت الحكمة الإلهية أن تكون آية التطهير في ثنايا الآيات المتعلقة بالأزواج من أجل تخفيف الحساسية المرتقبة في تلك الأحوال ضدهم، إبقاءً من الله تعالى على كثير من الناس الذين لا يطيقون أن يسمعوها صريحة، فلا يبقى لهم حينئذ مطمع في التمويه ولا ملتمس في التضليل، فيكون منهم بسبب يأسهم حينئذ ما تخشى عواقبه على الإسلام[١٠٨]، وإن كانت الحقيقة لا

---

[١٠٤] ظ: يوسف/٢٨-٢٩، والنمل/٣٤-٣٥، والواقعة/٧٥- ٧٧، والمنافقون/٧.

[١٠٥] ظ: الطبرسي، مجمع البيان،١٥٨/٨؛ محمد بيومي مهران، الإمامة وأهل البيت،٣١/١.

[١٠٦] ظ: الزمخشري، الكشاف،٢٦٠/٣؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم،٤٩٠/٣.

[١٠٧] ظ: الطوسي، التبيان،٣٤٠/٨-٣٤١؛ الطبرسي، مجمع البيان،٦٨/٧؛ الفيض الكاشاني، الصافي،٤/ ١٨٨.

[١٠٨] ظ: شرف الدين، المراجعات،١٦٦.

تخفى على من نظر إليها بعين صحيحة، من أن الآية تدل على جماعة أخرى غير نساء النبيﷺ.

إن ما يتصل بدعوى وحدة السياق لو تمت، لما كانت أكثر من اجتهادٍ في مقابل النص، والنصوص الواردة كافية لرفع اليد عن كل اجتهاد جاء على خلافها، لأن من شرائط التمسك بوحدة السياق أن يُعلم وحدة الكلام ليكون بعضه قرينة على المراد من بعضه الآخر، ومع احتمال التعدد في الكلام لا مجال للتمسك بها بحال، ووقوع هذه الآية في ضمن ما نزل في نساء النبيﷺ لا يدل على وحدة الكلام ، لما نعرفه من أن نظم القران لم يجرِ على أساس من التسلسل الزمني(١٠٩)، فضلا عن عدم ثبوت نزولها دفعة واحدة، وبانتفاء وحدة الموضع تنتفي وحدة السياق، ولا أقل من أن الخلاف في المسألة يولد احتمال اختلاف الموضوع ومع احتمال تعدد الموضوع تنتفي وحدة السياق(١١٠).

ب- أهل البيت في كلام النبيﷺ.

لأهل البيت في كلام النبيﷺمعنى خاص، وجماعة مخصوصة وهم: النبي محمدﷺوفاطمة الزهراء، والأئمة علي والحسن والحسين عليهم السلام وهؤلاء أقرب الناس إلى النبيﷺوأخصهم به وأعرفهم بدينه، وأعلمهم بسنته ونهجه، وقد اختص عنوان أهل البيت بهم من دون غيرهم، مهما كان قربه من النبيﷺسواء كان ذلك نساؤه، أو أتباعه، أو ذوو قرباه، وهذا ما نطق به القرآن الكريم وصرح به النبيﷺونقله الصحابة والتابعون ورواة الحديث من المسلمين(١١١).

---

(١٠٩) ظ: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،١٦٠-١٦٨.

(١١٠) ظ: الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،١٥١-١٥٢؛ محمد كاظم محمد، أهل البيت القيادة الربانية،٤٦.

(١١١) ظ: أحمد بن حنبل، المسند،٣٣١/١؛ النسائي، خصائص أمير المؤمنين،٦٣؛ الكليني، الكافي،٢٨٦/١؛ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة،٩٥؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك،١٣٣/٣؛ البيهقي، السنن الكبرى،١٥٠/٢؛ الواحدي، أسباب النزول،٢٣٩.

وقد ورد في ذلك ((روايات جمة تزيد على سبعين حديثا، يربو منها ما ورد من طرق أهل السنة على ما ورد منها من طرق الشيعة، فقد رواها أهل السنة بطرق كثيرة))[١١٢]، وقد قاربت طرق الجمهور في روايتها الأربعين طريقاً، عن علي بن أبي طالب، والحسن بن علي عليهما السلام وجعفر بن أبي طالب، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن عباس، وأم سلمة، وعائشة، وواثلة بن الأسقع، وعمر بن أبي سلمة، وسعد بن أبي وقاص، وأبي سعيد الخدري، وأبي زرارة الأنصاري، وصبيح مولى أم سلمة، وأنس بن مالك، وأبي الحمراء هلال بن الحارث، وعطية بن سعيد العوفي، وسهل بن سعد، وأبي هريرة، وبريد الأسلمي، وعبد الله بن عمر، وعمران بن حصين، وسلمة بن الأكوع، والبراء بن عازب، وثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وزينب بنت أبي سلمة وغيرهم[١١٣]، ويكاد يتفق أهل التفسير والحديث على صحة هذه الرواية واختصاصها بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفاطمة الزهراء، والأئمة علي والحسن والحسين عليهم السلام[١١٤].

وأما روايتها عن طرق الشيعة الإمامية فهي كثيرة وقد ((رواها الشيعة عن علي، والسجاد، والباقر، والصادق، والرضا عليهم السلام، وأم سلمة وأبي ذر، وأبي ليلى، وأبي الأسود الدؤلي، وعمر بن ميمون الأودي، وسعد بن أبي وقاص، في بضع وثلاثين طريقا))[١١٥]، إلى غير ذلك من الروايات[١١٦]، وقد ((اتفقت الأمة أجمعها على أن المراد بأهل البيت في الآية، أهل بيت نبينا صلى الله عليه وآله وسلم))[١١٧]، وقد ((أجمع المفسرون وروى الجمهور، كأحمد بن حنبل،

---

[١١٢] الطباطبائي، الميزان،٣١١/١٦.

[١١٣] ظ: أحمد بن حنبل، المسند،٣٣١/١، و٢٥٩/٣و٢٨٥، و١٠٧/٤، و٩٢/٦؛ الطبري، جامع البيان، ٩/٢٢-١٣؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،١٧٨/١٤-١٨٤؛ الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط،٢٢٤/٧؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم،٤٩٢/٣-٤٩٤؛ السيوطي، الدر المنثور،١٩٨/٥-١٩٩؛ الشوكاني، فتح القدير،٢٧٩/٤-٢٨٠؛ المرعشي، شرح إحقاق الحق،٥٠١/٢-٥٦٤، و٥١٣/٣-٥٢٧؛ الطباطبائي، الميزان،٣١١/١٦.

[١١٤] ظ: الرازي، مفاتيح الغيب،٨٥/٨؛ المجلسي، البحار،٢٨٢/٢١؛ الأمين، أعيان الشيعة،٤١٧/١.

[١١٥] الطباطبائي، الميزان،٣١١/١٦.

[١١٦] ظ: الكليني، الكافي،٢٨٦/١-٢٨٧و٢٩٤و٤٢٣؛ الكوفي فرات، التفسير،٣٣٢-٣٣٤؛ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة،٩٥و٢٧٨؛ الطوسي، التبيان، ٣٣٩/٨؛ ابن البطريق، عمدة عيون صحاح الأخبار،٣١-٤٥؛ ابن طاووس، سعد السعود،١٠٦-١٠٧و٢٠٤؛ العاملي علي بن يونس، الصراط المستقيم،١٨٤/١-١٨٧.

[١١٧] الطبرسي، مجمع البيان،١٥٥/٨.

وغيره، أنها نزلت في رسول الله ﷺ، وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام))[١١٨]، وقد عني النبي ﷺ عناية خاصة بالتعريف بأهل البيت في مواضع مختلفة، حسب المناسبات التي تقتضي ذلك، وقد قام بتعريفهم بطرق مختلفة، منها:

١- التصريح بأسمائهم:

صرح رسول الله ﷺ بأسماء من نزلت في حقهم آية التطهير في جملة من الروايات، منها:

عن سعد بن أبي وقاص، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾[١١٩]، دعا رسول الله ﷺ عليا وفاطمة وحسنا وحسينا، فقال: ((اللهم هؤلاء أهلي))[١٢٠]، وهذا تخصيص من لدن الرسول الكريم ﷺ لمدلول الأهل الوارد في آية التطهير، ودلالة على أنهم أهل بيته، ولا مساوي لهم في القرابة والفضل والمكانة.

عن أم سلمة، قالت: في بيتي نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، قالت: فأرسل رسول الله ﷺ إلى علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام فقال: ((هؤلاء أهل بيتي))[١٢١]، وهذا الحديث صحيح[١٢٢]، وفيه حصر وتخصيص وتطبيق من رسول الله ﷺ لمدلول الآية الكريمة على مصاديقها.

عن أم سلمة، قالت: نزلت في بيتي هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، وفي البيت سبعة، جبرائيل وميكائيل، ورسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وأنا واقفة على باب البيت، قلت: يا رسول الله ألست من أهل البيت؟ قال: ((إنك إلى خير إنك من أزواج النبي))[١٢٣]، وهذا التصريح من زوج النبي ﷺ يثبت أنها ليست

---

[١١٨] العلامة الحلي، نهج الحق وكشف الصدق،١٧٤.

[١١٩] آل عمران/٦١.

[١٢٠] أحمد بن حنبل، المسند،١/١٨٥؛ وظ: الترمذي، السنن،٤/٢٩٣-٢٩٤، و٥/٣٠٢.

[١٢١] الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٤٦؛ وظ: البيهقي، السنن الكبرى،٢/١٥٠.

[١٢٢] ظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٤٦.

[١٢٣] الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل،٢/٨٦؛ وظ: السيوطي، الدر المنثور،٥/١٩٨.

من أهل البيت الذين خصتهم أية التطهير، وكذلك حال غيرها من نسائه، فإنهن ليس من أهل بيته ﷺ المخصوصين، ولم تدع واحدة منهن ذلك الفضل والتشريف.

عن أبي سعيد الخدري، قال رسول الله ﷺ: ((نزلت هذه الآية في خمسة، فيَّ، وفي علي رضي الله عنه، وحسن رضي الله عنه، وحسين رضي الله عنه، وفاطمة رضي الله عنها: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾،))[١٢٤]، وهذا نص صريح وإعلان واضح من رسول الله ﷺ في تعيين أهل البيت الذين نزلت بحقهم آية التطهير على سبيل التنصيص والتخصيص.

٢- إدخالهم تحت الكساء:

أدخل رسول الله ﷺ تحت الكساء جميع من نزلت بحقهم آية التطهير، ومنع غيرهم من الدخول معهم، وفي ذلك جملة من الروايات، منها:

عن عائشة، قالت: خرج النبي ﷺ ذات غداة وعليه مِرط مُرَحّل من شعر أسود، فجاءه الحسن بن علي فأدخله معه، ثم جاءه الحسين فأدخله معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها معه، ثم جاء علي فأدخله معه، ثم قال: ((﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾،))[١٢٥]، فالرسول ﷺ يصنع بهؤلاء المطهرين ما لم يصنعه مع غيرهم، ليبيّن اختصاصهم بهذه الآية من دون سواهم، وذلك بإدخالهم تحت كسائه وتلاوته لآية التطهير عليهم، ومعلوم ((إن هذه الرواية كالمتفق على صحتها بين أهل التفسير والحديث))[١٢٦].

عن عمر بن أبي سلمة، قال: نزلت هذه الآية على النبي ﷺ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، في بيت أم سلمة، فدعا النبي ﷺ فاطمة وحسنا وحسينا فجللهم بكساء، وعلي خلف ظهره فجلله بكساء، ثم قال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا))، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: ((أنت

---

[١٢٤] الطبري، جامع البيان،٢٢/٩؛ وظ: السيوطي، الدر المنثور،١٩٨/٥.

[١٢٥] مسلم، الصحيح،١٣٠/٧؛ وظ: البيهقي، السنن الكبرى،١٤٩/٢؛ الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل،٥٦/٢.

[١٢٦] الرازي، مفاتيح الغيب،٨٥/٨.

على مكانك وأنت على خير))[١٢٧]، فرسول الله ﷺ لم يُدخل معهم حتى زوجه كي لا يتساوى الفاضل والمفضول ولا يشارك أهل بيته المخصوصين أحد في هذا الفضل والكرامة والمنزلة.

عن أم سلمة، قالت: كان رسول الله ﷺ في بيتي على منامة له عليه كساء خيبري، فجاءت فاطمة رضي الله عنها ببرمة[١٢٨]، فيها خزيرة[١٢٩]، فقال رسول الله ﷺ: ((ادع زوجك وابنيك حسنا وحسينا))، فدعتهم، فبينما هم يأكلون إذ نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، فأخذ النبي ﷺ بفضلة أزاره فغشاهم إياه، ثم أخرج يده من الكساء وأومأ بها إلى السماء، ثم قال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا))، قالها ثلاث مرات، قالت أم سلمة: فأدخلت رأسي في الستر، فقلت: يا رسول الله وأنا معكم؟ فقال: ((إنك إلى خير مرتيّن))[١٣٠]، فهذا اعتراف واضح وصريح من نساء النبي ﷺ بأن أهل البيت هؤلاء المعيّنون من دون غيرهم، وتصريح بأنهن ليس من أهل البيت المخصوصين بآية بالتطهير.

عن واثلة بن الأسقع، قال: أتيت عليا فلم أجده، فقالت لي فاطمة: ((انطلق إلى رسول الله ﷺ يدعوه))، فجاء مع رسول الله ﷺ فدخلا ودخلت معهما، فدعا رسول الله ﷺ الحسن والحسين، فأقعد كل واحد منهما على فخذيه، وأدنى فاطمة من حجره وزوجها، ثم لف عليهم ثوبا، وقال: ((﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾،))، ثم قال: ((هؤلاء أهل بيتي، اللهم أهل بيتي أحق))[١٣١]، وهذا الحديث صحيح[١٣٢]، وقد أراد رسول الله ﷺ بتعيينه أهل البيت وحصرهم تحت الكساء، أن يسد الطريق أمام كل من يُريد إزالة الحق عن أهله، ولا يدع مجالا ولا حجة لمن يريد تأويل آية التطهير بحسب ما يشتهي ويريد على وفق مصالحه وغاياته.

---

[١٢٧] الترمذي، السنن،٥/٣٠-٣١؛ وظ: ابن عربي، أحكام القرآن،٣/٥٧١.

[١٢٨] البرمة، قدر من حجر، ظ: الخليل، العين،٨/٢٧٣.

[١٢٩] الخزيرة، اللحم الذي يُطبخ بالماء والملح و يذر عليه الدقيق، ظ: ابن منظور، لسان العرب،٤/٢٣٧.

[١٣٠] أحمد بن حنبل، المسند،٦/٢٩٢؛ وظ: السيوطي، الدر المنثور،٥/١٩٨.

[١٣١] الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٤٧؛ وظ: الأمين، أعيان الشيعة،١/٣٠٨.

[١٣٢] ظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٤٧.

٣- المرور في بيتهم والصلاة عليهم:

واظب رسول الله ﷺ شهوراً عدة على المرور ببيت علي وفاطمة وابنيهما عليهم السلام - الذين نزلت بحقهم آية التطهير- والتسليم عليهم عند أوقات الصلاة، وقد وردت في ذلك روايات كثيرة، منها:

عن ابن عباس، قال: شهدنا رسول الله ﷺ تسعة أشهر يأتي كل يوم باب علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند وقت كل صلاة، فيقول: ((السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أهل البيت، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، رحمكم الله))[١٣٣]، كل يوم خمس مرات، ولم يكن هذا الإجراء اعتباطا من النبي ﷺ بل هو قول وفعل وتقرير، يُنبئ عن الإرادة الإلهية في تحديد المصداق الحقيقي لأهل البيت في آية التطهير المباركة.

عن أبي الحمراء[١٣٤]، قال: حفظت من رسول الله ﷺ ثمانية أشهر بالمدينة، ليس من مرة يخرج إلى صلاة الغداة إلا أتى إلى باب علي رضي الله عنه، فوضع يده على جنبتيّ الباب ثم قال: ((الصلاة الصلاة، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾،))[١٣٥]، ولاشك أن هذا التكرار المستمر من رسول الله ﷺ للمرور على بيت الإمام علي عليه السلام والتسليم على ساكنيه، يُعبر عن العناية الكبيرة بأهل هذا البيت عليهم السلام وهو تأكيد وتطبيق فعلي من عند رسول الله ﷺ بالقول والعمل لمضمون الآية الكريمة.

عن أبي الحمراء، قال: رابطت بالمدينة سبعة أشهر على عهد رسول الله ﷺ قال: فرأيت رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر جاء إلى باب علي وفاطمة، فقال: ((الصلاة الصلاة، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ

---

[١٣٣] السيوطي، الدر المنثور،١٩٩/٥؛ وظ: الأمين، أعيان الشيعة،٣٠٩/١.

[١٣٤] هو هلال بن الحرث، خادم رسول الله ﷺ، ومن أصحاب الإمام علي، ظ: الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث،١٨٣؛ الطوسي، الرجال،٨٦؛ المزي، تهذيب الكمال،٢٥٨/٣٣.

[١٣٥] السيوطي، الدر المنثور،١٩٩/٥؛ وظ: الأمين، أعيان الشيعة،٣٠٩/١.

اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾،))[١٣٦]، وهل بعد هذا التأكيد والبيان والتعريف مجال للشك في معرفة أهل بيت النبوةعليهم السلام.

عن أنس بن مالك، قال: كان رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلميمر بباب فاطمةرضي الله عنهاستة أشهر، إذا خرج لصلاة الفجر يقول: ((الصلاة يا أهل البيت، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾،))[١٣٧]، وهذا الحديث صحيح[١٣٨]، وهو من الأدلة الواضحة والصريحة على المراد بأهل البيت في آية التطهير، إذ مارس رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلمإجراءً عمليا، سنة قولية وفعلية، ليؤكد نزول آية التطهير بحقهم من دون غيرهم من أهل بيته وأزواجه وسائر المسلمين.

بهذه الطرق الثلاثة، حدد الرسول الكريمصلى الله عليه وآله وسلمأفراد أهل البيت الذين نزلت فيهم آية التطهير، وعيّن مصاديقها تعيّنا جامعا لهم مانعا عن غيرهم، وهم: النبيصلى الله عليه وآله وسلموالإمام علي بن أبي طالب، وفاطمة الزهراء، والسبطان الإمامان الحسن والحسينعليهم السلام، ومما تجدر الإشارة إليه أن طرق الجمهور إلى حديث الكساء- وهو ما قاله النبيصلى الله عليه وآله وسلمعند نزول آية التطهير، بعد أن جمع الإمام علي وفاطمة الزهراء والإماميّن الحسن والحسينعليهم السلامتحت كساء له فسمي الحديث بهذا الاسم- قد بلغت أربعين طريقا، وأما طرق الشيعة الإمامية فقد بلغت ثلاثين طريقاً[١٣٩]، ولم يقتصر رواة حديث الكساء على روايته فحسب، بل صرح كثير منهم بصحته، منهم الحاكم النيسابوري[١٤٠]، والبيهقي[١٤١]، وابن تيمية[١٤٢]، والذهبي[١٤٣]، وابن

---

(١٣٦) الجرجاني عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء،٦١/٧؛ وظ: المرعشي، شرح إحقاق الحق،٨٣/٢٤.
(١٣٧) الترمذي، السنن،٣١/٥؛ وظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،١٥٨/٣.
(١٣٨) ظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،١٥٨/٣.
(١٣٩) ظ: الطباطبائي، الميزان،٣١٨/١٦.
(١٤٠) ظ: المستدرك،١٥٨/٣.
(١٤١) ظ: السنن الكبرى،١٥٠/٢.
(١٤٢) ظ: منهاج السنة،٦/٣.
(١٤٣) ظ: سيرة أعلام النبلاء،١٢٢/٢.

حجر الهيثمي[١٤٤]، فأهل البيت عليهم السلام قد شهد بفضلهم ومكانتهم القريب والبعيد، مؤكدين صحة حديث الكساء الصادر بحقهم، ((وأما حديث الكساء فهو صحيح، رواه أحمد، والترمذي، من حديث أم سلمة، ورواه مسلم، في صحيحه من حديث عائشة))[١٤٥]، ولما بيّن الله تعالى أنه يُريد أن يُذهب الرجس عن أهل البيت ويطهرهم تطهيرا، دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقرب أهل بيته وأعظمهم اختصاصا به، وهم: علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وجمع لهم بين أن قضى لهم بالتطهير، وأن قضى لهم بكمال دعائه صلى الله عليه وآله وسلم، قال الذهبي: وصح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلل فاطمة وزوجها وابنيهما بكساء، وقال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي، اللهم فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا))[١٤٦]، فحديث الكساء بلغ حد التواتر، وأفاد اليقين، وطرقه عند الفريقين لا يبلغ الحصر، وأي رواية من السنة أثبت من هذه الرواية، التي قد اتفق على نقلها رواة الأمة من فرق المسلمين.

ثالثاً: **أئمة أهل البيت عليهم السلام على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم**:

إن أهل البيت الذين نزلت بحقهم آية التطهير وعَرَّف بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وفعله في مناسبات متنوعة ومواضع مختلفة هم: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفاطمة الزهراء، والأئمة علي، والحسن، والحسين عليهم السلام وأولئك لهم امتداد طبيعي يلحق بهم ويقتفي آثارهم، وهم الذرية الطاهرة الأئمة التسعة المعصومون من أبناء الحسين عليهم السلام وهناك جملة وافرة من الروايات الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي تصرح بعددهم، وأسمائهم وإمامتهم[١٤٧]، زيادة على تواتر نصوص سابقهم على إمامة لاحقهم عند الإمامية، وهذا يتفق وما جاء في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أن الأئمة اثنا عشر كلهم من قريش[١٤٨]، ولا ينطبق على غيرهم[١٤٩]، وقد

---

[١٤٤] ظ: الصواعق المحرقة،٢٢١.
[١٤٥] ابن تيمية، منهاج السنة،٦/٣.
[١٤٦] سيرة أعلام النبلاء،١٢٢/٢.
[١٤٧] ظ: أحمد بن حنبل، المسند،١١١/١، و٩٣/٥؛ البخاري، الصحيح،١٢٧/٨؛ مسلم، الصحيح،٤/٦؛ الصدوق، عيون أخبار الرضا،٦٦/٢.
[١٤٨] ظ: البخاري، الصحيح،١٢٧/٨؛ مسلم، الصحيح،٦/٣-٤.
[١٤٩] ظ: القندوزي، ينابيع المودة،٢٩٢/٣-٢٩٣.

قام رسول الله ﷺ ببيان عدد الأئمة الذين يتولون الخلافة من بعده واحداً بعد واحد، حتى لا يبقى لمرتاب ريب، ولا لشاك شك، وقد جاء ذلك بصور مختلفة، فالروايات التي تحدثت عن إمامتهم وخلافتهم لرسول الله ﷺ منها: ما ذكرت عددهم من دون أسمائهم، ومنها: ما ذكرت أسماءهم أو بعض أسمائهم، ومنها: ما نصت على الإمام علي عليه السلام وحده، وعلى التفصيل الآتي:

أ ـ الروايات التي نصت على أن الأئمة إثنا عشر من دون ذكر أسمائهم، منها:

عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((يكون بعدي اثنا عشر أميرا))، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: ((كلهم من قريش)) [١٥٠]، فهذا تبشير من عند رسول الله ﷺ بأولئك الأئمة الذين يأتون من بعده ويخلفونه على أمر دينه وشريعته.

عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، و يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش))[١٥١]، وهذا يعني أن الزمان لا يخلو من إمام يخلف رسول الله ﷺ في إقامة الدين وحفظه، حتى قيام الساعة، وحتى يرد الناس عليه الحوض[١٥٢].

عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((لا يزال الإسلام عزيزاً إلى إثني عشر خليفة))، ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال: قال: ((كلهم من قريش))[١٥٣]، وهؤلاء الأئمة هم عز الإسلام وغرة جبينه والقائمون بتعاليمه، الحافظون لحدوده وأحكامه وشرائعه، ولا يقوى على ذلك غير المعصوم.

---

[١٥٠] أحمد بن حنبل، المسند،٩٣/٥؛ وظ: ابن البطريق، عمدة عيون صحاح الأخبار،٤١٦.

[١٥١] أحمد بن حنبل، المسند٨٩/٥؛ وظ: مسلم، الصحيح،٤/٦.

[١٥٢] ظ: الطبراني، المعجم الكبير،١٨٠/٣-١٨١؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك،١٠٩/٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية،٣٨٥/٧-٣٨٦؛ المتقي الهندي، كنز العمال،١٨٨/١-١٨٩.

[١٥٣] أحمد بن حنبل، المسند،٩٠/٥؛ وظ: مسلم، الصحيح،٣/٦؛ أبو داود، السنن،٣٠٩/٢؛ الطبراني، المعجم الكبير،١٥٩/٢.

عن عبد الله بن مسعود، قال: سألوا رسول الله ﷺ عن عدد خلفاء الأمة، فقال: ((إثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل))[١٥٤]، إن تنصيب الأئمة والخلفاء له سابقة في الرسالات السماوية، وسنن الأولين، والعدد إثنا عشر لما كان جائز هناك فهو جائز هنا أيضا، ومن يعترض على عدد الأئمة فليعترض على عدد النقباء.

ب- الروايات التي نصت على الأئمة بأسمائهم، أو تسمية بعضهم، منها:

عن عبد الله بن عباس، قال رسول الله ﷺ: ((أنا سيد النبيين، وعلي ابن أبي طالب سيد الوصيين، وإن أوصيائي بعدي اثنا عشر، أولهم علي ابن أبي طالب، وآخرهم القائم))[١٥٥]، فهذا إخبار من رسول الله ﷺ بتسمية الأول والأخير من الأئمة عليهم السلام والاكتفاء بتسميتهم عن ذكر الباقين.

عن عبد الله بن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((أنا وعلي والحسن والحسين، وتسعة من ولد الحسين، مطهرون معصومون))[١٥٦]، فرسول الله ﷺ يصرح بعصمة أصحاب الكساء الذين نزلت بحقهم آية التطهير، ويلحق بهم الأئمة التسعة المعصومين من ذرية الحسين عليه السلام.

عن عبد الله بن عباس، قال رسول الله ﷺ: ((إن وصيي والخليفة من بعدي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن ثم الحسين، تتلوه تسعة من صلب الحسين أئمة أبرار، إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى

---

[١٥٤] أحمد بن حنبل، المسند،٣٩٨/١؛ وظ: الطبراني، المعجم الكبير،١٥٨/١٠؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك،٥٠١/٤؛ الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،١٩٠/٥؛ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري،١٨٣/١٣.

[١٥٥] الصدوق، عيون أخبار الرضا،٦٦/٢؛ وظ: الطبرسي، إعلام الورى،١٨/٢؛ الأربلي ابن أبي الفتح، كشف الغمة،٣١٤/٣؛ الحائري علي اليزدي، إلزام الناصب،١٧٠/١؛ القندوزي، ينابيع المودة،٣١٦/٢، و٢٩١/٣.

[١٥٦] الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة،٢٨٠؛ وظ: الخزاز، كفاية الأثر،١٩؛ الجوهري أحمد بن عياش، مقتضب الأثر،١١؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب،٢٥٤/١؛ الحمويني، فرائد السمطيّن،١٣٣/٢؛ البحراني هاشم، غاية المرام،٦٢/٢؛ القندوزي، ينابيع المودة،٣١٦/٢.

محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي، فهؤلاء إثنا عشر، أئمة عدد نقباء بني إسرائيل))[١٥٧]، فرسول الله ﷺ لم يدع مجالا للشك، حينما نص على وصاية الأئمة للمسلمين من بعده وخلافتهم، وذكرهم بأسمائهم وعددهم.

عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: لما أنزل الله على نبيه محمد ﷺ قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا ﴾[١٥٨]، قلت: يا رسول الله عرفنا الله ورسوله، فمن أولوا الأمر الذين قرن الله طاعتهم بطاعتك؟ فقال ﷺ: ((هم خلفائي يا جابر، وأئمة المسلمين من بعدي، أولهم علي بن أبي طالب، ثم الحسن والحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي- المعروف بالتوراة بالباقر، وستدركه يا جابر، فإذا لقيته فاقرأه مني السلام- ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم سميي وكنيي حجة الله في أرضه وبقيته في عباده ابن الحسن بن علي))[١٥٩]، وهذا نص من الشارع المقدس على أن إطاعة الأئمة المعصومين الذين هم خلفاء رسول الله ﷺ وأئمة المسلمين من بعده واجبة على الأمة ومنصوص عليها، وهي مقرونة بإطاعة الله، وبإطاعة الرسول الكريم ﷺ وإن عصيانهم إنما هو عصيان لله تعالى ورسوله ﷺ.

جـ- الروايات التي نصت على إمامة الإمام علي عليه السلام وحده، منها:

في بداية البعثة النبوية، وحين نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِين﴾[١٦٠]، دعا النبي ﷺ عشيرته وقال لهم: ((يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شابا في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، لقد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه

---

[١٥٧] العاملي ابن حاتم، الدر النظيم،٧٨٩؛ وظ: الحلي علي بن يوسف، العدد القوية،٨٢؛ الحمويني، فرائد السمطيّن،١٣٢/٢؛ البروجردي حسين، جامع أحاديث الشيعة،٥٦/١؛ القندوزي، ينابيع المودة،٢٨٢/٣.
[١٥٨] النساء/٥٩.
[١٥٩] الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة،٣٦٥؛ وظ: ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب،٢٤٢/١؛ مفلح بن راشد، إلزام النواصب،٥٥/١و١٨٥؛ الفيض الكاشاني، الصافي،٤٦٤/١؛ الحويزي، نور الثقلين،٤٩٩/١؛ المدني، رياض السالكين،١٧٣؛ الحائري علي اليزدي، إلزام الناصب،٥٢/١.
[١٦٠] الشعراء/٢١٤.

فأطيعوني تنجوا من النار وتكونوا ملوك الأرض، فأيكم يؤازرني على أمري هـذا علـى أن يكون أخي ووصيي، ووليي وخليفتي فيكم؟))، فأحجم القوم عن جوابه، فلما رأى ذلك علـي قال: ((أنا يا نبي الله أكون وزيرك على أمرك))، فأخذ رسول الله ﷺ بيده وقال: ((هذا أخـي ووصيي، ووليي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا))[١٦١]، وهذا تصريح من رسول الله ﷺ بإمامة علي ووصايته، وولايته وخلافته، ووزارته.

وقد ورد في القرآن الكريم أن لرسول الله أن يتخذ من أهله وزيرا، قال تعـالى علـى لسان موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي۞هَارُونَ أَخِي۞اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[١٦٢].

عن زيد بن أرقم، قال: خطب رسول الله ﷺ بغدير خم تحت شـجرات، فقـال: ((أيهـا الناس، إني يوشك أن أدعى فأجيب، وإني مسؤول، وإنكم مسؤولون، فماذا أنـتم قـائلون؟))، قالوا: نشهد إنك قد بلغت وجاهدت ونصحت، فجزاك الله خيرا، فقال: ((أليس تشهدون أن لا اله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن جنته حق، وأن ناره حق، وأن الموت حـق، وأن البعث بعد الموت حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور؟))، قالوا: بلى نشهد بذلك، قال: ((اللهم اشهد))، ثم قال: ((يا أيها الناس، إن الله مولاي، وأنـا مـولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه، فهذا مولاه- يعني عليا- اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه...وإني سائلكم حين تردون عليّ، عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفـوني فيهما، الثقل الأكبر كتاب الله{سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم، فتمسكوا به ولا تضلوا ولا تبدلوا، وعترتي أهل بيتي، فإنه نبأني اللطيف الخبير، إنهما لن يفترقـا حتـى يـردا علـيّ

---

[١٦١] أحمد بن حنبل، المسند،١/١١١و١٥٩و٣٣١؛ وظ: الطبري، تأريخ الأمم والملوك،٢/٦٣؛ القاضـي المغربي، دعائم الإسـلام،١/١٦، وشـرح الأخبـار،١/١٠٧؛ الثعلبـي، التفسـير،٧/١٨٢؛ الطوسـي، الأمالي،٥٨٢-٥٨٣؛ الفتال، روضة الواعظين،٥٣؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق،٤/٣٢و٤٢و٤٧؛ ابن الأثير علي، الكامل في التأريخ،٢/٦٢-٦٣؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم،٣/٣٦٣؛ الحلبـي، السـيرة الحلبية،١/٤٦١.

[١٦٢] طه/٢٩-٣٢؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٧/١٧٠؛ الزمخشري، الكشاف،٢/٥٣٥.

الحوض))[١٦٣]، وهذا الحديث صحيح[١٦٤]، وفيه نعى رسول ﷺ إلى الناس نفسه، تنبيها إلى أن الوقت قد استوجب تبليغ عهده وتعيين خليفته، وأنه مأمور بذلك ومسؤول عنه، وأنهم مسؤولون عن ولاية الإمام علي وأهل البيت عليهم السلام وجعل هذه الولاية من أصول الدين، إذ سألهم عن الشهادتين وقيام الساعة والبعث والنشور، ثم عقب ذلك بذكر الولاية ليعلمهم أنها على حد تلك الأمور، ويجب الالتزام بها، وأنهم سيُسألون عنها يوم القيامة.

عن زيد بن أرقم، قال رسول الله ﷺ: ((من يريد أن يحيى حياتي ويموت موتي، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي، فليتولَ علي بن أبي طالب، فإنه لن يخرجكم من هدى، ولن يدخلكم في ضلالة))[١٦٥]، وهذا حديث صحيح[١٦٦]، وفيه جعل رسول الله ﷺ ولاية الإمام علي عليه السلام بمثابة التمسك برسول الله ﷺ ورسالته، وهي كفيلة لمن يتمسك بها بدخول الجنة لأنها مانعة من الخروج عن الهداية والانغماس في الضلالة، وهادية إلى الصراط المستقيم.

عن ابن عباس، قال: خرج رسول الله ﷺ في غزوة تبوك وخرج الناس معه، فقال له علي: ((أخرج معك؟))، فقال ﷺ: ((لا)) فبكى علي، فقال رسول الله ﷺ: ((أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس بعدي نبي، أنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي))[١٦٧]، وهذا الحديث صحيح[١٦٨]، ولا يخفى ما فيه من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، على أن الإمام عليا ولي عهده وخليفته من بعده، فقد جعله ﷺ وليه في الدنيا والآخرة وأنزله منه منزلة هارون من موسى، ولم يستثن من جميع المنازل إلا النبوة، وإن استثنائها دليل العموم، وقد أوضح رسول الله ﷺ الأمر وجعله جليا بقوله: ((إنه لا ينبغي أن أذهب ألا وأنت خليفتي))، وهذا النص صريح في كون الإمام علي عليه السلام خليفته، وانه مأمورا

---

[١٦٣] الطبراني، المعجم الكبير،٣/١٨٠-١٨١؛ وظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٠٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية،٧/٣٨٥-٣٨٦؛ المتقي الهندي، كنز العمال،١/١٨٨-١٨٩.

[١٦٤] ظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٠٩.

[١٦٥] الطبراني، المعجم الكبير،٥/١٩٤؛ وظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٢٨؛ الموفق الخوارزمي، المناقب،٧٥؛ المتقي الهندي، كنز العمال،١١/٦١١.

[١٦٦] ظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٢٨.

[١٦٧] الحاكم النيسابوري، المستدرك،٢/٣٣٧و٣/١٣٣-١٣٤؛ وظ: شرف الدين، المراجعات،١٩٧؛ الأميني عبد الحسين، الغدير،١/٥١.

[١٦٨] ظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،٢/٣٣٧.

من الله{باستخلافه في قومه عند غيابه، كما ورد الأمر باستخلافه في القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[١٦٩]، ويبدو من ملاحظة سبب نزول هذه الآية وتفسيرها[١٧٠]، وإنعام النظر في هذا الحديث، أنهما يرميان إلى غرض واحد، هو التبليغ بولاية الإمام علي عليه السلام فإن فيها استقامة الدين والتمسك في الهدى والأمان من الضلال.

وإذا كانت إمامة علي عليه السلام قد ثبتت بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإمامة الأئمة من بعده قد ثبتت بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيضا وبنص كل واحد منهم على الآخر، فهم اثنا عشر إماما، ومن يعترض على هذا العدد، فهو يعترض لو زادوا أو نقصوا، فهم كالأسباط اثنا عشر، وما يقال هناك يقال هنا، وكان ذلك بتقدير الله وحكمته، وإن هذا العدد من الأئمة لو قدر لهم أن يتسلموا مقاليد الأمور ويحكموا لكانت المدة كافية لخلق المجتمع الإسلامي المتكامل، وكفيلة بتطبيق الشرع الإسلامي في صيغه كافة، ولو أن الناس سمعوا قول الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأطاعوهم لأعطتهم السماء قطرها، والأرض بركتها، ولما اختلف في هذه الأمة سيّفان، ولأكلوها خضراء خضرة إلى يوم القيامة[١٧١].

رابعاً: **عصمة أهل البيت** عليهم السلام:

بعد أن تعرفنا على المراد من أهل البيت في آية التطهير المباركة، وهم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وفاطمة الزهراء، والأئمة علي والحسن والحسين، وعلى امتدادهم الأئمة التسعة المعصومين من ذرية الحسين عليهم السلام نتحدث عن عصمتهم، التي هي العامل المشترك مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتي

---

[١٦٩] المائدة/٦٧.

[١٧٠] ظ: الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل،٢٥٤-٢٥٥؛ الطوسي، التبيان،٥٨٨/٣؛ الطبرسي، مجمع البيان،٢٨٢/٣-٢٨٣؛ الطباطبائي، الميزان،١٩٤/٥.

[١٧١] ظ: ابن عقدة، كتاب الولاية،١٨٧؛ القندوزي، ينابيع المودة،٢٩٢/٣-٢٩٣؛ الصغير، الإمام محمد الباقر مجدد الحضارة الإسلامية،٢٦.

استدل عليها بأدلة كثيرة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والعقل[١٧٢]، وسنختار دليلاً واحداً من أقوى الأدلة، مثالا لكل طريق:

أ- دليل العصمة من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، فهذه الآية تدل على عصمة أهل البيت عليهم السلام وطهارتهم من الذنوب، ويعلم ذلك من دراسة أمرين، يتعلقان بالمراد من الإرادة في الآية، من جهة أنها الإرادة التشريعية أو التكوينية، وبالمراد من الرجس في الآية الكريمة، وهما:

الأمر الأول: المراد من الإرادة في الآية:

إن إرادة الله تعالى تارة تكون إرادة تكوينية، وأخرى تشريعية، فالإرادة التكوينية هي التي تتعلق بالأمور التكوينية وإيجادها في صحيفة الوجود، كإرادته تعالى خلق السموات والأرض والإنسان وغيرهما، فإذا تعلقت إرادته تعالى على إيجاد شيء وتكوينه في صحيفة الوجود، فهي الإرادة التكوينية التي لا تتخلف عن مراده[١٧٣]، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[١٧٤].

أما الإرادة التشريعية فهي التي تتعلق بتشريع الأحكام لغرض عمل المكلف بها، كإرادته تعالى الصلاة والصوم والحج والزكاة، فمتعلقها هو التشريع والتقنين، وأما قيام المكلف بها فهو من غايات التكليف، ولذلك قد تترتب عليه الغاية وقد تنفك عنه، ولا يوجب الانفكاك خللا في إرادته سبحانه، لأن ما أراده هو التشريع وقد تحقق[١٧٥]، فلو كان المراد

---

(١٧٢) ظ: أحمد بن حنبل، المسند،١/١٨٢، و٣/٢٦؛ مسلم، الصحيح،٧/١٢٠-١٢١؛ النسائي، خصائص أمير المؤمنين،٩٣؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٠٨-١٠٩؛ الشريف المرتضى، الرسائل،٣/٣٢٦؛ الطوسي، التبيان،٨/٣٤٠-٣٤١؛ الزمخشري، الكشاف،٣/٢٦٠؛ الأندلسي ابن عطية، المحرر الوجيز،١٣/٧٢؛ الطبرسي، مجمع البيان،٨/١٥٧؛ العلامة الحلي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد،٤٩٢-٥٠٣؛ المدني، رياض السالكين،٦/٣٧٤؛ المظفر محمد حسن، دلائل الصدق،٤/٢١٧؛ الطباطبائي، الميزان،١٦/٣١١.

(١٧٣) ظ: الطباطبائي، القرآن في الإسلام،١٣؛ السبحاني، الإلهيات،٤/١٢٦.

(١٧٤) يس/٨٢؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٨/٤٧٧؛ الطبرسي، مجمع البيان،٨/٢٩٠.

(١٧٥) ظ: العلامة الحلي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد،٣١؛ الطباطبائي، القرآن في الإسلام،١٣؛ السبحاني، الإلهيات،٤/١٢٦؛ العاملي علي عاشور، الولاية التكوينية لآل محمد،١٨٨.

من الإرادة في الآية، الإرادة التشريعية، فلا حاجة إلى حصرها في أهل البيت عليهم السلام لأن إرادة الله تعالى التشريعية قد تعلقت بطهارة جميع أفراد الإنسان من الأرجاس المعنوية والمادية معا، فلابد من أن تكون إرادته تعالى تكوينية اختص بها طائفة معينة أراد تطهيرهم من الرجس، لعدم تعلق إرادة الله تعالى التكوينية بإذهاب الرجس عن جميع الناس قطعا، فالله تعالى أراد بالإرادة التكوينية إذهاب الرجس عن أهل البيت عليهم السلام وحدهم وخلقهم مطهرين من الأرجاس والآثام، وهو معنى العصمة[١٧٦]، وإن الإرادة في الآية إما ((أن تكون هي الإرادة المحضة، أو الإرادة التي يتبعها التطهير وإذهاب الرجس، ولا يجوز الوجه الأول، لأن الله تعالى قد أراد من كل مكلف هذه الإرادة المطلقة فلا اختصاص لها بأهل البيت من دون سائر الخلق، ولأن هذا القول يقتضي المدح والتعظيم لهم، بغير شك وشبهة، ولا مدح في الإرادة المجردة، فثبت الوجه الثاني وفي ثبوته ثبوت عصمة المعنيين بالآية من جميع القبائح))[١٧٧]، ولأن غير بيت النبوة لم يُقطع بعصمتهم عن الأرجاس والآثام، ثبت أن الآية مختصة بهم عليهم السلام لبطلان تعلقها بغيرهم.

وهناك قرائن تدل على أن الإرادة في الآية الكريمة هي الإرادة التكوينية التي تعلقت بإذهاب الرجس عن أهل البيت عليهم السلام وتطهيرهم من كل رجس وقذر، ومن كل عمل يُستنفر منه، على غرار تعلقها بإيجاد الأشياء في صحيفة الوجود، ومن هذه القرائن:

أ- إن الإرادة التشريعية لا تختص بطائفة من دون أخرى، بل هي تعم المكلفين عامة، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ وَإِن كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مَّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ

---

[١٧٦] ظ: الطبري الإمامي، دلائل الإمامة،١٠؛ الطوسي، التبيان،٣٤٠/٨؛ الطباطبائي، الميزان،٣١٠/١٦.
[١٧٧] الطبرسي، مجمع البيان،١٥٧/٨-١٥٨.

لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[١٧٨]، إذ أمر الله تعالى عامة المكلفين بالوضوء، أو التيمم عند فقدان الماء[١٧٩].

في حين خصص الله تعالى إرادته في أية التطهير بجماعة خاصة، فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، وهذا التخصيص يعني أن المراد في الآية، هو الإرادة التكوينية، لأنه في الآية قصران، قصر الإرادة في إذهاب الرجس والتطهير، وقصر إذهاب الرجس والتطهير في أهل البيت[١٨٠]، وهم أهل بيت النبوة.

ب- إن في الآية المباركة، شاهد على أن الإرادة تكوينية، لأن الإرادة التشريعية لا تحتاج إلى العنايات الآتية:

١- ابتدأ الله تعالى كلامه بكلمة (إِنَّمَا) وهي تفيد الحصر والقصر، ويكون المقصور عليه مؤخرا وجوبا، فهي تثبت شيئا بعدها وتنفيه عن غيره في آن واحد[١٨١]، ولفظة ((إنما محققة لما أثبت بعدها، نافية لما لم يثبت))[١٨٢]، وعلى هذا يكون إذهاب الرجس مقصورا على أهل البيت منتفيا عن غيرهم[١٨٣].

٢- خصص الله تعالى متعلق إرادته، لقوله: ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾، وهو منصوب على الاختصاص، أي أخصكم أهل البيت[١٨٤].

٣- قد بيّن الله تعالى متعلق إرادته مؤكدةً باللام والمصدر النكرة الذي يفيد معنى التوكيد ليدل على الإكبار والإعجاب والمدح والثناء[١٨٥]، فقال: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾.

---

[١٧٨] المائدة/٦.

[١٧٩] ظ: الطوسي، التبيان،٣/٤٤٨؛ الزمخشري، الكشاف،١/٥٩٦.

[١٨٠] ظ: الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة،٣/١٣٣؛ الطباطبائي، الميزان،١٦/٣٠٩.

[١٨١] ظ: الفيروز آبادي، القاموس المحيط،٤/١٩٨؛ الزبيدي، تاج العروس،١٨/٣٢.

[١٨٢] الطبرسي، مجمع البيان،٨/١٥٧.

[١٨٣] ظ: الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة،٤/٩٥.

[١٨٤] ظ: العلامة الحلي، نهج الحق وكشف الصدق،٣٨٧؛ الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط،٧/٢٢٤؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،٢/٣٧٨؛ الآلوسي، روح المعاني،٢٢/١٣؛ الطباطبائي، الميزان،١٦/٣٠٩.

إن العناية الفائقة في الآية تدل دلالة واضحة على أن الإرادة المقصودة غير الإرادة العامة المتعلقة بكل إنسان حاضر أو باد، ولذلك فسرت الإرادة في هذه الآية بالإرادة التكوينية[١٨٦].

الأمر الثاني: المراد من الرجس في الآية:

الرجس هو القذارة الأعم من المادية والمعنوية، وهو أصل يدل على الاختلاط، وهو القذر لأنه لطخ وخلط، وكل شيء يُستقذر فهو رجس، وهو العذاب، وقد يُعبر به عن الحرام والفعل القبيح واللعن والكفر، وقد يُعبر به عن الذنوب استعارة لأنها قذارات معنوية[١٨٧].

قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْساً إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾[١٨٨]، وقد استعملت لفظة الرجس في القرآن تسع مرات[١٨٩]، والملاحظ في الآيات الواردة فيها تلك اللفظة أنها موضوعة بمعنى القذارة التي تنفر منها النفوس، سواء أكانت مادية كما في قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَّسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[١٩٠]، أم معنوية كما في الكافر وعابد الأوثان، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾[١٩١].

---

[١٨٥] ظ: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،٣/٤٩١؛ العلامة الحلي، نهج الحق وكشف الصدق،٣٨٧.

[١٨٦] ظ: الطوسي، التبيان،٨/٣٤٠؛ الطبرسي، مجمع البيان،٨/١٥٧؛ المدني، رياض السالكين،٦/٣٧٤-٣٧٧.

[١٨٧] ظ: الخليل، العين،٦/٥٢؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،٢/٤٩٠؛ الزمخشري، الكشاف،٣/٢٦٠؛ ابن الأثير مبارك، النهاية في غريب الحديث،٢/٢٠٠؛ ابن منظور، لسان العرب،٦/٩٤-٩٥.

[١٨٨] التوبة/١٢٥؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٥/٣٢٥؛ الزمخشري، الكشاف،٢/٢٢٢.

[١٨٩] ظ: المائدة/٩٠، والأنعام/١٢٥و١٤٥، والأعراف/٧١، والتوبة/٩٥و١٢٥، ويونس/١٠٠، والحج/٣٠، والأحزاب/٣٣.

[١٩٠] الأنعام/١٤٥؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٤/٣٠٣؛ الزمخشري، الكشاف،٢/٥٧.

[١٩١] الحج/٣٠؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٧/٣١١-٣١٢؛ الزمخشري، الكشاف،٣/١٢.

والمراد من الرجس في أية التطهير، الأعمال القبيحة عرفا أو شرعا، ويدل على ذلك قوله تعالى بعد لفظ (الرِّجْسَ): ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، فالمراد من هذا التطهير، تطهيرهم من الرجس المعنوي الذي لا تقبله النفوس السليمة، وإن لتطهير النفوس وطهارتها مراتب ودرجات، لا تكون جميعها مستلزمة للعصمة، وإنما اللازم لها هو الدرجة العليا[١٩٢].

فالرجس إدراك نفساني وأثر شعوري يحدث من تعلق القلب بالاعتقاد الباطل أو العمل السيئ، وإذهابه يعني إزالة كل هيأة خبيثة في النفس تضاد الاعتقاد الحق والعمل الصالح، وإذهاب الرجس معادلا للعصمة الإلهية التي هي صورة علمية نفسانية تحفظ الإنسان من رجس باطني الاعتقاد وسيء العمل[١٩٣]، فالمعصوم مختص في بدنه ونفسه بخاصية تقتضي امتناع إقدامه على المعصية، وهي من الألطاف المقربة إلى الطاعات، التي يعلم منها أنه لا يقدم على المعصية، بشرط أن لا ينتمي ذلك الأمر إلى الإلجاء، فهي ملكة نفسانية لا يصدر عن صاحبها معها المعاصي[١٩٤]، ولما كان الرجس اسم يقع على الإثم والعذاب، والنجاسات والنقائص، فقد أذهب الله تعالى جميع ذلك عن أهل البيت عليهم السلام، والآية نافية لمطلق الرجس وجميع القذارات المادية والمعنوية، ذاك أن (اللام) في الآية للجنس[١٩٥]، وإذا نفي مطلق الرجس، ثبت ما يقابله، وهو مطلق الطهارة بجميع مراتبها وهو ملازم للعصمة[١٩٦]، فلابد من عصمتهم من الذنوب، ومن كان معصوما من الذنوب، تكون جميع أفعاله وأقواله مطابقة لأحكام الشريعة، فتكون كاشفة عن الحكم الشرعي، وهذه الثمرة مستفادة من العصمة التي هي القاسم المشترك بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته وأئمتهم عليهم السلام، فالآية الكريمة أفادت عصمة أهل البيت عليهم السلام وحجية كل ما يصدر عنهم من التشريع.

ب- دليل العصمة من الحديث الشريف:

---

[١٩٢] ظ: الطبري الإمامي، دلائل الإمامة،١٠؛ الشريف المرتضى، الرسائل،٣/٣٢٥-٣٢٧.

[١٩٣] ظ: الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة،٣/١٣٤؛ الطباطبائي، الميزان،١٦/٣١٢.

[١٩٤] ظ: الشريف المرتضى، الرسائل،٣/٣٢٦؛ العلامة الحلي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد،٩٤.

[١٩٥] ظ: الأندلسي ابن عطية، المحرر الوجيز،٤/٣٨٤؛ الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط،٧/٢٤٤؛ الآلوسي، روح المعاني،٢٢/١٢-١٣.

[١٩٦] ظ: العلامة الحلي، نهج الحق وكشف الصدق،٣٨٧؛ الطباطبائي، الميزان،١٦/٣١٢-٣١٣.

عن زيد بن أرقم، قال رسول الله ﷺ: ((إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض))[197]، وقد روي الحديث في موارد أخرى بألفاظ متفاوتة ومتقاربة في المعنى[198]، فهو حديث متواتر إذا لوحظ مجموع رواته من الشيعة والجمهور في مختلف الطبقات، والاختلاف الحاصل في بعض الروايات إنما هو بسبب تعدد الوقائع التي صدر فيها الحديث[199]، أو نقل بعضهم له بالمعنى، وموضع التقاء الرواة متواتر عند العامة والخاصة [200]، وحديث الثقلين حديث صحيح[201]، وقد وصلت طرقه إلى نيف وعشرين صحابياً[202].

صحابياً[202].

والإمعان في هذا الحديث يُعرب عن عصمة أهل البيت عليهم السلام حيث قرنهم رسول الله ﷺ بالكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبعدم افتراقهم عنه إلى يوم القيامة[203]، وتجويز الافتراق عليهم بمخالفة الكتاب، تجويز للكذب على رسول الله ﷺ الذي أخبر عن الله تعالى بعدم وقوع افتراقهما، وهذا ينافي عصمة الأنبياء[204]، وهي ما أجمعت عليها كلمة المسلمين[205]، فقد ((وقع الإجماع على عصمتهم بعد النبوة من تعمد الكذب في الأحكام الشرعية، لدلالة المعجزة على صدقهم، وأما الكذب غلطا فمنعه الجمهور))[206]، والغلط لا يتأتى في هذا الحديث ولا يتكرر عادةً، لإصرار النبي ﷺ على تبليغه في أكثر من موضع وأكثر من مناسبة، والحديث جعل التمسك بالكتاب وأهل البيت معا عاصما من

---

(197) النسائي، السنن الكبرى،٥/٤٥، وفضائل الصحابة،١٥؛ وظ: الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة،٢٣٤؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٠٩و١٤٨؛ الموفق الخوارزمي، المناقب،١٥٤.

(198) ظ: أحمد بن حنبل، المسند،٣/٥٩؛ الدارمي، السنن،٢/٤٣١-٤٣٢؛ مسلم، الصحيح،٧/١٢٢-١٢٣؛ الترمذي، السنن،٥/٣٢٩؛ الطبراني، المعجم الأوسط،٣/٣٧٤؛ الطبري أحمد بن عبد الله، ذخائر العقبى،١٦؛ المتقي الهندي، كنز العمال،١/١٨٧؛ القندوزي، ينابيع المودة،١/٩٩.

(199) ظ: ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة،٢٣١.

(200) ظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/٣٣.

(201) ظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٠٩و١٤٨؛ ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة،٢٣٠.

(202) ظ: ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة،٢٣٠.

(203) ظ: السمهودي، جواهر العقدين في فضل الشرفين،٢٤٢-٢٤٥؛ المناوي، فيض القدير،٣/٢٠.

(204) ظ: مفلح بن راشد، إلزام النواصب،١٤٢-١٤٣.

(205) ظ: الأيجي، المواقف،٣/٤١٥و٤٢٦؛ الجرجاني علي، شرح المواقف،٨/٢٦٤.

(206) الشوكاني، إرشاد الفحول،١/١٦٢.

الضلالة، وأخبر عن بقاء أهل البيت جنبا إلى جنب الكتاب إلى يوم القيامة، ولا يخلو منهما زمان من الأزمنة حتى يردا على رسول الله ﷺ الحوض، وإن ((في أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة على عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما إن الكتاب العزيز كذلك))[٢٠٧]، فأهل البيت عليهم السلام والقرآن الكريم مقترنان لا ينفصلان إلى يوم القيامة، ولابد من التمسك بهما معا.

وقد ورد الحديث في بعض رواياته بلفظ: (وسنتي) بدلا من لفظ: (وعترتي أهل بيتي)، وهذه الروايات لا تتجاوز كونها أخبار أحاد ضعيفة السند، ومن تتبع البحث، فإن كتب الحديث التي روتها لا تزيد على أصابع اليد، وهي مشتركة في رواية الحديثين معا، سوى ما رواه مالك بن أنس، حيث اقتصر على ذكر(وسنتي) فحسب[٢٠٨]، وهي رواية مرفوعة لم يذكر رواتها في كتابه، وذكرها ابن حجر الهيثمي مرسلة[٢٠٩]، فهي لا تعدو كونها رواية مرفوعة، أو مرسلة، أو وجود المجروحين في سندها، من أمثال عكرمة المعروف حاله في كتب الرجال[٢١٠]، وإسماعيل بن أبي أويس، وقد أتهم بضعف العقل، وسرقة الحديث ووضعه، وبالضعف والكذب[٢١١]، وأبو هريرة، والحديث عنه يطول[٢١٢]، وصالح بن موسى الطلحي، وقد ضعفوه وتركوا حديثه، وهو منكر الحديث جدا، وكثير المناكير عن الثقات[٢١٣]، ويبدو أنه لم ترد رواية مسندة، سالمة من النقاش، فيها: (وسنتي) أو نحوها بدلا من(وعترتي)، في حين أن حديث (وعترتي أهل بيتي) متواتر في جميع طبقاته، والكتب التي

---

[٢٠٧] ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة،٢٣٢.

[٢٠٨] ظ: الموطأ،٢/٨٩٩.

[٢٠٩] ظ: الصواعق المحرقة،٢٣٠.

[٢١٠] ظ: الذهبي، تذكرة الحفاظ،١/٩٥-٩٦، وسيرة أعلام النبلاء،٥/١٤-٣٠، وميزان الاعتدال،٣/٩٤-٩٧.

[٢١١] ظ: المزي، تهذيب الكمال،٣/١٢٧-١٢٩؛ الذهبي، ميزان الاعتدال،١/٢٢٢-٢٢٣.

[٢١٢] ألفت عدة كتب بشأن أبي هريرة، منها: (أبو هريرة)، لعبد الحسين شرف الدين، و(أبو هريرة شيخ المضيرة)، لمحمود أبو ريه، وكتابه (أضواء على السنة المحمدية)،١٩٤-٢٢٤، فأنظرها.

[٢١٣] ظ: الرازي عبد الرحمن، الجرح والتعديل،٤/٤١٥؛ المزي، تهذيب الكمال،١٣/٩٧.

حفلت به أكثر من أن تحصى، ورواته من الصحابة كثيرون جدا، وفي ذلك عدة روايات في أعلى درجات الصحة[٢١٤].

وبافتراض وجود رواية صحيحة فيها(وسنتي) فلا معارضة بينها وبين رواية (وعترتي أهل بيتي)، قال ابن حجر الهيثمي: ((وفي رواية كتاب الله وسنتي، وهي المراد من الأحاديث المقتصرة على الكتاب، لأن السنة مُبيّنة له فأغنى ذكره عن ذكرها، والحاصل أن الحث وقع على التمسك بالكتاب وبالسنة وبالعلماء بهما من أهل البيت، ويستخلص من مجموع ذلك بقاء الأمور الثلاثة إلى قيام الساعة))[٢١٥]، فذكر أهل البيت عليهم السلام ذكر للسنة لأنهم لا يأتون إلا بها، وكل ما عندهم مأخوذ بوساطة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي بوساطة السنة، وعندها لا تعارض بين الروايتين، يؤيد ذلك ما رواه عنبسة، قال: سأل رجل الإمام الصادق عليه السلام عن مسألة فأجابه فيها، فقال الرجل: إن كان كذا وكذا ما كان القول فيها؟ فقال له: ((مهما أجبتك فيه بشيء فهو من عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لسنا نقول برأينا من شيء))[٢١٦]، فالإمام أكد أن الأئمة امتداد طبيعي للرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ينهلون من علمه، وينقلون عنه أحاديثه، ويتبعون آثاره، ويصدرون عن مورد ومنبع واحد، وأوضح هذا المنهج أنه ليس رأيا يُستدرك، وإنما هو الحديث المتخصص بآثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما اكتنزوه من معادنه المتوارثة، واسترفدوه من ينابيعه الأولى، وارتشفوه من مناهله العذبة[٢١٧].

جـ- دليل العصمة من العقل:

إن حقيقة الإمامة هي القيام بوظائف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسد الفراغات الحاصلة من بعده، وهي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص، وخلافة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في

---

[٢١٤] ظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،١٠٩/٣؛ الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،١٦٥؛ الأنصاري محمد علي، أهل البيت إمامتهم، حياتهم،٥٦/١-٥٩.

[٢١٥] الصواعق المحرقة،٢٣٠.

[٢١٦] الصفار، بصائر الدرجات،٣٢٠-٣٢١؛ وظ: المجلسي، البحار،١٧٣/٢.

[٢١٧] ظ: الصغير، الإمام محمد الباقر مجدد الحضارة الإسلامية،٢٢٣.

إقامة الدين، بحيث يجب إتباعه على كافة الأمة[٢١٨]، ومنزلة الإمام كمنزلة النبيﷺفي حفظ الشرع ووجوب إتباعه والحاجة إليه في الفصل بين المختلفين وبيان الحكم للمسترشدين، وهذا لا يتحقق إلا بأن يكون الإمام متمتعا بما يتمتع به رسول اللهﷺمن المؤهلات ليكون عارفا بالكتاب والسنة وأحكام الموضوعات المستجدة معرفة واقعية، ليبيّن الأحكام الشرعية ويدفع عن الدين شبهات المشككين وأوهام المعاندين، وهذا يوجب أن يكون الإمام مصونا من الخطأ والاشتباه، لأنه قائم مقام النبيﷺوهو امتداد طبيعي للنبوة من حيث وظائفها العامة، وإن لم يكن رسولا وطرفا للوحي، فالإمام لطف يجب عقلا نصبه على الله تعالى تحصيلا للغرض منه، والعلم الضروري حاصل بأن العقلاء متى كان لهم رئيس يأمرهم بالطاعات ويصدهم عن المعاصي، كانوا أقرب إلى الصلاح وأبعد من الفساد[٢١٩].

والإمام يجب أن يكون معصوما كالنبي من جميع القبائح والفواحش من الصغر حتى الموت، والعصمة ملكة تقتضي عدم مخالفة التكاليف عمدا أو سهوا أو خطأ، وهي واجبة الثبوت لأن الإمام حافظ للشرع وقائم به مقام النبي، فلو جاز عليه الخطأ والمعصية انتفت الفائدة من وجوده، ولم يبقَ وثوق بما تعبدنا الله تعالى به وما كلفناه، وذلك مناقض للغرض من التكليف، وهو الانقياد إلى مراد الله تعالى[٢٢٠]، ومن المعلوم أن ((الإمام حافظ للشرع كالنبي، لأن حفظه من أظهر فوائد إمامته، فتجب عصمته لذلك، لأن المراد حفظه علما وعملا، وبالضرورة لا يقدر على حفظه بتمامه إلا المعصوم، إذ لا أقل من خطأ غيره، ولو اكتفينا بحفظ بعضه لكان بعضه ملغى في نظر الشارع وهو خلاف الضرورة، فإن النبيﷺ قد جاء لتعليم الأحكام كلها وعمل الناس بها على مرور الأيام))[٢٢١]، فوجود الإمام المعصوم

---

[٢١٨] ظ: الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة،٥/١؛ العلامة الحلي، النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر،٩٣؛ الأيجي، المواقف،٥٧٤/٣؛ التفتازاني، شرح المقاصد،٢٧٢/٢؛ السبحاني، الإلهيات،٨/٤.

[٢١٩] ظ: المفيد، رسائل في الغيبة،١٤/١؛ الشريف المرتضى، الناصريات،٤٤٢، والرسائل،٣٠٩/١؛ العلامة الحلي، النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر،٩٣؛ المظفر محمد حسن، دلائل الصدق،٢١٧/٤.

[٢٢٠] ظ: الشريف المرتضى، الرسائل،٣٢٤/١؛ العلامة الحلي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ٤٩٠-٤٩٣، ونهج الحق وكشف الصدق،١٦٤؛ المظفر محمد حسن، دلائل الصدق،٢٠٥/٤و٢١٧.

[٢٢١] المظفر محمد حسن، دلائل الصدق،٢١٧/٤.

المطاع أدعى إلى فعل الحسن وأردع عن فعل القبيح، وإن الناس عند الإهمال وفقد الإمام يبالغون في القبيح وتفسد أحوالهم ويختل نظامهم.

بعد أن ثبتت عصمة الأئمةعليهم السلام عن الذنب والخطأ والاشتباه، يلزم عقلا عدّ كل ما يصدر عنهم موافقا للشريعة وروح الإسلام وتعاليمه، وأن الدليل العقلي لا يُعيّن من هو الإمام، وإنما يُثبت وجوب عصمته، وأما تعيينه فهو متروك للاستدلال عليه بالقرآن الكريم والسنة المتواترة- وقد بينا ذلك- فالنقل المتواتر نص على الأئمة الإثني عشر وعينهم، ونص على عصمتهم أيضا، وانتفائها عن غيرهم ووجوب الكمالات فيهم، وهذا النقل المتواتر من الشيعة خلفا عن سلف دل على إمامة كل واحد من الأئمة بالتنصيص، وقد نقل الجمهور ذلك من طرق متعددة على الإجمال أو التفصيل، والإمام يجب أن يكون معصوما، وغير الأئمة ما كانوا معصومين بالإجماع، فتيقنت العصمة لهم، وإلا لزم خلو الزمان من المعصوم، وذلك مستحيل عقلا، فالكمالات النفسانية والبدنية بأجمعها موجودة في كل واحد من الأئمةعليهم السلام وكل واحد منهم مكمل لغيره، ومؤهل لقيادة الأمة وخلافة رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم[٢٢٢].

وإذ ثبتت عصمة الأئمةعليهم السلام بالحجة والبرهان، فإن قولهم وفعلهم يجري مجرى قول النبيصلى الله عليه وآله وسلم وفعله، بوصفهم حجج الله{على العباد ويجب إتباعهم وإطاعتهم، لأن العصمة هي القاسم المشترك بينهم وبين الرسول الكريمصلى الله عليه وآله وسلم فكان عدّ كل ما يصدر منهم من قول أو فعل أو تقرير، حجة ودليلاً كاشفاً عن الحكم الشرعي، مثل ما يصدر من رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم وذلك لوحدة الملاك فيهما، فالأئمةعليهم السلام امتداد لوجود النبيصلى الله عليه وآله وسلم من حيث وظائفه العامة، عدا ما يتصل بالوحي فإنه من مختصات النبوة، وأقوالهم وأفعالهم متصلة بهصلى الله عليه وآله وسلم تأريخياً وتشريعياً وهم الذين نقلوا حديثه بأمانة ودقة وفق التسلسل الإمامي[٢٢٣].

خامسا: علم أئمة أهل البيت عليهم السلام:

---

[٢٢٢] ظ: الكراجكي أبو الفتح، كنز الفوائد،١٦٠-١٦١؛ العلامة الحلي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد،٥٣٩-٥٤٠، ونهج الحق وكشف الصدق،١٦٤.

[٢٢٣] ظ: الصدر محمد باقر، دروس في علم الأصول،٤٤؛ الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،١٨١؛ الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،١٤-١٥.

ليس هناك أدنى شك في غزارة علم أئمة أهل البيت عليهم السلام وتفوقهم على غيرهم فيه، إلا أن التعتيم المنظم من قبل خصومهم، والضغط الشديد على من تقرب إليهم والتف حولهم، حال من دون ظهور هذا التفوق عند عامة الناس، وإن لم يكن ذلك يُخفى على العلماء والعارفين منهم، لذا سأتحدث عن مسألتين هما: مصادر علم أئمة أهل البيت عليهم السلام، وماهية علمهم بالغيب، من جهة أنه عرضي أو ذاتي، وذلك في البيان الآتي:

أ- مصادر علم أئمة أهل البيت عليهم السلام:

إن المصادر الأساسية لعلم أئمة أهل البيت عليهم السلام هي:

١- القرآن الكريم:

هناك كثير من الروايات التي تؤكد أن أئمة أهل البيت عليهم السلام اختصوا بمعرفة حقائق القرآن الكريم وعلمه، ووجوهه وغاياته، منها:

عن أبي سعيد الخدري، قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[٢٢٤]، قال: ((ذاك أخي علي بن أبي طالب))[٢٢٥]، فقد وهب اللهُ تعالى الإمامَ علياً عليه السلام علم الكتاب كله وخصه به من دون سواه وكرمه واصطفاه، ونطق بذاك القرآن الكريم والرسول صلى الله عليه وآله وسلم وإذا كان الذي عنده بعض علم الكتاب يصنع المعجزات، فما هو مقدار علم وفهم وقدرة من عنده علم الكتاب[٢٢٦].

عن أنس بن مالك، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((علي يُعلم الناس بعدي من تأويل القرآن ما لا يعلمون))[٢٢٧]، فالإمام علي عليه السلام هو الناطق بحقائق القرآن والكاشف عن أسراره وكنوزه، والعالم بتأويله، فهو يعلم من القرآن ظاهره وباطنه، وتفسيره وتأويله، وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود بقوله: ((إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، ما منها إلا وله ظهر وبطن،

---

[٢٢٤] الرعد/٤٣.

[٢٢٥] الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل،١/٤٠٠و٤٢٢؛ وظ: الطباطبائي، الميزان،٣٨٨/١١.

[٢٢٦] ظ: الصفار، بصائر الدرجات،٢٥١؛ الكليني، الكافي،٢٥٧/١.

[٢٢٧] الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل،٣٩/١؛ وظ: الريشهري، أهل البيت في الكتاب والسنة،٢٠١.

وعلي بن أبي طالب عَلِم الظاهر والباطن))[٢٢٨]، فالإمام هو باب علم مدينة رسول الله ﷺ الذي تَعلم من مفاتيح علمها ألف باب، يُعلم من خلالها الناس تأويل الكتاب.

عن سلمان الفارسي، قال الإمام علي عليه السلام: ((أنا هو الذي عنده علم الكتاب))[٢٢٩]، فإذا كان صاحب النبي سليمان عليه السلام عنده اسم الله الأعظم وعنده علم من الكتاب، يأتي لسليمان عليه السلام بعرش بلقيس من اليمن إلى فلسطين، في لحظات وبأقل من طرفة عين كما نص على ذلك القرآن، فلك أن تتصور علم من عنده علم الكتاب كله، وما هي قدراته الخارقة التي خولها الله تعالى إياه، وما لديه من إمكانات وطاقات سخرها جميعا في إعلاء كلمة الله تعالى في الأرض، وترسيخ الدين وتوحيد الأمة[٢٣٠].

عن أبي الطفيل، قال الإمام علي عليه السلام: ((سلوني فو الله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم وسلوني عن كتاب الله، فو الله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، في سهل أم في جبل))[٢٣١]، فالإمام يدعو الناس إلى أن يسألوه عن كتاب الله ليكشف لهم عن أسراره ويبيّن لهم غوامضه ويفصح لهم عن أحكامه، وما من أحد يقوى على ذلك غيره، لما اختص به من العلم بكل الأمور، وما تواتر عنه من الأخبار الصادقة، وكيف لا؟ وهو باب مدينة علم رسول الله ﷺ.

عن سليمان الأحمسي، عن أبيه، قال الإمام علي عليه السلام: ((والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيما أنزلت وأين نزلت وعلى من نزلت، إن ربي وهب لي قلبا عقولا، ولسانا صادقا ناطقا))[٢٣٢]، فالإمام يُفصح عن إحاطته التامة بعلم الكتاب وأسباب نزول الآيات ومضمونها،

---

[٢٢٨] أبو نعيم، حلية الأولياء،١/١٥٠؛ وظ: ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب،١/٣٢١ ؛ المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث مدينة العلم علي،٧٢؛ القندوزي، ينابيع المودة،١/٢٢٣.

[٢٢٩] الصفار، بصائر الدرجات،٢١٦؛ وظ: المجلسي، البحار،٤٢٣/٣٥.

[٢٣٠] ظ: الصغير، نظرات معاصرة في القرآن الكريم،١٢٧؛ وظ: مصادره.

[٢٣١] ابن سعد، الطبقات الكبرى،٣٣٨/٢؛ وظ: ابن عبد البر، الاستيعاب،١١٠٧/٣؛ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،٤٩٣/٢.

[٢٣٢] ابن سعد، الطبقات الكبرى،٣٣٨/٢؛ وظ: أبو نعيم، حلية الأولياء،١٠٨/١؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق،٣٩٨/٤٢؛ السيوطي، تأريخ الخلفاء،١٨٥.

لأنه وُهب قدرة إلهية خارقة على الفهم والصدق والنطق، وتعهده رسول اللهﷺبالرعاية والعناية الفائقة.

عن أصبغ بن نباتة، قال الإمام الحسينعليه السلام: ((نحن الذين عندنا علم الكتاب وبيان ما فيه، وليس لأحد من خلقه ما عندنا لأنا أهل سر الله))[٢٣٣]، وهذه إشارة جازمة وبضرس قاطع، من لدن الإمام إلى مصدر علمهم وغزارته وإحاطتهم التامة بعلم الكتاب، الذي أخذوه من علم الإمام علي، الذي أخذه من علم رسول اللهﷺفالأئمة يعلمون من علم الكتاب ما لا يعلمه غيرهم، فهم خزنة العلم وحفظته، وحملة السر الذي أودعهم الله تعالى إياه، فالعلم الذي أخذه الإمام عليعليه السلاممن القرآن الكريم ومن رسول اللهﷺأورثه كله ذريته الطاهرة وهم الأئمة من بعده، وإلى هذا أشار الإمام الصادقعليه السلامفي رواية محمد بن مسلم، بقوله: ((إن علياعليه السلامكان عالما، والعلم يُتوارث، ولن يهلك عالم إلا بقي من بعده من يعلم علمه، أو ما شاء الله))[٢٣٤]، فالإمام ما كان يأخذ العلم من أحد سوى الإمام الذي قبله وراثة عن الإمام علي، عن رسول اللهﷺ.

والأئمة ليسوا مجتهدين ولا أصحاب رأي، كسائر الصحابة، أو علماء المذاهب الإسلامية الأخرى، وإنما يبيّنون الأحكام الواقعية للناس، مما يكتنزون من علمهم المتوارث، فلم يكن للأئمة شيوخ رواية أو شيوخ إجازة إلا آباؤهم المعصومونعليهم السلام.

٢- النبي الأكرم محمدﷺ:

النبيﷺهو المصدر الثاني لعلم أئمة أهل البيتعليهم السلاموهذا ما صرحت به جملة من الروايات، منها:

عن ابن عباس، قال رسول اللهﷺ: ((أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها))[٢٣٥]، فرسول اللهﷺالمدينة الجامعة لمعاني الديانات كلها، ولابد للمدينة من

---

[٢٣٣] ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب،٣/٢١١؛ وظ: الحويزي، نور الثقلين،٤/٣١٩.
[٢٣٤] الكليني، الكافي،١/٢٢١؛ وظ: الصدوق، علل الشرائع،٢/٥٠٩.
[٢٣٥] الحراني ابن شعبة، تحف العقول،٤٣٠؛ وظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٢٦؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد،٥/١١٠؛ ابن الأثير علي، أسد الغابة،٤/٢٢؛ السيوطي، الجامع الصغير،١/١٤٥؛

باب وهو الإمام علي عليه السلام فمن تبعه دخل المدينة واهتدى، ومن فارقه أخطأ الطريق والهدى، وحديث الباب هذا حديث صحيح[٢٣٦].

عن مكحول بن عمارة الشامي، قال الإمام علي عليه السلام: ((علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف باب من العلم يُفتح لي من كل باب ألف باب))[٢٣٧]، فهذه هي مفاتيح مدينة علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي لم يؤتها غير الإمام علي عليه السلام الذي ورث علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأورثه الأئمة المعصومين من بعده.

عن بريدة بن حصيب الأسلمي، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام: ((إن الله أمرني أن أدنيك، ولا أقصيك، وأن أعلمك وأن تعي، وحق على الله أن تعي))[٢٣٨]، فنزل قوله تعالى: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[٢٣٩]، وهذا دليل على العناية الإلهية بالإمام علي عليه السلام وإعداده الإعداد الرسالي لخلافة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو المُعد لهذه المهمة بأمر الله{وعنايته، وكان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مأمورا أن يدنيه ويعلمه ما علمه الله تعالى.

عن عبد الله بن نجي، قال الإمام علي عليه السلام: ((كان لي من رسول الله مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار))[٢٤٠]، فالإمام يتلقى علمه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تلقياً منظماً ليل نهار.

عن عبد الله بن عمر بن هند، قال الإمام علي عليه السلام: ((كنت إذا سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاني وإذا سكت ابتدأني، وبين الجوانح مني علم جم، ونحن أهل البيت لا نقاس

المناوي، فيض القدير،٣/٦٠؛ العجلوني، كشف الخفاء،١/٢٠٣؛ العلوي علي بن محمد، دفع الارتياب عن حديث الباب،٣؛ الفيروز آبادي مرتضى، فضائل الخمسة من الصحاح الستة،٢/٣١٠.

[٢٣٦] ظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،٣/١٢٦.

[٢٣٧] الصدوق، الخصال،٥٧٢؛ وظ: المفيد، الإرشاد،١/٣٤؛ الرازي، مفاتيح الغيب،٨/٢٣؛ البحراني هاشم، غاية المرام،٥/٢١٧؛ القندوزي، ينابيع المودة،١/٢٢٢.

[٢٣٨] الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل،٢/٣٦٣ ؛ وظ: الواحدي، أسباب النزول،٢٩٤؛ الطبرسي، مجمع البيان،١٠/ ١٠٧؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،١٨/٢٦٤؛ السيوطي، الدر المنثور،٦/٢٦٠.

[٢٣٩] الحاقة/١٢.

[٢٤٠] النسائي، السنن،٣/١٢، وخصائص أمير المؤمنين،١١١؛ وظ: ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب،٢/٦٦.

بأحد))[٢٤١] وهذا الحديث صحيح[٢٤٢]، فالإمام متناهي الحرص على التعلم من الرسول الأعظم في الليل والنهار، وبالوقت ذاته كانت عناية رسول الله ﷺ به عناية فائقة، فيجيبه عن مسائله ويبادره في غيرها، فهو يعلم علما كثيرا ورثه من رسول الله ﷺ وأورثه الأئمة من بعده، لذا هم متفوقون على غيرهم ولا يدانيهم أحد في علم أو فضل.

عن سماعة بن مهران، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إن الله علَم رسوله ﷺ الحلال والحرام والتأويل، وعلَم رسول الله ﷺ عِلمه كله عليا))[٢٤٣]، فالإمام علي عليه السلام علِم كل عِلم رسول الله ﷺ الذي أفاضه الله تعالى على رسوله الأمين، وورث أئمة أهل البيت ذلك العلم كله كابرا عن كابر، عن أمير المؤمنين علي عليه السلام فهم يعلمون أحكام الشريعة كلها ويعلمون تأويل القرآن، فهم الراسخون في العلم[٢٤٤].

عن إسماعيل بن إبراهيم بن نعيم الكناني، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إن الله علم نبيه ﷺ التنزيل والتأويل، فعلمه رسول الله ﷺ عليا عليه السلام وعلمنا والله))[٢٤٥]، فجميع علم رسول الله ﷺ بالقرآن والأحكام علمه الإمام علي عليه السلام وورثه الأئمة المعصومين من أبنائه، فالعلم يتوارث بينهم إلى يوم الدين، فكل إمام من الأئمة امتداد لمدرسة آبائه وجده ﷺ وهم يتحدثون بأحاديث يكنزونها عن رسول الله ﷺ كما يكنز الناس ذهبهم وفضتهم[٢٤٦]، فهم يصدرون عن مورد عذب واحد، وكل على منهاج أبيه وجده في العلم والتقى، والزهد والجود[٢٤٧]، وكل ما صدر عنهم من الأصول أو الأحكام، ليس من رأيهم ولا اجتهادهم مطلقا، وإنما يستندون في ذلك إلى سنة رسول الله ﷺ التي انتهى علمها إليهم، ويروونها عنه،

---

(٢٤١) الترمذي، السنن،٣٠١/٥؛ وظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،١٢٥/٣؛ المتقي الهندي، كنز العمال،١٢٠/١٣؛ المجلسي، البحار،١٥٣/٢٦.

(٢٤٢) ظ: الحاكم النيسابوري، المستدرك،١٢٥/٣.

(٢٤٣) الصفار، بصائر الدرجات،٣١٠؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٩٩/٢٧.

(٢٤٤) ظ: آل عمران/٧.

(٢٤٥) الصفار، بصائر الدرجات،٣١٥؛ وظ: الكليني، الكافي،٤٤٢/٧؛ الحر العاملي، الوسائل،١٨٢/٢٧.

(٢٤٦) ظ: الصفار، بصائر الدرجات،٣١٩؛ المفيد، الاختصاص،٢٨٠.

(٢٤٧) ظ: سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص،٣٠١.

سواء أرووها مسلسلا إلى رسول الله ﷺ أم أرسلوها إرسالا، وهم قد بيّنوا هذا المعنى في غير موضع[٢٤٨].

٣- **التحديث:**

هو مرتبة بين الإلهام والوحي، وفيها يُلقي الملك على سماع المحدَّث معرفة من دون أن يرى المحَدَّثُ شخص الملك، بخلاف الوحي فإن الموحى إليه قد يرى الملك[٢٤٩]، والوحي يختص بالنبي ﷺ وقد يكون غير النبي محَدَّثا، والأئمة عليهم السلام ليسوا بأقل ممن كانوا محَدَّثين في الأمم السابقة ولم يكونوا أنبياء[٢٥٠]، مثل صاحب موسى[٢٥١]، وصاحب سليمان[٢٥٢]، وقد وردت جملة من الروايات تحدثت عن مصادر العلم الأخرى لأئمة أهل البيت، منها:

عن الحارث بن المغيرة، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: أخبرني عن علم عالمكم؟ قال: ((وراثة من رسول الله ﷺ ومن علي عليه السلام))، قلت: إنا نتحدث أنه يُقذف في قلوبكم، ويُنكت في آذانكم؟ قال: ((أو ذاك))[٢٥٣]، وهذا يُشعر أن ما يرثه الأئمة من علم رسول الله ﷺ وعلم الإمام علي عليه السلام هو العلم الأهم وله قدم السبق على غيره من موارد العلوم الأخرى، غير أنه ليس المصدر الوحيد.

عن عبد الله بن النجاشي، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((فينا والله من يُنقر في أذنه، ويُنكت في قلبه، وتصافحه الملائكة))[٢٥٤]، وفي هذا إشارة إلى مصادر العلم الأخرى لأئمة أهل البيت عليهم السلام.

---

[٢٤٨] ظ: المفيد، الإرشاد،٢/١٦٧؛ الفتال، روضة الواعظين،٢٤٠؛ الراوندي، الخرائج والجرائح،٢/٨٩٣؛ العاملي علي بن يونس، الصراط المستقيم،٣/٢٦١؛ المجلسي، البحار،٤٦/٢٨٨؛ الشاكري، موسوعة المصطفى والعترة،٨/٢٠٩.

[٢٤٩] ظ: المجلسي، مرآة العقول،٣/١٣٦-١٣٧.

[٢٥٠] ظ: المجلسي، مرآة العقول،٣/١٥٦-١٥٩.

[٢٥١] ظ: الكهف/٦٥؛ وظ: تفسيرها: الطبرسي، مجمع البيان،٦/٣٦٢-٣٧٦.

[٢٥٢] ظ: النمل/٤٠؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٨/٩٤-٩٧.

[٢٥٣] الصفار، بصائر الدرجات،٣٤٦؛ وظ: الكليني، الكافي،١/٢٦٤.

[٢٥٤] الصفار، بصائر الدرجات،٣٣٧؛ وظ: المفيد، الاختصاص،٢٨٦.

عن علي السائي، قال الإمام الكاظمعليه السلام: ((مبلغ علمنا على ثلاثة وجوه: ماضٍ، وغابر، وحادث، فأما الماضي فمُفسر، وأما الغابر فمزبور، وأما الحادث فقذف في القلوب ونقر في الأسماع، وهو أفضل علمنا ولا نبي بعد نبينا))[٢٥٥]، فعلوم الأئمة بحسب مصادرها، الماضي وهو ما تعلق بالأمور الماضية، وهو مفسر من النبيصلى الله عليه وآله وسلموالغابر، وهو ما تعلق بالأمور الآتية، وهو مكتوب، والحادث وهو ما يتجدد من العلوم، وهذا يحصل عن طريق القذف في القلوب وهو الإلقاء في الروع، أو النقر في الأسماع وهو التحديث، وهو أفضل علومهم لاختصاصه بهم في عصرهم، وعدم مشاركتهم غيرهم فيه، وقد صرح الإمام الكاظمعليه السلامفي نهاية حديثه بأنه: لا نبي بعد نبينا، دفعا للتوهم الاحتمالي بأن الأئمة أنبياء[٢٥٦].

عن علي بن يقطين، أنه سأل الإمام الكاظمعليه السلامعن علم عالمهم، سماع أم إلهام؟ فقال: ((قد يكون سماعا، ويكون إلهاما، ويكونان معا))[٢٥٧]، فعلم الأئمة تتنوع مصادره، من الإلهام والتحديث، أوبهما معا، ومع تعدد مصادر علم الأئمة، فهي على نوعين أساسيين، هما: العلم اللدني، الذي آتاهم الله تعالى إياه رحمة من عنده، وعلمهم من لدنه علما، قال تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْداً مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً﴾[٢٥٨]، والعلم الكسبي الوراثي، الذي ورثوه عن الإمام عليعليه السلامعن رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلمومن أراد المزيد فليراجع[٢٥٩].

ب- علم أئمة أهل البيتعليهم السلامبالغيب عرضي لا ذاتي:

---

[٢٥٥] الصفار، بصائر الدرجات،٣٣٩؛ وظ: الكليني، الكافي،٢٦٤/١؛ الطبري الإمامي، دلائل الإمامة،٥٢٤؛ البحراني هاشم، مدينة المعاجز،١٠٥/٨، وينابيع المعاجز،٦٣.

[٢٥٦] ظ: المجلسي، مرآة العقول،١٣٦/٣؛ العسكري مرتضى، معالم المدرستين،٣١٧/٢-٣١٨.

[٢٥٧] الصفار، بصائر الدرجات،٣٣٧؛ وظ: المفيد، الاختصاص،٢٨٦.

[٢٥٨] الكهف/٦٥؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٦٩/٧؛ الزمخشري، الكشاف،٤٩٢/٢.

[٢٥٩] ظ: الصغير، الإمام جعفر الصادق زعيم مدرسة أهل البيت،٢٤٥-٢٦٩.

إن علم أئمة أهل البيت عليهم السلام هو امتداد لعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو تعلم من ذي علـم[٢٦٠]، إلا أن الغلاة قالوا فيهم، ما لا يقولونه في أنفسهم ليخرجوهم عن كونهم عبـادا مكـرمين، فقـالوا بإلوهيتهم، وكونهم شركاء الله T في الربوبية، وجعلوهم فوق مستوى البشـر، وقـالوا: إنهـم يعلمون الغيب من دون رضا الله تعالى، إلا أن الأئمة عليهم السلام رصدوا هذه الظاهرة وشخصـوها تشخيصا دقيقـا ورفضـوها وواجهوهـا بمواقـف واضـحة وجازمـة[٢٦١]، وقـد أنكـر الأئمة عليهم السلام إضافة علم الغيب إليهم ذاتيا، حتى لا يكون هناك غلو وإفراط من الغلاة في حقهم، ولم يفسحوا المجال للمتطفلين والمشككين ليقولوا ما يُخرجهم عن بشريتهم ومكانتهم الطبيعية من أنهم عباد الله تعالى المخلصون المكرمون[٢٦٢]، وقد وردت في ذلك جملة من الروايات، منها:

قال الإمام علي عليه السلام في الرد على من نسب إليه علم الغيب أصالة: ((لـيس هـو بعلـم غيب، وإنما هو تعلم من ذي علم، وإنما علم الغيب، علم الساعة وما عدده الله سبحانه بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّـاذَا تَكْسِـبُ غَداً وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[٢٦٣]...وما سوى ذلك، فعلم علمـه الله نبيه فعلمنيه، ودعا لي بأن يعيه صدري، وتضطم عليه جوانحي))[٢٦٤]، فقد كان الإمـام علي عليه السلام دقيقا وواضحا في الرد والإسكات على من نسب إليه علم الغيب أصـالة، فأكـد أن الذي يُخبر به من علم الغيب مكتسب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو علم عرضي لا ذاتي، وليس مـن علم الغيب اختصاصا، ولكنه من علم الغيب إفاضة، وشتان بين الاختصاص والإفاضة، فعلم الغيب بحد ذاته مما يختص به الله وحده فهو كصفة ذاتية لله{، ولغيره يُعد حالـة اسـتثنائية ممكنة، يختص بها الله تعالى من يشاء من عباده، وقد خص الله تعالى النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم بإيحـاء

---

[٢٦٠] ظ: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٢١٥/٨؛ العاملي علي بن يونس، الصراط المستقيم،١٦٧/١؛ القندوزي، ينابيع المودة،٢٠٦/١.

[٢٦١] ظ: الحسني، سيرة الأئمة الإثنـي عشـر،٢٥٩/٢؛ أسـد حيـدر، الإمـام الصـادق والمـذاهب الأربعة،٣٩٥/٢؛ رسول جعفريان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت،١٦٦/٢.

[٢٦٢] ظ: الصغير، الإمام محمد الجواد معجزة السماء في الأرض،١٢٤.

[٢٦٣] لقمان/٣٤.

[٢٦٤] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٢١٥/٨.

كثير من علم الغيب ومن الممكن أنهﷺأفاض من ذلك العلم على الإمام عليعليه السلاموهو أفاضه على الأئمة المعصومين من ولده، ولا استحالة عقلية في ذلك، فالله يتعالى بعلم الغيب بذاته أصالة، وإذا شاء يعلم غيره تبعا[٢٦٥]، ويفاد هذا من قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً۞إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَداً﴾[٢٦٦]، [٢٦٧].

عن معمر بن خلاد، قال الإمام الباقرعليه السلام: ((يُبسط لنا العلم فنعلم، ويُقبض عنا فلا نعلم))[٢٦٨]، فهم يعلمون الغيب إذا شاء الله تعالى أن يبسط لهم علم الغيب، ولا يعلمون إذا قبض الله تعالى عنهم علم الغيب ولم يفوض لهم ذلك.

عن عمار الساباطي، قال: سألت الإمام الصادقعليه السلامعن الإمام: يعلم الغيب؟ فقال: ((لا، ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله ذلك))[٢٦٩]، فالإمام ينفي علم الغيب اختصاصا، ولم ينفه إفاضة فإذا أراد الإمام أن يعلم واقتضت الحاجة ذلك فإن الله يفيض عليه العلم فيعلم، وإذا لم يشأ يُقبض عنه علم الغيب فلا يعلم، فالإمام أثبت علم الغيب عرضيا ولم ينفه، فهو يُبسط لهم عند الحاجة الدينية ويُقبض عنهم في غير ذلك.

عن سدير بن حكيم الصيرفي، قال الإمام الصادقعليه السلام: ((يا عجبا لأقوام يزعمون إنا نعلم الغيب، وما يعلم الغيب إلا الله{، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة، فهربت مني، فما علمت في أي بيوت الدار هي))[٢٧٠]، فالإمام ينفي علمه بالغيب ذاتيا، وإذا كان لا يعرف مكان الجارية وهو أمر هين في مكان محدد هو فناء الدار، فأنى له أن يعلم الغيب بما هو أهم من ذلك، إلا أن يشاء الله تعالى فيفيض عليه من علم الغيب.

وهذا التقرير من الإمام يوحي إيحاءً صريحا أن علم الغيب صفة إلهية خاصة لا يشاركه فيها أحد، وإذا سلمنا بهذا، فلا مانع من أن يفيض الله تعالى من علم الغيب على النبي

---

[٢٦٥] ظ: الصغير، الإمام جعفر الصادق زعيم مدرسة أهل البيت،٢٤٦-٢٤٧.
[٢٦٦] الجن/٢٦-٢٧.
[٢٦٧] ظ: الصغير، الإمام جعفر الصادق زعيم مدرسة أهل البيت،٢٤٦-٢٤٧؛ وظ: مصادره.
[٢٦٨] الصفار، بصائر الدرجات،٥٣٣؛ وظ: الكليني، الكافي،٢٥٦/١.
[٢٦٩] الصفار، بصائر الدرجات،٣٣٥؛ وظ: الكليني، الكافي،٢٥٧/١؛ المفيد، الاختصاص،٢٨٦.
[٢٧٠] الصفار، بصائر الدرجات،٢٥٠؛ وظ: الكليني، الكافي،٢٥٧/١؛ البحراني هاشم، غاية المرام،٥٧/٤.

ومنه على الأئمة(عليهم السلام) لإكمال متطلبات الرسالة كونهم الامتداد الطبيعي للنبوة، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[٢٧١].

وخلاصة القول في علم أئمة أهل البيت: أنه علم ورثوه عن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) اختصاصا بهم لسر الإمامة وامتداد أنوار النبوة، وهو من جنس العلم الكسبي التحصيلي، إذ أنه حصل بالتعليم والتلقين من رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، وعلم ضرورة يحصل إفاضة وإشراقا عندما يرغب الإمام معرفة شيء ما، وهو مرتهن بمشيئة الله تعالى، إن شاء بسط وإن شاء قبض، وتوهم به الجهال على أنه علم غيب، وهو ليس كذلك إذ أن علم الغيب اختصاصا من شأن الله تعالى وليس للإمام منه إلا ما يحصل عرضا بالمشيئة الإلهية، وهو تعلم من ذي علم، وعلم لدني وهبي كشفي يحصل فيضا على الأبرار المتطهرين وأئمة أهل البيت(عليهم السلام) في مقدمة الأبرار المتطهرين، وهو يتناسب عمقا وسعة وامتدادا مع مرتبة الإنسان في التنزه والتطهر وفهم وتذوق التوحيد، وعلم تحصيلي كسائر الناس في بشريتهم يتم بالدرس والإطلاع والتجربة والتعلم.

---

[٢٧١] السجدة/٢٤؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٨/٣٠٥؛ الزمخشري، الكشاف،٣/٢٤٦.

الفصل الثاني

قواعد أئمة أهل البيت عليهم السلام في علم الرواية

أولاً: رواية الحديث وتدوينه.

ثانياً: تحمل الحديث وأداؤه.

ثالثاً: العناية بالحديث، ورعاية المحدثين.

رابعاً: الرواية بالمعنى وفهم الدراية ونقد المتن.

الرواية تعني نقل الحديث من مصدره الأصلي إلى غيره، سواء أكان نقـلا مباشـرا أم بالوساطة، بمعنى حمله وإسناده إلى من عُزيّ إليه بصيغة من صيغ الأداء، والروايـة تقـوم على ركنيين أساسيين هما: التحمل والأداء، والأداء فرع للتحمل، ولا يمكن الفصل بينهمـا، ولا وجود للأداء من دون التحمل، فأداء الحديث بروايته وتبليغه إنما يتحقق بصـيغة تـومئ إلى كيفية تحمله، والرواية تقوم علـى النقـل المحـرر الـدقيق لكـل مـا أضـيف إلـى المعصوم عليه السلام من قول أو فعل أو تقرير، وهي تحتاج إلى راو وهو الناقل المؤدي لما تحمله، وإلى مروي وهو متن الحديث المضاف إلـى المعصـوم، وإلـى أداة وهـي آلـة النقـل وصيغته[٢٧٢]، فعلم الحديث رواية: علم يُعرف به ما أضيف إلى المعصوم من قول أو فعـل أو تقرير أو صفة، قال السيوطي: ((علم الحديث الخاص بالرواية، علم يشتمل علـى أقـوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها))[٢٧٣]، فالرواية تعني نقـل الحـديث وإسناده إلى المعصوم، بتحديث، أو إخبار أو غير ذلك.

وقد قام أئمة أهل البيت عليهم السلام بعملية نقل أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتحرير ألفاظها وضبطها، وتبعهم أصحابهم في نقل أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة من بعده وتدوينها، ولـولا تلـك الجهـود العظيمة لما صح لدينا من الأحاديث شيء، ولأمكن فيما بعد أن تؤول تلك الثـروة الحديثيـة

---

[٢٧٢] ظ: الفضلي، أصول الحديث،١٠؛ عبد الله شعبان، التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين،٣٨-٣٩.
[٢٧٣] تدريب الراوي، ٨/١.

الكبيرة التي جاء بها رسول الله ﷺ والأئمة من أهل بيته إلى الضياع والتلف[٢٧٤]، وقد جعل أئمة أهل البيت قواعد علم الرواية التي سار عليها العلماء والمحدثون من بعدهم، ويمكن أن نتلمس ذلك من التفصيل الآتي:

أولاً: رواية الحديث وتدوينه:

الحديث الشريف هو المصدر الثاني للأحكام الشرعية بعد القرآن الكريم، وتعد صيانته والعناية به مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المسلمين، وهي واجب كفاية كما هو الحال بالنسبة إلى القرآن الكريم، لغرض الحفاظ على أصول الشريعة من التحريف والتزييف، وقد بذل أئمة أهل البيت عليهم السلام قصارى جهدهم في هذا المجال، فمارسوا الرواية والتدوين لحديث جدهم المصطفى ﷺ وآبائهم الأئمة المعصومين عليهم السلام وأمروا أصحابهم بتلقي الحديث وحفظه وروايته وتدوينه، لأن ذلك يتعلق بصيانة التشريع الإسلامي من الضياع، والحفاظ عليه من عبث العابثين ودنس الوضاعين، وقد تجلى أثرهم هذا، في موقفهم الإيجابي من رواية الحديث وتدوينه، وفي مدوناتهم الحديثية، ومدونات أصحابهم، وما نتج عن ذلك من تدوين الأصول الأربعمائة، ويتضح ذلك بالبيان الآتي:

أ- الموقف من رواية الحديث وتدوينه:

بعد أن توفي الرسول الأعظم ﷺ انقسم أصحابه من جهة رواية الحديث وتدوينه على قسمين: قسم منهم منع ذلك، وآخرون أجازوه، وقد اتجهت مدرسة الخلفاء وعلى رأسها الخليفة أبو بكر، والخليفة عمر بن الخطاب ومن اقتفى أثرهما، إلى منع رواية الحديث وتدوينه، مستندين في ذلك إلى مسوغات لا تصمد بوجه النقد العلمي الموضوعي، منها:

مخافة أن يؤدي الاختلاف في الحديث إلى اختلاف الناس، لذا ينبغي التوقف عن روايته وتدوينه والاكتفاء بكتاب الله تعالى، فالخليفة أبو بكر قد ((جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال لهم: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافا، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئا، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله

---

[٢٧٤] ظ: الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٢٢.

وحرموا حرامه))[٢٧٥]، لذلك أحرق ما كان قد جمعه ودونه من حديث رسول الله ﷺ وبذلك تقول السيدة عائشة زوج الرسول ﷺ: ((جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكان خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيرا، قالت: فغمني، فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح، قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها، فدعا بنار فأحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت به، ولم يكن كما حدثني فأكون قد نقلت ذاك))[٢٧٦]، فهذه أم المؤمنين تعجب من صدور ذلك الفعل الغريب من أبيها، الذي تراه غير مسوغ أصلا ولم يسبق له مثل من قبل، فيجيبها مسوغا فعله هذا، بخوفه من أن يكون الناقل بينه و بين الرسول الأعظم ﷺ غير مؤتمن ولا ثقة، فكيف يتحول حال الراوي من الوثاقة إلى عدمها بين عشية وضحاها؟! وهل كان بينه وبين رسول الله ﷺ من البعد الزماني أو المكاني ما يحتاج معه إلى أن ينقل الأحاديث بالوساطة؟! أو ليس هو صاحبه وصهره؟! فما الذي يمنعه من عرض المشكوك فيه على رسول الله ﷺ للتثبت من صحة النقل وسلامته، فتأمل بهذه الذريعة ومدى موضوعيتها.

ومنها: مخافة اختلاط الحديث بالقرآن واشتباه ذلك على الناس، وبقصد الحفاظ عليه وإبعاده عن الاختلاط بشيء غيره، منع الخليفة عمر بن الخطاب من كتابة الحديث الشريف، وقد ((أراد أن يكتب هذه الأحاديث أو كتبها، ثم قال: لا كتاب مع كتاب الله))[٢٧٧]، فهو لا يُريد لأحاديث رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى أن تنتشر حتى لا تكون كتابا إلى جنب القرآن حذرا من اللبس والاشتباه!، وقد كان ((عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له، فقال: إني كنت أريد أن أكتب السنن، واني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبا فاكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب[٢٧٨] كتاب

---

[٢٧٥] الذهبي، تذكرة الحفاظ،١/٢-٣؛ وينظر: أبو ريه، أضواء على السنة المحمدية،٤٦.

[٢٧٦] الذهبي، تذكرة الحفاظ،١/٥؛ وينظر: المتقي الهندي، كنز العمال،١٠/٢٨٥.

[٢٧٧] ابن عبد البر، جامع بيان العلم،١/٦٤.

[٢٧٨] الشوب الخلط، وشاب الشراب إذا خلطه بماء، وشاب الشيء شوبا إذا خلطه فهو مشوب، ظ: الخليل، العين،٦/٢٩١؛ ابن منظور، لسان العرب،١/٥١٠.

الله بشيء أبدا))[٢٧٩]، فكيف يكون الاختلاط بين القــرآن والحــديث؟!، ومــن المعلــوم أن الأسلوب القرآني يختلف عن الأسلوب الحديثي، إذ لم يلحظ فيه الجانب البلاغي والإعجــازي بقدر ما لوحظ فيه الجانب التفسيري، لأن الحديث يُوضح القرآن ويُفسره ويُفصل أحكامه، ولا ينفصل عنه بل يُعضده ، فما يراه الخليفة عمر في هذه القضية رأيا شخصيا مخالفا لإجمــاع الصحابة الذين استشارهم، وأنه بعد أن عرف رأي الصحابة وإجماعهم على تدوين الحديث، خالفهم وانتظر شهرا كاملا بعد الاستفتاء قبل أن يعلن رأيه ويمنع تدوين الحديث، ويبــدو أن تحديد هذه المدة لم يكن مصادفة، ولعله دليل على التخطيط والتصميم المســبق، والتوقيــت المحسوب لينفذ ما يخالف الإجماع، ويدل على ذلك أنه لم يقف عند هذا الحد، فهو ((أراد أن يكتب السنة ثم بدا له أن لا يكتبها، ثم كتب إلى الأمصار من كان عنده شيء فليمحــه))[٢٨٠]، فهو يريد بهذا الإجراء أن يحكم قبضته على منع رواية الحديث وتداوله وتدوينه ومحو أثــره لغاية في نفسه لم يعلنها، تتعلق ببعض الأحاديث التي تتصل بخلافة المسلمين بعــد رســول الله ﷺ والتي لا يريد تداولها بين الناس، الأمر الذي جعله يتحسس من إشاعة أحاديث رســول الله ﷺ ونشرها، ولم يوافقه على المنع أحد من الصحابة المخلصين.

ومنها: التخوف من ترك القرآن والانشغال بغيره، فإن ذلك سيشغل الناس عن العنايــة بكتاب الله ويؤدي إلى تركه وإهماله!، لذا كان الخليفة عمر بن الخطاب يوصي بترك الرواية عن رسول الله ﷺ ومن ذلك ما جاء في الأخبار: ((عن قرظة بن كعب، قال: لما سيرنا عمر، إلى العراق مشى معنا عمر، وقال: أتدرون لم شيعتكم؟ قلنا: نعم تكرمة لنا، قال: ومع ذلــك إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تصــدوهم بالأحاديــث فتشــغلوهم، جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم، فلما قدم قرظة بن كعب، قــالوا: حدثنا، فقال: نهانا عمر))[٢٨١]، فكيف يؤدي الاشتغال بالسنة إلى ترك القرآن؟!، في الوقــت الذي لا يمكننا فهم القرآن إلا بالسنة، لأن رسول الله ﷺ هو المكلف ليبيّن للناس الأحكام ومــا أمروا به ونهوا عنه، لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُــزِّلَ إِلَــيْهِمْ وَلَعَلَّهُــمْ

---

[٢٧٩] الصنعاني، المصنف،١١/٢٥٧-٢٥٨؛ وظ: ابن عبد البر، جامع بيان العلم،١/٦٤.
[٢٨٠] ابن عبد البر، جامع بيان العلم،١/٦٥.
[٢٨١] الذهبي، تذكرة الحفاظ،١/٧.

يَتَفَكَّرُونَ﴾[٢٨٢]، ولم يكتفِ الخليفة عمر بن الخطاب، بالحث والتوجيه على ترك الرواية عــن رسول اللهﷺبل كان يقوم بترصد وتحذير وحبس وتعزيز كل مــن يتــداول الحــديث مــن أصحاب رسول اللهﷺفقد ((حبس ثلاثة: ابن مسعود، وأبا الدرداء، وأبا مسعود الأنصــاري، فقال: قد أكثرتم الحديث عن رسول اللهﷺ))[٢٨٣]، وهذا الأمر يدل على أن الصحابة استمروا على رواية الحديث وتدوينه، ولم يبالوا برأي الخليفة عمر، في هذا الموضوع، لذا اضطر أن يناشدهم ليأتوا بما عندهم من مجاميع الحديث، ثم أحرقها، فقد روى القاسم بن محمد بن أبــي بكر، قال: بلغ عمر بن الخطاب، أنه ظهرت في أيدي الناس كتــب، فاســتنكرها وكرههــا، وقال: أيها الناس بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب، فأحبها إلى الله أعدلها وأقومهــا، فــلا يبقينَّ أحد عنده كتاب إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي، فظنوا إنه يُريد أن ينظر فيهــا ويقومهــا على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار، وقــال: أمنيــة كأمنيــة أهــل الكتاب[٢٨٤]، ومن الواضح أن هذا استدراج من الخليفة عمر بن الخطاب، لرواة الحديث من الصحابة، بحجة أنه يريد تقويم وتصحيح ما عندهم من الأحاديث، وذلــك بمقابلــة بعضــها بعضا، ولولا ذلك لما استجيب له، ولحافظ أصحاب رســول اللهﷺعلــى الأحاديــث التــي جمعوها، وتمسكوا بها، وهذا الموقف إنما يُعبر عن أن الرأي العام عند أغلب الصحابة يــوم ذاك مخالف لما يراه الخليفة عمر، في هذه القضية.

هذه هي أهم المسوغات التي ذكرت لمنع تدوين الحديث، وقد حاول بعضــهم الاســتناد إلى هذه الحجج وما شابهها لتسويغ عملية منع التدوين، إذ قال الخطيب البغدادي: ((قد ثبــت إن كراهة من كره الكتابة من الصدر الأول، إنما هي لئلا يُضاهى بكتاب الله غيره))[٢٨٥]، آو ليس السنة مكملة لأحكام الكتاب والمصدر الثاني للتشريع؟! وقد أمــر الله تعــالى بإطاعــة

---

[٢٨٢] النحل/٤٤؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،٣٨٣/٦؛ الزمخشري، الكشاف،٤١١/٢.

[٢٨٣] الذهبي، تذكرة الحفاظ،٧/١.

[٢٨٤] ظ: ابن سعد، الطبقات الكبرى،١٨٨/٥؛ الخطيب البغــدادي، تقييــد العلــم،٥٢؛ الــذهبي، تــأريخ الإسلام،٢٢٠/٧-٢٢١؛ الأحمدي الميانيجي، مكاتيب الرسول،٤٠٠/١؛ البكري، من حياة الخليفة عمر بن الخطاب،٢٨٨.

[٢٨٥] تقييد العلم،٥٧.

الرسول ﷺ وإتباع سنته[٢٨٦]، وقال ابن الأثير: ((كان اعتمادهم أولا على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه، ولا معولين على ما يسطرونه، محافظة على هذا العلم))[٢٨٧]، ومن المعلوم أن التدوين آكد من الحفظ وأدق وأدوم، وقال ابن الصلاح: ((لعله ﷺ أذن في الكتابة عنه، لمن خشي عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه مخافة الاتكال على الكتاب))[٢٨٨]، ومعلوم أن الذاكرة غير مؤتمنة دائما، والإنسان عرضة للنسيان والحوادث والهلاك، والكتابة تساعد على الحفظ وترسخه، ولا تنافي بين الحفظ والكتابة، بل هي مؤكدة له وموجبة لقوته، وأضاف ابن الصلاح، قوله: ((أو نهى عن كتابة ذلك حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القرآن العظيم، وأذن بكتابته حين أمن من ذلك))[٢٨٩]، وليس بخفي على ذي لب أن للقرآن لغته واستعمالاته وأسلوبه الذي يميزه عن كلام البشر، وأن للسنة أسلوبها المميز، والمسلمون قادرون على تمييز الأسلوبين، وقال السمعاني: ((إن كراهية كتابة الأحاديث إنما كانت في الابتداء، كي لا تختلط بكتاب الله، فلما وقع الأمن عن الاختلاط ، جاز كتابته، وكانوا يكرهون الكتابة أيضاً لكي لا يعتمد العالم على الكتاب بل يحفظه))[٢٩٠]، إن الحفظ يعتمد على الكتابة، ومن لا يكتب لا يحفظ على الأغلب[٢٩١]، والعقل العربي يوم ذاك كان قادرا على تمييز أساليب القول المختلفة لما عليه من الذائقة الفنية والصفاء والنقاء والفطرة الخالصة وسعة الذاكرة.

ومهما يكن فإن هذه المسوغات وغيرها[٢٩٢]، مما يتذرع به المانعون لتدوين الحديث الشريف التي أدت إلى ضياع كثير منه، وزيادة الوضع والكذب والتدليس فيه، ليس فيها ما يصلح أن يكون سببا واقعيا ومقنعا للاحتجاج به في إثبات المدعى، في مقابل الأحاديث الدالة على تحقق التدوين وإباحته في عهد رسول الله ﷺ فالمنع لم يكن أمرا شرعيا، بل رأيا سياسيا

---

[٢٨٦] ظ: النساء/٥٩، والحشر/٧.

[٢٨٧] جامع الأصول،١/٣٠.

[٢٨٨] المقدمة،١١٩.

[٢٨٩] المقدمة ،١١٩.

[٢٩٠] آداب الإملاء والإستملاء،١٦٥.

[٢٩١] ظ: الطبرسي علي، مشكاة الأنوار،٢٤٩؛ المجلسي، البحار،١٥٣/٢.

[٢٩٢] ظ: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث،٤٣؛ الجلالي، تدوين السنة الشريفة،٢٦١-٤٠٩؛ الشهرستاني علي، منع تدوين الحديث،٩-٣٥.

ارتآه المانعون استنادا إلى أمور خاصة ظهرت لهم، ولم يوافقهم عليها سائر الصحابة، وذلك يتضح من تعليلاتهم المختلفة للمنع، بل المتنافية في بعض الجهات.

وقد يكون الغرض من هذا الإصرار على منع رواية الحديث الشريف وتدوينه، خوفهم من رواية الأحاديث النبوية الواردة في حق أهل البيت عليهم السلام والمؤكدة الخلافة والوصاية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للإمام علي عليه السلام والأئمة من بعده، والدالة على فضلهم ومكانتهم وأهليتهم لقيادة المسلمين خلفاً للمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ولو أن هذه الأحاديث انتشرت وعَرَف بها المسلمون وتداولوها وكتبوها وضبطوها، لكانت ترتسم بالأذهان وتعلق بالأفكار وتنعقد عليها القلوب، ولكان لذلك تأثير سياسي عميق في نظام الحكم، ولما استتب الأمر لهم ولفقدوا صفتهم الشرعية المزعومة في خلافة المسلمين، وأن هذا المنع ناتج من العجز الفقهي وعدم إحاطة المتصدين لخلافة المسلمين بجميع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا كان الخليفة لا يعلم جميع الأحكام الصادرة عنه، فسيواجه مشكلة عظيمة، وهي مخالفة فتاواه لأقوال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا يؤدي إلى تخطئة الصحابة له، وأدى ذلك إلى منع رواية الحديث وتدوينه[٢٩٣]، وهذا المنع معارض لما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من إباحة الرواية والتدوين والحث عليهما، وفي هذا الشأن جملة من الروايات، منها:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك للرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ((أكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق))[٢٩٤]، وهذا أمر صريح بالكتابة وإباحتها في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتأكيد أهميتها في حفظ التشريع الصادر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

---

[٢٩٣] ظ: الحسني، دراسات في الحديث والمحدثين،٢٢؛ الجلالي، تدوين السنة،٤٠٩-٤٢١؛ الشهرستاني علي، منع تدوين الحديث،٩-٣٥؛ الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٤٣-٤٤.

[٢٩٤] أحمد بن حنبل، المسند،١٦٢/٢؛ وظ: الدارمي، السنن،١٢٥/١؛ الرامهرمزي، الحد الفاصل،٣٦٦؛ الأميني عبد الحسين، الغدير،٩١/١١؛ النجمي، أضواء على الصحيحين،٤١.

عن أنس بن مالك، أن رجلا من الأنصار كان يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديث، ويعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال له رسول الله ﷺ: ((استعن بيمينك))[٢٩٥]، وفي هذا إشارة من لدن رسول الله ﷺ إلى كتابة الحديث والحث على حفظه بالتدوين، مخافة أن يتعرض للنسيان والضياع.

عن أبي هريرة، إن رجلا من أهل اليمن سمع خطبة للنبي ﷺ وأعجبته ولم يحفظها وطلب كتابتها، فقال رسول الله ﷺ: ((أكتبوا لأبي شاه))[٢٩٦]، فالكتابة وسيلة لمعرفة الأحكام والاحتفاظ بها، إذ لا تتوافر القدرة على حفظها دائما، ولا يمكن الاعتماد المطلق على الذاكرة وحدها لجميع الناس.

عن ابن عباس، عن الإمام علي عليه السلام، قال رسول الله ﷺ: ((اللهم ارحم خلفائي)) قيل: يا رسول الله ومن خلفاؤك؟ قال: ((الذين يأتون من بعدي ويروون حديثي وسنتي))[٢٩٧]، فرسول الله ﷺ يحث على رواية الحديث والاحتفاظ به، حفظا أو تدوينا، ويترحم على الرواة الذين يخلفونه في رواية الحديث ونقل الأحكام والسنة الشريفة.

إن رواية الحديث وتدوينه لم تمنع في مدرسة أئمة أهل البيت عليهم السلام منذ حياة رسول الله ﷺ حتى آخر عهد صدور الحديث عنهم، في آخر الغيبة الصغرى للإمام الحجة المنتظر ϕ(٣٢٩هـ)، وقد دأب أئمة أهل البيت عليهم السلام على حث أصحابهم ليباشروا رواية الحديث وتدوينه، ودعوهم إلى المحافظة على مدوناتهم الحديثية[٢٩٨]، ليستطيع حملة الحديث منهم أن يفتوا الناس بما علموه من السنة، إذا لا يتسنى لكل أحد من أتباعهم أن يحضر مجلس الإمام ليأخذ العلم منه[٢٩٩]، ولما كانت السنة شارحة للقرآن، فلابد أن تحفظ بالرواية

---

[٢٩٥] الترمذي، السنن،٤/١٤٦؛ وظ: الجرجاني عبد الله بن عدي، الكامل،١/٢٢؛ عمر بن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه،٥٧٦؛ المزي، تهذيب الكمال،٣١/٣٨١؛ الشهيد الثاني، منية المريد،٢٦٨.

[٢٩٦] أحمد بن حنبل، المسند،٢/٢٣٨؛ وظ: البخاري، الصحيح،٣/٩٥.

[٢٩٧] الصدوق، من لا يحضره الفقيه،٤/٤٢٠؛ وظ: العلامة الحلي، تحرير الأحكام،١/٣٣؛ الزيلعي، نصب الراية،١/٤٧١؛ ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان،١/٢٤١؛ النراقي، عوائد الأيام،٥٣١.

[٢٩٨] ظ: الكليني، الكافي،١/٥٢؛ الفيض الكاشاني، الحق المبين،٩؛ المجلسي، البحار،٢/١٥٠.

[٢٩٩] ظ: البرقي، المحاسن،١؛ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة،٤٨٤؛ الطوسي، الغيبة،٢٩١؛ الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢/٢٨٣.

والتدوين، ولا ينبغي إهمالها الذي كان من أهم أسباب ضياعها، لذا كانت دعوة أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى رواية الحديث وتدوينه، قائمة منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ كان الإمام علي عليه السلام يدون أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صحيفته الجامعة[٣٠٠]، وكان هذا يقابل الدعوة إلى الحظر التي روجت لها سلطة الخلافة منذ رحيل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم إلى زمان عمر بن عبد العزيز[٣٠١]، وقد استمر أئمة أهل البيت عليهم السلام بالعمل والحث على رواية الحديث وتدوينه، وقد صدرت عنهم طائفة من الروايات بهذا الشأن، منها:

عن ابن عباس، قال الإمام علي عليه السلام: ((من يشتري مني علما بدرهم؟))[٣٠٢]، فالإمام يحث الناس على اقتناء الصحف ليمليّ عليهم شيئا من علمه الذي ورثه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال أبو خيثمة: ((يقول: يشتري صحيفة بدرهم، يكتب فيها العلم))[٣٠٣]، فالإمام علي عليه السلام يحمل علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويرويه ويدعو إلى تعلمه ويحث على تدوينه.

عن علباء بن أحمر، إن الحارث الأعور اشترى صُحفا بدرهم، ثم جاء بها عليا عليه السلام فكتب له علما كثيرا، ثم إن الإمام علي خطب في الناس بعد ذلك، فقال: ((يا أهل الكوفة، غلبكم نصف رجل))[٣٠٤]، إن الإمام كان من أشد المناصرين لتدوين العلم عموما والعلم النبوي خصوصا، ويدعو الناس ويحثهم إلى السعي في طلب العلم ويكتبه لهم في صحفهم، وكانت للإمام علي عليه السلام وصايا دقيقة في علم الخط، الذي هو ركن مهم من أركان

---

[٣٠٠] ظ: الصفار، بصائر الدرجات،١٦٢و١٦٦؛ الكليني، الكافي،٢٣٩/١، و١١٩/٧؛ الأمين، أعيان الشيعة،٩٠/١و٩٤؛ الأحمدي الميانيجي، مكاتيب الرسول،٣٥٧/١، و٥٣/٢؛ محمد بيومي مهران، الإمامة وأهل البيت،٢٦٦/١.

[٣٠١] ظ: الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث،١٠؛ الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٤٣و٨٠-٨٢.

[٣٠٢] أحمد بن حنبل، العلل،٢١٣/١؛ وظ: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد،٣٥٢/٨؛ المتقي الهندي، كنز العمال،٢٦١/١.

[٣٠٣] كتاب العلم،٣٤.

[٣٠٤] ابن سعد، الطبقات الكبرى،١٦٨/٦؛ وظ: الثقفي، الغارات،٧١٨/٢.

التدوين، مازالت إلى اليوم أصولاً يحتذي بها الخطاطون، ويشقون منها براعتهم في تجويد الخط العربي[٣٠٥].

عن حبيب بن جري[٣٠٦]، قال الإمام علي عليه السلام: ((قيدوا العلم بالكتاب))[٣٠٧]، فالكتاب أبقى وأدوم للحفاظ على العلم، من الضياع أو النسيان أو العبث، لذا دعا إليه الإمام.

عن شرحبيل بن سعد[٣٠٨]، قال: دعا الحسن بن علي عليه السلام بنيه وبني أخيه، وقال: ((يا بني وبني أخي، إنكم صغار قوم يوشك أن تكون كبار آخرين، فتعلموا العلم، فمن لم يستطع منكم أن يرويه فليكتبه ويضعه في بيته))[٣٠٩]، فهذا حث على طلب العلم منذ الصغر، وروايته ونشره وتدوينه، والاحتفاظ به وادخاره في البيوت.

عن سُليم بن قيس الهلالي، قال الإمام الحسين عليه السلام في خطبة له في منى، في جمع عظيم من بني هاشم والشيعة والصحابة والتابعين: ((اسمعوا مقالي واكتبوا قولي ثم ارجعوا إلى أمصاركم وقبائلكم، فمن أمنتم من الناس ووثقتم به، فادعوهم إلى ما تعلمون من حقنا))[٣١٠]، فالإمام يدعو إلى تلقي حديثه الذي هو امتداد لحديث جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتدوينه وروايته ونشره، ويكشف عن رضاه بكتابة سنة رسول صلى الله عليه وآله وسلم وروايتها بالأولوية المعلومة، ولاسيما إذا كان الأمر مرتبطاً بشأن الدين.

عن المفضل بن عمر، قال: قال ليّ الإمام الصادق عليه السلام: ((اكتب وبث علمك في أخوانك فإن مت فأورث كتبك بنيك، فإنه يأتي على الناس زمان هرج لا يأنسون فيه إلا

---

[٣٠٥] ظ: المتقي الهندي، كنز العمال،١٠/٣١١-٣١٣؛ الأحمدي الميانيجي، مكاتيب الرسول،١/٣٨٥؛ الجلالي، تدوين السنة،١٤٧.

[٣٠٦] هو حبيب بن جري العبسي الكوفي، رجل صالح، روى عن الإمامين الباقر والصادق، ظ: الرازي عبد الرحمن، الجرح والتعديل،٣/٩٧؛ الطوسي، الرجال،١٣٢و١٨٦.

[٣٠٧] الطوسي ابن حمزة، الثاقب في المناقب،٢٧٨؛ وظ: الأحمدي الميانيجي، مكاتيب الرسول،١/٣٧٧.

[٣٠٨] هو شرحبيل بن سعد، مولى بني حنظلة، مدني، من أصحاب الإمام علي بن الحسين، لم يكن أحد أعلم بالمغازي والبدريين منه، ظ: الطوسي الرجال،١١٥؛ المزي، تهذيب الكمال،١٢/٤١٥.

[٣٠٩] الدارمي، السنن،١/١٣٠؛ وظ: اليعقوبي، تأريخ اليعقوبي،٢/٢٢٧؛ الخطيب البغدادي، تأريخ بغداد،٦/٣٩٦؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق،١٣/٢٥٩؛ العجلوني، كشف الخفاء،٢/٢٤.

[٣١٠] الهلالي، كتاب سُليم بن قيس،٣٢٠؛ وظ: الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢/١٩؛ المجلسي، البحار،٣٣/١٨٢.

بكتبهم))[٣١١]، فالإمام يرشد المفضل إلى كتابة العلم وروايته وحفظه بالكتب، والرجوع إليها إذا غلبت التقية وقلت الحفاظ، واشتدت الفتن والاختلاط، فإن الكتب هي الأنس ومحل الاستنباط.

عن أبي بصير، قال الإمام الصادقعليه السلام: ((اكتبوا فإنكم لا تحفظون حتى تكتبوا))[٣١٢]، إن المراد بالحفظ، ما يشمله على ظاهر القلب، أو بتدوينه، ليُنقل ويُدرس ويُخلف إلى غيرهم، مع ما في الكتابة من حفظ الحديث عن الزيادة والنقصان ورجوع المتأخر إليها ونظره فيها.

عن أبي بصير، قال الإمام الصادقعليه السلام: ((دخل عليّ أناس من أهل البصرة، فسألوني عن أحاديث وكتبوها، فما يمنعكم من الكتاب؟ أما إنكم لن تحفظوا حتى تكتبوا))[٣١٣]، فهذا نص على التأسي في كتابة الحديث لما فيها من الحفظ والعناية الموجبة للأجر والثواب، ودلالة على الحث والترغيب في تدوين الحديث وحفظه لينتفع به الناس، وكناية عن حفظه على نحو يبقى ليُنتفع به دائما.

عن حسين الأحمسي، قال الإمام الصادقعليه السلام: ((القلب يتكل على الكتابة))[٣١٤]، إن الحفظ وإن كان عاليا وترغب فيه النفس، لكنه يعرض له النسيان، مع حاجته إلى التدرج وقد يتسع المحفوظ، وإذا كتب اعتمد القلب على الكتابة وتذكر وحفظ فهي خزانة له، وفيها تطمئن القلوب للتمكن من الرجوع إليها عند النسيان، وفي هذا حث على تدوين الحديث، وقد أثر عن أئمة أهل البيتعليهم السلام أنهم كانوا يكتبون الحديث لأصحابهم، ويوفرون لهم أدوات الكتابة، وكان بعض أصحابهم يدونون الحديث في مجالسهم[٣١٥]، ومن هذه الروايات التي تحدثت عن ذلك:

---

[٣١١] الكليني، الكافي،٥٢/١؛ وظ: المجلسي، البحار،١٥٠/٢؛ الصدر حسن، نهاية الدراية،٤٧٠.

[٣١٢] الكليني، الكافي،٥٢/١؛ وظ: الشهيد الثاني، منية المريد،٣٤٠، والروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية،٣٧/١.

[٣١٣] الكليني، الكافي،٥٢/١؛ وظ: المجلسي، البحار،١٥٣/٢؛ النوري، مستدرك الوسائل،٥٠/٧؛ الغفار، الكليني والكافي،٢٠.

[٣١٤] الكليني، الكافي،٥٢/١؛ وظ: الطبرسي علي، مشكاة الأنوار،٢٥٠.

[٣١٥] ظ: ابن طاووس، المجتنى من دعاء المجتبى،٢٧؛ القمي عباس، الأنوار البهية،١٨٧؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٢٧/٢.

عن أبي بصير، قال: قال ليّ الإمام الصادق عليه السلام: ((إنك لا تحفظ فأين صاحبك الذي يكتب لك؟))، فقلت أظن شغله شاغل، وكرهت أن أتأخر عن وقت حاجتي، فقال لرجل في مجلسه: ((أكتب له))[٣١٦]، فالإمام يأمر بكتابة الحديث لمن لا يحفظه، لما له من الأهمية في حفظ الأحكام الفقهية وأصول الشريعة ومبادئها ومعرفتها.

عن علي بن أسباط، قال: سمعت من الإمام الرضا عليه السلام حديثا، فقلت: جُعلت فداك أريد أن أكتبه، قال: فضرب والله يده على الدواة ليضعها بين يدي، فتناولت يده فقبلتها وأخذت الدواة فكتبته[٣١٧]، وهذا يدل على عناية الإمام الكبيرة بأمر التدوين، حتى كان يقدم الدواة مباشرة لمن يريد كتابة الحديث خدمة للعلم والدين.

عن حمزة بن عبد الله الجعفري، قال: كتبت في قرطاس: إن الدنيا ممثلة للإمام كفلقة جوز، فدفعته إلى الإمام الرضا عليه السلام وقلت: جُعلت فداك إن أصحابنا رووا حديثا ما أنكرته غير أني أحببت أن أسمعه منك، قال: فنظر فيه ثم طواه، حتى ظننت أنه قد شق عليه، ثم قال: ((هو حق فحوله في أديم))[٣١٨]، فالإمام إنما أمره بكتابته في الجلد، لأن ذلك أدوم وأكثر بقاء من القرطاس، وهذا يدل على عنايته بضبط الحديث والحفاظ عليه، واختيار ما هو أطول بقاء لكتابته، وكون ما يُكتب فيه شيئا لا يسرع إليه الاضمحلال.

وخلاصة القول في رواية الحديث وتدوينه أنه: لا صحة لما أشيع خطأ من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن تدوين الحديث، بل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأئمة أهل البيت عليهم السلام حريصين على رواية الحديث وتدوينه، ولم يتوقفوا عن ذلك منذ عصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حتى عصر السفراء، وقد أكدوا أن تدوينه أدعى إلا حفظه، وأن حفظه ضرورة من ضرورات الدين، إذ أنه المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وإنه شرح وتفسير وإيضاح لمضامين القرآن الكريم، وإن إتلافه وحرقه على يد الخليفة أبي بكر واستكمال عملية إتلافه في زمان الخليفة عمر بن الخطاب، قرارات انفرادية لم يستحسنها عموم المسلمين، وهو إجراء سياسي تقدمت به

---

[٣١٦] الطبري الإمامي، دلائل الإمامة، ٥٥٥؛ وظ: الكوراني، معجم أحاديث الإمام المهدي،٥/٣٤.

[٣١٧] ظ: الكليني، الكافي،٢/٥٩؛ الحر العاملي، الوسائل،٢٧/٨٣؛ عزيز الله عطاردي، مسند الإمام الرضا،١/٣٥٥.

[٣١٨] الصفار، بصائر الدرجات،٤٢٨؛ وظ: المفيد، الاختصاص،٢١٧؛ المجلسي، البحار،٢/١٤٥.

المصالح الدنيوية على الدين، وكانت الغاية من منع تدوينه والمعاقبة عليه عملية مقصودة لاستبعاد أهل البيت عليهم السلام والاستئثار بالسلطة، وقد غلبة إرادة المسلمين بعد حين وظهرت الدعوة إلى جمع الحديث وتدوينه، وكانت مسوغات منع تدوين الحديث غير مقنعة، إذ أن اختلاط الحديث بالقرآن ممتنع، وأن المسلم لا يهجر القرآن من أجل الحديث، إنما هو يعلم ما بينهما من تلازم، ومن هذا يخلص الباحث إلى قاعدة مفادها: **الحث والتأكيد على إباحة رواية الحديث وتدوينه ونشره.**

ب- مدونات أئمة أهل البيت عليهم السلام:

اتجهت مدرسة أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى رفض الحالة التي تبنتها مدرسة الخلفاء في منع تدوين الحديث، ذلك أن ظاهرة المنع تؤلف عاملا خطيرا في تشويش النصوص والأحاديث، فالذاكرة غير مؤتمنة دائما على الاحتفاظ بسلامة النص، وذلك يؤدي إلى ضياع الأحاديث والعبث فيها، وقد تضافرت جهود أئمة أهل البيت الساعية إلى حفظ السنة من الضياع، وصيانتها من التلاعب والتحريف الذي قد يعتري نصوصها بطروّ الوضع أو أخطاء الرواة، وقد تجلت تلك الجهود في مجالات متعددة، ومن تلك المجالات ممارسة أئمة أهل البيت لتدوين الحديث الشريف، ابتداء بالإمام علي وانتهاء بالإمام الحسن العسكري عليهما السلام، ومن المحقق أن أول من دوّن وصنف في الإسلام هم أئمة أهل البيت، أولهم الإمام علي عليه السلام وتبعهم أصحابهم(٣١٩)، فالأئمة هم الرواد الأوائل الذين خططوا لمسيرة الأمة الثقافية وفجروا ينابيع العلم والحكمة في الأرض، وأن المدونات التي أثرت عن أئمة أهل البيت عليهم السلام تعد مبادرات جادة في مجال التدوين، وليس الباحث هنا في مقام الرصد والاستقصاء لتلك الإسهامات التدوينية الرائدة لأئمة أهل البيت في مختلف المجالات الإسلامية، فذلك أمر متروك للموسوعات التي تعنى بهذا الجانب، وإنما يحاول الباحث إعطاء أمثلة تؤكد الممارسة التدوينية لأئمة أهل البيت عليهم السلام في مقابل حركة التجميد للفعاليات التدوينية في تلك المرحلة

(٣١٩) ظ: ابن شهر أشوب، معالم العلماء،١؛ شرف الدين، المراجعات،٤١٢؛ الجندي، الإمام جعفر الصادق،٢٠١.

المبكرة من تاريخ الأمة، ليكون ذلك شاهدا ودليلا وتطبيقا لما دعا إليه أئمة أهل البيت عليهم السلام من رواية الحديث وتدوينه، ومن هذه الأمثلة:

أولا : الإمام علي عليه السلام (ت ٤٠هـ):

١- الصحيفة الجامعة، أو كتاب علي عليه السلام :

هي أول ما كتب في حديث أهل البيت عليهم السلام من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخط الإمام علي عليه السلام ومما ورد من صفات الصحيفة الجامعة، وكتاب علي، من كونهما: إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخط الإمام علي عليه السلام بيده، وإنهما من الجلد، وطولهما سبعون ذراعا، واشتمالهما على كل الأحكام حتى أرش الخدش، واحتفاظ الأئمة بهما، وبملاحظة مجموع هذه الأخبار وضم بعضها إلى بعض يظهر أنهما متحدان وهما كتاب واحد يُعبر عنه تارة بالصحيفة الجامعة وبأخرى بكتاب علي[٣٢٠]، ولا يبعد أن يتحد معهما كتاب الجفر، إذ أنه ينطوي على قانون استخراج منطويات الحروف التي تحدث عنها الإمام علي عليه السلام فتكون الثلاثة كتابا واحدا، وهذا يتناسب مع تأكيد الشمولية لكل الأحكام التي أكدها الأئمة عليهم السلام وقد ورد ذكر الصحيفة الجامعة في كتب الحديث، والرجال، والفقه، والفهارس وغيرها[٣٢١].

والحق أن الإمام عليا عليه السلام انطلاقا من مسؤوليته الرسالية كان معنيا بتسجيل ما يدور في هذا المحور ويدون ذلك أولا بأول، فكان له عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منزلة خاصة ومكانة متميزة، وفي ذلك يقول الإمام علي عليه السلام في رواية سُليم بن قيس الهلالي: ((كنت أدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل يوم دخلة وكل ليلة دخلة...وكنت إذا سألته أجابني وإذا سكت عنه وفنيت مسائلي ابتدأني، فما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية من القرآن إلا أقرأنيها وأملاها عليّ، فكتبتها بخطي وعلمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصها

---

[٣٢٠] ظ: الصفار، بصائر الدرجات،١٦٢و١٦٦؛ الكليني، الكافي،٢٣٩/١، و١١٩/٧؛ الأمين، أعيان الشيعة،٩٠/١و٩٤؛ الأحمدي الميانيجي، مكاتيب الرسول،٣٥٧/١، و٥٣/٢؛ محمد بيومي مهران، الإمامة وأهل البيت،٢٦٦/١.

[٣٢١] ظ: الكليني، الكافي،١٦٣/٨؛ النجاشي، الرجال،٣٦٠؛ المحقق الحلي، المعتبر،٥٥/١؛ الشهيد الأول، ذكرى الشيعة،٤٥٥/١؛ الجواهري، جواهر الكلام،٣٦٧/١؛ الأمين، أعيان الشيعة،٢٤٢/١؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٣٠٦/٢.

وعامها، ودعا الله أن يعطيني فهمها وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله ولا علما أملاه عليّ وكتبته منذ دعا الله لي بما دعا، وما ترك شيئا علمه الله من حلال ولا حرام، ولا أمر ولا نهي، كان أو يكون ولا كتاب منزل على أحد قبله من طاعة أو معصية، إلا علمنيه وحفظته، فلم أنس حرفا واحدا، ثم وضع يده على صدري ودعا الله لي أن يملأ قلبي علما وفهما وحكما ونورا، فقلت يا نبي الله بأبي أنت وأمي منذ دعوت الله لي بما دعوت، لم أنس شيئا ولم يفتني شيء لم أكتبه، أفتتخوف علي النسيان فيما بعد؟ فقال: لا لست أتخوف عليك النسيان والجهل))[٣٢٢]، فهذه الرواية ناطقة بما لا يقبل الشك بما يُؤكد وجود هذه الصحيفة ونسبتها للإمام علي عليه السلام ويُفصح عن محتواها ففيها العلم كله، وقد ورث أئمة أهل البيت هذه الصحيفة عن الإمام علي عليه السلام فهي متداولة بين الأئمة يحتفظون بها ويرجعون إليها كما صرحت بذلك جملة من الروايات، منها:

عن عبد الله بن جعفر، قال الإمام الحسن عليه السلام: ((إن العلم فينا ونحن أهله، وهو عندنا مجموع كله بحذافيره، وإنه لا يحدث شيء إلى يوم القيامة حتى أرش الخدش، إلا وهو عندنا مكتوب بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبخط علي عليه السلام بيده))[٣٢٣]، وهذا يؤكد وجود الصحيفة وقد توارثها الأئمة، ويُعَرف بمحتواها وما اشتملت عليه من العلم والأحكام حتى أبسط الأمور مثل أرش الخدش.

عن عذافر الصيرفي[٣٢٤]، قال: كنت مع الحكم بن عتيبة عند الإمام الباقر عليه السلام فجعل يسأله، وكان أبو جعفر عليه السلام له مكرما، فاختلفا في شيء، فقال أبو جعفر عليه السلام: ((يا بُني قم فأخرج كتاب علي))، فأخرج كتابا مدروجا عظيما، وفتحه وجعل ينظر فيه، حتى أخرج المسألة، فقال أبو جعفر عليه السلام: ((هذا خط علي عليه السلام وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم))[٣٢٥]، وفي هذا تأكيد

---

[٣٢٢] الكليني، الكافي،١/٦٢-٦٤؛ وظ: الصدوق، الاعتقادات،١٢٠-١٢١.

[٣٢٣] الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢/٦-٧؛ الحر العاملي، الفصول المهمة،١/٥١٦؛ وظ: المجلسي، البحار،٤٤/١٠٠.

[٣٢٤] هو عذافر بن عيسى الصيرفي، كوفي، يُكنى أبا محمد، مولى خزاعة، من أصحاب الأمام الصادق، ظ: النجاشي، الرجال،٣٦٠؛ الطوسي، الرجال،٢٦٣.

[٣٢٥] النجاشي، الرجال،٣٦٠.

آخر على وجود الصحيفة وتناقلها بين الأئمة وأهميتها والرجوع إليها في استنباط الأحكام، وعند الاختلاف.

عن حفص بن البختري، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((كان علي بن الحسين عليهما السلام إذا أخذ كتاب علي عليه السلام فنظر فيه قال: من يُطيق هذا))[٣٢٦]، فهذا يؤكد وجود الصحيفة والعناية بها وغزارة علمها، ووصولها إلى الإمام السجاد عليه السلام ورجوعه إليها ونظره فيها وتأمله بمحتواها وإعجابه بها وإشادته بمضمونها.

روى المفيد، عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: ((عندنا الجامعة فيها جميع ما يحتاج الناس إليه...وأما الجامعة فهو كتاب طوله سبعون ذراعا إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فلق فيه وخط علي بن أبي طالب عليه السلام بيده، فيه والله جميع ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة، حتى أن فيه أرش الخدش، والجلدة ونصف الجلدة))[٣٢٧]، فهذا وصف للجامعة وإملائها وتدوينها ومضمونها، وتأكيد وجودها عند الإمام الصادق عليه السلام.

عن عبد العزيز الأخضر الجنابذي، عن الإمام محمد الجواد، عن أبائه الأئمة عليهم السلام قال: ((في كتاب علي بن أبي طالب عليه السلام: إن ابن آدم أشبه شيء بالمعيار، إما راجح بعلم، أو ناقص بجهل))[٣٢٨]، وفي هذا يصرح الإمام الجواد عليه السلام برواية هذا الحديث عن الإمام علي عليه السلام وهو مدون في كتاب، وذلك دليل على وراثته هذا الكتاب ووجوده بحوزته، وروايته عنه من دون وساطة.

٢- مصحف فاطمة، أو كتاب فاطمة عليها السلام:

ألف الأمام علي عليه السلام لفاطمة الزهراء عليها السلام كتابا يعرف عند الأئمة عليهم السلام بـ(مصحف فاطمة)[٣٢٩]، وهو يتضمن أمثالا وعبرا، وحكما ونوادر، وأخبارا وقضايا توجب لها العزاء

---

[٣٢٦] الكليني، الكافي،١٦٣/٨؛ وظ: العاملي حسن، منتقى الجمان،٣٥٣/٢.
[٣٢٧] الإرشاد،١٨٦/٢؛ وظ: الطبرسي، إعلام الورى،٥٣٥/١؛ المجلسي، البحار،١٩/٢٦.
[٣٢٨] الأربلي ابن أبي الفتح، كشف الغمة،١٣٨/٣؛ وظ: المجلسي، البحار،٧٨/٧٥؛ الحسيني القزويني، موسوعة الإمام الجواد،٥٥٥/٢.
[٣٢٩] ظ: الصفار، بصائر الدرجات،١٧٤؛ الكليني، الكافي،٢٤١/١؛ شرف الدين، المراجعات،٤١١.

بوفاة والدها صلى الله عليه وآله وسلم[٣٣٠]، وليس هو من القرآن في شيء، وإنما فيه ما سمعته فاطمة الزهراء عليها السلام عن الحوادث والأحكام، وأخبار الأمم والملوك في مستقبل الزمان وحاضره، وفي هذا الشأن ملة من الروايات منها:

عن الفضيل بن سكرة، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((كنت أنظر في كتاب فاطمة عليها السلام فليس ملك يملك إلا وهو مكتوب فيه باسمه واسم أبيه))[٣٣١]، وهذا إفصاح من عند الإمام عن مضمون الكتاب ومحتواه فهو ليس بقرآن، وإنما كتاب أخبار وتأريخ.

عن أبي بصير، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة، مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد، إنما هو شيء أملاه الله وأوحى إليها))[٣٣٢]، فالإمام يؤكد سعة مصحف فاطمة، وخلوه من آي القرآن مطلقا، وقد بيّن الإمام الصادق عليه السلام في الرواية الآتية كيف كان هذا الوحي من عند الله تعالى ومن هو الملك المكلف به.

عن أبي عبيدة الحَّذاء، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إن فاطمة مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمسة وسبعين يوما، وقد كان دخلها حزن شديد على أبيها، وكان جبرائيل يأتي فيحسن عزاءها على أبيها ويطيب نفسها ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان علي عليه السلام يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة عليها السلام))[٣٣٣]، ولا غرابة أن تحدث الملائكة فاطمة عليها السلام فقد ذكر القرآن أن الملائكة حدثت غيرها من النساء، من أمثال، زوج إبراهيم الخليل عليه السلام ومريم أم عيسى عليه السلام[٣٣٤]، ومن المعلوم أفضلية الزهراء على غيرها من النساء، فهي سيدة نساء العالمين.

---

[٣٣٠] ظ: شرف الدين، مقالات،٢٧٠٤.

[٣٣١] الكليني، الكافي،٢٤٢/١؛ وظ: ابن بابويه، الإمامة والتبصرة من الحيرة،٥٠؛ الصدوق، علل الشرائع،٢٠٧/١.

[٣٣٢] الصفار، بصائر الدرجات،١٧٢؛ وظ: الكليني، الكافي،٢٣٩/١؛ المجلسي، البحار،٣٩/٢٦.

[٣٣٣] الصفار، بصائر الدرجات،١٧٤-١٧٣؛ وظ: الكليني، الكافي،٢٤١/١.

[٣٣٤] ظ: آل عمران/٤٢، وهود/٧٣.

عن المفضل بن عمر، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: أخبرني عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في فاطمة أنها سيدة نساء العالمين، أهي سيدة نساء عالمها؟ فقال: ((ذاك لمريم، كانت سيدة نساء عالمها، وفاطمة سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين))[٣٣٥]، فعندما يكون الكلام صادرا من الله تعالى، والإنزال منه على فاطمة عليها السلام فالمناسبة تقتضي أن يكون جبرائيل هو الوساطة والرسول، في نقله وإخبارها به وتطيّب نفسها، فهي أفضل نساء العالمين مطلقا.

ولم ترد تسمية القرآن بلفظ المصحف لا في القرآن، ولا في الحديث، في حين وردت تسمية القرآن بلفظ الكتاب، والفرقان، والكلام، والهدى، والذكر، في موارد كثيرة في القرآن[٣٣٦]، فليس مصحف فاطمة، مصحف بالمعنى الخاص بكتاب الله تعالى، وإنما هو أحد مدونات الإمام علي عليه السلام[٣٣٧]، فضلا عن أن ((اسم المصحف يُطلق على كل كتاب كما تطلق عليه الصحيفة))[٣٣٨]، وقد روى حبيب الخثعمي: إن أبا جعفر المنصور بعث يسأل فقهاء المدينة عن مسألة في الزكاة، فما أجاب عنها إلا الإمام الصادق عليه السلام ولما سأل عبد الله بن الحسن الإمام: من أين أخذ هذا؟ قال له: ((قرأت في كتاب أمك فاطمة))[٣٣٩]، فمصحف فاطمة عليها السلام كتاب مستقل وليس فيه آية من القرآن [٣٤٠].

ثانيا: الإمام السجاد علي بن الحسين عليه السلام (ت٩٥هـ):

١ ـ الصحيفة السجادية:

وُجد الإمام علي بن الحسين عليه السلام في عصر ابتعد فيه الناس عن مفاهيم الرسالة وأخلاق الإسلام وآدابه، وطغت عليهم سيرة حكامهم، ولم يتسن له أن يرتقي المنابر ويرشد الناس إلى ما يصلح حالهم وينقذهم من حكام الجور الذين شوهوا وجه الإسلام بسلوكهم، فجعل ينشر رسالته ويدعو الناس إلى الرجوع إلى دينهم وسيرة نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ويدعو الحكام إلى إحقاق الحق

---

[٣٣٥] الصدوق، معاني الأخبار،١٠٧؛ وظ: المجلسي، البحار،٤٣/٢٥-٢٦.

[٣٣٦] ظ: البقرة/٢و١٨٥، والتوبة/٦، والفرقان/١، والزخرف/٤٤.

[٣٣٧] ظ: الجندي، الإمام جعفر الصادق،٢٠٠؛ محمد بيومي مهران، الإمامة وأهل البيت،١/٢٧٤.

[٣٣٨] الجلالي، تدوين السنة،٧٧.

[٣٣٩] الكليني، الكافي،٣/٥٠٧.

[٣٤٠] ظ: الأمين، أعيان الشيعة،١/٩٧؛ محمد جواد مغنية، الشيعة في الميزان،٦١؛ القرشي، في رحاب الشيعة،٦٠.

وإقامة العدل والمساواة، وكان حريصا على أن يضع الناس تجاه واجباتهم وما يجب علـيهم، ولكن بأسلوب يختلف عن الأساليب التقليدية، لقد استعمل الأمام السجاد أسلوب الحوار مع الله تعالى ومناجاته في أربعة وخمسين دعاء عُرفت بالصحيفة السجادية[٣٤١].

والصحيفة السجادية هي من أفضل ما ألف في ذلك العصر، وتعد بعد القـرآن ونهـج البلاغة من أعظم كنوز المعارف الإلهية القيمة، فهي أخت القرآن ومصباح آل محمـد[٣٤٢]، تجمع عيون أدعية الإمام السجاد عليه السلام ومناجاته وقد ضمنها مضامين فكرية وروحية وأخلاقية عالية، وهي شاهد على مكانة الإمام وعلمه، وعني بها شيعة أهل البيت عناية بالغـة، وقـد سموها زبور آل محمد وأنجيل أهل البيت[٣٤٣]، وعنوا برواياتها وتوارث ذلك الخلـف عـن السلف، وطبقة عن طبقة، وتنتهي رواياتها إلى الإمام الباقر عليه السلام، وإلى زيد الشهيد، عن أبيهما علي بن الحسين عليه السلام[٣٤٤].

وقد تواتر إسنادها إلى الإمام علي بن الحسين عليه السلام وقد ذهب علماء الإسلام إلى قبولـه، لاختصاصها بالإجازة والرواية في كل طبقة[٣٤٥]، أملاها الإمام علي بن الحسـين عليه السلام علـى الإمام الباقر عليه السلام، والشهيد زيد، وأملاها الإمام الباقر عليه السلام على ولده الإمام الصادق، وأملاهـا الإمام الصادق على الرواة[٣٤٦].

كان الإمام الصادق عليه السلام يُقبلها ويضعها على عينيه ويقول: ((هذا خط أبي وإملاء جـدي عليهما السلام بمشهد مني))[٣٤٧]، ولما انتهت نسخة الشهيد زيد بن علي، التي أخـذها المتوكـل بـن هارون، من يحيى بن زيد الشهيد، بعد مقتل يحيى، إلى الإمام الصادق عليه السلام قال: ((هـذا والله

---

(٣٤١) ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٣٤٤/١٣؛ الحسني، سيرة الأئمة الإثني عشر،١٦٦/٢.

(٣٤٢) ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة، ١٨/١٥؛ البشوائي، سيرة الأئمة،٢٤٠.

(٣٤٣) ظ: ابن شهر آشوب، معالم العلماء،١٢٥و١٣١؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٣٤٥/١٣، و١٨/١٥.

(٣٤٤) ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٣٤٥/١٣، و١٨/١٥؛ علي إنصاريان، مقدمة الصحيفة السـجادية الكاملة،٥-٦.

(٣٤٥) ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٨/١٥؛ الجلالي، تدوين السنة،١٥٠.

(٣٤٦) ظ: النجاشي، الرجال،٤٢٦؛ الطوسي، الفهرست،٢٥٣، والرجال،٤٨٥؛ ابن شهر اشـوب، معـالم العلماء،١؛ الكلباسي أبو المعالي، الرسائل الرجالية،٦١٦/٢؛ الشاهرودي علي النمازي، مستدركات علـم رجال الحديث،٣٤٥/٦؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٣٤٥/١٣، و١٨/١٥.

(٣٤٧) علي إنصاريان، مقدمة الصحيفة السجادية الكاملة،٧.

خط عمي زيد، ودعاء جدي علي بن الحسين))[٣٤٨]، وهذا يؤكد صحة نسبتها إلى الإمام علي بن الحسين عليه السلام.

فأسانيد هذه الصحيفة إلى الإمام السجاد عليه السلام متسلسلة متضافرة، بل متواترة[٣٤٩]، وهناك شيء آخر وراء الأسانيد يؤكد نسبتها إليه، هو فصاحة ألفاضها وبلاغة معانيها وعلو مضامينها، وما فيها من أنواع التذلل لله تعالى والتوسل إليه والثناء عليه، فهو أقوى شاهد على صحة نسبتها إلى الإمام علي بن الحسين عليه السلام وقد عني الباحثون، وأخذوا يفتشون في الكتب ليظفروا بشيء من أدعية الإمام السجاد، مما لم يُذكر في الصحيفة الكاملة، فجاءت الصحيفة السجادية الثانية، التي جمعها الحر العاملي، واقتصر فيها على ما ليس في الصحيفة الكاملة من أدعية الإمام السجاد عليه السلام، واستدراك عبد الله الأصفهاني، على الحر العاملي، فجمع الصحيفة السجادية الثالثة، واستدرك حسين النوري، على عبد الله الأصفهاني، فجمع الصحيفة السجادية الرابعة، ثم استدرك محسن الأمين، على حسين النوري، فجمع الصحيفة السجادية الخامسة، وجمع محمد صالح المازندراني، الصحيفة السجادية السادسة، وجمع هادي كاشف الغطاء، الصحيفة السجادية السابعة، وجمع علي المرعشي، الصحيفة السجادية الثامنة، وهذه الصحائف جمعت بقية أدعية الإمام السجاد عليه السلام التي لم تذكر في الصحيفة المسماة بالصحيفة الكاملة أو الأولى[٣٥٠]، ولأهمية الصحيفة السجادية شُرحت باللغتين العربية والفارسية، وقد ذكر لها مائة وخمسين شرحا عدا الترجمات[٣٥١]، وأهم من شرحها في العصر الحاضر: السيد محمد الشيرازي، وأستاذنا الدكتور محمد حسين علي الصغير[٣٥٢].

٢- رسالة الحقوق:

---

[٣٤٨] علي إنصاريان، مقدمة الصحيفة السجادية الكاملة،٩.

[٣٤٩] ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٨/١٥؛ الجلالي، تدوين السنة،١٥٠.

[٣٥٠] ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٣٤٥/١٣، و١٩/١٥-٢١.

[٣٥١] ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٣٤٥/١٣-٣٤٩؛ علي محمد علي دخيل، أئمتنا،٣٢٤/١.

[٣٥٢] ظ: الإمام زين العابدين القائد الداعية الإنسان،٩٣-٢٣٤.

بعد أن عاصر الإمام علي بن الحسين عليه السلام الأحداث التي مرت على آبائه الأئمة، ورأى ما تعانيه الأمة من الظلم والجور والاضطهاد في ظل العهد الأموي، وما يحاوله أولئك الطغاة من تزيف وتحريف للمفاهيم الإسلامية، وضع رسالة للمسلمين تتضمن ما يجب عليهم وما يجب لهم، تشتمل على خمسين مادة، عُرفت بـ(رسالة الحقوق)، وهي من أرقى التراث الإسلامي، وأنفس ذخائر المكتبة العربية، أتى فيها الإمام السجاد عليه السلام على الحقوق المترتبة على المسلم، ابتداء من حقوق الله تعالى، وحقوق النفس والجوارح، وحقوق الفرائض، وحقوق المجتمع، وحقوق الأعضاء من اللسان والسمع والبصر والرجلين واليدين والبطن، وحقوق الأفعال من الصلاة والصوم والحج والصدقة والهدي، وغيرها من الحقوق انتهاء بحق الذمة[٣٥٣]، وهي من الكتب النفيسة التي تحتوي على أسس الأخلاق الفاضلة، ومباني السلوك الاجتماعي في الإسلام، ورواها المحدثون بسند معتبر[٣٥٤]، عن ثابت بن أبي صفية، المعروف بأبي حمزة الثمالي، تلميذ الإمام السجاد عليه السلام[٣٥٥]، وهي من المصادر القديمة والموثوقة، ونسخها متوافرة وقد شرحها علماء عدة[٣٥٦]، وأهمهم في العصر الحاضر: عبد الهادي المختار، وحسن القبانجي، وأستاذنا الدكتور محمد حسين علي الصغير[٣٥٧].

ثالثا : الإمام الصادق جعفر بن محمد عليه السلام (ت١٤٨هـ).

١- كتاب التوحيد:

كان الإمام الصادق عليه السلام كثير العناية بأمر الكتب وتدوينها، ويفصح عن ذلك في كل زمان ومكان مستغلا الفرص المتاحة لهذا الإعلان، حاثا أصحابه على العناية بهذه القضية وتلقي الأحاديث وكتابتها وحفظها مؤكدا ذلك بقوله الذي رواه أبو بصير: ((أما إنكم لن

---

[٣٥٣] ظ: الصدوق، الخصال،٥٦٤-٥٧٠.

[٣٥٤] ظ: الحسني، سيرة الأئمة الإثني عشر،١٧٥/٢؛ علي محمد علي دخيل، أئمتنا،٣٠٢/١.

[٣٥٥] ظ: الصدوق، الخصال،٥٦٤-٥٧٠، والأمالي،٤٥١-٤٥٧؛ الحراني ابن شعبة، تحف العقول، ٢٥٥-٢٧٢؛ النجاشي، الرجال،١١٦؛ النوري، مستدرك الوسائل،١٦٩؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٤٢/٧.

[٣٥٦] ظ: الجلالي، تدوين السنة،١٥١.

[٣٥٧] ظ: الإمام زين العابدين القائد الداعية الإنسان،٢٣٥-٣٣٣.

تحفظوا حتى تكتبوا))[٣٥٨]، فالإمام يدعو إلى كتابة وحفظ آثار رسول الله ﷺ وسننته، وآثار الأئمة الهداة من أهل البيت عليهم السلام وقد كان عنده رسائل وأحاديث ونسخ[٣٥٩]، وكان الإمام الصادق عليه السلام يرد على قول أبي حنيفة الذي يصفه فيه: بأنه صُحفي، يأخذ علمه من الكتاب، فيقول: ((أما في قوله: أنا رجل صُحفي فقد صدق، قرأت صُحف آبائي، وإبراهيم وموسى عليهما السلام))[٣٦٠]، وهذا يدل على سعة علم الأمام الصادق، وعمق اطلاعه، ووراثته علم الأنبياء والرسل، وكان من آثاره كتاب التوحيد المعروف بـ(توحيد المفضل) الذي أملاه على المفضل بن عمر الكوفي، في أربعة أيام متتالية، كان الإمام الصادق عليه السلام يلقي عليه بحوثا حول خلق الإنسان والقوة الظاهرية والباطنية وصفاته الفطرية، وكيفية خلق أعضائه، وخلق أنواع الحيوان، وخلق السماء والأرض، ومواضيع وأبحاث أخرى تتعلق ببيان عقيدة التوحيد نظرا وفكرا، وكان المفضل، يكتب كل ذلك[٣٦١]، ويُسمى الكتاب أيضا بـ(كتاب فكر)[٣٦٢]، لأن الإمام كان يكرر قوله: ((فكر يا مفضل))[٣٦٣]، وبذلك يصلح أن يُعد من مؤلفات الإمام الصادق عليه السلام لأنه لا فرق بين أن يُؤلف كتابا ويكتبه بيده، أو أن يمليه على تلميذه فيؤلفه ويكتبه[٣٦٤]، والكتاب مشهور ومتداول، ويُعد من أفضل الكتب المؤلفة في باب التوحيد المرشدة إلى الاعتقاد بوحدانية الله تعالى، وقد طبع الكتاب مستقلا بـ(اسم توحيد المفضل)، وأدرجه المجلسي في كتابه مع الشرح والبيان[٣٦٥]، وترجمه مع بعض آخر من العلماء المعاصرين إلى اللغة الفارسية[٣٦٦].

٢- كتاب الجعفريات:

---

[٣٥٨] المجلسي، البحار،١٥٣/٢؛ وظ: النوري، مستدرك الوسائل،٥٠/٧.

[٣٥٩] ظ: الأحمدي الميانيجي، مكاتيب الرسول،٦/٢؛ الخطيب محمد عجاج، السنة قبل التدوين،٣٥٨.

[٣٦٠] الخوانساري محمد باقر، روضات الجنات،١٥٥/٨؛ وظ: الأحمدي الميانيجي، مكاتيب الرسول،١٥/٢؛ الشهرستاني علي، وضوء النبي،١٦٣/١.

[٣٦١] ظ: البشوائي، سيرة الأئمة،٣١٦؛ الجلالي، تدوين السنة،١٦٤.

[٣٦٢] ظ: النجاشي، الرجال،٤١٦؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٤٨٢/٤.

[٣٦٣] المجلسي، البحار،٧٦/٣؛ وظ: ما بعدها.

[٣٦٤] ظ: الأمين، أعيان الشيعة،١٤٠/١.

[٣٦٥] ظ: البحار،٣٣/٣-١٩٣.

[٣٦٦] ظ: البشوائي، سيرة الأئمة،٣١٦ ؛ الجلالي، تدوين السنة،١٦٥.

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من أحاديث الأحكام، المرتبة على أبواب الفقه، رواها عن الإمام الصادق عليه السلام، ابنه الإمام الكاظم عليه السلام وأحاديث الكتاب كلها مسندة عن أبائه الأئمة، أو مرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والنسخة الموجودة من الكتاب برواية محمد بن الأشعث الكوفي المصري، عن موسى بن إسماعيل بن الإمام الكاظم عليه السلام ويسمى الكتاب أيضاً بـــ(الأشعثيات) نسبة إلى راويه ابن الأشعث الذي هو مجرد راو للكتاب وليس مؤلفا له[٣٦٧]، وقد ذكر الشيخ النجاشي، في ترجمة إسماعيل بن الإمام الكاظم عليه السلام: أن ((له كتبا يرويها عن أبيه عن آبائه))[٣٦٨]، وفي هذا ما يشير إلى أن الكتاب من تأليف الأمام الصادق عليه السلام ولأن الإمام جعفر الصادق عليه السلام هو مجمع الأحاديث كلها، فإن الكتاب سمي بـــ(الجعفريات)[٣٦٩]

رابعا: الإمام الكاظم موسى بن جعفر عليه السلام (ت ١٨٣هـــ):

مسند الإمام موسى بن جعفر عليه السلام:

إن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام ورثوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم الكتاب والسنة، وقاموا بحفظ السنة ورواياتها وبيان فقهها ومحتواها للأمة الإسلامية، وأخذ عنهم شيعتهم هذه الروايات، وإن ((جميع أحاديثنا، إلا ما ندر تنتهي إلى أئمتنا الإثني عشر عليهم السلام وهم ينتهون فيها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن علومهم مقتبسة من تلك المشكاة))[٣٧٠]، ومسند الإمام موسى بن جعفر عليه السلام مجموعة من الروايات المسندة المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي أسندها الإمام الكاظم عليه السلام بطريق آبائه الأئمة، ورواها عنه موسى بن إبراهيم أبو عمران المروزي البغدادي، قال: إنه سمعها من الإمام الكاظم عليه السلام عندما كان الإمام في سجن هارون

---

(٣٦٧) ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٠٩-١١١.

(٣٦٨) الرجال،٢٦.

(٣٦٩) ظ: الجلالي، تدوين السنة،١٦٦.

(٣٧٠) البهائي، الوجيزة،٢٩.

العباسي[٣٧١]، ويصل مجموع ما في المسند من الأحاديث إلى تسعة وخمسين حديثا، وحُقق الكتاب وأعيد طبعه[٣٧٢].

خامسا: الإمام الرضا علي بن موسى عليه السلام (ت٢٠٢هـ):

صحيفة الرضا عليه السلام، أو مسند الإمام الرضا عليه السلام[٣٧٣]:

من الأسس العلمية التي قامت عليها مدرسة أئمة أهل البيت عليهم السلام المحافظة على التراث النبوي الشريف وما احتوى من رواية وسيرة، ونقله أمينا كاملا عبر سلسلة الأئمة من لدن الإمام علي عليه السلام حتى آخر إمام منهم، ونشره على المسلمين جميعا، لاسيما أن المسلمين مجمعون، على أمانة أئمة أهل البيت ووثاقتهم، وصدق منطقهم وصحة ما يصدر عنهم، ومن هذا التراث هذه الصحيفة، وهي مجموع ما أسنده الإمام الرضا عليه السلام عن آبائه الأئمة المعصومين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصحيفة برواية عدد من أصحابه، وأشهرهم أحمد بن عامر بن سليمان الطائي[٣٧٤]، وعبد الله بن محمد بن علي التميمي الرازي[٣٧٥]، وهي مشهورة ومتواترة النقل عن الإمام الرضا عليه السلام لدى المسلمين، فلها طرق كثيرة عند الشيعة الإمامية، والزيدية وغيرهم[٣٧٦]، والنسخ المخطوطة لهذه الصحيفة منتشرة في دور الكتب العالمية، وطبعت مرات[٣٧٧].

سادسا: الإمام العسكري الحسن بن علي عليه السلام (ت٢٦٠هـ).

كتاب المقنعة:

---

[٣٧١] ظ: النجاشي، الرجال،٤٠٧؛ الطوسي، الفهرست،٢٤٤.

[٣٧٢] ظ: الجلالي، تدوين السنة،١٧٣.

[٣٧٣] ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٧/١٥.

[٣٧٤] ظ: الصدوق، عيون أخبار الرضا،٢٨/١، والخصال،٢٠٨؛ الخطيب البغدادي، تأريخ بغداد،٩٦/٥؛ النوري، مستدرك الوسائل،٢٥٤/١٨.

[٣٧٥] ظ: الصدوق، الأمالي،١٣٦، والخصال،٣٠٣، وكمال الدين وتمام النعمة،٢٢٩؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٧/١٥.

[٣٧٦] ظ: النجاشي، الرجال،١٠٠؛ الطبرسي، إعلام الورى،٦٤/٢؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب،٤٦١/٣؛ الأمين، أعيان الشيعة،١٠١/١-١٠٢؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٧/١٥، و٢٦/٢١، و١٤٩/٢٤.

[٣٧٧] ظ: الجلالي، تدوين السنة،١٧٧.

مارس أئمة أهل البيت عليهم السلام رواية الحديث وتدوينه ونشره عن جدهم المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وذكرت لنا المصادر صورا مشرقة عن نشاطاتهم الكبيرة في هذا المجال، فقد دونوا الحديث وكتبوه في الصحف الصغيرة والكتب الكبيرة، ومن هذه الكتب: كتاب المقنعة، من تصنيف الإمام الحسن العسكري عليه السلام وهو مشتمل على مسائل الحلال والحرام[٣٧٨]، قال الشيخ النجاشي، في ترجمة رجاء بن يحيى بن سلمان: ((روى عن أبي الحسن علي بن محمد صاحب العسكر عليه السلام وقيل إن سبب وصلته به كانت: أن يحيى بن سلمان، وكل برفع خبر أبي الحسن عليه السلام وكان إماميا فحظيت منزلته، وروى رجاء، رسالة تسمى المقنعة في أبواب الشريعة))[٣٧٩]، وهذا يُفصح عن عنوان الكتاب وروايته، وذكر ابن شهر آشوب، أنه: ((خرج من عند أبي محمد عليه السلام في سنة خمس وخمسين ومائتين كتاب ترجم في جهة رسالة المقنعة، يشتمل على أكثر علم الحلال والحرام))[٣٨٠]، ويبدو من ملاحظة الخبرين أن الرسالة التي رواها رجاء بن يحيى بن سلمان، ذاتها الكتاب الذي خرج من عند أبي محمد عليه السلام مما يؤكد وجود الكتاب ونسبته إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

وقد ذكر الطهراني، هذا الكتاب باسم (كتاب المنقبة)[٣٨١]، والظاهر أنه يتحد مع كتاب المقنعة، وما هو إلا تصحيف من الناسخ، أو اشتباه من المصنف، وذلك يتضح من دلالة الخبرين الذين أوردناهما، فضلا عن أن الموارد التي أخذ عنها الطهراني، تذكر الكتاب باسم المقنعة، والأخبار تشير إلى احتواء الكتاب على مسائل الحلال والحرام، ولا يمكن أن يكون ذلك في المنقبة، لما هو متعارف عليه من مضامين كتب المناقب، ولا يبعد أن يكون قد حصل تصحيفا في الكلمة[٣٨٢].

---

[٣٧٨] ظ: ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب،٥٢٥/٣؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٤٩/٢٣؛ الجلالي، تدوين السنة،١٨٥.
[٣٧٩] الرجال،١٦٦.
[٣٨٠] مناقب آل أبي طالب،٥٢٥/٣.
[٣٨١] ظ: الذريعة،١٤٩/٢٣.
[٣٨٢] ظ: رسول جعفريان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت،٢٠٣/٢.

وهناك مدونات أخرى للأئمة عليهم السلام يطول ذكرها، منها مدونات للإمام محمد الجواد[٣٨٣]، ومدونات للإمام علي الهادي[٣٨٤]، وغيرهما من الأئمة، وإن ما ذكره الباحث مــن مؤلفــات أئمة أهل البيت عليهم السلام إنما هي نماذج للتمثيل لا للحصر، ولا يعني ذلك تحديد آثارهم العلمية في ذلك فقط، وإنما هي جزء ضئيل من جهودهم وعطائهم الثر، وعنايتهم بالحــديث الشــريف، ويخلص الباحث من ذلك إلى **قاعدة العناية برواية الحديث وتدوينه والتصنيف فيه.**

جـــ- مدونات أصحاب أئمة أهل البيت عليهم السلام:

إن أصحاب أئمة أهل البيت- الذين تربوا على أيديهم وتتلمذوا فــي مدرســتهم، مــن المؤلفين للكتب في عصرهم وبمرأى منهم- كثيرون جدا، ولا غرو في ذلك، فقد كان الأئمة يحثون أصحابهم على التدوين قولا وعملا، ويبعثون على جمع الحديث وكتابته، والاحتفــاظ بالكتب، بشتى الوسائل والأساليب[٣٨٥]، وقد اقتدى بهم أصحابهم فعمدوا إلى تــأليف الكتــب تأليفا واسعا، وسبقوا غيرهم في هذا المجال، فدونوا الحديث صونا له من الضــياع والتلــف والتغيير والتبديل[٣٨٦]، وقطعا لدابر الفساد والتخريب الذي سعى إليه من منع تدوين الحديث، وليس الباحث هنا في مقام استقصاء جميع مدونات أصحاب الأئمة، فالمقام أطول من ذلــك، وإنما هي محاولة لإعطاء أمثلة تؤكد الممارســة التدوينيــة المبكــرة لأتبــاع أئمــة أهــل البيت عليهم السلام ومن هذه الأمثلة:

أولاً: ميثم بن يحيى أبو صالح التمار(ت٦٠هـــ):

هو من أصحاب الإمام علي عليه السلام[٣٨٧]، ومن خاصته وحواريــه، ومســتودع أســراره ومغرس علومه[٣٨٨]، وقد عني الإمام به كثيرا ((وقد كان أطلعه علي عليه السلام على علــم كثيــر وأسرار خفية من أسرار الوصية))[٣٨٩]، ولذا كان ينادي ويقول: أيهــا النــاس مــن أراد أن

---

[٣٨٣] ظ: الصغير، الإمام محمد الجواد معجزة السماء في الأرض،١٥٩-٢٤٧.
[٣٨٤] ظ: الصغير، الإمام علي الهادي النموذج الأرقى في التخطيط المستقبلي،٢٣١-٢٦٣.
[٣٨٥] ظ: الكليني، الكافي،٥٢/١؛ الفيض الكاشاني، الحق المبين،٩؛ المجلسي، البحار،١٥٠/٢.
[٣٨٦] ظ: المفيد، الإرشاد،١٧٩/٢؛ ابن شهر آشوب، معالم العلماء،٣، ومناقب آل أبي طالب،٣٧٢/٣.
[٣٨٧] ظ: البرقي، الرجال،٦؛ الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٧٩-٨٤، والرجال،٨١.
[٣٨٨] ظ: المظفر محمد حسين، ميثم التمار شهيد العقيدة،١٧.
[٣٨٩] الثقفي، الغارات،٧٩٧/٢.

يسمع الحديث المكنون، عن علي بن أبي طالب عليه السلام فو الله لأخبرنكم بما يكون إلى أن تقوم الساعة وما يكون من الفتن[٣٩٠]، فهو خطيب الشيعة بالكوفة ومتكلمها، ومن أعظم الشهداء في التشيع، ومن أهل المكاشفات والكرامات، ثقيلا كبيرا في الشيعة ومرجعا يُرجع إليه لمكانته من الإمام علي عليه السلام[٣٩١]، وكان عالما ثبتا في تفسير القرآن مستلهما أصوله، ومن أعلم الناس بكتاب الله تعالى، له مكانة عالية فيه[٣٩٢]، وهو الذي يقول لابن عباس: ((سلني ما شئت من تفسير القرآن، فإني قرأت تنزيله على أمير المؤمنين عليه السلام وعلمني تأويله))[٣٩٣]، وهذا يدل على أن ميثما، على درجة عالية في علم التنزيل والتأويل، وإلا لما طلب من ابن عباس، أن يسأله على سبيل الاختبار، كان ميثم، من رجال الحديث الذي يُؤخذ عنه العلم، ويُسمع منه النقل، قال ابنه صالح: قلت للإمام للباقر عليه السلام: حدثني، فقال: ((أما سمعت الحديث من أبيك؟))[٣٩٤]، قال: قلت: لا كنت صغيرا، وهذا يؤكد سمو مكانة ميثم، في الحديث، وتحمله منه ما يسد الفراغ ويغني الطلب، وكان له كتاب في الحديث، ينقل عنه أصحاب الحديث وكثيرا ما يُقال: وجدت في كتاب ميثم التمار، كذا[٣٩٥].

سُجن ميثم التمار، في الكوفة، حين استشهد مسلم بن عقيل عليه السلام واستشهد قبل قدوم الإمام الحسين عليه السلام إلى العراق بعشرة أيام، وصلبه عبيد الله بن زياد، على جذع نخلة في الكوفة (٦٠هـ) ودفن في داره، وقيل بموضع صلبه أمام دار عمرو بن حريث، ومرقده اليوم مزار معروف في الكوفة[٣٩٦].

---

[٣٩٠] ظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،١/٢٩٦-٢٩٨.

[٣٩١] ظ: الصدر حسن، تأسيس الشيعة،٢٨٣؛ الأمين، أعيان الشيعة،١/١٢٥؛ علي محمد علي دخيل، قصص أبطال الإسلام،١٦٣؛ الأميني محمد هادي، أصحاب الإمام أمير المؤمنين،٢/٥٦٤.

[٣٩٢] ظ: الأمين، أعيان الشيعة،١/١٢٥؛ الملا فاضل عباس، ميثم التمار ومكانته،٣٢.

[٣٩٣] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،١/٢٩٤؛ وظ: الأمين، أعيان الشيعة،١/١٢٥.

[٣٩٤] الحلي الحسن بن سليمان، مختصر البصائر،٢٠٩؛ وظ: المظفر محمد حسين، ميثم التمار شهيد العقيدة،٨٥.

[٣٩٥] ظ: الصدوق، علل الشرائع،١/٢٨٨؛ الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢٩٣-٢٩٨، والأمالي، ١٤٨و٤٠٥؛ الطبري محمد بن علي، بشارة المصطفى،١٤٣؛ الصدر حسن، تأسيس الشيعة،٢٨٣.

[٣٩٦] ظ: المفيد، الإرشاد،١/٣٢٥؛ ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة،٦/٢٤٩-٢٥٠؛ كاشف الغطاء جعفر، كشف الغطاء،١/١٤؛ القمي عباس، الكنى والألقاب،٣/٢١٧- ٢١٨؛ الزركلي،

ثانيا: كميل بن زياد النخعي(ت٨٢هـ):

هو من كبار أصحاب الإماميّن علي والحسنعليهما السلام[٣٩٧]، ومن التابعين السابقين المقربين من

الإمام عليعليه السلام[٣٩٨]، ومن أعاظم خواصه وأصحاب سره وحواريه، وتلميذه المبرز من بين أصحابه، ثبت شجاع، عالم كريم عارف، شريف في قومه مطاع، ثقة، من رؤساء الشيعة البارزين[٣٩٩]، شهد معركة صفين مع الإمام عليعليه السلاموكان عامله على هيت، واختاره الإمام لهذا المنصب بعد أن عزل الولاة والقادة غير المؤهلين، وعين مكانهم من هو أهل لهذا المنصب، وقد كان لهيت في ذلك الحين، الأهمية والخطر الكبيران، لمجاورتها البرية الشاسعة التي تفصل بين العراق والشام، ولقربها من أعمال معاوية[٤٠٠].

كان كميل، من كبار أنصار الإمام عليعليه السلامومؤيديه في فترة خلافته، وقريبا منه حتى أن الإمام كان يخرجه معه في جوف الليل إلى الصحراء، للمناجاة وليبثه بعض الحكم والأسرار، قال كميل: أخذ أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلامبيدي، فأخرجني إلى ظهر الكوفة، فلما أصحر تنفس ثم قال: ((إحفظ عني ما أقول لك: الناس ثلاثة: عالم رباني، ومتعلم على سبيل النجاة، وهمج رعاع أتباع كل ناعق))[٤٠١]، وهذا يدل على عناية الإمام بكميل، وإعداده والاهتمام به، وكان كميل، على مستوى رفيع من العلم والمعرفة، والزهد

الأعلام،٧/ ٣٣٦؛ الأبطحي، تهذيب المقال،٣/٢٠٦– ٢٠٨؛ التستري محمد تقي، قاموس الرجال،١٠/٣١٠–٣١٧.

[٣٩٧] ظ: البرقي، الرجال٦؛ الطوسي، الرجال،٨٠ و٩٥؛ الخوانساري محمد باقر، روضات الجنات،٦/٥٩.

[٣٩٨] ظ: المفيد، الاختصاص،٧.

[٣٩٩] ظ: ابن سعد، الطبقات الكبرى،٦/١٧٩؛ المزي، تهذيب الكمال،٢٤/٢١٩؛ ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة،٥/٤٨٥؛ القمي عباس، الكنى والألقاب،٣/٢٤٥؛ الزركلي، الأعلام،٥/٢٣٤؛ الشاكري، من أعلام الصحابة والتابعين،١٠٤؛ الخطيب الهاشمي، كميل بن زياد النخعي،٨.

[٤٠٠] ظ: ابن سعد، الطبقات الكبرى،٦/١٧٩؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،١٧/١٤٩؛ ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة،٥/٤٨٦؛ الزركلي، الأعلام،٥/٢٣٤؛ الشاكري، من أعلام الصحابة والتابعين،١٠٤؛ الخطيب الهاشمي، كميل بن زياد النخعي،٨.

[٤٠١] الصدوق، الخصال،١٨٦، وكمال الدين وتمام النعمة،٢٩٠؛ وظ: الحراني ابن شعبة، تحف العقول،١٦٩؛ الشريف الرضي، خصائص الأئمة، ١٠٥؛ المزي، تهذيب الكمال،٢٤/٢١٩.

والعبادة، والحيطة في عقيدته ودينه، وكان كثير السؤال من الإمام في شتى الأمور، وكان الإمام يُجيبه عنها ويهتم بها، ولاسيما أسئلته العلمية والفقهية، ويشرح له بقدر استيعابه، وإن الأسرار التي تعلمها كميل، من الإمام علي عليه السلام كثيرة، قلما يتعلمها ويدركها غيره من النخبة من أصحاب الإمام[٤٠٢].

إن تعليم الإمام علي عليه السلام لكميل، الدعاء المشهور باسمه، وما جاء فيه من رفيع الأدب وفنون التهجد والعبادة، يدل على ما يمتلكه كميل، من المعرفة العالية والقابليات الفذة التي تؤهله لاستيعاب ذلك، ففي ليلة النصف من شعبان، رأى كميل، الإمام عليا عليه السلام ساجدا، وهو يدعو بدعاء، فطلب منه أن يعلمه هذا الدعاء، فقال له الإمام علي عليه السلام: ((يا كميل، أوجب لك طول الصحبة لنا أن نجود لك بما سألت، أكتب: اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء))[٤٠٣]، إلى آخر الدعاء المعروف، لقد كان الإمام علي عليه السلام مثمنا لصحبة كميل وملبيا لطلبه، لما له من المنزلة الكبيرة والدرجة العلمية الرفيعة عنده.

وكان لكميل كتاب في الأدعية المأثورة عن الإمام علي عليه السلام، وقد روى كميل، الحديث[٤٠٤]، وله الأثر المشهور عن الإمام علي عليه السلام الذي أوله: ((القلوب أوعية، فخيرها أوعاها))[٤٠٥]، وروى عن الخليفتين عمر، وعثمان، وعن عبد الله بن مسعود، وأبي هريرة، وروى عنه الحديث عباس بن ذريح، وعبد الرحمن بن زياد، وعبد الرحمن بن عابس، وأبو إسحاق السبيعي، والأعمش، وغيرهم من التابعين[٤٠٦]، استشهد كميل(٨٢هـ) وعمره سبعون سنة، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي، بدعوى أنه كان فيمن قتل الخليفة عثمان[٤٠٧].

ثالثا: سُليم بن قيس أبو صادق الهلالي(ت٩٠هـ):

---

[٤٠٢] ظ: الشاكري، من أعلام الصحابة والتابعين،١٠٨.

[٤٠٣] الطوسي، مصباح المجتهد،٨٤٤؛ وظ: ابن طاووس، إقبال الأعمال،٣٣١/٣.

[٤٠٤] ظ: الرازي عبد الرحمن، الجرح والتعديل،١٧٤/٧؛ الزركلي، الأعلام،٢٣٤/٥.

[٤٠٥] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٣٤٦/١٨؛ وظ: ابن كثير، البداية والنهاية،٥٧/٩.

[٤٠٦] ظ: ابن سعد، الطبقات الكبرى،١٧٩/٦؛ المزي، تهذيب الكمال،٢٢٣/٢٤؛ الذهبي، ميزان الاعتدال،٤١٥/٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية،٥٧/٩؛ ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة،٤٨٥/٥-٤٨٦، وتهذيب التهذيب،٤٠٢/٨.

[٤٠٧] ظ: ابن الأثير علي، اللباب في تهذيب الأنساب،٢٥٢/٢، والكامل في التأريخ،١٨٣/٣؛ الذهبي، تأريخ الإسلام،٣٢٠/٥.

هو من أولياء الإمام علي عليه السلام ومن خواص أصحابه، روى عنه، وعن سلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر وأمثالهم، وروى عن كبار التابعين[٤٠٨]، وكان عالما مؤلفا، أدرك خمسة من أئمة أهل البيت هم: علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي عليهم السلام واتصل بهم وكان موثقا عندهم، مقتبسا من علومهم الفياضة ومتصلبا في دينه مناوئا لأعدائهم محبوبا عندهم، ثقة صدوقا متكلما فقيها[٤٠٩]، له كتاب في الإمامة، ضم ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والإمام علي عليه السلام يروي عنه أهل العلم[٤١٠]، قال الشيخ النجاشي، عن كتابه: ((حدثنا إبراهيم بن عمران اليماني، عن سُليم بن قيس بالكتاب))[٤١١]، وقال عنه الشيخ الطوسي: ((له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم الملقب بماجيلويه، عن محمد بن علي الصيرفي، عن حماد بن عيسى، وعثمان بن عيسى، عن أبان بن أبي عياش، عنه، ورواه حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عنه)) [٤١٢].

وقد وثق الأئمة عليهم السلام كتاب سُليم بن قيس، وذكر أن أبان بن أبي عياش، الراوي لهذا الكتاب، عن سُليم بن قيس، قد عرض الكتاب على الإمام علي بن الحسين عليه السلام وقرأه عليه، فأقره الإمام وصححه، وقال: ((صدق سُليم رحمه الله هذا حديث نعرفه))[٤١٣]، وعرضه على الإمام الباقر عليه السلام فصححه، وقال: ((صدق سُليم، قد أتى أبي بعد قتل جدي الحسين عليه السلام وأنا قاعد عنده، فحدثه بهذا الحديث بعينه، فقال له أبي: صدقت، قد حدثني أبي وعمي الحسن عليهما السلام بهذا

---

[٤٠٨] ظ: البرقي، الرجال،٤؛ الكليني، الكافي،٦٢/١؛ النعماني، الغيبة،١٠٣؛ ابن النديم، الفهرست،٢٧٥؛ الطوسي، الرجال،١١٤؛ الصدر حسن، تأسيس الشيعة،٢٨٢؛ شرف الدين، مقالات،٢٧٠٥.

[٤٠٩] ظ: الطوسي، الرجال،٦٦و٩٤و١٠١و١١٤و١٣٦؛ العاملي حسن، التحرير الطاووسي،٢٥٢-٢٥٣؛ العلامة الحلي، خلاصة الأقوال،١٦٣؛ التفريشي، نقد الرجال،٣٥٧/٣؛ الخوانساري محمد باقر، روضات الجنات،٦٦/٤.

[٤١٠] ظ: النعماني، الغيبة،١٠٣؛ الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٣٢١/١.

[٤١١] الرجال،٨.

[٤١٢] الفهرست،١٤٣.

[٤١٣] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٣٢١/١، والغيبة،١٩٤، والتهذيب،١٨٧/٩.

الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام))[٤١٤]، ووثقه الإمام الصادق عليه السلام[٤١٥]، وهذا الكتاب اليوم موجود ونسخه متداولة.

والكتاب أصل من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم من حملة حديث أهل البيت عليهم السلام وأقدمها، وهو من الأصول المعتبرة التي ترجع إليها الشيعة وتعول عليها، وقد حكموا بتعديل سُليم بن قيس[٤١٦]، وقد كان شيخا متعبدا له نور يعلوه، وهو في الطبقة الأولى من مصنفي الشيعة، طلبه الحجاج ليقتله فهرب وآوى إلى أبان بن أبي عياش، ولما حضرته الوفاة قال له: إن لك عليّ حقا وقد حضرني الموت يا بن أخي، وإنه كان من الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيت وكيت، وأعطاه كتابه، فلم يروِ الكتاب عن سُليم، أحد من الناس سوى أبان بن أبي عياش[٤١٧].

بعد هذا الذكر الموجز لأهم مدونات أئمة أهل البيت عليهم السلام وبعض مدونات أتباعهم الأولى، يبدو للباحث **أن الأئمة عليهم السلام بعنايتهم الفائقة بآثارهم ومدرستهم وأتباعهم ومريديهم، حافظوا على آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسننته، وسبقوا جميع الأمة إلى تدوين تلك الآثار**، فكانت حركة التدوين عندهم قوية وفاعلة على مر العصور وفي أصعب الظروف، وشملت مختلف العلوم، ولما كان أئمة أهل البيت عليهم السلام عندهم صحف ومدونات، وإنهم كانوا لا يقولون بالرأي والقياس، فقد أمروا أصحابهم بتدوين ما قالوه، فصارت عند الأصحاب مدونات وأصول يستقون منها الأحكام، وقد نتج عن ذلك تدوين الأصول الأربعمائة.

د- الأصول الأربعمائة:

صنف أصحاب أئمة أهل البيت أصولا وأدرجوا فيها ما سمعوه عن أئمتهم عليهم السلام من الحديث، لحفظه من الضياع، وصيانته من دس أو تحريف، وقد كان جماعة من خواص

---

[٤١٤] الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية،١٢٣؛ وظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٣٣٢/١.

[٤١٥] النوري، مستدرك الوسائل،٢٩٨/١٧؛ وظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٥٢/٢.

[٤١٦] ظ: النعماني، الغيبة،١٠٣؛ العلامة الحلي، خلاصة الأقوال،١٦٣؛ الخوئي، معجم رجال الحديث،٢٣٠/٩.

[٤١٧] ظ: ابن النديم، الفهرست،٢٧٥؛ الأردبيلي، جامع الرواة،٣٧٤/١؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٢/ ١٥٢-١٥٣؛ الزركلي، الأعلام،١١٩/٣؛ الأميني محمد هادي، أصحاب الإمام أمير المؤمنين،٢٦٢.

الأئمة ومن شيعتهم المخلصين يحضرون مجالسهم، ومعهم في أكمامهم ألواح أبنوس، لطاف وأميال، فإذا نطق الأمام أو أفتى في نازلة، أثبت القوم ما سمعوه منه في ذلك(٤١٨)، وكان من دأب أصحاب الأصول أنهم إذا سمعوا عن أحد الأئمة حديثا، بادروا إلى إثباته في أصــولهم لكي لا يعرض لهم نسيان لبعضه أو كله بمرور الأيام(٤١٩)، فكان من نتيجة ذلك، أن صـــنف الإمامية الإثنا عشرية المعاصرون للأئمة من عهد الإمام علي، إلى عهــد الإمــام الحســن العسكري عليهما السلام في مدة تقرب من مائتين وخمسين سنة، ما يزيد علـــى ســتة آلاف وســتمائة كتاب(٤٢٠)، من الأحاديث المروية عن طريق أئمة أهل البيت المستمدة من مدينة العلم النبوي في مختلف العلوم، تميزت منها أربعمائة كتاب، عُرفت بالأصول الأربعمائة، وهي أربعمائـــة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف(٤٢١)، وإن أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة الثقــات عــن الإمام الصادق عليه السلام على اختلافهم في الآراء والمقالات فكانوا أربعة آلاف رجــل، وإن ابــن عقدة، مصنف كتاب الرجال الذين رووا عن الإمام الصادق عليه السلام عــددهم فهــم أربعـــة آلاف رجل، وأخرج فيه لكل رجل الحديث الذي رواه(٤٢٢)، فضلا عن أن بعضـــهم اكتفـــى بـــذكر الرواة عن الإمام الصادق عليه السلام من دون توصيفهم بكونهم من الثقات(٤٢٣).

والمستخلص من أقوال العلماء الأعلام، أن الأصول المذكورة -ومؤلفيها- لم تكن أقل من أربعمائة، وأن أكثرها من تصنيف أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وذلك أن الظروف كانـــت مناسبة أكثر من أي وقت آخر، بسبب ضـــعف الدولـــة الأمويـــة، وبدايـــة نشـــوء الدولـــة العباسية(٤٢٤)، إذ روى عنه من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان، وصُنف من جواباته

---

(٤١٨) ظ: ابن طاووس، المجتنى من دعاء المجتبى،٢٧؛ القمي عباس، الأنوار البهية،١٨٧؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٢٧/٢.

(٤١٩) ظ: البهائي، مشرق الشمسين،٢٧٤؛ كاشف الغطاء أسعد، الأصول الأربعمائة،٣.

(٤٢٠) ظ: الحر العاملي، الوسائل،١٦٥/٣٠.

(٤٢١) ظ: ابن شهر آشوب، معالم العلماء،٣؛ الأمين، أعيان الشيعة،١٤٠/١.

(٤٢٢) ظ: المفيد، الإرشاد،١٧٩/٢؛ الفتال، روضة الواعظين،٢٠٧؛ الطبرسي، إعلام الورى،٢٠٠/٢؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب،٣٧٢/٣.

(٤٢٣) ظ: المحقق الحلي، المعتبر،٢٦/١؛ العلامة الحلي، خلاصة الأقوال،٣٢٢؛ الشـــهيد الأول، ذكـــرى الشيعة،٥٩/١؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،٦٠.

(٤٢٤) ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٣١/٢.

في المسائل أربعمائة كتاب تسمى الأصول، رواها أصحابه واستقر أمر المتقدمين واعتمادهم عليها في أنواع العلوم[٤٢٥].

إن مؤلفي الأصول الأربعمائة، هم في الأغلب من تلامذة الإماميّن الصادق والكاظم عليهما السلام[٤٢٦]، وإن كانت لا تختص بأصحابهما فحسب، بل تعم أصحاب غيرهما من الأئمة أيضا، من عصر الإمام علي إلى عصر الإمام العسكري عليهما السلام[٤٢٧].

وقد نالت تلك الأصول عناية فائقة من العلماء والمحدثين، لأن احتمال الخطأ والغلط والسهو والنسيان وغيرها، في الأصل المسموع شفاها عن الإمام أو عمّن سمع منه، أقل منه في الكتاب المنقول عن كتاب آخر، ولذا كان الأخذ من الأصول المصححة المعتمدة أحد أركان تصحيح الرواية[٤٢٨]، وكان بعض ما يوجب تصحيح الحديث والركون إليه، وجوده في كثير من الأصول الأربعمائة، أو تكراره في أصل أو أصلين منها فصاعدا، أو وجوده في أصل معروف لأحد الجماعة الذين أجمعوا على تصحيح ما يصح عنهم[٤٢٩].

ولما لم يكن للأصول الأربعمائة ترتيب خاص، لأن جلها من إملاءات المجالس وأجوبة المسائل النازلة المختلفة، عمد أصحاب الجوامع الحديثية إلى نقل رواياتها مرتبة مبوبة منقحة تسهيلا لتناولها والانتفاع بها، إذ جُمع في أوائل القرن الرابع وأواسط القرن الخامس الهجريين مما في هذه الأصول من الأحاديث، أربعة كتب حديثية مبوبة تتضمن أحاديث الفقه كله من الطهارة إلى الديات، تسمى بالكتب الأربعة وهي: الكافي للشيخ الكليني، ومن لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق، وتهذيب الأحكام، والاستبصار في ما اختلف من الأخبار للشيخ الطوسي.

ولأن هذه الكتب الأربعة موافقة للأصول الأربعمائة ومرتبة ترتيبا أحسن منها، قلّت العناية بتلك الأصول وأهمل نقلها وقلت الرغبة في استنساخها، وضاعت النسخ القديمة

---

[٤٢٥] ظ: الطبرسي، إعلام الورى،٢/٢٠٠؛ المحقق الحلي، المعتبر،١/٢٦؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٧٢؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،٦٠؛ المير الداماد، الرواشح السماوية،١٦٠.
[٤٢٦] ظ: الطبرسي، إعلام الورى،٢/٢٠٠.
[٤٢٧] ظ: ابن شهر آشوب، معالم العلماء،٣.
[٤٢٨] ظ: المير الداماد، الرواشح السماوية،١٦١.
[٤٢٩] ظ: البهائي، مشرق الشمسين،٢٦٩.

تدريجيا[٤٣٠]، وتلف كثير من الأصول الأربعمائة في حوادث تأريخية منها: إحـــراق مكتبـــة سابور بالكرخ، ومكتبتي الشيخ المفيد، والشيخ الطوسي، عند دخول طغرل بيك إلـــى بغـــداد (٤٤٧هــ)[٤٣١]، وبقي قسم من تلك الأصول إلى عصر ابن إدريس[٤٣٢]، وابن طاووس[٤٣٣]، وحسين النوري[٤٣٤]، وبقي قليل منها حتى الآن[٤٣٥]، ويستخلص من ذلـــك كلـــه، **حـــرص أصحاب أئمة أهل البيتعليهم السلام على العناية الكبيرة والاهتمام الأكيد بالحديث الشريف وتدوينـــه والمحافظة عليه، امتثالا لما دعا إليه الأئمةعليهم السلامفي هذا الشأن.**

ثانياً: **تحمل الحديث وأداؤه**:

عمل أئمة أهل البيتعليهم السلام على تثبيت سنة رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلمبين المسلمين، بتثقيفهم المركـــز والمستمر على الرجوع إليها بعد الكتاب العزيز، فهي مصدر أحكامهم وتعـــاليمهم، ومنبـــع ثقافتهم في الحياة، واستمر تأكيدها في كل عصر وظرف، ومارسوا عمليا روايـــة الحـــديث ونشر السنة عن جدهم رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلمفي كل مكان حلوا به، وقد ابتدأ ذلك الإمام عليعليه السلام الذي كانت له حلقات درس في مسجد رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلموفي مسجد الكوفة أيام خلافته، حيـــث يجتمـــع حوله أصحابه، فيحدثهم بأحاديث رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم [٤٣٦]، فالإمام يحثهم علـــى أن يســـألوه عـــن الشريعة وأحكامها وجميع علومها، وما من أحد غيره يقولها ويقوى عليها، واستمر أئمة أهل البيتعليهم السلاممن بعده في نشر الرواية عن رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلموحثوا أصحابهم على تحمـــل الحـــديث وأدائه، وذلك أثر دعوتهم إلى تلقي الحديث وحفظه، وبيان طرق تحمله وأدائه، ونتناول ذلك بالحديث الأتي:

---

[٤٣٠] ظ: المجلسي محمد تقي، روضة المتقين،١/٨٦-٨٧؛ الصدر حسن، تأسيس الشيعة،٢٨٧؛ الأمـــين، أعيان الشيعة،١/١٤٠؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٢/١٢٥-١٦٧؛ الجلالي، تدوين السنة،١٨٧.

[٤٣١] ظ: الحموي، معجم البلدان،١/٥٣٤؛ الشهيد الثاني، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية،١/٦٢؛ الأمين، أعيان الشيعة،٩/١٥٩؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٢/١٣٤.

[٤٣٢] ظ: ابن إدريس، مستطرفات السرائر،٥٤٩-٥٨١؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٢/١٣٤.

[٤٣٣] ظ: ابن طاووس، كشف المحجة،٦١-٦٣؛ الطهراني أغا بزرك، الذريعة،٢/١٣٤.

[٤٣٤] ظ: الأيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية،١١٨.

[٤٣٥] ظ: السبحاني، كليات في علم الرجال،٤٨٤؛ الجلالي، تدوين السنة،١٨٧.

[٤٣٦] الشريف المرتضى، الرسائل،١/٣٩١؛ وظ: الكراجكي أبو الفتح، التعجب،٦؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٢/٢٨٦.

أ- تلقي الحديث وحفظه:

العناية بالسنة الشريفة والعمل على تلقيها وحفظها وصيانتها من التلاعب والضياع، ضرورة يفرضها كونها المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، ولا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر، والسنة الشريفة هي المبينة للأحكام الشرعية، والتعاليم الإسلامية عموما، فضلا عن وظيفتها الأساسية في بيان آيات الكتاب، بتفسير مجملاته، وتخصيص عمومياته، وتقييد مطلقاته، إذ لولاها لما اتضحت معالم الإسلام، ولتعطل العمل بالقرآن، ولما أمكن استنباط حكما واحدا بما له من شرائط وموانع[٤٣٧]، وأئمة أهل البيت عليهم السلام هم الحاملون للسنة الشريف، وهم الامتداد الشرعي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيان الأحكام الشرعية، بما ورثوه من علم وأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبما أتوه من علم وفهم من الله{، مما تحتاجه الأمة في مجال العقيدة والتشريع والتعاليم الإسلامية عامة[٤٣٨]، وأي تفريط أو تهاون في حفظ السنة الشريفة الصادرة عن المعصومين، إنما هو تفريط في هذا المصدر المبيِّن لمفاهيم الكتاب الكريم، ولكثير من الأحكام التي لم ينص عليها القرآن، ولهذا قاوم أئمة أهل البيت عليهم السلام المحاولات الحثيثة إلى إلغاء السنة الشريفة تحت شعار حسبنا كتاب الله، وكانوا هم الدعاة إلى طلب العلم وتلقي الحديث وحفظه، وصدر عنهم في هذا المجال روايات كثيرة، منها:

عن كميل بن زياد، قال الإمام علي عليه السلام: ((يا كميل، إن هذه القلوب أوعية، وخيرها أوعاها للعلم، إحفظ عني ما أقول لك))[٤٣٩]، وبهذا أوضح الإمام أن القلوب آنية لما يُصب فيها، وأن أفضلها القلب الواعي لما يُودع فيه من العلم النافع، ودعا إلى الحرص على تلقي حديثه وحفظه والعناية به، والحفظ يكون بالتدوين تارة وعن ظهر القلب تارة أخرى.

---

[٤٣٧] ظ: الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،١١٧.

[٤٣٨] ظ: الصفار، بصائر الدرجات،٣٤٦؛ الكليني، الكافي،٢٦٤/١؛ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، ٢٢٣.

[٤٣٩] الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة،٢٩؛ وظ: الخطيب البغدادي، تأريخ بغداد،٣٧٦/٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية،٥٧/٩.

وذكر الأربلي، أن الإمام الحسن عليه السلام قال: ((علم الناس، وتعلم علم غيرك، فتكون قد أتقنت علمك وعلمت ما لم تعلم))[٤٤٠]، فالإمام يحث أتباعه على تلقي العلم وتعليمه، حتى ينفع بعضهم بعضا.

عن عبد الرحمن بن أردك[٤٤١]، قال: كان الإمام علي بن الحسين عليه السلام يجلس في حلقة زيد بن أسلم، فأنكر عليه نافع بن جبير بن مطعم، وقال له: غفر الله لك، أنت سيد الناس، تأتي تتخطى حتى تجلس مع هذا العبد؟ فقال الإمام علي بن الحسين عليه السلام: ((إن العلم يُبتغى ويُؤتى، ويُطلب من حيث كان))[٤٤٢]، فالأمام يريد أن يشجع الحركة العليمة، لذا تراه على الرغم مما هو عليه من العلم والجلالة وسمو الذات، يجلس في حلقة زيد، ليبيّن للناس، أنه ليس من الإسلام في شيء أن تحول الفوارق الزائفة عن أخذ العلم والانتفاع من حملته أيما كانوا، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بأخذها، وإلا فالإمام علي بن الحسن عليه السلام وارث علم آبائه الأئمة وجده النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ولا يحتاج معه إلى علم غيره من الفقهاء والمحدثين.

عن جابر بن يزيد الجعفي، قال الإمام الباقر عليه السلام: ((سارعوا في طلب العلم، فو الذي نفسي بيده، لحديث واحد في حلال وحرام، تأخذه عن صادق خير من الدنيا وما حملت، من ذهب وفضة))[٤٤٣]، فقد أشار الإمام إلى ضرورة المسارعة في تلقي الحديث وليس الاكتفاء بطلبه فحسب، على نحو دقيق وبلاغة فائقة، إذ جعل الحديث خير من الذهب والفضة، وإذا كان الإنسان بطبعه يحافظ عليهما بالإحراز والعناية من التلف والضياع، فالحديث خير منهما وهو أولى بالإحراز والضبط، والسعي في تحصيله.

---

[٤٤٠] كشف الغمة،٢/١٩٤؛ وظ: الريشهري، العلم والحكمة في الكتاب والسنة،٣١٤، وموسوعة العقائد الإسلامية،٢/٣٣٩.

[٤٤١] هو عبد الرحمن بن حبيب بن أردك المدني، مولى بني مخزوم، من الثقات، ظ: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب،٦/١٤٤.

[٤٤٢] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق،٤١/٣٦٩؛ وظ: المزي، تهذيب الكمال،٢٠/٣٨٦؛ الذهبي، سيرة أعلام النبلاء،٤/٣٨٨.

[٤٤٣] البرقي، المحاسن،١/٢٢٧؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/٩٨.

عن جابر بن يزيد الجعفي، قال: قال ليّ الإمام الباقر عليه السلام: ((يا جابر، والله لحديث تصيبه في حلال وحرام، خير لك مما طلعت عليه الشمس حتى تغرب))[٤٤٤]، فالإمام يوجه عناية صاحبه إلى تلقي الحديث والتفقه بالدين، لما فيه من الخير والأجر والثواب، مما لا يساويه ملك بين مشرق الشمس ومغربها.

عن محمد بن مسلم، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((من حفظ من أحاديثنا أربعين حديثا بعثه الله يوم القيامة عالما فقيها))[٤٤٥]، إن مضمون هذا الخبر مستفيض، بل قيل بتواتره[٤٤٦]، وفيه يدعو الإمام لحفظ أحاديث أهل البيت والعمل بها، وليس أحاديث غيرهم، فلا يُطلق الحديث إلا على ما كان من المعصوم عليه السلام[٤٤٧]، ويدل على ذلك قوله: ((من أحاديثنا))، وحفظ الحديث ضبطه وفهم معانيه وروايته وحراسته عن الإندراس، سواء أكان ذلك عن ظهر القلب أم بالكتابة، وحافظ الحديث مأجور مرحوم يبعثه الله يوم القيامة، معدودا من الفقهاء وزمرتهم وجماعتهم، فمن حفظ الحديث وراعى شروط العمل به صار عالما، ولو بينه لغيره ليعمل به صار فقيها.

عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي، عن الإمام الصادق عليه السلام عن آبائه الأئمة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((من حفظ من أمتي أربعين حديثا يطلب بذلك وجه الله{والدار الآخرة، حشره الله يوم القيامة مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا))[٤٤٨]، وهذا حث على تلقي الحديث وحفظه عن أهل البيت عليهم السلام طلبا لوجه الله ومرضاته، وبيان لترتب الجزاء على حفظ الحديث، ولا يبعد أن يندرج من حفظ الحديث، يوم القيامة بمجرد حفظ اللفظ في زمرة العلماء الصالحين، فمن رام التشبه بالقوم الذين لا يشقى من تشبه بهم سلك مسلكهم في الذكر والفكر والتأمل، ومن تشبه بقوم فهو منهم معدود في أعدادهم ومندرجٌ في مساقهم[٤٤٩]، ولو اشتمل الحديث على جمل متعددة لا ارتباط بينها، فكل جملة تعد حديثا،

---

[٤٤٤] البرقي، المحاسن،٢٢٧/١؛ وظ: النراقي، عوائد الأيام/٤٦٥.
[٤٤٥] الكليني الكافي،٤٩/١؛ وظ: الصدوق، الأمالي،٣٨٢.
[٤٤٦] ظ: محمد بن عبد علي، هدي العقول إلى أحاديث الأصول،٣٤٨/١.
[٤٤٧] ظ: المجلسي، البحار،١٥٧/٢.
[٤٤٨] الصدوق، الخصال،٥٤٣، وثواب الأعمال،١٣٤.
[٤٤٩] ظ: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٢٧/١٩؛ البهائي، مشرق الشمسين،٤٠٥.

لجواز الاقتصار على نقل بعضه وتقطيعه الى أحاديث متعددة، أما لو كانت الجمل مرتبطة ببعضها ولا استغناء لجملة عن الأخرى، عُد كله حديثا واحدا ولا يجوز تقطيعه، ومن حفظ حديثا مشتملا على أربعين حكما، صدق عليه أنه حفظ أربعين حديثا، لتسمية كل ما اشتمل على حكم حديثا، ولجواز التقطيع[٤٥٠]، ويخلص الباحث من هذا إلى **القواعد الآتية: أ- طلب العلم وتلقي الحديث وحفظه في القلوب والكتب، ب- نشر العلم وعدم الاكتفاء بحفظه وتعلمه، جـ - الاستماع إلى أهل الصدق والابتعاد عن مجالسة الكذابين.**

ب- طرق تحمل الحديث وأدائه:

الحديث الشريف أوسع مصادر الفكر الإسلامي وأعظمها أثرا بعد القرآن الكريم، به يُعرف تفصيل ما جاء في الكتاب الكريم، ومنه تتكشف أسرار التشريع العظيم، وقد أكد أئمة أهل البيت عليهم السلام على فضله والعناية به وحثوا أصحابهم على ذلك كثيرا، فتكرست الجهود العلمية الجبارة من العلماء والمحدثين على العناية بالحديث الشريف، فجُمع منذ عصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على أيدي الأمناء والمخلصين، ابتداء بالإمام علي عليه السلام وأصحابه الأكرمين، ومن تبعهم من المخلصين، اقتداء بأئمة أهل البيت عليهم السلام.

وقد أسس العلماء بعد عصر التدوين قواعد متينة غايتها الحفاظ على الحديث وحمايته من الدس والتحريف والوضع والتصحيف، ومن تلك القواعد ما وضعوه لتحمل الحديث وأدائه من الطرق المعتبرة التي حددوها بثمانية طرق، على أساس الحصر المنطقي القويم والالتزام العرفي القائم، وضبطوا كل واحدة من تلك الطرق بضوابط وأحاطوها بشروط تضمن سلامتها[٤٥١]، وهذه الطرق المشهورة على الترتيب المعروف: السماع، والقراءة، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة، وسأتحدث عن أهمها بإيجاز:

السماع :

---

[٤٥٠] ظ: الكاشاني، بدائع الصنائع،٢/١٤٠؛ الأحسائي ابن أبي جمهور، عوالي اللئالي،١/١٦٥؛ البهائي، مشرق الشمسين،٤٠٥، والأربعون حديثا،١٣-١٤.

[٤٥١] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،٩٨-١١٨؛ السيوطي، تدريب الراوي،٢/٣-٣٦؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٣٠-٣٠٣؛ الطريحي، جامع المقال،٣٨-٤١؛ القاسمي، قواعد التحديث،٢٠٣-٢٠٧.

يُعد طريق السماع من أقدم طرق التحمل وأرفعها وأعلاها رتبة[٤٥٢]، فقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يستمعون إلى حديثه، وكذلك أصحاب الأئمة عليهم السلام ثم انتقل الأمر إلى الشيوخ والمحدثين، ويشتمل السماع على الإملاء والتحديث، فالشيخ إما أن ينطق لفظ الحديث ويمليه على سامعيه، وتلامذته وهم يكتبونه عنه، أو يحدثهم به من غير إملاء وهم يسمعونه، سواء أكان ذلك من حفظ المحدث أم بقراءته من كتابه، والألفاظ التي تدل على السماع: قول الراوي: حدثنا، أو أنبأنا، أو ذكر لنا، أو سمعنا[٤٥٣]، وهذه الألفاظ ترد مفردة إذا كان سماع الراوي وحده، ومجموعة إذا كان سماع الراوي مع غيره[٤٥٤].

عن عبد الله بن سنان، قال: سألت الإمام الصادق عليه السلام قلت له: يجيئني القوم فيستمعون مني حديثكم، فأضجر، ولا أقوى، فقال: ((فاقرأ عليهم من أوله حديثا، ومن وسطه حديثا، ومن أخره حديثا))[٤٥٥]، ففي كلام الإمام إشارة إلى طريق من طرق تحمل الحديث وهو السماع من الشيخ، وفيه إشارة إلى **قاعدة مهمة أيضا وهي على الشيخ أن لا يقصر في نشر العلم حتى لو ازداد عليه الضغط بسبب شدة تتابع الطلاب وازدحامهم، وذلك بقراءة بعض الحديث، أو إملائه على الرواة، من كتابه أو من حفظه، ليسمعه الرواة، أو يملوه،** فنشر الحديث أمانة ينبغي له أن لا يتراجع عنها، ولا يشترط في أداء الأمانة كثرة الرواية، بل القليل يكفي.

القراءة :

وتسمى هذه الطريقة بالعرض أيضا، لأن التلميذ يعرض الحديث على شيخه ليعرف منه مدى سلامة ضبطه له في السند والمتن[٤٥٦]، فالتلميذ يعرض على الشيخ ما يقرأه بنفسه، أو

---

[٤٥٢] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،٩٨؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٣١؛ الطريحي، جامع المقال، ٣٨.

[٤٥٣] ظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٣٢٠؛ ابن الصلاح، المقدمة،٩٨؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٣٣-٢٣٦؛ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث،٢٢٤.

[٤٥٤] ظ: الشريف المرتضى، الذريعة إلى أصول الشريعة،٥٥٦/٢؛ الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٣٣١.

[٤٥٥] الكليني، الكافي،٥٢/١؛ وظ: الطريحي، جامع المقال،٣٨؛ الحر العاملي، الوسائل،٨٠/٢٧.

[٤٥٦] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١٠٠؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٣٧-٢٣٨؛ الطريحي، جامع المقال،٣٩.

يقرأه عليه غيره والتلميذ يسمع، ولا فرق بين أن تكون القراءة من حفظ واستظهار، أو تكون من كتاب، وإذا لم يكن الشيخ حافظا لزم أن يمسك أصله بيده أو بيد غيره، إذا كان ثقة عنده[٤٥٧]، وهذه الطريقة مساوية لطريقة السماع في الرتبة عند بعض المحدثين[٤٥٨]، والألفاظ التي تدل على القراءة: قول الراوي: قرأت على فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقر الشيخ به، وكذلك: حدثنا، أو أخبرنا مقيدين بقوله: قراءة عليه، ونحوه من الألفاظ الدالة عليه، أو مطلقين من قوله: قراءة عليه[٤٥٩].

عن الحارث بن إبراهيم الهمداني، قال الإمام علي عليه السلام: ((قراءتك على العالم، وقراءة العالم عليك سواء، إذا أقر لك به))[٤٦٠]، فالإمام يضع أساسا لتحمل الراوي للحديث، عن طريق القراءة، أو السماع، ويساوي بينهما في الرتبة، وإن القراءة على الشيخ تساوي في الحجية والاعتبار السماع منه، على أن يقر الشيخ للتلميذ بأن هذه مروياته.

عن داود بن عطاء، عن الإمام الصادق، عن الإمام الباقر عليهما السلام قال: ((عرض الكتاب، والحديث سواء))[٤٦١]، فالإمام يتحدث عن طريقة العرض في تحمل الحديث، بأن يعرض التلميذ على الشيخ ما يقرأه بنفسه أو يقرأه عليه غيره والتلميذ يسمع، من غير فرق بين أن تكون القراء من حفظه واستظهاره أو تكون من كتابه، ويساوي بينها وبين طريقة السماع في تحمل الحديث، بأن ينطق الشيخ لفظ الحديث ويمليه على سامعيه، وتلامذته وهم يكتبونه عنه، أو يحدثهم به من غير إملاء وهم يسمعونه، سواء أكان ذلك من حفظ المحدث، أم بقراءته من كتابه، فالإمام يؤكد ما أثبته جده أمير المؤمنين علي عليه السلام من طرق التحمل ومساواة القراءة بالسماع في الرتبة والحجية والاعتبار.

---

[٤٥٧] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١٠٠؛ السيوطي، تدريب الراوي،٨/٢؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٣٨.

[٤٥٨] ظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٢٩٦؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٣٩-٢٤٠.

[٤٥٩] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١٠٠؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٤٢-٢٤٣؛ الطريحي، جامع المقال،٣٩.

[٤٦٠] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٢٩٨؛ وظ: الأحمدي الميانيجي، مكاتيب الرسول،٣٨٢/١.

[٤٦١] الدارمي، السنن،١٥٢/١؛ وظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٣٠١؛ الأحمدي الميانيجي، مكاتيب الرسول،٣٨٢/١.

عن سفيان الثوري، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: حدثنا بحديث خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد الخيف، فأمر لي بدواة وقرطاس حتى أثبته، ثم قال: ((اكتب بسم الله الرحمن الرحيم، خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد الخيف: نضر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها وبلغها من لم تبلغه...))[٤٦٢]، قال سفيان: فكتبته ثم عرضته على الإمام فأقره لي، وفي هذا الحديث يضع الأمام طريقتين لتحمل الحديث: السماع، والقراءة، حيث أملى الحديث على الراوي الذي كان يكتب ما يمليه الإمام، ومن بعدها عرض الراوي الحديث على الإمام فأقر الإمام له به.

الإجازة :

وهي إذن وتجويز من الشيخ لمن يبيح له الرواية عنه، وتتضمن المادة العلمية الصادرة من أجلها، فالطالب يستجيز الشيخ علمه فيجيزه له[٤٦٣]، ويحق للمجاز رواية ما أجيز إجمالا وتفصيلا، وذكر المشايخ الذين صدر للمجيز الإذن في الرواية عنهم، وذكر مشايخهم طبقة بعد طبقة، إلى أن تنتهي الأسانيد إلى المعصومين عليهم السلام[٤٦٤]، وتنقسم الإجازة على قسمين: الإجازة الشفهية، والإجازة التحريرية، وتعد الإجازة الشفهية أقدم تأريخا من الإجازة التحريرية[٤٦٥]، وفيها يقول الراوي: أجاز لي، أو أجازني، أو أخبرنا مشافهة[٤٦٦]، والألفاظ التي تدل على الإجازة من قبل الشيخ في الإجازة الشفهية: أجزت لك رواية كذا، أو أجزت لك رواية مسموعاتي، أو مروياتي[٤٦٧]، أما الإجازة التحريرية فهي رخصة خطية يمنحها الشيخ لمن أجاز له الرواية عنه، بعد أن يتأكد لديه صلاح المستجيز لتحمل الحديث وروايته عنه[٤٦٨]، وفيها يقول الراوي: أخبرنا كتابة، أو في ما كتب إليّ، أو في كتابه[٤٦٩]، والشيخ المُجيز يكتب لطالب الإجازة منه: أجزت لك رواية كذا، أو أجزت لك رواية مسموعاتي، أو

---

[٤٦٢] الكليني، الكافي، ٤٠٣/١-٤٠٤؛ وظ: المجلسي، البحار، ٦٩/٢٧-٧٠.
[٤٦٣] ظ: ابن الصلاح، المقدمة، ١١١؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، ٢٥٩-٢٦٠.
[٤٦٤] ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة، ١٣١/١.
[٤٦٥] ظ: الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ١٠١.
[٤٦٦] ظ: ابن الصلاح، المقدمة، ١١٤.
[٤٦٧] ظ: ابن الصلاح، المقدمة، ١١١؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، ٢٦٦-٢٦٧ ؛ الطريحي، جامع المقال، ٤٠؛ الفضلي، أصول الحديث، ٢٢٨.
[٤٦٨] ظ: القاسمي، قواعد التحديث، ٢٠٥-٢٠٦.
[٤٦٩] ظ: ابن الصلاح، المقدمة، ١١٤.

مروياتي [٤٧٠]، والإجازات العلمية عند المسلمين، لها أقسام أخرى تتصل بقيمتها وطرق منحها، ومن أراد معرفتها فليراجع[٤٧١].

عن مسلم بن أبي حية، قال: كنت عند الإمام الصادق عليه السلام في خدمته، فلما أردت أن أفارقه ودعته وقلت له: أحب أن تزودني، فقال: ((ائت أبان بن تغلب، فإنه قد سمع مني حديثا كثيرا، فما رواه لك عني فاروه عني))[٤٧٢]، فالإمام قد أجاز أبان بن تغلب، مشافهة، أن يروي عنه الحديث، كما أجاز لتلميذه مسلم بن أبي حية، أن يعد كل ما رواه له أبان، كأنه صادرا عنه.

عن أبان بن عثمان، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إن أبان بن تغلب، قد روى عني رواية كثيرة، فما رواه لك عني فاروه عني))[٤٧٣]، فالإمام يشير إلى تحمل الحديث وروايته عن طريق الإجازة، إذ أجاز أبان بن تغلب، في رواية ما تحمل عنه من حديث، وأجاز أبان بن عثمان، إجازة شفوية في رواية الأحاديث التي رواها أبان بن تغلب، عن الإمام.

المناولة :

وهي أن يعطي الشيخ تلميذه كتابا أو حديثا مكتوبا ليقوم بأدائه عنه، وتنقسم المناولة على قسمين: المناولة المقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق[٤٧٤]، وذلك أن يدفع الشيخ للتلميذ أو لمن يريد أن يروي عنه أصل مروياته، أو نسخة مقابلة بهذا الأصل، ويقول له: أجزت لك أخذها فانسخها وقابل بها ثم أحرقها، أي أجزت لك أن تحدث

---

[٤٧٠] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١١١؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٦٦-٢٦٧؛ الطريحي، جامع المقال،٤٠؛ الفضلي، أصول الحديث، ٢٢٨.

[٤٧١] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١٠٦-١١١؛ السيوطي، تدريب الراوي،١٧/٢-٢٥؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٦٤-٢٧٣؛ الطريحي، جامع المقال،٤٠.

[٤٧٢] النجاشي، الرجال،١٣؛ وظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٦٢٣/٢؛ الحر العاملي، الوسائل،١٤٧/٢٧.

[٤٧٣] الصدوق، الفقيه،٤٣٥/٤؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٣/٣٠.

[٤٧٤] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١١٢؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٧٨.

بها عني، أو يقول له هذا سماعي أو روايتي فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني، أو نحو ذلك[٤٧٥].

أما المناولة المجردة عن الإجازة، فهي أن يناول الشيخ تلميذه الكتاب ويقول له: هذا من حديثي، أو من سماعي، أو من روايتي، ويقتصر على هذا ولا يقـول لـه: اروه عنـي، أو أجزت لك روايته عني، أو نحو ذلك[٤٧٦]، وقد أختلف في هذا القسم من المناولة، من حيث صحتها وجواز الرواية فيها، فأجازه جماعة من الفقهاء والمحدثين، ولم يجزه آخرون على ما نقل عنهم[٤٧٧]، والأرجح الصحة والجواز، إذا علم الراوي أن الكتاب للشـيخ الـذي ناولـه إياه[٤٧٨]، والألفاظ المستعملة لمن أراد التحديث بها: حدثني فلان مناولة، أو أخبرني مناولـة، أو حدثنا إجازة، أو مناولة، أو إذنا[٤٧٩].

عن أحمد بن عمر الحلال، قال: قلت للإمام الرضاعليه السلام: الرجل من أصحابنا يعطينـي الكتاب ولا يقول: اروه عني، يجوز لي أن أرويه عنه؟ قال: فقال: ((إذا علمت أن الكتاب له فاروه عنه))[٤٨٠]، فالإمام يؤسس لتحمل الحديث وروايته عن طريق المناولـة، ويصـححها ويجيز الرواية فيها، حتى وإن كانت مجردة عن الإجازة، إذا علم الراوي وتيقن أن الكتـاب الذي ناوله الشيخ إياه، هو كتابه.

الوجادة :

وهي أن يعثر الراوي على رواية للشيخ بخطه، أو بخط معروف يُثبت أن الرواية لـه، في صحيفة من غير سماع، ولا إجازة، ولا مناولة، سواء أكان الواجد معاصرا له، أم غيـر

---

[٤٧٥] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١١٢؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٧٩؛ العاملي الحسين بـن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٢٩.

[٤٧٦] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١١٣؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٨٢.

[٤٧٧] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١١٣؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٨٢؛ العاملي الحسين بـن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٤٠.

[٤٧٨] ظ: الكليني، الكافي١/٥٢؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٨٣-٢٨٤؛ الطريحـي، جـامع المقال،٤٠.

[٤٧٩] ظ: الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٤٠؛ الطريحي، جامع المقال،٤٠.

[٤٨٠] الكليني، الكافي،١/٥٢؛ وظ: العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٤١.

معاصر[٤٨١]، ومثل ذلك ما نجده من أحاديث في كتاب موثق[٤٨٢]، وقد اختلــف المحــدثون، فيما نقل عنهم، في جواز العمل بالوجادة من عدمه، فالشافعي وجماعة من نظـــار أصـــحابه أجازوا العمل بها، ووجهوه بانسداد باب العمل بالمنقول لو توقف العمل فيها على الروايـــة، في حين أن معظم المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم، لا يرون العمل بها، وحجتهم أنها لم يحدث بها لفظا ولا معنى[٤٨٣]، ولو اقترنت الوجادة بالإجازة، بأن كان الموجود خطه حيا وأجاز الواجد، أو أجازه غيره عنه ولو بوسائط، فلا إشكال فـــي جـــواز الروايـــة والعمـــل بها[٤٨٤]، والواجد يروي ما وجده على سبيل الحكاية، ويورد إسناد الحديث كما وجده ويقول: وجدت بخط فلان، أو بخط يغلب على ظني أنه خط فلان، أو قرأت في كتاب فلان بخطـــه، أو بلغني عن فلان، أو قال فلان[٤٨٥]، ولا يجوز له أن يقول: عن فلان، أو حدثنا أو أخبرنـــا فلان، أو سمعت منه، ذلك لأن هذه الألفاظ تدل على التدليس[٤٨٦].

عن محمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة، قال: قلت للإمام الجواد عليه السلام: جُعلت فـــداك، إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر، وأبي عبد الله عليهما السلام وكانت التقية شديدة، فكتموا كتبهم، ولـــم تروَ عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا، فقال: ((حدثوا بها فإنها حق))[٤٨٧]، فالإمام يجيـــز للرواة رواية ما أخذوا من العلم عن الثقات، من صحيفة من غير ســـماع، ولا إجـــازة، ولا مناولة، وهذه الطريقة في التحمل والرواية التي يقررها الإمام الجواد، هي التي أطلق عليهـــا المحدثون فيما بعد، طريقة الوجادة المجردة من الأذن في رواية الحديث.

بعد التعرف على طرق تحمل الحديث وأدائه، يخلص الباحث إلى **أن بعض هذه الطرق وأهمها تستمد وجودها من كلام أئمة أهل البيت عليهم السلام الذين كان لهم قدم الســـبق فـــي جعـــل**

---

[٤٨١] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١١٧؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدرايـــة،٢٩٧-٢٩٨؛ الطريحـــي، جامع المقال،٤١.

[٤٨٢] ظ: الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٣٠٤.

[٤٨٣] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١١٨-١١٩؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٣٠١-٣٠٢.

[٤٨٤] ظ: الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٣٠٣.

[٤٨٥] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١١٧؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٩٨؛ الطريحـــي، جـــامع المقال،٤١.

[٤٨٦] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١١٨؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٢٩٩.

[٤٨٧] الكليني، الكافي،٥٣/١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٨٤/٢٧؛ المجلسي، البحار،١٦٧/٢.

قواعدها وإقرارها وإجازة الرواية فيها، قبل أن يتوصل علماء الحديث إلى معرفتها وجعلها بمدة غير قصيرة، فأئمة أهل البيتعليهم السلامقد وضعوا القواعد لبعض هذه الطرق، منها السماع، والقراءة، والإجازة، والمناولة، والوجادة، مما يؤكد أثرهم في وضع قواعد تحمل الحديث وأدائه، وإن المحدثين اقتبسوها من مصدرها الأساسي ومنبعها الثر، وهو حديث أئمة أهل البيتعليهم السلامفكان العلماء تابعين للأئمة في ذلك.

ثالثاً: العناية بالحديث، ورعاية المحدثين:

السنة الشريفة لها مكانتها الكبيرة في الدين الإسلامي، ذلك أنها المصدر الثاني لاستنباط الأحكام إلى جنب القرآن الكريم، ولا يمكن الفصل بينهما أو الاستغناء بأحدهما عن الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى العناية بها والحفاظ عليها، لتوقف حفظ كيان الدين كله على ذلك، ولذا بذل أئمة أهل البيتعليهم السلامجهودا حثيثة من أجل الحفاظ على السنة المشرفة ووقايتها من عبث العابثين، لتصل إلينا كاملة سالمة نقية من دون أن يعكر صفوها كذب الوضاعين، أو أخطاء الرواة، وقد تمثلت هذه الجهود الجبارة بعنايتهم بالحديث الشريف، ورعايتهم للمحدثين، ويتضح ذالك من الأمور الآتية:

أ- بيان معنى الحديث وشرح ألفاظه الغامضة أو المبهمة:

يُراد بذلك بيان معنى الحديث وإيضاح مداليله المنطوقية والمفهومية، وشرح بعض ألفاظه الغامضة أو المبهمة، وهي ما وقع في متون بعض الأحاديث الشريفة من الألفاظ البعيدة عن الفهم التي لا يفهمها كثير من الناس لقلة استعمالها، ولأنهم لم يكونوا على درجة واحدة من الفهم، وفيهم العربي وغيره، فهي مغمورة غير مشهورة ولا بارزة، عند بعضهم، وربما يُؤدي ذلك إلى قلب المدلول أو ضياعه، فهي تحتاج إلى إيضاح وشرح وبيان، بخلاف الواضح المعروف من الكلام[٤٨٨]، ومعرفة هذه الألفاظ علم مهم بالنسبة إلى المحدث، لئلا يكون ناقلا للأخبار لا يدري ما يروي، ويقع من حيث لا يشعر في الكذب وتحريف الكلم عن

---

[٤٨٨] ظ: الجوهري، الصحاح،١٠٩٦/٣، و١٨٧٥/٥؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،٣٩٥/٤-٣٩٦؛ ابن الأثير مبارك، النهاية في غريب الحديث،٣٨٧/٣؛ ابن الصلاح، المقدمة،١٦٤؛ ابن منظور، لسان العرب،٢٠٠/٧و٣٩١؛ الفيروز أبادي، القاموس المحيط،٣٣٩/٢.

مواضعه، والقول على الله بغير علم[٤٨٩]، وأقوى ما يُعتمد عليه في هذا المجال أن يُظفر بهذه الألفاظ مُفسرة في بعض روايات الحديث في مواضع أخرى، عن طريق مقابلة الرواية بالرواية، والنص بالنص ليُستدل بهذه على هذه، فما أجمل وأوجز في مكان فإنه قد فسر وفصل في مكان أخر، كما هو الحال في المنهج القرآني في التفسير[٤٩٠]، ومثال ذلك، الحديث الذي يرويه عمران بن حصين، في صلاة المريض، من أن النبي ﷺ قال: ((صلِّ قائما، فإن لم تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلى جنب))[٤٩١]، وقد فسر قول النبي ﷺ: ((على جنب)) الحديث الذي يرويه حسين بن يزيد، عن الإمام الصادق عليه السلام، عن أبائه الأئمة عليهم السلام، عن الإمام علي عليه السلام أنه قال: ((على جنبه الأيمن مستقبل القبلة))[٤٩٢]، فتبيّن أن الجنب المراد هو الجنب الأيمن وليس غيره، وقد ورد عن أئمة أهل البيت روايات كثيرة في هذا الشأن، منها:

عن غياث بن إبراهيم[٤٩٣]، عن الإمام الصادق عليه السلام عن آبائه الأئمة، قال: ((سُئل أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قول رسول الله ﷺ: إني مخلف فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي، من العترة؟ فقال: أنا، والحسن، والحسين، والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديهم وقائمهم، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم، حتى يردوا على رسول الله ﷺ حوضه))[٤٩٤]، فالإمام يُفسر العترة التي نص عليها رسول الله ﷺ بما لا يدع مجالا للشك فيها أو التأويل في غير المعنى المراد منها، ويزيل عنها اللبس والغموض والإبهام.

---

[٤٨٩] ظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،١٧٢؛ السمعاني، آداب الإملاء والإستملاء،٧٢؛ ابن الصلاح، المقدمة،١٦٤.

[٤٩٠] ظ ابن الصلاح، المقدمة،١٦٤؛ الصغير، المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم،٩٢.

[٤٩١] البخاري، الصحيح،٤١/٢؛ وظ: السرخسي، المبسوط،٢١٢/١؛ العلامة الحلي، تذكرة الفقهاء،٨٩/٣.

[٤٩٢] الدار قطني، السنن،٣١/٢؛ وظ: البيهقي، السنن الكبرى،٣٠٧/٢.

[٤٩٣] هو غياث بن إبراهيم الأسدي، بصري سكن الكوفة، ثقة له كتاب، روى عن الإمامين الصادق والكاظم، ظ: النجاشي، الرجال،٣٠٥.

[٤٩٤] الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة،٢٤٠-٢٤١، وعيون أخبار الرضا،٦٠/٢.

عن أبي إسحاق[٤٩٥]، قال: قلت لعلي بن الحسين عليه السلام: ما معنى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: من كنت

مولاه فعلي مولاه؟ قال: ((أخبرهم أنه الإمام بعده))[٤٩٦]، فالإمام أوضح أن مراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الإخبار أن يقوم الإمام علي عليه السلام فيهم مقامه، وقطع الطريق على من يريد أن يصرف اللفظ إلى معنى آخر أو يغالط الحقيقة، وأوضح الغموض أو الإبهام الذي ربما يكتنف هذا اللفظ.

عن زرارة، قال: كنت جالسا عند الإمام الباقر عليه السلام ذات يوم، إذ جاءه رجل فدخل عليه فقال له: جُعلت فداك إني رجل جار مسجد لقومي، فإذا أنا لم أصلِ معهم وقعوا فيَّ وقالوا: هو هكذا وهكذا!؟ فقال: ((أما لئن قلت ذاك، لقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: من سمع النداء فلم يجبه من غير علة فلا صلاة له))، فخرج الرجل فقال له: ((لا تدع الصلاة معهم وخلف كل إمام))، فلما خرج قلت له: جُعلت فداك، كبر علي قولك لهذا الرجل حيث استفتاك، فإن لم يكونوا مؤمنين؟ قال: ((ما أراك بعد إلا هاهنا يا زرارة، فأية علة تريد أعظم من أنه لا يُؤتم به؟ أما تراني قلت: صلوا في مساجدكم مع أئمتكم))[٤٩٧]، فالإمام يبيّن مفهوم الحديث ويفصح عن معناه، ليزيل ما أبهم وأشكل فهمه من كلامه على الآخرين.

عن عبد المؤمن الأنصاري، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: إن قوما يروون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((اختلاف أمتي رحمة))، فقال: ((صدقوا)) فقلت: إن كان اختلافهم رحمة، فاجتماعهم عذاب؟ قال: ((ليس حيث تذهب وذهبوا...إنما أراد اختلافهم من البلدان، لا اختلافهم في دين الله، إنما الدين واحد، إنما الدين واحد))[٤٩٨]، فالمعنى الذي قصده الإمام أن ينفروا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويختلفوا إليه من أوطانهم، ثم يرجعوا إلى أقوامهم فيعلموهم

---

[٤٩٥] هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، مولى أسلم بن قصي، مدني، كان خصيصا، له كتاب، ظ: النجاشي، الرجال،١٤؛ الطوسي، الفهرست،٣٤.

[٤٩٦] الصدوق، معاني الأخبار،٦٥، والأمالي،١٨٥؛ وظ: الحائري جعفر عباس، بلاغة الإمام علي بن الحسين،٢٣٠.

[٤٩٧] الكليني، الكافي،٣/٣٧٢؛ وظ: الطوسي، التهذيب،٣/٢٤.

[٤٩٨] الصدوق، علل الشرائع،١/٨٥، ومعاني الأخبار،١٥٧.

وينذروهم لعلهم يحذرون[٤٩٩]، وقد أوضح الإمام ذلك الأمر ليزيل اللبس والغموض ويفصح عن المعنى المراد.

عن سليمان بن خالد، قال: سُئل الإمام الصادق عليه السلام عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أعوذ بك من شر السامة، والهامة، والعامة، واللامة)) فقال: ((السامة القرابة، والهامة هوام الأرض، واللامة لمم الشياطين، والعامة عامة الناس))[٥٠٠]، وهنا يبيّن الإمام معاني المفردات المبهمة أو الغامضة ليقرب المعنى إلى ذهن السائل، كي يُفهم الحديث بسهولة ويسر.

عن أبي بصير، قال: ذكر الإمام الصادق عليه السلام كثير النواء، وسالم بن أبي حفصة، وأبا الجارود، فقال: ((كذابون مكذبون كفار عليهم لعنة الله))، قال: قلت جُعلت فداك، كذابون قد عرفتهم ما معنى مكذبون؟ قال: ((كذابون يأتونا فيخبرونا أنهم يصدقونا، وليسوا كذلك، ويسمعون حديثنا فيكذبون به))[٥٠١]، فهؤلاء أشد خطرا وأعظم فتنة، وأكثر إثما، وهم مكذبون جمعوا الكذب والنفاق والرياء، فأوضح الإمام المعنى الغامض وأزال الإبهام وبيّن المراد.

عن الفضيل بن يونس الكاتب، قال: قال ليّ الإمام موسى بن جعفر عليه السلام: ((أبلغ خيرا، وقل خيرا، ولا تكونن إمّعة))، قلت: وما الإمعة؟ قال: ((تقول أنا مع الناس، وأنا كواحد من الناس، إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: يا أيها الناس إنهما نجدان، نجد خير ونجد شر، فما بال نجد الشر أحب إليكم من نجد الخير))[٥٠٢]، فالإمام يُفصح عن مضمون الحديث، من حيث لا ينبغي للمرء أن يكون تابعا مقلدا من غير وعي، يميل مع الناس حيث يميلون، ولابد أن يكون واعيا لما هو فيه، على بصيرة من أمره، واثقا من نفسه متمسكا بدينه، وبذا بيّن الإمام المعنى الذي أشكل فهمه، وأفصح عن مضمون اللفظ الغامض، ويخلص الباحث مما تقدم إلى أن أئمة أهل البيت عليهم السلام جعلوا **قاعدة بيان معنى غريب الحديث وشرح ألفاظه المبهمة والغامضة.**

---

[٤٩٩] ظ: التوبة/١٢٢.

[٥٠٠] الصدوق، معاني الأخبار،١٧٣؛ وظ: المجلسي، البحار،١٤١/٩٢.

[٥٠١] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٤٩٦/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٣٢/٣٧.

[٥٠٢] الحراني ابن شعبة، تحف العقول،٤١٣؛ وظ: المفيد، الاختصاص،٣٤٣؛ المجلسي، البحار،٢١/٢.

ب- رواية الحديث بإسناده، والدقة والأمانة في نقله:

سند الحديث هم سلسلة الرواة الذين ينقلون الحديث واحدا عن واحد حتى يبلغوا به إلى قائله، ويعد السند دعامة أساسية من دعائم علم الحديث، للوصول به إلى الغاية الأسمى والغرض المطلوب، وتمييز الحديث المقبول من المردود، وكان سفيان الثوري، يقول: ((الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل))[٥٠٣]، فبالإسناد الصحيح يثبت الحديث، وتندفع عنه الشبهة، وقال عبد الله بن المبارك: ((الإسناد عندي من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له: من حدثك؟ بقي))[٥٠٤]، أي بقي حائرا أو ساكتا، أو يذكر الإسناد فيقي نفسه من الكذب، وقال ابن المبارك، أيضا: ((بيننا وبين القوم القوائم))[٥٠٥]، يعني الإسناد، وقال الأوزاعي: ((ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد))[٥٠٦]، بمعنى إذا لم يصح الإسناد يصعب الاطمئنان إلى العلم والركون إليه، وقال سفيان بن عيينة: ((حدث الزهري، يوما بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، قال: أترقى السطح بلا سلم))[٥٠٧]، فالإسناد هو الطريق الموصل إلى متن الحديث، وكل هذا دليل على عناية المحدثين بالإسناد والاهتمام به وعدم الإرسال، لما للإسناد من الأهمية الكبيرة في اعتبار الحديث وتصحيحه، وتمييز المقبول من المردود، وقد التزم المحدثون هذا التثبت في الإسناد وكانوا يسألون عن سند الحديث ويحققونه، فلما حدث الربيع بن خيثم، بحديث، قال له الشعبي: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: حدثني عمر بن ميمون الأودي، وعندما لقيّ الشعبي ابن ميمون، سأله عمن حدثه بهذا الحديث وهكذا حتى انتهى إلى من حدثه عن أبي أيوب الأنصاري، صاحب رسول الله ﷺ[٥٠٨]، فالسؤال عن الشيخ والتلميذ ومفردات السند، أمر لابد منه للوقوف على أحوال الرواة ومعرفة وثاقتهم من عدمها.

---

[٥٠٣] ابن حبان، كتاب المجروحين،٢٧/١؛ وظ: الهروي، ذم الكلام وأهله،١٠٣/٥؛ السمعاني، آداب الإملاء والإستملاء،١٤.

[٥٠٤] الترمذي، السنن،٣٩٦/٥؛ وظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٤٣٣؛ الذهبي، سيرة أعلام النبلاء،٢٢٤/١٧.

[٥٠٥] مسلم، الصحيح،١٢/١؛ وظ: المزي، تهذيب الكمال،٢١١/١٤.

[٥٠٦] ابن عبد البر، التمهيد،٥٧/١؛ وظ: مروان خليفات، وركبت السفينة،١٨٨.

[٥٠٧] الذهبي، سيرة أعلام النبلاء،٣٤٧/٥.

[٥٠٨] ظ: ابن عبد البر، التمهيد،٥٥/١.

ولقد عني المحدثون من أتباع مدرسة أئمة أهل البيت عليهم السلام بتحقيق الأسانيد والبحث فيها، ونقل الحديث بدقة وأمانة في الإسناد والمتن والابتعاد عن الإرسال والتدليس ونحوهما، يحثهم على ذلك أئمتهم الذين كانوا يؤكدون إسناد الروايات إلى أصحابها وعدم التزيد في سندها أو متنها، فكثيرا ما يُتوصل عن طريق السند إلى نقدٍ للمتن لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق البحث في السند، كما هو الحال في ترجيح أحد الخبرين المختلفين مثلا، لذا بذل المحـدثون غاية الجهد في تتبع الأسانيد وتقصيها، حتى رحلوا من أجلها في البلاد وجالوا فـي الآفـاق، ليعثروا على سند صحيح أو يبحثوا في سند صَعُب عليهم أمره، وكان أئمة أهل البيـت عليهم السلام يشددون دائما على الأمانة في إسناد الحديث ومتنه، ونقله نقلا أمينا من دون زيـادة فيـه أو نقصان، سواء أكان المنقول حقا أم باطلا، فإن الصدق في إيراده له فضل كبيرة في البحـث العلمي عند العلماء، لأنه ييسر للطالب إطلاعه على آراء أهل الخبـرة فـي ذلـك العلـم، والروايات المأثورة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في هذا الشأن كثرة، منها:

عن السكوني[٥٠٩]، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((قال أمير المؤمنين: إذا حـدثتم بحـديث فأسندوه إلى الذي حدثكم، فإن كان حقا فلكم، وإن كان كذبا فعليه))[٥١٠]، ينبغي مراعاة السند ونقله بأمانة على ما هو عليه، سواء كان فيه قطع أو إرسال أو غيره، في طبقة أو أكثر مـن طبقات الرواة، أو كان متصلا، فيُنقل في جميع ذلك كما هو ويسند إلى من روي عنه، فـإن كان صادقا فلناقله الأجر والثواب، بتحمل الحديث ونقله بأمانة وصدق، وإن كان كاذبا فـلا يلزم ناقله شيء، بل على الكذاب كذبه، وللناقل صدقه في مقاله لأنه سمعه هكذا، لذا يجـب الاعتناء بالإسناد واتصاله والأمانة فيه والصدق في نقله وتجنب الإرسال والتدليس.

عن أبي بصير، قال: سألت الإمام الصادق عليه السلام: عن قـول الله جـل ثنـاؤه: ﴿الَّـذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[٥١١]، قال: ((هو الرجل يسمع الحديث، فيحـدث بـه كمـا

---

[٥٠٩] هو إسماعيل بن أبي زياد مسلم السكوني الشعيري، عامي المذهب، موثق، له كتاب كبير، روى عن الإمام الصادق، ظ: النجاشي، الرجال،٢٦؛ الطوسي، الفهرست،٥٠، والرجال،١٦٠، والعدة في أصول الفقه،١/١٥٠.

[٥١٠] الكليني، الكافي،١/٥٢؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/٨١.

[٥١١] الزمر/١٨.

سمعه، لا يزيد فيه ولا ينقص منه))[٥١٢]، فالإمام يؤكد الحاجة إلى الإصغاء والمحافظة على نص الحديث وسنده عند نقله، من دون تزيد أو نقصان يؤدي إلى خلل في مضمون الحديث يصرفه عن المراد منه، ولابد من تمييز الحسن من الأحسن عند الإتباع، ولذلك يستحق الأجر والثواب[٥١٣]، وكان الإمام الصادق عليه السلام يوصي أصحابه دوما بالأمانة في نقل الحديث وتجنب الإرسال والكذب والتدليس، ويترحم على الأمناء والمخلصين في نقل الأحاديث بمتونها وأسانيدها[٥١٤]، وبهذا يشير الإمام الصادق عليه السلام إلى **قاعدة عدم الإدراج في متن الحديث أو سنده.**

عن أبي بصير قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك، أو أسمعه من أبيك أرويه عنك؟ قال: ((سواء إلا إنك ترويه عن أبي أحب إليّ))[٥١٥]، ويُفاد من هذا **قاعدة الإسناد العالي**، وتأكيد إسناد الحديث إلى الأئمة عليهم السلام لأن ما يصدر عنهم واحدا، لا يُختلف فيه ولا في مصدره، فما يُروى عن واحد من الأئمة تصح روايته عن الآخر وهم في ذلك سواء، فرواية الحديث عن أحدهم إذا صح السند إليه يُعد الحديث مسند عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينافيه التعدد الشخصي فطينتهم واحدة وروايتهم واحدة، وإنما كانت رواية الإمام الصادق عن أبيه عليهما السلام أحب إليه لما فيها من كمال التأدب إذ كان آخذا عنه، والمراد بالأب الإمام الباقر عليه السلام كما هو الظاهر، ولا مانع من شموله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيجوز نسبة حديث آخر الأئمة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهم خُزّان علمه وهو الأصل والأب، وما هم فيه من الفضل فمنه وبوساطته، فحديثهم حديثه صلى الله عليه وآله وسلم وحديث أحدهم هو حديث الباقين منهم انتهاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والروايات ناطقة بذلك[٥١٦]، ولما كان كل المعصومين نورا واحدا، ولا اختلاف ولا تناقض في كلامهم وحديثهم، جازت الرواية عن كل واحد منهم، ونسبة الحديث إليه، أما غيرهم من الرواة والأصحاب فاللازم ذكر رجال السند متسلسلين.

---

[٥١٢] الكليني الكافي،٥١/١؛ وظ: الفيض الكاشاني، الصافي،٢٦٢/٦؛ الحر العاملي، الوسائل،٨٠/٢٧.

[٥١٣] ظ: الطوسي، التبيان،١٦/٩؛ الزمخشري، الكشاف،٣٩٣/٣.

[٥١٤] ظ: الطبرسي علي، مشكاة الأنوار،٢٦٧.

[٥١٥] الكليني، الكافي،٥١/١؛ وظ: العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٥٣.

[٥١٦] ظ: الكليني، الكافي،٥٣/١؛ المفيد، الأمالي،٤٢؛ السمعاني، آداب الإملاء والإستملاء،١١.

عن محمد بن علي بن مهزيار، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إياكم والكــذب المفتــرع))، قيل له: وما الكذب المفترع؟ قال: ((أن يحدثك الرجل بالحديث فتتركه وترويه عــن الــذي حدثك عنه))[517]، ويُفاد من هذا **قاعدة ضبط سند الحديث وعدم إغفال أو إســقاط الــرواة والتدليس وعدم التقريب في سند الحديث**، وهذا النوع من الكــذب موجــب لــرد الروايــة والراوي، لأنه إذا قال: قال فلان، أو سمعته، وهو لم يشافهه وإنما أخذ عنه بوســاطة، فقــد أنكر حقا، وأظهر باطلا وقرب الحديث وهو ليس كذلك، فلا يُؤمن أن يكذب في غير ذلــك، ولا يعتني بضبط الحديث في السماع والنقل، فالإمام الصادق عليه السلام أكد قضية عــدم التــدليس بالإسناد، لما فيه من الجرأة والكذب، وأكد الالتزام بالإسناد متسلسلا والابتعاد عــن إرســال الحديث أو تدليسه.

عن أبي بصير، قال: سمعت الإمام الصادق عليه السلام يقول: ((رحم الله عبدا حببنا إلى الناس، ولم يُبغضنا إليهم، أما والله لو يروون محاسن كلامنا لكانوا به أعز ومــا اســتطاع أحــد أن يتعلق عليهم بشيء، ولكن أحدهم يسمع الكلمة فيحط إليها عشرا))[518]، لقد نبه الإمــام لمــا يقوم به بعض الكذابين من التزيد في متن حديث الأئمة عليهم السلام وأوضح خطورة ذلك لأنه يــؤدي إلى بغض الناس لهم والابتعاد عن حديثهم، وأكد أمانة الرواة وترحم على الصادقين منهم.

عن يونس بن عبد الرحمن، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((كان أبو الخطاب أحمقا، فكنــت أحدثه فكان لا يحفظ، وكان يزيد من عنده))[519]، وصف الإمام من يتزيد في متن الحــديث الذي ينقله عنه بالحمق وقلة العقل وحذر منه، ليتجنبه الأصحاب ويعتزلوه، ويُفاد مما ســبق أن أئمة أهل البيت عليهم السلام عنوا بتحقيق الأسانيد والبحث فيها وجعلــوا **قاعــدة إســناد الحــديث ومراعاة نقله بأمانة ودقة في الإسناد والمتن والابتعاد عن الإرسال والتدليس ونحوهما.**

جـــ- آداب طالب الحديث:

---

[517] الكليني، الكافي، ١/٥٢؛ وظ: الصدوق، معاني الأخبار، ١٥٨.
[518] الكليني، الكافي، ٨/٢٢٩؛ وظ: ابن بابويه، فقه الرضا، ٣٥٦؛ الطبرسي علي، مشكاة الأنوار، ٣١٧.
[519] الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ٥٨٤؛ وظ: ابن داود، الرجال، ٢٧٦.

بعد أن أكد أئمة أهل البيت عليهم السلام الأمانة والدقة في نقل الحديث من جهة الإسناد والمتن والابتعاد عن التزيد والتدليس، حثوا أصحابهم على أن يكون طلب الحديث خالصا لوجه الله تعالى، وطمعا في مرضاته وثوابه، وليس طلبا للمطامع الشخصية وعرض الحياة الدنيا، وحرصوا عليهم السلام على تهذيب أصحابهم وتقويمهم وإعدادهم إعدادا صحيحا قبل أن يتلقوا حديثهم ويتحملوه، وذلك يتضح من الروايات الآتية:

عن عمر بن أبي المقدام، قال: قال لي الإمام الباقر عليه السلام في أول دخلة دخلت عليه: ((تعلموا الصدق قبل الحديث))[٥٢٠]، فالإمام يدعو إلى تعلم الصدق والتزامه قبل الحديث، فما أتمها من نصيحة ويا له من توجيه إلى التحلي بمكارم الأخلاق ومحاسنها، فالإمام يوصي كل من دخل عليه من أصحابه بالصدق وأداء الأمانة، فإن بهما سعادة المرء في الدنيا والآخرة.

عن عبد الله بن مسكان، قال الإمام الباقر عليه السلام لميسرة بن عبد العزيز: ((أتخلون وتتحدثون وتقولون ما شئتم؟))، قال: إيّ والله إنا لنخلو ونتحدث ونقول ما شئنا، فقال عليه السلام: ((أما والله لوددت أني معكم في بعض تلك المواطن، أما والله إني لأحب ريحكم وأرواحكم، وإنكم على دين الله ودين ملائكته، فأعينونا بورع واجتهاد))[٥٢١]، فالإمام يُصرح بحبه لتلك الصفوة من أصحابه الذين يخلون ويتدارسون أحاديث المعصومين، ويمتدحهم ويثني عليهم ويتمنى لو شاركهم بعض خلوتهم وحديثهم، ويصفهم بأنهم على الدين الحق والاعتقاد الصحيح، ويحثهم على التمسك به وإعانته بالدفاع عنه بالورع والاجتهاد ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وهذا يُشير إلى مكانتهم والوثوق بهم، وسموهم وعلو قدرهم عند الأمام.

وكان الإمام الصادق عليه السلام يوصي أصحابه بأخذ العلم من معدنه وأهله، وفي ذلك روى عنه جابر بن يزيد الجعفي، أنه قال: ((اطلبوا العلم من معدن العلم، وإياكم والولايج فهم الصدادون عن سبيل الله))[٥٢٢]، فالإمام يوصي أصحابه بعدم الاعتماد على البطانة السيئة والخاصة من الرجال واتخاذهم وسائط من دون الله، ويحثهم على الأخذ عن الأئمة لأن ذلك

---

[٥٢٠] الكليني، الكافي،٢/١٠٤؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٢/١٦٣.
[٥٢١] الكليني، الكافي،٢/١٨٧؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٦/٣٤٧.
[٥٢٢] المجلسي، البحار،٢/٩٣؛ وظ: النوري، مستدرك الوسائل،١٧/٢٨٥؛ المظفر محمد حسين، الإمام الصادق،١٥٤.

خير لهم من غيرهم، وكل وليجة من دونهم فهي الطاغوت[٥٢٣]، وإن المتعلم يتغــذى بــروح معلمه، ويتشبع بتعاليمه، والتلميذ أدنى إلى الضلالة إن كان المعلم ضالا، وأقرب إلى الهداية إذا كان المعلم هاديا، لأن غريزة المحاكاة تقوى عند التلميذ بالقياس إلى معلمه.

عن سالم بن أبي خديجة[٥٢٤]، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((من أراد الحديث لمنفعة الدنيا، لم يكن له في الآخرة نصيب، ومــن أراد بــه خيــر الآخــرة، أعطــاه الله خيــر الــدنيا والآخرة))[٥٢٥]، إن خلوص النية في العمل والاعتقاد وطلب الحديث لوجه الله تعالى يــؤدي إلى سعادة الداريّن، فلابد من طلب الحديث لنيل الأجر والثواب في اليوم الآخر.

عن الفيض بن المختار، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إني أحدث أحدهم بالحــديث، فــلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عنــد الله، وإنما يطلبون به الدنيا، وكل يحب أن يُدعى رأسا، أنه ليس من عبــد يرفــع نفســه إلا وضعه الله، وما من عبد وضع نفسه إلا رفعه الله وشرفه))[٥٢٦]، يُشير الإمام في هذا الحديث إلى ما يقوم به بعض الرواة من الكذب والافتراء والتزيد في الأحاديث، يبغــون مــن ذلــك عرض الدنيا والمباهاة بين الناس، ويؤكد أن الله تعالى سيعاقبهم على ذلك وينقص من قدرهم في الدنيا والآخرة، ولو أنهم اتقوا الله وصدقوا، لوافاهم الله بــالأجر والثــواب فــي الــدنيا والآخرة، ومن تواضع لله رفعه، ومن تكبر وتجبر وضعه وخفضه[٥٢٧]، فالتواضع أصل كل شرف، وقد أكد أئمة أهل البيت عليهم السلام أن الذي يطلب الحديث يجب عليه أن يتجنــب الأســباب الشاغلة عن التحصيل، ويطهر قلبه من الأدناس، وأن لا يــتعلم إلا ممــن ظهــرت ديانتــه وتحققت معرفته، ويقصد بذلك رضا الله تعالى ولا يقصد به غرضا من أغراض الدنيا مــن مال أو جاه، وبذا وضع أئمة أهل البيت عليهم السلام **قاعدة آداب طالب الحديث.**

د- التنبيه على أخطاء الرواة ومواطن الكذب والتحريف في رواياتهم:

---

[٥٢٣] ظ: الحر العاملي، الوسائل،٩٦/١٨.

[٥٢٤] هو سالم بن مكرم بن عبد الله الجمال، مولى بني أسد، ثقة ثقــة، روى عــن الإمــامين الصــادق، والكاظم، ظ: النجاشي، الرجال،١٨٨؛ الطوسي، الرجال،٢١٧.

[٥٢٥] الكليني، الكافي،٤٦/١؛ وظ: الشهيد الثاني، منية المريد،١٣٨.

[٥٢٦] القاضي المغربي، دعائم الإسلام،٥١/١ ؛ وظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٣٤٧/١.

[٥٢٧] ظ: الكليني، الكافي،١٢٢/٢؛ ابن قولويه، كامل الزيارات،٤٥٥.

أئمة أهل البيتعليهم السلام معدن النبوة وأعلام الهدى، وحديثهم قبس من نور الكلام الإلهي وإضاءة من هدي المنطق النبوي، تعددت مساراته لتشمل مختلف نواحي الفكر والعقيدة، وقد بذل الأئمة جهودا حثيثة في سبيل تصحيح مختلف جوانب الانحراف الطارئة في حياة الأمة الإسلامية بعد رحيل رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلموقد سمع أئمة أهل البيت مزيدا من الأحاديث غير الصحيحة المتداولة على ألسنة الرواة والمحدثين، فأشاروا إلى أوهامهم وأخطائهم ومواطن كذبهم، وأمروا أصحابهم بردها أو تصحيحها على وفق رواياتها الصحيحة، ونسوق بهذا الشأن بعض الأمثلة المناسبة إشارات لمن يريد التعمق في دراسة مواطن الانحراف وأسبابه، ومعالم التصحيح وآثاره في حياة الأمة الإسلامية.

عن زرارة، قال: كنت قاعدا إلى جنب الإمام الباقرعليه السلاموهو محتب[٥٢٨]مستقبل الكعبة، فقال: ((أما إن النظر إليها عبادة))، فجاءه رجل من بجيلة يقال له: عاصم بن عمر، فقال للإمام الباقرعليه السلام: إن كعب الأحبار كان يقول: إن الكعبة تسجد لبيت المقدس في كل غداة، فقال الإمام الباقرعليه السلام: ((فما تقول فيما قال كعب؟))، فقال: صدق القول ما قال كعب، فقال الإمام الباقرعليه السلام: ((كذبت وكذب كعب الأحبار معك، ما خلق الله{بقعة في الأرض أحب إليه منها))[٥٢٩]، فقد تصدى الإمام بجدية وبحزم ونبه لما يرويه اليهود من الإسرائيليات والكذب والنفاق، ورد على تلك الرواية ردا صريحا واضحا وأبطلها، وذكر الصحيح وأكده مبينا فضل الكعبة على غيرها من بقاع الأرض كلها.

عن زرارة، قال: قلت للإمام الصادقعليه السلام: إن الحكم بن عيينة روى عن أبيك إنه قال: صل المغرب دون المزدلفة، فقال أبو عبد الله بأيمان ثلاثة: ((ما قال أبي هذا قط، وكذب الحكم بن عيينة على أبيعليه السلام))[٥٣٠]، فالإمام ينفي هذا الكذب جازما ويؤكد أنه من وضع ابن عيينة مما يؤكد أثر الأئمة في محاربة الكذب والتحريف، وتصحيح الحديث، وصيانة الشريعة وحفظها.

---

[٥٢٨] احتبى الرجل إذا جمع ظهره وساقيه بعمامته أو ثوبه واشتمل به، وقد يحتبي بيديه، ظ: الجوهري، الصحاح،٢٣٠٧/٦؛ ابن فارس معجم مقاييس اللغة،١٣٢/٢؛ ابن منظور، لسان العرب،١٦٠/٤.

[٥٢٩] الكليني، الكافي،٢٤٠/٤؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٦٢/١٣.

[٥٣٠] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٤٦٨/٢؛ وظ: الخوئي، معجم رجال الحديث،٢٤٤/٨.

عن عبد الأعلى بن أعين، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: جُعلت فداك حديث يرويه الناس، إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((حدث عن بني إسرائيل ولا حرج)) قال: ((نعم))، قلت: فنحدث عن بني إسرائيل بما سمعنا ولا حرج علينا؟ قال: ((أما سمعت ما قال: كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما يسمع؟))، فقلت: وكيف هذا؟ قال: ((ما كان في الكتاب أنه كان في بني إسرائيل، فحدث أنه كان في هذه الأمة ولا حرج))[٥٣١]، فكل ما أخبر به القرآن الكريم والرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن بني إسرائيل فهو واقع فيهم بلا ريب، ولا ينبغي نقل كلام من لا يوثق به.

عن زرارة، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إن أهل الكوفة قد نزل فيهم كذاب، أما المغيرة فإنه يكذب على أبي، قال: حدثه أن نساء آل محمد إذا حضن قضينَّ الصلاة، وكذب والله، عليه لعنة الله، ما كان من ذلك شيء ولا حدثه، وأما أبو الخطاب، فكذب عليّ وقال: إني أمرته أن لا يصلي هو وأصحابه المغرب حتى يروا كوكب كذا يقال له: القنداني، والله إن ذلك لكوكب ما أعرفه))[٥٣٢]، فالإمام يفضح الكذابين ويحذر منهم ويشير إلى أكاذيبهم وينكرها ليتجنبها الآخرون، ويصححها بما ينسجم وروح الشريعة وتعاليمها.

عن يونس بن يعقوب، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: جُعلت فداك سمعتك تنهى عن الكلام وتقول: ((ويل لأصحاب الكلام، يقولون: هذا ينقاد وهذا لا ينقاد، وهذا ينساق وهذا لا ينساق، وهذا نعقله وهذا لا نعقله))، فقال: ((إنما قلت: فويل لهم إن تركوا ما أقول وذهبوا إلى ما يُريدون))[٥٣٣]، فقد صحح الإمام ما أشكل فهمه على يونس وأخطأ فيه من الحديث، وأشار إلى الصواب فيما أراد وذهب إليه، من توجيه لأصحاب الكلام.

عن أبي ولاد الحناط[٥٣٤]، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: جُعلت فداك، يروون أن أرواح المؤمنين في حواصل طيور خضر حول العرش؟ فقال: ((لا، المؤمن أكرم على الله

---

[٥٣١] الصدوق، معاني الأخبار،١٥٩؛ وظ: المجلسي، البحار،١٥٩/٢.

[٥٣٢] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٤٩٤/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥٠/٢؛ التستري محمد تقي، قاموس الرجال،١٩١/١٠.

[٥٣٣] الكليني، الكافي،١٧١/١؛ وظ: المفيد، الإرشاد،١٩٤/٢.

[٥٣٤] هو حفص بن سالم المخزومي، كوفي، مولى، روى عن الإمام الصادق، ثقة، لا بأس به، له أصل، ظ: النجاشي، الرجال،١٣٥؛ الطوسي، الفهرست،١١٧.

من أن يجعل روحه في حوصلة طير، ولكن في أبدان كأبدانهم))[٥٣٥]، فالإمام يصحح ما وهم فيه الراوي، مستدلا على ذلك بما يتناسب والعقل والمنطق والحكمة وينسجم معها.

عن محمد بن مسلم، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: إن عمار الساباطي روى عنك رواية، قال: ((وما هي؟))، قلت: روى أن السنة فريضة، فقال: ((أين يذهب، أين يذهب! ليس هكذا حدثته، إنما قلت له: من صلى فأقبل على صلاته ولم يحدث نفسه فيها، أو لم يسهُ فيها، أقبل الله عليه ما أقبل عليها، فربما رفع نصفها، أو ربعها، أو ثلثها، أو خمسها، وإنما أمرنا بالسنة ليكمل بها ما ذهب من المكتوبة))[٥٣٦]، فقد بيّن الإمام موطن الخطأ في الرواية وأشار إلى تصحيحها بما يتماشى والشريعة الغراء، وتعاليم الدين الحنيف.

عن محمد بن زيد الطبري، قال: كنت قائما على رأس الإمام الرضا عليه السلام بخراسان وعنده عدة من بني هاشم، وفيهم إسحاق بن موسى بن عيسى العباسي، فقال: ((يا إسحاق بلغني أن الناس يقولون: إنا نزعم إن الناس عبيد لنا، لا وقرابتي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما قلته قط، ولا سمعته من أحد من آبائي، ولا بلغني عن أحد منهم قاله، ولكني أقول: الناس عبيد لنا في الطاعة، موالٍ لنا في الدين، فليبلغ الشاهد الغائب))[٥٣٧]، فالإمام يرد مزاعم أولئك المنحرفين عن منهج أهل البيت والمغالين فيهم، ويوضح لجلسائه بطلان هذه المزاعم ليحملوا ذلك عنه، وينشروه في بلاد المسلمين، ويضع بهذا **قاعدة نشر الحديث والعمل بخبر الواحد المحفوف بما يفيد الاعتماد عليه**، وقد كان الإمام شديد العناية بأمر الغلاة، وإعلان الحرب عليهم، فهم ليسوا من شيعته، وإنما هم أعداء له، يريدون الإساءة له والوقيعة في أتباعه[٥٣٨].

عن الحسين بن خالد، قال: قلت للإمام الرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله، إن قوما يقولون: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن الله خلق آدم على صورته، فقال: ((قاتلهم الله، لقد حذفوا أول الحديث، إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر برجلين يتسابان فسمع أحدهما يقول لصاحبه: قبح الله وجهك ووجه من يشبهك، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: يا عبد الله، لا تقل هذا لأخيك، فإن الله{خلق آدم على

---

[٥٣٥] الكليني، الكافي،٢٤٤/٣؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٨٦/٦.
[٥٣٦] الكليني، الكافي،٣٦٢/٣؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٧١/٤.
[٥٣٧] الكليني، الكافي،١٨٧/١؛ وظ: المفيد، الأمالي،٢٥٣؛ الحر العاملي، الوسائل،١٦١/١٦.
[٥٣٨] ظ: الكليني، الكافي،٢٢٣/٢؛ الحر العاملي، الوسائل،١٤٤/١٦.

صورته))[٥٣٩]، فقد بيّن الإمام أن النبيﷺنهى الرجل عن السباب بهذا الأسلوب، لأن في ذلك مسبة لآدم أبي البشر عليه السلام والضمير في (صورته) يرجع إلى الرجل الذي وجه إليه السباب، ولا يرجع إلى لفظ الجلالة الله تعالى، حتى يكون المعنى أن الله تعالى خلق آدم على صورته هو{، فالإمام يصحح سنة جده رسول اللهﷺوينقيها من التدليس والتجسيم والتشبيه.

عن إبراهيم بن أبي محمد[٥٤٠]، قال: قلت للإمام الرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله، ما تقول في الحديث الذي يرويه الناس عن رسول اللهﷺأنه قال: إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا؟ فقال عليه السلام: ((لعن الله المحرفين الكلم عن مواضعه، والله ما قال رسول اللهﷺكذلك، إنما قالﷺ: إن الله تبارك وتعالى يُنزل ملكا إلى السماء الدنيا كل ليلة في الثلث الأخير، وليلة الجمعة في أول الليل، فيأمره فينادي: هل من سائل فأعطيه؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ يا طالب الخير أقبل، يا طالب الشر أقصر، فلا يزال ينادي بذلك حتى يطلع الفجر، فإذا طلع الفجر عاد إلى محله من ملكوت السماء، حدثني بذلك أبي، عن جدي، عن آبائه، عن رسول اللهﷺ))[٥٤١]، فقد نفى الإمام الكذب على الرسول ﷺونزه الباري{عن التجسيم والحلول، وصحح الحديث وأسنده عن آبائه الأئمة الميامين إلى رسول اللهﷺ، إن موارد التصحيح التي ذكرها أئمة أهل البيت عليهم السلام تؤلف مجموعة أحد الأدوات المهمة لفهم المراد من الحديث الشريف وبيانه، وتضع أساس **قاعدة دفع الخطأ والوهم والاشتباه والتدليس والتحريف عن الحديث.**

هـ- إعداد النخبة من العلماء والرواة وتخريجهم:

على الرغم من أن المرجعية السياسية قد انتزعت من أئمة أهل البيت عليهم السلام فإن مرجعيتهم الفكرية قد تجاوزت أطر الحظر والحصار، وبسطت ظلالها على مفاصل اجتماعية واسعة، عن طريق تربية النخبة الصالحة من العلماء التي تبنت حمل راية العلم والهدى والصلاح،

---

[٥٣٩] الصدوق، التوحيد،١٥٢، وعيون أخبار الرضا،٢/١١٠؛ وظ: الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢/١٩٢.

[٥٤٠] هو إبراهيم بن أبي محمد يحيى بن المبارك العدوي اليزيدي، بصري سكن بغداد، وكان ذا حظ وافر من الأدب، ظ: الخطيب البغدادي، تأريخ بغداد،٦/٢٠٦؛ ابن عساكر، تأريخ مدينة دمشق،٧/٢٧٤.

[٥٤١] الصدوق، من لا يحضره الفقيه،١/٤٢١، والتوحيد،١٧٦، والأمالي،٤٩٦؛ وظ: ابن فهد، عدة الداعي،٤٠.

فكانت أساسا لمدرسة فكرية تتحمل عبء نشر مبادئ الإسلام الأصيل، وبعد رحيل رسول الله ﷺ انطلق أئمة أهل البيت يعملون على تصحيح المسار، واتجهوا نحو بناء مدرسة إسلامية تحمل المنهج الإسلامي الأصيل، الذي جاء به رسول الله ﷺ فعكفوا على إعداد النخبة من العلماء بالكتاب والسنة وتخريجهم، فالإمام علي عليه السلام كانت له حلقات درس في المدينة في مسجد رسول الله ﷺ وفي مسجد الكوفة، إذ كان يجتمع الناس حوله فيحدثهم بأحاديث رسول الله ﷺ [٥٤٢]، وينبههم إلى غزارة علمه ونقاء مصدره، ليحثهم على السؤال والانتفاع منه، ويشير إلى مصدر علمه المتلقى من رسول الله ﷺ الذي كان يدونه بيده[٥٤٣]، والإمام في كل هذا معني بتعليم الناس وإعداد النخبة من حملة العلم والتشريع.

واستمر أئمة أهل البيت عليهم السلام في نشر العلم والتثقيف بطرق مختلفة، بعضها مبتكرة، فقد كان الإمام علي بن الحسين عليه السلام ونتيجة للضغط والتسلط والتضييق الذي كان مفروضا عليه من السلطة الحاكمة، يشتري العبيد ويخضعهم لأجواء تعليمية وتربوية ثم يحررهم بعد ذلك، ويستبدلهم بغيرهم ويبدأ بتعليمهم وتثقيفهم، ويطلقهم في نهاية الحول، ويكرر ذلك في كل عام[٥٤٤]، فالإمام أحدث مركزا تربويا، لتعليم العبيد وتربيتهم ثم تحريرهم ليصبح كل منهم مثالا يُقتدى به، ويقومون بنشاطهم التربوي تجاه الآخرين.

وقد عاصر الإمامان الباقر والصادق عليهما السلام أواخر الدولة الأموية وضعفها، وأوائل الدولة العباسية واضطرابها، فتوافرت لهما الظروف الملائمة لنشر علوم أهل البيت عليهم السلام[٥٤٥]، فأسسا مدرسة أهل البيت العلمية التي وضع نواتها الأولى الإمام علي بن الحسين عليه السلام وكانت الحلقات العلمية التي تجتمع للإمام الباقر عليه السلام في مسجد المدينة، تجمع بين الحين والآخر المئات من طلبة العلم، من مختلف الأقطار لدراسة القرآن والفقه والحديث وغيرها من العلوم

---

[٥٤٢] الهلالي، كتاب سُليم بن قيس،٤٣١؛ وظ: الصدوق، الخصال،٥٧٢؛ المجلسي، البحار،١١٨/١٠.

[٥٤٣] ظ: الكليني، الكافي،٦٢/١-٦٤؛ الصدوق، الاعتقادات،١٢٠-١٢١.

[٥٤٤] ظ: ابن طاووس، إقبال الأعمال،٤٤٤؛ البشوائي، سيرة الأئمة،٢٦٥.

[٥٤٥] ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٣١/٢.

المختلفة[٥٤٦]، وكان الإمام الباقر عليه السلام معجزة في علمه ونبوغه، انتشر من علمه في الآفاق ما ((لم يظهر عن أحد من ولد الحسن والحسين عليهما السلام من علم الدين والآثار، والسنة وعلم القرآن، والسيرة وفنون الأداب، ما ظهر عن أبي جعفر عليه السلام وروى عنه معالم الدين، بقايا الصحابة ووجوه التابعين ورؤساء فقهاء المسلمين، وصار بالفضل به علما لأهله تضرب به الأمثال))[٥٤٧]، ويفاد من عمل الإمام هذا **قاعدة رواية الأكابر عن الأصاغر**.

وكان الإمام الباقر عليه السلام بعلمه وعبقريته، حديث العلماء ومحط أنظارهم، قال فيه عبد الله بن عطاء المكي: ((ما رأيت العلماء عند أحد قط، أصغر منهم عند أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين عليهما السلام ولقد رأيت الحكم بن عتيبة مع جلالته في القوم، بين يديه كأنه صبي بين يدي معلمه))[٥٤٨]، فالإمام كان أستاذا يأخذ عنه كبار العلماء ومشاهيرهم أنواع العلوم، قال عنه محمد بن المنكدر: ((ما كنت أرى أن مثل علي بن الحسين، يدع خلفا لفضل علي بن الحسين، حتى رأيت ابنه محمد بن علي، فأردت أن أعظه فوعظني))[٥٤٩]، وكان الإمام الباقر عليه السلام مُلهم العلماء والصوفية ومُرشدهم، ومُعلمهم الذي لم يسبقوه بعلم ولم يتقدموه بفضيلة، وقد روى عنه من الصحابة، جابر بن عبد الله الأنصاري، ومن التابعين، جابر بن يزيد الجعفي، وكيسان السختياني صاحب الصوفية، وعمار بن دينار، وعطاء بن أبي رباح، وأبان بن تغلب، ومن الأعلام، ليث بن أبي سليم، وابن جريح، وحجاج بن أرطأة، ومن الفقهاء، الزهري، والأوزعي، وأبو حنيفة، ومالك[٥٥٠].

ويتحدث جابر بن يزيد الجعفي، عن المكانة العلمية السامية للإمام الباقر عليه السلام فيقول: ((حدثني أبو جعفر سبعين ألف حديثا))[٥٥١]، وهذا دليل على حرص الإمام على إعداد النخبة لتلقي العلم والمعرفة، للقيام بواجباتهم الشرعية في نشر الأحكام والدفاع عن العقيدة، وقد كان

---

[٥٤٦] ظ: المفيد، الإرشاد،٢/١٧٩؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب،٣/٣٧٢؛ الأمين، أعيان الشيعة، ١/١٤٠؛ الحسني، سيرة الأئمة الإثني عشر،٢/٢٠١.

[٥٤٧] المفيد، الإرشاد،٢/١٥٧.

[٥٤٨] م . ن ،٢/١٦٠

[٥٤٩] المفيد، الإرشاد ،٢/١٦١.

[٥٥٠] ظ: أبو نعيم، حلية الأولياء،٣/١٨٨؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب،٣/٣٢٧.

[٥٥١] المفيد، الاختصاص،٦٦؛ وظ: الأمين، أعيان الشيعة،١/٩٩.

محمد بن مسلم- وهو كوفي رحل إلى المدينة وتتلمذ على يد الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام مدة أربع سنوات- يُعدّ من كبار شخصيات الشيعة، وعظماء الرواة وفضلائهم والمثال البارز لتلامذة الإمامين الباقر، والصادق عليهما السلام في الفقه والحديث، يقول: ((ما شجر في رأيي شيء قط إلا سألت عنه أبا جعفر عليه السلام حتى سألته عن ثلاثين ألف حديث، وسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ستة عشر ألف حديث))[٥٥٢]، وهذا دليل الحرص الكبير من أصحاب الأئمة على أخذ العلم والتفقه في الدين، والعناية الأكيد من الأئمة والعمل على إثرائهم لأصحابهم في مختلف أنواع العلوم، ليكونوا بناة للدين وحماة للدفاع عنه.

وكان الإمام الباقر عليه السلام يُشجع تلامذته وأصحابه على الإفتاء ونشر العلم بين الناس، ومن ذلك ما جرى لأبان بن تغلب، الذي هو من تلامذة الأئمة: السجاد، والباقر، والصادق عليهم السلام وكان مقدما في علم الفقه والحديث واللغة وغيرها من العلوم، وألف كتبا كثيرة في التفسير وعلم القراءة والفرائض، وكان يحفظ عن الإمام الصادق عليه السلام ثلاثين ألف حديث[٥٥٣]، وكان الإمام الباقر عليه السلام يقول له: ((اجلس في مسجد المدينة وافتِ الناس، فإني أحب أن يُرى في شيعتي مثلك))[٥٥٤]، فبعد أن أهله الإمام وأعده الإعداد المناسب للدفاع عن الدين ونشر العقيدة والإفتاء، أمره ببث علمه بين الناس لينتفعوا به، وينهلوا من علم أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخذ أبان بن تغلب، بعضا منه.

وكان الإمام الصادق عليه السلام قد تلقى العلوم والمعارف عن آبائه الأئمة، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقام بواجباته الشرعية لكونه إماماً مسؤولا عن نشر الشريعة وحفظها، وقد أسهم مع أبيه الإمام الباقر عليه السلام في تأسيس مدرسة أهل البيت في المسجد النبوي الشريف، وقام بنشر العلم والمعرفة وبثهما بين الفقهاء والمفسرين والمحدثين، ورواد العلوم المختلفة، الذين كانوا يفدون على هذه المدرسة من مختلف بقاع العالم وينهلون من سلسبيل موردها العذب، وكان الإمام الصادق عليه السلام وحده المدرس لألوف الطلاب ولعشرات العلوم والمعارف

---

[٥٥٢] المفيد، الاختصاص،٢٠١؛ وظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٣٨٦/١.
[٥٥٣] ظ: النجاشي، الرجال،١٠-١٢؛ أسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة،٤١٣/١-٤١٧.
[٥٥٤] النجاشي، الرجال،١٠؛ وظ: الطوسي، الفهرست،٥٧.

والفنون، وقد تواتر النقل على أن الرواة عنه بلغوا أربعة آلاف(٥٥٥)، وقد ((نقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان، وانتشر ذكره في البلدان، ولم يُنقل عن أحد من أهل بيته العلماء ما نقل عنه، ولا لقي أحد منهم من أهل الآثار ونقلة الأخبار، ولا نقلوا عنهم كما نقلوا عن أبي عبد الله عليه السلام فإن أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجل))(٥٥٦)، فالإمام كان حريصا على بث العلم ونشره وإعداد حملته والمواظبة على تعليمهم حتى بلغوا عددا كبيرا، حتى إن الحسن بن علي الوشاء، كان يقول: ((أدركت في هذا المسجد- مسجد الكوفة- تسعمائة شيخ، كل يقول حدثني جعفر بن محمد))(٥٥٧)، فتلامذة الإمام كانوا شيوخا وعلماء بفضل ما تعلموه منه.

وقد نقل عن الإمام الصادق عليه السلام الحديث وأفاد منه جماعة من أعيان العلماء وأعلامهم، منهم: يحيى بن سعيد الأنصاري، وعبد الملك بن جريح، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبو حنيفة، وشعبة بن الحجاج، وأيوب السختياني، وغيرهم، وعدوا أخذهم عنه منقبة تشرفوا بها وفضيلة اكتسبوها(٥٥٨)، وقد اعتمد الإمام الصادق عليه السلام كما هو شأن الإمام الباقر عليهما السلام من قبله في السير بالخطة المنهجية، على الحركة التهيئية، وقد كان يصرح لبعض أصحابه بذلك، فقال يوما لمسمع كردين: ((إني لأعُدّك لأمر عظيم يا أبا السيار))(٥٥٩)، وقوله لأبان بن تغلب: ((جالس أهل المدينة، فإني أحب أن يُرى في شيعتنا مثلك))(٥٦٠)، فالإمام يعد تلامذته لأمر كبير هو تعليم الناس وتوعيتهم بدينهم ومعتقدهم.

وكان الإمام الصادق عليه السلام يحاول أن يصرف وجوه الناس إلى بعض أصحابه ويلفت النظر إليهم، فمثلا، كان يُشير إلى أحدهم ليجيب السائل عندما يسأله عن مسألة معينة(٥٦١)، ويبتسم مشجعا عندما يحاجج أحدهم خصمه ويظهر عليه، وكان الإمام الصادق عليه السلام يجيز

---

(٥٥٥) ظ: المفيد، الإرشاد،٢/١٧٩؛ الطبرسي، إعلام الورى،٢/٢٠٠؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب،٣/٣٧٢.

(٥٥٦) المفيد، الإرشاد،٢/١٧٩.

(٥٥٧) النجاشي، الرجال،٤٠.

(٥٥٨) ظ: ابن طلحة، مطالب السؤول،٤٣٦؛ السبحاني، الأئمة الإثني عشر،١١٢.

(٥٥٩) النجاشي، الرجال،٤٢٠؛ وظ: العلامة الحلي، إيضاح الاشتباه،٣٠١.

(٥٦٠) الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٦٢٢؛ وظ: العاملي حسن، التحرير الطاووسي،٧٠.

(٥٦١) ظ: المفيد، الإرشاد،٢/١٩٤-١٩٩؛ الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢/١٢٢-١٢٥.

لأصحابه الكلام بالتخصص الذي يحسنه كل واحد منهم، ويقوم مناظراتهم، ويلفت نظرهم ويثني على بعضهم[٥٦٢]، فمثلا، يقول لحمران: ((تجري الكلام على الأثر فتصيب))، ولهشام بن سالم: ((تريد الأثر ولا تعرف))، وللأحول مؤمن الطاق: ((قياس رواغ تكسر باطل بباطل، إلا أن باطلك أظهر))، ولقيس بن الماصر: ((تتكلم وأقرب ما تكون من الخبر عن رسول الله ﷺ أبعد ما تكون منه، تمزج الحق بالباطل، وقليل الحق يكفي من كثير الباطل، أنت والأحول قفازان حاذقان))، ولهشام بن الحكم: ((لا تكاد تقع تلوي رجليك إذا هممت بالأرض طرت، مثلك فليكلم الناس، فاتق الزلة والشفاعة من روائها إنشاء الله))[٥٦٣]، فالإمام يُشجع أصحابه وتلامذته على المران والمناظرة العلمية القائمة على الدليل والحجة والبرهان، ويرشدهم إلى أساليب الدفاع الموضوعية عن الدين والفكر والعقيدة، ويقوّم هفواتهم ويثني على حسناتهم، ويدعو لهم بالتسديد.

وقد روى حمزة بن محمد الطيار، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: بلغني أنك كرهت منا مناظرة الناس، وكرهت الخصومة، فقال: ((أما كلام مثلك للناس فلا نكرهه، من إذا طار أحسن أن يقع، وإن وقع يُحسن أن يطير، فمن كان هكذا فلا نكره كلامه))[٥٦٤]، فالإمام لا يأذن لأصحابه بالكلام مع الخصوم مطلقا من دون قيود، وإنما يأذن لمن كان منهم مؤهلا لذلك، لاسيما تلامذته الحذاق المتمرسون في أساليب الحوار والمناظرة، وقد بلغ من عناية الإمام بهذا الجانب، أنه كان يعقد بين أصحابه مجالسا للمناظرة في التوحيد وصفات الله تعالى، للتدريب على كيفية الاحتجاج على الخصوم من الزنادقة والدهريين وغيرهم، ليزداد أصحابه مرانا في ذلك[٥٦٥]، وكان الإمام الصادق عليه السلام شديد المحبة لبعض أصحابه المتميزين، وكان إذا قدم أحدهم استقبله وصافحه وعانقه، ووسع له وأمر له بوسادة، ورحب بمقدمه وكناه بكنيته[٥٦٦].

---

[٥٦٢] ظ: الصغير، الإمام جعفر الصادق زعيم مدرسة أهل البيت،٢٧٣-٢٧٤؛ وظ: مصادره.

[٥٦٣] الكليني، الكافي،١٧٣/١؛ وظ: المفيد، الإرشاد،١٩٩/٢.

[٥٦٤] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٦٣٨/٢؛ وظ: الأربلي ابن أبي الفتح، جامع الرواة،١٣٤/٢.

[٥٦٥] ظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٦٤/٢؛ التستري محمد تقي، قاموس الرجال،٤٢/٩.

[٥٦٦] ظ: الكليني، الكافي،١٧٢/١؛ المفيد، الإرشاد،١٩٥/٢؛ النجاشي، الرجال،٣٢٦/١١.

وكان أئمة أهل البيت(عليهم السلام) يساعدون المعوزين من طلبة العلم بمبالغ نقدية، وبتهيئة وسائل العيش لهم[٥٦٧]، ويُفاد من هذا **قاعدة تمويل التعليم والعناية بطلاب العلم وإعدادهم وإملاء العلم عليهم**، واستمر أئمة أهل البيت في الإعداد والعطاء جيلا بعد جيل حتى تخرج في مدرستهم الآلاف من حملة علوم القرآن والسنة.

رابعاً: الرواية بالمعنى وفهم الدراية ونقد المتن:

السنة الشريفة هي المصدر الثاني للتشريع في الدين الإسلامي الحنيف، وتأتي بعد القرآن الكريم التي لا يمكن الاستغناء عنها في تشريع الأحكام، وبيان آيات الكتاب الكريم، وتفصيل أحكامه، الأمر الذي يفرض العناية بها والحفاظ عليها لصيانة الدين وحفظه، ولذا حرص أئمة أهل البيت(عليهم السلام) على العناية بها وفهمها ورعايتها، والعناية بروايتها، وقد وضعوا **القواعد للتعامل مع الأحاديث الشريفة ومتونها، ابتداء بروايتها بالمعنى، وفهمها فهم رعاية ودراية لا فهم رواية، ونقد متنها ومضمونها**، وبيان ذلك في العرض الآتي:

أ- رواية الحديث بالمعنى:

لا يوجد خلاف بين مذاهب المسلمين في أن رواية الحديث بعين ألفاظه ما أمكن أحسن من روايته بالمعنى وأولى بالإتباع، ولا يتقدم عليها قول آخر ولا يساويها لاسيما في الأزمان المتأخرة، لبعد العهد وفوات القرائن وتغيير المصطلحات[٥٦٨]، قال أبو بصير: قلت للإمام الصادق(عليه السلام): قول الله جل ثناؤه: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[٥٦٩]، قال: ((هو الرجل يسمع الحديث فيحدث به كما سمعه لا يزيد فيه ولا ينقص منه))[٥٧٠]، وهذا الحديث صريح في **قاعدة أرجحية نقل الحديث لفظا وتحصيله، ما أمكن على نقل الحديث معنى**، ولا نزاع فيه ووجهه ظاهر.

---

[٥٦٧] ظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٦٢٦/٢؛ الفياض، تأريخ التربية عند الإمامية،٢٦٩.

[٥٦٨] ظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٢٣٢؛ ابن الصلاح، المقدمة،١٣٦؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٥١؛ المجلسي، البحار،١٦٤/٢.

[٥٦٩] الزمر/١٨.

[٥٧٠] الكليني، الكافي،٥١/١؛ وظ: العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٥٣.

ولا خلاف أيضا على عدم جواز رواية الحديث بالمعنى لمن لا تتوافر فيــه الشــروط المطلوبة للرواية بالمعنى، ويقتصر على رواية ما سمعه باللفظ الذي سمعه، ولم يجيزوا فــي هذا المورد الرواية بالمعنى بلا خلاف[٥٧١]، بل يتعين اللفظ الذي سمعه إذا تحققه وإلا لم تجز له الرواية، قال الشهيد الثاني: ((ومن لا يعلم مقاصد الألفاظ وما يحيــل معانيهــا ومقــادير التفاوت بينهما لم يجز له أن يروي الحديث بالمعنى، بل يقتصر على رواية ما سمعه بــاللفظ الذي سمعه بغير خلاف))[٥٧٢]، وإنما وقع النزاع في أن العالم بذلك كله هل يجوز لــه نقــل الحديث بالمعنى بشرط عدم التغيير فيه بزيادة أو نقيصة في المعنى، وإنما التغيير في اللفظ، بلفظ مساو، سواء ساواه حروفا أو نقص أو زاد، أم لا يجوز له ذلك؟ وهذا النزاع على أقوال عدة، من أراد معرفتها فليراجعها في مضانها[٥٧٣]، وإنما العبرة في قولين أساسيين هما:

القول الأول: الجواز إذا قطع بأداء المعنى تماما، وعدم سقوطه بذلك عن الحجية.

وهذا القول هو المعروف عند المسلمين، ولا مانع منه إذا كان الناقل عالمــا بالعربيــة عارفا بفنونها وآثارها، وأن يكون البدل مفيدا معنى المبدل منه من دون زيــادة أو نقصــان، ومساويا له في الوضوح والجلاء، وبهذا قال جمهور السلف والخلف من الطوائف كلهــا، إلا من شذ من أهل الخلاف[٥٧٤]، قال الشهيد الثاني، في رواية من علم شروط النقل بــالمعنى: ((فأما إن علم بذلك، جاز له الرواية بالمعنى على أصح القولين، لأن ذلك هو الذي تشهد بــه أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا في أمر واحد بألفــاظ مختلفة، وما ذاك إلا لأن معولهم كان على المعنى من دون اللفــظ، ولأنــه يجــوز التغييــر

---

[٥٧١] ظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٢٣٣؛ ابن الصلاح، المقدمة،١٣٦؛ الشــهيد الثــاني، الرعاية في علم الدراية،٣١٠؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٥١.

[٥٧٢] الرعاية في علم الدراية،٣١٠.

[٥٧٣] ظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٢٣٢-٢٣٨؛ ابن عربي، أحكام القــرآن،١/٣٥-٣٦؛ ابن الصلاح، المقدمة،١٣٦-١٣٨؛ المامقاني، مقباس الهداية،٣/٢٢٧-٢٧٦؛ أبو ريه، أضواء على السنة المحمدية،٧٧-١٠٥؛ الصالح، علوم الحديث ومصطلحه،٧٧-٨٤.

[٥٧٤] ظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٢٣٣؛ ابن الصلاح، المقدمة،١٣٦؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٥٣؛ القمي محمد بن حسين، قوانين الأصول،٤٧٩-٤٨٠.

بالعجمية للعجمي فبالعربي أولى))[٥٧٥]، فإذا جاز إبدال ألفاظ الحديث العربية بألفاظ غير عربية مفيدة للمعنى، فجواز إبدالها بألفاظ عربية أولى، وهذا يسمى في المصطلح الأصولي بقياس الأولى، ومن المعلوم أن أصحاب رسول الله ﷺ وأصحاب أئمة أهل البيت عليهم السلام ما كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها- إلا ما ندر- ويستحيل عادة حفظهم جميع الألفاظ بعينها، وقد سمعوها مرةً واحدةً، ولاسيما الأحاديث الطويلة مع تطاول الأزمنة، وكثيرا ما يُروى عنهم المعنى الواحد بألفاظ متغايرة، ولم يُنكر ذلك عليهم، مع ما نرى من كثرة الإنكار والقدح بما كانوا يعدونه من أسبابه كالرواية عن الضعفاء، وإن ذلك هو الطريقة المعهودة عند البشر والشارع بناؤه في المحاورات على طريقة العرف والعادة، وقد رخص في رواية الحديث بالمعنى جماعة منهم: الإمام علي عليه السلام، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو الدرداء، وواثلة بن الأسقع، وأبو هريرة، ثم جماعة من التابعين يكثر عدهم، منهم الحسن البصري، والشعبي، وعمر بن دينار، وإبراهيم النخعي، ومجاهد بن جبر، وعكرمة البربري[٥٧٦].

والمتتبع لما أثر عن أئمة أهل البيت عليهم السلام يجد أنهم أجازوا رواية الحديث بالمعنى وأذنوا بذلك لأصحابهم، بشرط المحافظة على مضمون الحديث وعدم تغيير المعنى، والروايات الواردة عنهم في هذا الشأن كثيرة، منها:

عن محمد بن مسلم، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص؟ قال: ((إن كنت تريد معانيه فلا بأس))[٥٧٧]، وهذا تصريح من الإمام بجواز نقل الحديث بالمعنى، وهو موافق لليسر ونفي الحرج من ضبط الألفاظ والجمود عليها، ونفي البأس من قبل الإمام لا ينافي كون النقل باللفظ أولى، وإن المراد بالزيادة والنقصان المرخص بهما، هما اللتان لا مدخلية لهما في تغيير المعنى المراد من الحديث[٥٧٨].

عن داود بن فرقد، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: إني أسمع الكلام منك فأريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجيء، قال: ((فتعمد ذلك؟))، قلت: لا، فقال: ((تريد المعاني؟))، قلت:

---

[٥٧٥] الرعاية في علم الدراية،٣١١.

[٥٧٦] ظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٢٣٩-٢٤٧؛ ابن الصلاح، المقدمة،١٣٦؛ القاسمي، قواعد التحديث،٢٢٤.

[٥٧٧] الكليني، الكافي،٥١/١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٨٠/٢٧.

[٥٧٨] ظ: القمي محمد بن حسين، قوانين الأصول،٤٨١؛ المامقاني، مقباس الهداية،٢٣٥/٣.

نعم، قال: ((فلا بأس))[٥٧٩]، فليس المراد من نقل الرواية مجرد القصر على اللفظ، بل يجوز تغيير الألفاظ مع إرادة معانيها عند الحاجة بشرط المحافظة على المعنى، وتأديته كما هو، ولما جاز هذا عند الحاجة إليه فهو جائز مطلقا، ومن يمنعه عند الحاجة يمنعه مطلقا.

عن ابن المختار[٥٨٠]، قال: قلت للإمام الصادقعليه السلام: أسمع الحديث منك فلعليّ لا أرويه كما سمعته فقال: ((إذا أصبت الصلب منه فلا بأس، إنما هو بمنزلة تعال وهلم، واقعد واجلس))[٥٨١]، وهذا يعني جواز رواية معاني الحديث بألفاظ مرادفة للأصل بما لا يخل في المحتوى والمضمون الخاص بالرواية.

عن أحمد بن محمد السياري، قال الإمام الصادقعليه السلام: ((إذا أصبت معنى حديثنا فأعرب عنه بما شئت))[٥٨٢]، بمعنى إذا عرفت معنى حديثنا فلا بأس لو زدت أو أنقصت، أو قدمت أو أخرت، إذ لم يكن ذلك مؤثرا على المعنى المقصود بيانه، والرواية بالمعنى ينبغي أن تظل مقيدة ببعض العبارات الدالة على الحيطة والورع، فعلى راوي الحديث إذا شك في لفظ من روايته أن يتبعه بعد انتهائه بقوله: (كذا)، أو (كما قال)، أو (كما ورد)، أو (ما يدل عليه)[٥٨٣]، ويخلص الباحث إلى أن أئمة أهل البيتعليهم السلاموضعوا **قاعدة جواز رواية الحديث بالمعنى، بشرط المحافظة على مضمون الحديث وعدم تغيير المعنى، وخلوصه من التفاوت والاختلاف من جميع الجهات.**

القول الثاني: المنع مطلقاً، أي لا يجوز مخالفة الألفاظ ولا التقديم والتأخير.

فلا يجوز تغيير اللفظ ولا التقديم أو التأخير لبعض الكلام على بعض وإن كان المعنى في الجميع واحدا، وكذلك لا يجوز الزيادة والنقصان في شيء من الحروف، فلا يجوز تغيير (ورسولك) بدلا من (ونبيك)، والذين لم يرخصوا في رواية الحديث بالمعنى هم، طائفة من

---

[٥٧٩] الكليني، الكافي،٥١/١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٨٠/٢٧.

[٥٨٠] هو الحسين بن المختار أبو عبد الله القلانسي الكوفي، روى عن الإمامين الصادق والكاظم، له كتاب، ظ: النجاشي، الرجال،٥٤؛ الطوسي، الفهرست،١٠٧.

[٥٨١] الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٣١٢؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٠٥/٢٧.

[٥٨٢] ابن إدريس، مستطرفات السرائر،٥٧٠؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٠٥/٢٧؛ المجلسي، البحار،١٦٣/٢.

[٥٨٣] ظ: العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٥٥؛ أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،١٤١؛ الصالح، علوم الحديث ومصطلحه،٨٣.

أصحاب الحديث والفقه والأصول، منهم القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، ومحمد بن سيرين، وثعلبة بن سهيل، وأبو بكر الرازي، معللين ذلك بأنه: ينبغي سد باب الرواية بالمعنى كي لا يتسلط على الحديث من لا يحسن نقله به، ممن يظن أنه يحسن ذلك، وقد وقع هذا لكثير من الرواة قديما وحديثا.

وكذلك النقل بالمعنى يوجب اختلاف المقصود واستحالة إصابة المعنى المراد، لا سميا مع كثرة الطبقات وتطاول الأزمنة وتغيير كل طبقة للفظ، ولو أن كل أحد إلى زماننا هذا بدل ما نقل، وجعل الحرف بدل الحرف فيما رواه لكان ذلك خروجا عن معاني الأخبار جملة[٥٨٤]، والحقيقة أن القائلين بجواز نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزون النقل مطلقا، بل عند خلوصه من التفاوت والاختلاف من جميع الجهات وتوافر الشروط اللازمة لذلك[٥٨٥].

واستدل القائلون بالمنع بما رواه زيد بن ثابت، عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، فأداها كما سمعها، فرب حامل فقه ليس بفقيه))[٥٨٦]، ومن العجيب أن هذا الحديث نفسه قد جاءت رواياته بصيغ كثيرة، وكل رواية تختلف عن الأخرى في اللفظ والمعنى فهي مضطربة المتن، فتأتي مرة بالضاد المعجمة، ومرة بالصاد المهملة، ومرة رحم الله بدل نضر الله، فضلا عن أن جملة من الروايات اقتصرت على الفقرة الأخيرة وأخرى على التي قبلها، إلى غير ذلك[٥٨٧]، وهذا الاضطراب في المتن يدل على ضعف الرواية وعدم حجيتها قياسا إلى الروايات الأخرى المجوزة للرواية بالمعنى، فضلا عن أنها تضمنت دعاء ولا دلالة في ذلك على الوجوب[٥٨٨]، وأن التأدية بالمعنى من غير تغيير بوجه، يصدق أنه أداها كما سمعها وإن لم تشتمل على اللفظ، فالالتزام باللفظ محمول على

---

[٥٨٤] ظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٢٣٢-٢٣٦؛ ابن عربي، أحكام القرآن،١/٣٥-٣٦؛ ابن الصلاح، المقدمة،١٣٦؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٥١؛ المامقاني، مقباس الهداية،٣/٢٢٩؛ أبو ريه، أضواء على السنة المحمدية،٧٧-١٠٥؛ الصالح، علوم الحديث ومصطلحه،٧٧و٧٩و١٣٦.

[٥٨٥] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،١٣٦؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٣١٠؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٥١؛ القمي محمد بن حسين، قوانين الأصول،٤٧٩.

[٥٨٦] الحراني ابن شعبة، تحف العقول،٤٢؛ وظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،٢٢٥.

[٥٨٧] ظ: الشافعي، الرسالة،٤٠١؛ أحمد بن حنبل، المسند،٣/٢٢٥؛ الدارمي، السنن،١/٧٤؛ الصدوق، الخصال،١٤٩.

[٥٨٨] ظ: المامقاني، مقباس الهداية،٣/٢٤١.

الاستحباب، ولا خلاف في أرجحيته ما أمكن، وعندها لا تنافي مع روايات الإذن في رواية الحديث بالمعنى.

قال الشيخ الطوسي: ((إذا كان أحد الراويين يروي الخبر بلفظه والآخر بمعناه يُنظر في حال الذي يرويه بالمعنى، فإن كان ضابطا عارفا بذلك، فلا ترجيح لأحدهما على الآخر، لأنه قد أبيح له الرواية بالمعنى واللفظ معا فأيهما كان أسهل عليه رواه، وإن كان الذي يروي الخبر بالمعنى لا يكون ضابطا للمعنى، أو يجوز أن يكون غالطا فيه ينبغي أن يؤخذ بخبر من رواه باللفظ))[٥٨٩].

وخلاصة ما تقدم هو أن الراوي الذي تتوافر فيه شروط ضبط النقل بالمعنى يجوز له ذلك ويصح منه، وبخلافه إذا كان الراوي للحديث بالمعنى غير ضابط لشروطه فلا يجوز له ذلك، فالرواية بالمعنى غير مطلقة من جهة الجواز أو المنع، وإنما هي مقيدة بشروط، إن تحققت جازت الرواية، وإذا لم تتحقق لا تجوز.

ب- فهم الحديث فهم رعاية ودراية لا فهم رواية:

عني أئمة أهل البيت عليهم السلام بفهم الحديث ورعايته ودرايته والوقوف على معطياته، وعدم الاكتفاء بروايته فقط، كي لا يشتبه من لم يعرف ولم يدر ماذا أريد من الحديث، وقد وردت بهذا الشأن جملة من الروايات، منها:

عن سُليم بن قيس الهلالي، قال الإمام علي عليه السلام: ((إن أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل القرآن، ناسخ ومنسوخ، وخاص وعام، ومحكم ومتشابه، وقد كان يكون من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكلام له وجهان: كلام عام، وكلام خاص، مثل القرآن))[٥٩٠]، فلا ينبغي أن يُعتنى بجمع الحديث وروايته، من دون علمه ودرايته وفهمه، ومعرفة ضعفه وصحته، وفقهه ومعانيه، ولغته وإعرابه، وأسماء رجال سنده، متحققا من كل ذلك بحسب الإمكان، معتنيا بإعراب مشكله وضبطه من كتب اللغة، وتبيين غامضه وغريبه، والوقوف على ناسخه ومنسوخه، وخاصه وعامه، وما إلى ذلك من أمور.

---

[٥٨٩] العدة في أصول الفقه،١٥٢.

[٥٩٠] الكليني، الكافي،٦٣/١؛ وظ: الصدوق، الخصال،٢٥٦.

قال الإمام علي عليه السلام متحدثا عن أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((هم عيش العلم، وموت الجهل، يخبركم حلمهم عن علمهم، وظاهرهم عن باطنهم، وصمتهم عن حكم منطقهم، لا يخالفون الحق ولا يختلفون فيه، هم دعائم الإسلام وولائج الاعتصام، بهم عاد الحق إلى نصابه، وانزاح الباطل عن مقامه، وانقطع لسانه عن منبته، عقلوا الدين عقل وعاية ورعاية، لا عقل سماع ورواية، فإن رواة العلم كثير، ورعاته قليل))[٥٩١]، فأهل البيت عليهم السلام لا يخالفون الحق ولا يعدلون عنه، ولا يختلفون فيه قولا وفعلا، لأنهم فهموا الدين وفقهوا تشريعاته وأحكامه، ذلك أنهم ورثوا علم الرسالة وعقلوا الدين عقل وعاية ورعاية، وامتازوا على غيرهم من المخلوقين، فالإمام علي عليه السلام يُشير إلى فضل رعاية الحديث ودرايته وفهمه وعدم الاكتفاء بسماعه ونقله وروايته.

قال الإمام علي عليه السلام: ((اعقلوا الخبر إذا سمعتموه عقل رعاية لا عقل رواية، فإن رواة العلم كثير ورعاته قليل))[٥٩٢]، فالمراد فهم الخبر ومعرفة معناه والعمل به، وعدم الاقتصار على تحمل لفظه ونقله من دون دراية لمضمونه، فليس المراد محض الرواية، فالأمام نهى عن أن يُقتصر إذا سُمع طرف من العلم والحكمة على الرواية من دون دراية للمعنى المراد، وأمر أن يُعقل ما يُسمع من الحديث والعلم عقل معرفة وفهم ودراية، وبيّن أن من يراعي ذلك ويتدبره ويقوى عليه هم قليلون قياسا إلى غيرهم.

عن بريد الرزاز، عن الإمام الصادق، عن أبيه الإمام الباقر عليهما السلام، قال: ((اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم ومعرفتهم، فإن المعرفة هي الدراية للرواية، وبالدرايات للروايات يعلو المؤمن إلى أقصى درجات الإيمان، إني نظرت في كتاب لعلي عليه السلام فوجدت في الكتاب، إن قيمة كل امرئ وقدره معرفته، إن الله تبارك وتعالى يُحاسب الناس على قدر ما أتاهم من العقول في دار الدنيا))[٥٩٣]، فقد أكد الإمام فهم الحديث والوقوف على معطياته ومعانيه، وقد جعل المقياس في فضل الراوي، فهمه للحديث ومعرفته مضامينه، ووقوفه على أحكامه، وهو

---

[٥٩١] الحراني ابن شعبة، تحف العقول،٦؛ وظ: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٣١٧/١٣؛ المجلسي، البحار،٢٦٦/٢٦.

[٥٩٢] الشريف الرضي، خصائص الأئمة،٩٥؛ وظ: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٢٥٤/١٨؛ المجلسي، البحار،١٦١/٢.

[٥٩٣] الكليني، الكافي،٥٠/١؛ وظ: الصدوق، معاني الأخبار،١-٢؛ المجلسي، البحار،١٠٦/١.

ما يُستدل به على سمو منزلة الراوي وعظيم مكانته العلمية، وإن تفاوت المنازل بالعلم يوجب إنزال كل منهم بمنزلته[٥٩٤]، وعلى قدر علمه وفهمه يكون قربه من الإمام ودرجته عنده، وكلما كان الراوي قريبا من الإمام ، كان أولى بالسماع منه والطاعة له، فهو بالأخذ منه أولى وأحق[٥٩٥].

عن المفضل بن عمر، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((يا مفضل، علمنا صعب مستصعب، وسرنا وعر بعيد عن اللسان أن يترجم عنه إلا تلويحا، وما يُعرف شيعتنا إلا بحسب درايتهم لنا، ومعرفتهم بنا، وسحقا لمن يروي ما لا يدري، ويعتقد ما لا يتصرف في عقل، ولا يتضح في لب، وذلك إيمان الناس ووعر الحواس والحجة فيه على صاحبه، وذلك أن القرآن نزل على إياك أعني واسمعي يا جارة، فاستمع لما يوحى إليك وانظر بعين عقلك، وانصب بنور لبك واسمع وع))[٥٩٦]، لما كان عمدة العلم التفهم والتفقه فيه، فعلم الرواية من غير درايتها، ليس فيه النفع المنشود، والعلم الخالي من التفهم والوعي لا خير فيه، بل ينتفي العلم حينئذ، فلا ينبغي الرواية لكل ما يُسمع، وإن كان لا يقبله العقل وتأباه الفطرة السليمة، ولابد من التأمل والتدبر في معنى الرواية، وعدم الاكتفاء بتحملها ونقلها، وإلا فبعدا لمن ينقل ما لا يعي ولا يفهم.

عن طلحة بن زيد، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إن رواة الكتاب كثير، وإن رعاته قليل، وكم من مستنصح للحديث مستغش للكتاب، فالعلماء يحزنهم ترك الرعاية والجُهال يحزنهم حفظ الرواية))[٥٩٧]، إن الرواة الناقلين للحديث كثيرون، إلا أن أهل الفقه والفهم والمعرفة منهم بمضمون الحديث وأحكامه قليلون، وليس كل راوٍ مجتهد وصاحب دراية ومراعاة للحديث، فأصحاب الدراية من الثقات قليلون، وكم من راوٍ يعدّ نفسه ناصحا خالصا من الغش، ولكنه ليس كذلك، فلا يعرض الحديث على الكتاب الكريم، وهذا من ضعف الرعاية

---

[٥٩٤] ظ: المجادلة/١١.
[٥٩٥] ظ: القرشي، حياة الإمام محمد الباقر،١٤١؛ الشاكري، موسوعة المصطفى والعترة،٨/٣٤٤.
[٥٩٦] محمد نقي، صحيفة الأبرار،١/٢٧٥.
[٥٩٧] الكليني، الكافي،١/٤٩؛ وظ: النجفي هادي، موسوعة أحاديث أهل البيت،٤/٢٣٠.

والدراية، فكل ما خالف القرآن ولم يوافقه فهو زخرف[٥٩٨]، والتحفظ على الرعاية سبب العلم وتركها سبب الجهل وهو ما يحزن العلماء، والجُهال يحرصون على نقل الرواية خاصة غير مبالين في فوات العلم، لذا كانوا يحرصون على حفظ الرواية من دون الدراية والعناية والرعاية ويحزنهم فواتها، فهم يسعون في حفظ الرواية وإن أضاعوا حدودها لعدم الدراية.

عن داود بن فرقد، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا، إن الكلمة لتنصرف على وجوه، فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف شاء ولا يكذب))[٥٩٩]، إن التفقه في العلم يوجب التأمل وإنعام النظر في كلام المعصومين عليهم السلام لما يحمل في مضامينه من معانٍ جليلة غير ظاهرة ولكنها محتملة التأويل والاستنباط، فالجمود على اللفظ جمود وحرج وتضييق، وهذه الرواية صريحة في تحقق الاجتهاد في أزمنتهم إذ ليس معناها إلا تحصيل الحكم عن الأئمة المعصومين.

عن إبراهيم الكرخي، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((لا يكون الرجل منكم فقيها حتى يعرف معاريض كلامنا، وإن الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجها لنا من جميعها المخرج))[٦٠٠]، فالإمام يؤكد مراعاة الاتزان والقواعد العلمية في التعامل مع الروايات، وعدم الركون في ذلك إلى الظن والذوق الشخصي، فلا يصل إلى مرتبة الفقاهة من لم يعرف مخارج كلام الأئمة عليهم السلام ووجوهه وتأويله، وهذا ما لا يمكن أن يكون إن لم تعقل أحاديثهم عقل رعاية ودراية وتدبر، لا عقل رواية ونقل، ففي بعض رواياتهم تقية أو تورية تحتاج إلى تروٍّ وتأمل[٦٠١].

عن أبي حيون[٦٠٢]، قال الإمام الرضا عليه السلام: ((إن في أخبارنا متشابها كمتشابه القرآن ومحكما كمحكم القرآن فردوا متشابهها إلى محكمها، ولا تتبعوا متشابهها دون محكمها

---

[٥٩٨] ظ: العياشي، التفسير،٩/١؛ الطبرسي علي، مشكاة الأنوار،٢٦٦؛ الفيض الكاشاني، الحق المبين،٩؛ البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،٨٨/١.

[٥٩٩] الصدوق، معاني الأخبار،١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١١٧/٢٧؛ المجلسي، البحار،١٨٤/٢.

[٦٠٠] الصدوق، معاني الأخبار،٢؛ وظ: المجلسي، البحار،١٨٤/٢؛ الجواهري، جواهر الكلام،١٠٣/١٣.

[٦٠١] ظ: علي أكبر غفاري، دراسات في علم الدراية،٢٦٤.

[٦٠٢] هو مولى الإمام الرضا، ولا يُعرف بغير هذا الإسم، له كتاب في الملاحم والفتن، ظ: النجاشي، الرجال،٤٥٨؛ الطوسي، الفهرست،٢٧٢.

فتظلوا))[٦٠٣]، فهذا دليل آخر على ضرورة فهم الروايات الصادرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام فهم رعاية ودراية، والغوص في أعماقها وسبر أغوارها، وإبانة معانيها، وإجلاء مضامينها، وعدم الجمود على روايتها والاكتفاء بنقلها، فإن فيها المحكم والمتشابه، والنص والظاهر والقطعي والظني، ولابد من مقابلة بعضها بعضا، لمعرفة المراد منها، والابتعاد عن المتشابه لما فيه من الضلال وابتغاء الفتنة، وبهذا وضع أئمة أهل البيت عليهم السلام **قاعدة فهم الحديث فهم رعاية ودراية، وعدم الاكتفاء بالرواية.**

جـ- نقد متن الحديث ومضمونه:

إن الحديث الشريف الوارد إلينا عن أهل البيت عليهم السلام يتكون من إسناد، ومتن نُقل إلينا بوساطة ذلك الإسناد، ولا يمكن لدارسي الحديث ونقاده، أن يفصلوا هذين الجزأين، فيدرسون السند ويعدون ذلك كافيا للحكم على الحديث من دون النظر إلى متنه، فهو وحدة واحدة لا تقبل الفصل والتجزئة، ويتضح ذلك من الشروط التي وضعوها لقبول الحديث، منها: انتفاء الشذوذ والعلة، وهما متعلقان بالمتن والسند معا[٦٠٤]، وضعف السند وحده غير كاف لرد الحديث، إذا كانت لغته بأصالتها ودقتها، كاشفة عن أنها للمعصوم تركيبا وتكوينا وعبارة، وأنه لا ملازمة عقلية أو اعتبارية بين صحة السند وصحة الحديث، وإن كان السند صحيحا ورجاله ثقات، والثقة قد يشتبه أو يغفل أو ينسى، إذ لا يكفي لقبول الحديث أو رفضه أن ننقد سنده من دون أن ننقد متنه، ولا يلزم من صحة السند صحة المتن[٦٠٥]، وهذا ما أكده العلماء، فيما يظهر من عباراتهم الآتية:

ذكر الشيخ الطوسي، مجموعة من القرائن التي تدل على صحة متضمن الخبر ثم قال: ((فمتى تجرد الخبر عن واحدة من هذه القرائن كان خبرا واحدا محضا، ثم يُنظر فيه فإن كان ما تضمنه هذا الخبر هناك ما يدل على خلاف متضمنه من كتاب أو سنة أو إجماع، وجب إطراحه والعمل بما دل الدليل عليه))[٦٠٦]، فأصول النقد عنده، الكتاب والسنة

---

[٦٠٣] الصدوق، عيون أخبار الرضا،٢/٢٦١؛ وظ: الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢/١٩٢.
[٦٠٤] ظ: أحمد بن حنبل، العلل،١/٣١-٣٨؛ الدار قطني، العلل،١/٣٧؛ ابن الصلاح، المقدمة،٣٨و٧١.
[٦٠٥] ظ: ابن الجوزي، الموضوعات،١/١٨-٤٤؛ حسين الحاج حسن، نقد الحديث،١٣-٥٢.
[٦٠٦] العدة في أصول الفقه،١/١٤٥.

والإجماع والتي يمكن رد الحديث إذا كان مخالفا لها أو لواحد منها، وقال أيضاً: ((هذه القرائن كلها تدل على صحة متضمن أخبار الآحاد ولا يدل على صحتها أنفسها، لما بينا من جواز أن تكون مصنوعة وإن وافقت هذه الأدلة))(٦٠٧)، وفي هذا إشارة إلى علاقة سند الحديث بمتنه، فقد يصح المتن إلا أن السند غير صحيح، وقد يحدث خلاف ذلك، ولا يكفي لصحة الحديث وثبوته أن يكون السند صحيحا، بل للحديث في لغته وقوته ما يدل على صحته، ولا يُردّ الحديث لضعف سنده أحيانا إذ قد تدل القرائن الأخرى على قبوله، فكأن لغة المعصوم واضحة الصدور عنه، لاسيما إذا انتفت علته.

وقال الخطيب البغدادي: ((لا يُقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به))(٦٠٨)، والدليل المقطوع به يمكن أن يشمل كثيرا من الأصول والمباني، كالتاريخ الصحيح والعلم القطعي، وما شابه ذلك مما لا يتطرق إليه الشك.

وقال ابن الجوزي: ((فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم إنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره))(٦٠٩)، فلابد من عرض متن الحديث المشكوك فيه على القرآن، والسنة، والعقل، واللغة، والتاريخ، وطبائع الأمور، والحس والمشاهدة، فإذا خالفها فإن هذا يُعدّ علة في متنه تمنع من قبوله، على وفق قواعد نقد متن الحديث، وكثيرا ما يكون الحديث ضعيفا، أو واهيا، والإسناد صحيح مركب عليه، وذلك أن من الوضاعين من حملتهم الشهرة ومحبة الظهور، فجعل للإسناد الضعيف إسنادا صحيحا مشهورا.

وقال ابن الصلاح: ((قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح لكونه شاذا أو معللا))(٦١٠)، فقد يصح إسناد الحديث أو يحسن، من دون متنه لشذوذ أو علة، فلا يُقال حديث صحيح أو حسن من دون تقييد في المتن أو السند، فلا تغني صحة أحدهما عن صحة الأخر.

وقال ابن قيم الجوزية: ((إن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها صحة سنده، وانتفاء علته،

---

(٦٠٧) م . ن،١/١٤٥.
(٦٠٨) الكفاية في علم الرواية،٤٧٢.
(٦٠٩) الموضوعات،١/١٠٦.
(٦١٠) المقدمة،٣٨.

وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم))[٦١١]، فلا تردد في رد الأحاديث التي في متونها نكرا ومخالفة للثقات وإن كانت صحيحة الأسانيد، والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد، لا يلزم منه الحكم بالصحة أو الحسن على المتن فقد يكون المتن شاذا أو معللا.

وقال السخاوي: ((قد يصح الإسناد أو يحسن، لاستجماع شروطه من الاتصال، والعدالة، والضبط، دون المتن للشذوذ أو علة))[٦١٢]، وليس جميع الشروط المأخوذة بالصحة ترجع إلى الإسناد وحده، ولا تلازم بين الإسناد والمتن من حيث الصحة، إذ قد يصح الإسناد، أو يحسن لاستجماع شرائطهما، ولا يصحح المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر، ففي هذا المورد لا يُقال: إن الحديث صحيح مطلقا، بل يجب التقييد بصحة السند أو صحة المتن.

وقال المير الداماد: ((العلة قد تكون في السند وقد تكون في المتن...والعلة في السند قد تقدح في المتن أيضا))[٦١٣]، فلا يحكم بصحة الحديث ولا حسنه إطلاقا، بل يُبيّن نوع صحته أو حسنه، وهل وقع في الإسناد أو المتن، فما كل حديث صح سنده صح متنه، ولا كل حديث صح متنه صح سنده[٦١٤].

بعد أن وقفنا على فوائد نقد متن الحديث ومضمونه، في تصحيح الرواية وعدم الجمود في تصحيحها على صحة السند وحده، ونقلنا أقوال بعض العلماء والمحدثين في ذلك، لابد من تأكيد سبق أئمة أهل البيت عليهم السلام وريادتهم في هذا المجال والعناية بتصحيح الروايات، ابتداء من نقد متونها ومضامينها وإرشاد أصحابهم إلى مراعاة ذلك والعمل به[٦١٥]، وقد بذلوا ما استطاعوا من جهود مباركة لتصحيح جوانب الانحراف والفساد والتدليس التي تعرضت لها السنة الشريفة، فوقفوا ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، انطلاقا من القواعد التي وضعوها لنقد متن الحديث، وهي قواعد عظيمة وكفيلة بتنزيه

---

[٦١١] الفروسية،٢٤٥-٢٤٦.

[٦١٢] فتح المغيث،١/١٠٥.

[٦١٣] الرواشح السماوية، ٢٦٥-٢٦٦.

[٦١٤] ظ: العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،٩٣.

[٦١٥] ظ: القاضي المغربي، دعائم الإسلام،١/١٤٢؛ الفيض الكاشاني، الصافي،٤١٤.

الأحاديث مما لحق بها من عمل الوضاعين والمغرضين[٦١٦]، ويمكن تطبيقها في كل عصر، حسبما يتجدد من المعارف والعلوم، وتنطبق على كتب الحديث كلها بلا استثناء، وقد تمثلت بعرض متون الأحاديث على القرآن الكريم، والسنة القطعية، والعقل، واللغة، وطرح ما كان مخالفا لها، ونتلمس ذلك جليا من الروايات الواردة بهذا الشأن وهي كثيرة، منها:

ما قامت به فاطمة الزهراء عليها السلام من إشارة صريحة إلى الوضع والانحراف في الحديث والرد عليه، مما يُعد من البوادر الأولى لنشوء ظاهرة النقد عند أهل البيت عليهم السلام بعد رحيل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وذلك ما جاء في احتجاجها عليها السلام على الخليفة أبي بكر، لما منعها ميراث فدك بقوله: ((إني أشهد الله، وكفى بالله شهيدا إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إنا معاشر الأنبياء لا نورث ذهبا ولا فضة، ولا دارا ولا عقارا، وإنما نورث الكتاب والحكمة والعلم والنبوة، ومالنا من طعمة فلولي الأمر بعدنا أن يحكم فيها بحكمه))[٦١٧]، فما كان من الزهراء عليها السلام إلا أن تنقد هذا الخبر وتعرضه على الكتاب العزيز لتظهر مخالفته له وبطلانه[٦١٨]، وذلك بقولها: ((سبحان الله! ما كان أبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كتاب الله صادفا، ولا لأحكامه مخالفا، بل كان يتبع أثره، ويقفو سوره، أفتجمعون إلى الغدر اعتلالا عليه بالزور، وهذا بعد وفاته، شبيها بما بغي من الغول في حياته، هذا كتاب الله حكما عادلا، وناطقا فصلا، يقول: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾[٦١٩]، ويقول: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾[٦٢٠]، وبين{فيما وزع من الأقساط، وشرع من الفرائض والميراث، وأباح من حظ الذكران والإناث، ما أزاح به علة المبطلين، وأزال التظني والشبهات في الغابرين، كلا بل سولت لكم أنفسكم، فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون))[٦٢١]، فالزهراء عليها السلام انقدت متن الحديث وأثبتت عدم صحته ووضعه وبطلانه، لمخالفته للنصوص المحكمة من آيات القرآن الكريم، وكل ما خالف القرآن

---

[٦١٦] ظ: الصدوق، عيون أخبار الرضا،١/٢٢؛ عطاردي عزيز الله، مسند الإمام الرضا،٢/٤٩١.

[٦١٧] المفيد، حديث نحن معاشر الأنبياء،٤٤؛ وظ: الشريف المرتضى، الشافي،٤/٧٠؛ الطوسي، تلخيص الشافي،٣/١٤٤.

[٦١٨] ظ: التستري نور الله، الصوارم المهرقة،٧٧و١٤٠و١٦٥.

[٦١٩] مريم/٦.

[٦٢٠] النمل/١٦.

[٦٢١] ابن طيفور، بلاغات النساء،١٧؛ وظ: الطبري الإمامي، دلائل الإمامة،١١٨-١٢٠؛ الطبرسي أحمد، الاحتجاج،١/١٤٤؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،١٦/٢١١-٢١٤.

فهو زخرف مردود يُضرب به عرض الحائط[٦٢٢]، والزهراءعليها السلام بهذا تضع **قاعدة لنقد متن الحديث بعرضه على القرآن الكريم، وتصحيح ما وافقه وإسقاط ما خالفه.**

ونقد الإمام الحسينعليه السلامقول الناس في الآذان: إن السبب في تشريعه كان في رؤيا رآها عبد الله بن زيد، فأخبر بها النبيصلى الله عليه وآله وسلم فأمر بالأذان، فقال الإمام الحسينعليه السلام: ((الوحي ينــزل على نبيكم وتزعمون أنه أخذ الآذان عن عبد الله بن زيد، والآذان وجه دينكم، بل سمعت أبي علي بن أبي طالبعليه السلاميقول: أهبط الله{ملكا حين عرج برسول اللهصلى الله عليه وآله وسلمفأذن مثنى مثنى، وأقام مثنى مثنى، ثم قال له جبرائيل: يا محمد هكذا آذان الصلاة))[٦٢٣]، فالإمام يستند في نقده لهذا الخبر إلى الحكمة والمنطق والسنة القطعية، ليبيّن بطلانه ويذكر القــول الصــحيح الموافــق لذلك، المنسجم مع روح الشريعة ومكانة رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم.

عن عبد الأعلى مولى آل سام[٦٢٤]، قال: قلت للإمام الصادقعليه السلام: إنا نروي عندنا عن رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلمأنه قال: إن الله تبارك وتعالى يبغض بيت اللحم، فقالعليه السلام: ((كذبوا إنمــا قــال رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم: البيت الذي يغتابون فيه الناس ويأكلون لحومهم))[٦٢٥]، فالإمــام ينقــد مــتن الحديث ويكذبه ويوجهه الوجهة الصحيحة التي تتناسب وما ورد في القرآن الكريم من مبادئ وأحكام، ومنها تحريم التجسس والغيبة[٦٢٦].

عن السكوني، عن الإمام الصادق، عن أبائه الأئمةعليهم السلام، قال: ((قال رســول اللهصلى الله عليه وآله وسلم: إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نور، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه))[٦٢٧]، إن ما يميّز الأخبار الصحيحة الحقة هو موافقتها للقرآن، يسطع نورها ويجلي

---

[٦٢٢] ظ: الحر العاملي، الوسائل،١٠٩/٢٧-١١٥.

[٦٢٣] القاضي المغربي، دعائم الإسلام،١٤٢/١؛ وظ: المجلسي، البحار،١٥٦/٨١؛ البروجــردي حســين، جامع أحاديث الشيعة،٦٢٣/٤.

[٦٢٤] هو عبد الأعلى بن لؤي بن غالب، مولى أولاد سام الكوفي، من أصحاب الإمام الصادق، إذا وقــع يطير، ظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٦١٠/٢، والرجال،٢٤٢.

[٦٢٥] الكليني، الكافي،٣٠٨/٦؛ وظ: الكلباسي أبو الهدى، سماء المقال،١٠٤/٢.

[٦٢٦] ظ: الحجرات/١٢.

[٦٢٧] الكليني، الكافي،٦٩/١؛ وظ: الصدوق، الأمالي،٤٤٩؛ المفيد، رسالة في المهر،٣٠.

العتمة عنها، فالحديث الصحيح له ضوء كضوء النهار يُعرف به، والكلام الكذب الموضـــوع له ظلمة كظلمة الليل تدل عليه[٦٢٨]، فما وافق القرآن أخذناه، وما خالف القرآن نبذناه.

عن هشام بن الحكم، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((لا تقبلوا علينا حديثا إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهدا من أحاديثنا المتقدمة))[٦٢٩]، فالإمام يضع **قاعدة لنقد الحـــديث بعرضه على القرآن، والأحاديث القطعية الصدور، والأخذ بما وافقهما وطرح ما خالفهما.**

عن جميل بن دراج، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((أعربوا حديثنا فإنا قوم فصحاء))[٦٣٠]، الإعراب هو الإظهار والإيضاح والإبانة[٦٣١]، والإمام يوصي بمراعاة قواعد الإعراب لـــئلا يخفى المعنى على السامع عند تلقيه الحديث، ولا يشتبه عليه الحكم، وهذا **قاعدة لنقد الحديث انطلاقا من عرضه على اللغة وبيانها ومبادئها، وصولا لقبوله أو رده**، وأهل البيت عليهم السلام هـــم أهل البلاغة والفصاحة والبيان، ورثوا علم أفصح من نطق بالضاد جدهم المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فـــلا يصدر عنهم ما يخالف أساليب القرآن وأساليب العرب، وفي تراكيبهم أسرار ودقائق لا يُوقف عليها إلا بها، فركاكة اللفظ وبعده عن فصاحة المعصومين، واضطراب المعنى، شاهد علـــى كذب الحديث[٦٣٢].

عن يعقوب بن جعفر الجعفري، قال: ذكر عند الإمام الكاظم عليه السلام إن قوما يزعمـــون إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا، فقال: ((إن الله تبارك وتعالى لا ينزل ولا يحتـــاج إلى أن ينزل، إنما منظره في القرب والبعد سواء، لم يبعد منه قريب، ولم يقرب منه بعيـــد، ولم يحتج بل يُحتاج إليه، وهو ذو الطول لا إله إلا هو العزيز الحكيم، أما قول الواصفين: إنه

---

[٦٢٨] ظ: ابن سعد، الطبقات الكبرى،١٨٦/٦؛ الرامهرمزي، الحد الفاصل،٣١٦؛ ســبط ابـــن العجمـــي، الكشف الحثيث،٣١.

[٦٢٩] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٤٨٩/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥٠/٢.

[٦٣٠] الكليني، الكافي،٥٢/١؛ وظ: المفيد، الفصول المختارة،٩١؛ الشهيد الثاني، منية المريد،٣٥٣.

[٦٣١] ظ: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،٢٩٩/٤؛ ابن الأثير مبارك، النهاية في غريب الحديث،٢٠٠/٣؛ ابن منظور، لسان العرب،٥٨٨/١.

[٦٣٢] ظ: الرازي، مفاتيح الغيب،٦٣/١؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٥١.

تبارك ينزل فإنما يقول ذلك من ينسبه إلى نقص أو زيادة))[٦٣٣]، فالإمام يستدل على كذب هذا الزعم بالعقل والمنطق مؤكدا صفات الكمال والجلال لله تعالى، بعيدا عن التجسيم والحلول.

عن أحمد بن الحسن الميثمي، قال الإمام الرضا عليه السلام: ((إن الله{حرم حراما وأحل حلالا، وفرض فرائض، فما جاء في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحل الله، أو دفع فريضة في كتاب الله رسمها بين قائم بلا ناسخ نسخ ذلك، فذلك ما لا يسع الأخذ به، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن ليُحرم ما أحل الله، ولا يُحلل ما حرم الله، ولا ليُغير فرائض الله وأحكامه))[٦٣٤]، فالإمام يؤكد أن كل ما جاء مخالفا لما في القرآن من الفرائض والحلال والحرام باطل ومكذوب ومردود، وأما السنة الصحيحة الصدور عن المعصوم فلا تخالف القرآن ولا تضاده.

قال الإمام الهادي عليه السلام في رسالته إلى أهل الأهواز، في الرد على أهل الجبر والتفويض: ((فإذا وردت حقائق الأخبار، والتمست شواهدها من التنزيل، فوجد لها موافقا وعليها دليلا، كان الإقتداء بها فرضا لا يتعداه إلا أهل العناد))[٦٣٥]، فالإمام يذكر المنهج الصحيح في التعامل مع الروايات، انطلاقا من موافقتها للكتاب وعدم مخالفتها لما فيه من الأحكام، فما كانت كذلك فهي صحيحة وإن لم تكن كذلك فهي مكذوبة مردودة، إن هذه الأخبار بمجموعها تفصح عن وجود حركة دائبة لنقد متن الحديث، تبناها أئمة أهل البيت عليهم السلام تمثلت في وضع **قاعدة نقد وتمحيص متون الأحاديث ومضامينها بعرضها على الكتاب، والسنة القطعية، واللغة، والعقل الحصيف، وتصحيح ما وافقها وإسقاط ما خالفها.**

الفصل الثالث

---

(٦٣٣) الصدوق، التوحيد،١٨٣؛ وظ: الحر العاملي، رسالة الإثني عشرية في الرد على الصوفية،٧٥.

(٦٣٤) الصدوق، عيون أخبار الرضا،٢٢/١؛ وظ: عزيز الله عطاردي، مسند الإمام الرضا،٤٩١/٢.

(٦٣٥) الحراني ابن شعبة، تحف العقول،٤٦؛ وظ: الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢٥٣/٢؛ المجلسي، البحار،٧٠/٥.

قواعد أئمة أهل البيت عليهم السلام في علم الدراية

أولاً: **القطع بصدور الحديث**.

ثانياً: **معرفة جهة صدور الحديث**.

ثالثاً: **العمل بالحديث الأقرب صدوراً**.

رابعاً: **الأخذ بصفات الراوي، والشهرة في الرواية**.

خامساً: **الوقوف والرد، والتسليم، والعمل بالاحتياط**.

سادساً: **التخيير والسعة في العمل بالحديث**.

الدراية تعني دراسة الحديث دراسة نقدية يُتوصل منها إلى تقويم نقله وروايته، من حيث صدوره عن المعصوم أو عدم صدوره، فهي شقيقة الرواية ومتممة لها، فهما يكملان بعضهما بعضا، فلا اطمئنان للرواية من دون الدراية، ولا عمل للدراية ما لم تكن هناك

رواية، فالدراية هي مجموعة القواعد والمباحث والمسائل التي يُعرف بها حال الراوي والمروي قبولا أو ردا، عن طريق جزئيات القواعد العامة ومسائلها التي يتم بوساطتها الحكم على فروع علم الرواية، وموضوعها الراوي والمروي[٦٣٦]، قال السيوطي: ((علم الحديث الخاص بالدراية، علم يُعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها))[٦٣٧]، ومن هذا التعريف نلحظ أن الدراية قد رُدت إلى الرواية والنظر فيها، وعلم الدراية من أهم علوم الحديث وبه يُعرف نقل الحديث وإسناده، وطرق تحمله، واتصاله وانقطاعه، وقبوله أو رده، وعدالة رواته أو جرحهم، وشروطهم في التحمل والأداء، ومصنفاته ومعرفة اصطلاح أهلها، فالدراية علم يُبحث فيه عن متن الحديث وطرقه من صحيحها وسقيمها وعليلها، وما يُحتاج إليه من شروط القبول والرد، ليُعرف ما يُقبل من ذلك فيُعمل به، وما يُرد منه ليُتجنب عنه[٦٣٨].

فعلم الدراية يقوم بدراسة المتن والسند معا، ابتداء من تناول مداليل الحديث المنطوقية منها والمفهومية، وتناول رواة الحديث من جهة كونهم ممدوحين أو مجروحين، وما يناسبهم من ألفاظ الجرح والتعديل، ومعرفة طرق التحمل والأداء، ومن هنا يمكن التعرف على القواعد التي ترشد لمعرفة المقبول والمردود من الأحاديث[٦٣٩].

وحظي الحديث الشريف ودرايته بعناية أئمة أهل البيت عليهم السلام وحثوا أصحابهم على دراسته وإجراء الموازنة بين المثبت والمنفي، والمقبول والمردود منه، وقد روي عن الإمام علي عليه السلام أنه قال: ((عليكم بالدرايات لا بالروايات)) [٦٤٠]، وروي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: ((خبر تدريه خير من ألف ترويه)) [٦٤١]، وبذلك وضع أئمة أهل البيت عليهم السلام لبنات هذه الدراسة وأسسها وقواعدها انطلاقا من تقسيم الأحاديث إلى الصحيحة والحسنة والضعيفة، والإشارة إلى الأحاديث الموضوعة والمختلقة، وبيان علل الحديث وغامضه أو مبهمه،

---

[٦٣٦] ظ: الفضلي، أصول الحديث،١٠؛ عبد الله شعبان، التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين،٤٠-٤١.
[٦٣٧] تدريب الراوي،١/٨-٩.
[٦٣٨] ظ: السيوطي، تدريب الراوي،١/٩؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٤٥.
[٦٣٩] ظ: الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٢٦-٢٧.
[٦٤٠] الكراجكي أبو الفتح، كنز الفوائد،١٩٤؛ وظ: المجلسي، البحار،٢/١٦٠.
[٦٤١] ابن إدريس، مستطرفات السرائر،٦٤٠؛ وظ: المجلسي، البحار،٢/٢٠٦.

وناسخه ومنسوخه، ومعالجة مختلفه وغير ذلك مما أشار إليه البحث، وما سيشير إليه، فأئمة أهل البيت(عليهم السلام)قد جعلوا لأصحابهم قواعد علم الدراية التي سار عليها العلماء والمحدثون من بعدهم، ويمكن أن نتلمس ذلك من البيان الأتي:

أولاً: القطع بصدور الحديث:

جعل أئمة أهل البيت(عليهم السلام)ضوابط تؤدي إلى القطع بصدور الحديث، أو عدم صدوره عن المعصوم، وتطبيق هذه الضوابط إنما يختص بالحديث المظنون الصدور فحسب، لأن هناك حالات يكون فيها الحديث مقطوع الصدور من الشارع المقدس، ولا يحتاج إلى تطبيق هذه الضوابط عليه، كأن يكون متواترا لروايته بطرق كثيرة تؤدي إلى القطع بصدوره(٦٤٢)، أو يكون مضمونه معلوما من الدين بالضرورة، فيُقطع بصدوره ولو لم يبلغ حد التواتر(٦٤٣)، أو يكون من السنة الجامعة غير المفرقة المتفق عليها من المسلمين(٦٤٤)، وفي غير هذه الحالات يكون الحديث ظني الصدور ويُعبر عنه بـ(خبر الواحد)(٦٤٥)، ولابد حينئذ من عرض مضمونه على محكم القرآن والسنة، فإن كان موافقا لهما أو لأحدهما حصل القطع بصدوره عن المعصوم، وإن كان منافيا لهما أو لأحدهما، حصل القطع بعدم صدوره عنه، وعند حصول القطع بصدور الحديث للأسباب المتقدمة يلحقه بمحكم السنة، ويجعله صالحا لعرض الأحاديث المظنون صدورها عليه، فلابد إذن للتحقق من صحة صدور الأحاديث المظنون صدورها، من عرضها على محكم القرآن الكريم، والسنة الشريفة، ليحصل القطع بصدورها عن المعصومين أو عدمه، ويتضح ذلك في البحث الآتي:

أ- عرض الحديث الشريف على القرآن الكريم:

---

(٦٤٢) ظ: الشريف المرتضى، الرسائل،١/١١، و٢/٢٨٣؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،٩٢؛ الصدر حسن، نهاية الدراية،٩٥.

(٦٤٣) ظ: العلامة الحلي، منتهى المطلب،١/٤٧٠؛ الأيجي، المواقف،٣/١٢٦؛ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري،١٢/١٧٨؛ البجنوردي، القواعد الفقهية،٥/٣٦٧.

(٦٤٤) ظ: الكوفي ابن أعثم، الفتوح،٤/٢٥٤؛ الكليني، الكافي،٥/٣٦٤؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،١٧/٥٢.

(٦٤٥) ظ: الشريف المرتضى، الرسائل،١/٢١؛ الطوسي، العدة في أصول الفقه،١/٩٧؛ المحقق الحلي، معارج الأصول،١٤٠؛ الصدر حسن، نهاية الدراية،١٠٢.

وردت روايات عرض الحديث الشريف على القرآن الكـريم، بطـرق متعـددة فـي المصادر الحديثية لدى المسلمين[٦٤٦]، وتنشأ الحاجة إلى هذه الروايات، من كونهـا تؤسـس ميزانا شرعيا وقاعدة تعرض عليها أحاديث الآحاد، المنقولة إلينـا بوسـاطة الـرواة عـن المعصومين عليهم السلام بغية تحصيل القطع بصدورها عنهم، أو عدم صدورها، استنادا إلى موافقتها للقرآن أو مخالفتها له، لذا اتخذت المخالفة للقرآن ميزانا لرد ما روي من الحديث بطرق لـم يُعلم صدقها من كذبها، فالمردود إنما هو كلام الرواة المنسوب إلى المعصومين، والذي لـم تثبت نسبته إليهم، وليس المردود الحديث الثابت المقطوع الصدور عنهم، أو المسـموع مـن دون وساطة منهم، ويدل على ذلك أن العرض خُصص بما رُوي ونُقـل، ومـا حُـدث بـه بوساطة الرواة الناقلين، من دون ما سمعه الراوي من المعصومين مباشرة، فلم يرد عن أحد المعصومين قوله: اعرضوا ما نقول، أو ما سمعتموه منا على كتاب الله، وإنمـا الـذي ورد عنهم: اعرضوا ما رُوي لكم عنا، أو ما حُدثتم به، أو ما جاءكم به من أحد[٦٤٧]، فـالمطروح للعرض ليس هو حديثهم المقطوع الصدور، وإنما هو كلام الرواة المنسوب إليهم، حتى يثبت القطع بصدوره عنهم، أو العلم بعدم صدوره عنهم عليهم السلام والمسلمون مجمعون على أن الفصـل في ذلك إنما يكون بالرد إلى كتاب الله تعالى[٦٤٨]، ولما كان مفاد عـرض الأحاديـث علـى القرآن الكريم، هو معرفة موافقتها أو مخالفتها له، فلابد من تحديد المراد من موافقة القـرآن أو مخالفته بهذا الشأن:

فالموافقة، ليس المراد بها في هذا المقام خصوص المطابقة التامة للحديث المروي عن المعصوم لمدلول آيات القرآن لفظا ومعنى، وإنما المراد بها عدم المنافـاة التامـة للحـديث المروي عن المعصوم لمنطوق القرآن أو فحوى خطابه أو لحنه أو دليـل خطابـه، وعـدم المعارضة المستقرة للحديث، لما هو ثابت في آيات القرآن من أحكام وتشـريعات لا تقبـل

---

[٦٤٦] ظ: العياشي، التفسير،١/٨؛ الكليني، الكافي،١/٦٩؛ الدار قطني، السنن،٤/١٣٤؛ ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام،٢/١٩٨؛ المجلسي، البحار،٢/٢٤٤.

[٦٤٧] ظ: الكليني، الكافي،١/٦٩؛ الدار قطني، السنن،٤/١٣٤؛ ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكـام،٢/ ١٩٨؛ الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١٢٠.

[٦٤٨] ظ: ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين،١/٣٩.

التأويل أو التقييد أو التخصيص[٦٤٩]، لأن المطابقة التامة تعني إلغاء حجية السنة بوصفها المصدر الثاني للتشريع إلى جنب القرآن الكريم، وحصر وظيفتها في تأكيد ما ورد في آياته فحسب، وهذا مخالف لمراد الشارع المقدس بوصف السنة مصدرا للأحكام الشرعية التي يجب الأخذ بها [٦٥٠]، ويدل على ذلك ما ورد في رواية المقدام بن معد يكرب، عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه))[٦٥١]، فالسنة النبوية الشريفة صنو الكتاب في البيان والتشريع، وإطاعة الرسول ﷺ واجبة ومقترنة بإطاعة الله تعالى[٦٥٢]، والمطابقة التامة بين الحديث والقرآن منافية أيضا لما استقرت عليه سيرة علماء المسلمين من التعامل مع السنة الشريفة كونها مصدرا لتشريعات مستقلة لم ترد في القرآن، ومنافية لأثرها في تخصيص العام، وتقييد المطلق، وتفصيل ما ورد من أحكام مجملة في القرآن[٦٥٣].

أما المخالفة، فإن المراد بها المنافاة التامة والمعارضة المستقرة الثابتة للحديث المروي عن المعصوم لمنطوق القرآن أو فحوى خطابه أو لحنه أو دليل خطابه، فإذا عارض مدلول الحديث المروي عن المعصوم عليه السلام مدلول آية قرآنية معارضة مستقرة ثابتة، كان ذلك دليلا على عدم صدوره عن المعصوم، لأن آيات الكتاب والسنة المقطوعة الصدور وحي من الله تعالى، ومن المستحيل أن يقع التنافي والاختلاف في كلام الشارع المقدس[٦٥٤]، ويدل على ذلك ما رواه إبراهيم بن إسحاق، عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: ((أبى الله{أن يكون في حكمه اختلاف أو بين أهل علمه تناقض))[٦٥٥]، فالإمام جعل وجود الاختلاف والتناقض في الحكم الشرعي، كاشفا عن صدوره من عند غير الله تعالى[٦٥٦]، ودليلا على عدم صدوره عن المعصوم عليه السلام لأن مصدر القرآن والسنة القطعية واحد وهو الوحي الإلهي ومن غير الممكن

---

[٦٤٩] ظ: الرفاعي، محاضرات في أصول الفقه،٢/٤١٤.

[٦٥٠] ظ: الحشر/٧.

[٦٥١] أحمد بن حنبل، المسند،٤/١٣١؛ وظ: أبو داود، السنن،٢/٣٩٢؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ١/١٧٤.

[٦٥٢] ظ: النساء/٥٩.

[٦٥٣] ظ: الشاطبي، الموافقات،٤/١٤-١٥؛ الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،١١٧.

[٦٥٤] ظ: النساء/٨٢، والنجم/٣-٤.

[٦٥٥] الكليني، الكافي،١/٢٥١؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥/٧٤.

[٦٥٦] ظ: النساء/٨٢.

والمعقول أن يقع التنافي والاختلاف في كلام الله تعالى، فإذا لم يكن الحديث المـروي عـن المعصوم منافيا ومخالفا للقرآن مخالفة مستقرة ثابتة، فإنه لا يُعدّ مخالفاً، بل يكون موافقا لـه ويُعمل بمقتضاه، وهذا مثلما يشمل الأحاديث المؤكدة آيات القرآن والمفسرة لها، يشمل أيضا الأحاديث المخصصة والمقيدة لها[٦٥٧]، وعلى هذا تحتفظ السنة بمكانتها من القرآن بوصـفها مفسرة لمجملاته، ومخصصة لعمومياته، وتحتفظ بوظيفتها أيضا في التشريع المسـتقل إلـى جنبه، ومما يؤكد أن المراد بالمخالفة في روايات العرض هو خصوص المنافـاة والمخالفـة المستقرة الثابتة بين القرآن والحديث لا مطلق المخالفة، ما رواه أحمد بن الحسـن الميثمـي، عن الإمام الرضا عليه السلام من أنه: تنازع عنده قوم من أصحابه في الحـديثين المختلفـين عـن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الشيء الواحد، فقال عليه السلام: ((إن الله{حرم حراما، وأحـل حـلالا، وفـرض فرائض، فما جاء في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحل الله، أو دفع فريضة في كتاب الله رسمها بين قائم بلا ناسخ نسخ ذلك، فذلك مما لا يسع الأخذ به، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لـم يكـن ليُحرم ما أحل الله، ولا يُحلل ما حرم الله، ولا ليُغير فـرائض الله وأحكامـه))[٦٥٨]، فالسـنة المقطوعة الصدور لم تكن لتخالف كتاب الله تعالى، وإنمـا هـي مؤسسـة، أو مؤكـدة، أو مخصصة، أو مقيدة، أو مفصلة ومبينة لما شرع الكتاب الكريم من الأحكام، ومـن المعلـوم ((أن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله ولكنها مبيّنة عامه وخاصه))[٦٥٩]، فالسـنة المقطوعة الصدور عن المعصوم لا تخالف القرآن ولا تنافيه، بل تكون موافقة له وشـارحة ومبيّنة لعمومه وخصوصه.

إن عرض الأحاديث الشريفة على كتاب الله تعالى لا تنحصر فائدته بتحديد الموقف من الحديثيّن المختلفيّن فحسب، كما قد يُفهم من إيراد الأصوليين له في مبحث علاج التعـارض بين الأحاديث، وترجيح ما يوافق الكتاب منها على ما يخالفه[٦٦٠]، بل استعمالها يشمل حتـى الأحاديث التي لا مخالف لها، فإذا انفرد حديث بحكم ولم يكن له معارض، فإنه لا يُرد إلا إذا كان منافيا لآية كريمة، وأما إذا كانت نسبته للآية هي التقييد أو التخصيص فإنـه يُقبـل ولا

---

[٦٥٧] ظ: الخراساني، كفاية الأصول،٤٣٩ و٤٤٩.

[٦٥٨] الصدوق، عيون أخبار الرضا،١/٢٢-٢٣؛ وظ: الفيض الكاشاني، الصافي،١٢٢/٢.

[٦٥٩] الشافعي، الرسالة،٢٨٨.

[٦٦٠] ظ: الخراساني، كفاية الأصول،٤٤٤؛ الحكيم محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه،١٨٠/٦.

منافاة في ذلك، فالعرف لا يعدّ هذا النوع من المخالفة منافاة توجب الرد[٦٦١]، وأما إذا كان للحديث مخالف فإنهما يُعرضان معا على كتاب الله تعالى، فيُؤخذ بما وافق إطلاق الكتاب، أو عمومه، أو فحوى خطابه أو لحنه أو دليل خطابه[٦٦٢]، ويُطرح الآخر وإن كان في ذاته- لولا مخالفته بالحديث الآخر- صالحا لتخصيص الكتاب العزيز، ومثال الحديث المخالف المردود ما تقدم ذكره[٦٦٣]، من رد فاطمة الزهراء عليها السلام الحديث: ((نحن معاشر الأنبياء لا نورث))[٦٦٤]، فإنه مردود لمنافاته التامة لآيتّين من محكم القرآن هما نص في توريث الأنبياء[٦٦٥]، وقد ورد عن المعصومين عليهم السلام في أخبار كثيرة، إن كل ما روي عنهم من الحديث وخالف القرآن، فهو زخرف، يُطرح ويُضرب به عرض الحائط، ولا يُعمل به، إلى غير ذلك[٦٦٦]، وأما مثال الحديث الذي لولا مخالفته بحديث غيره لأصبح صالحا لتخصيص عموم آيات القرآن، ما رواه أبو هريرة، من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها))[٦٦٧]، فإنه معارض بما رواه محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: ((إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تزويج المرأة على عمتها وخالتها إجلالا للعمة والخالة، فإذا أذنت في ذلك فلا بأس))[٦٦٨]، وبعرض الروايتين على كتاب الله تعالى نجد الرواية المبيحة للنكاح مع الإذن، موافقة لإطلاق قوله تعالى- بعد ذكر المحرمات من النساء-: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ ﴾[٦٦٩]، فالآية مطلقة ودالة على جواز نكاح المرأة على عمتها وخالتها لأنها عامة في جميعهن، وما رواه أبو هريرة، خبر آحاد غير مجمع عليه، ولا مضمونه معلوم من

---

[٦٦١] ظ: الشاطبي، الموافقات،٤/١٤-١٥؛ البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،١/١٠٩؛ الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،١١٧-١١٩؛ الحكيم محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه،٦/١٨١.

[٦٦٢] ظ: الطوسي، الاستبصار،١/٣-٤، والعدة في أصول الفقه،١/١٠٢.

[٦٦٣] ظ: الأطروحة،١٣٤-١٣٥.

[٦٦٤] الطبري الإمامي، دلائل الإمامة،١١٨-١١٩؛ وظ: المفيد، المسائل الصاغانية،٩٩، وحديث نحن معاشر الأنبياء،٤.

[٦٦٥] ظ: مريم/٦، والنمل/١٦؛ وظ: تفسيرهما: الطوسي، التبيان،٧/١٠٥، و٨/٨٢-٨٣؛ الطباطبائي، الميزان،١٤/٢٣-٣٤، و١٥/٣٤٩.

[٦٦٦] ظ: البرقي، المحاسن،١/٢٢١؛ الكليني، الكافي،١/٦٩؛ الطوسي، التبيان،١/٥؛ الطبرسي، مجمع البيان،١/٣٩؛ الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١١٠؛ الوحيد البهبهاني، الرسائل الفقهية،٢٠٢.

[٦٦٧] الشافعي، كتاب الأم،٣/ ٢١٨؛ وظ: أحمد بن حنبل، المسند،١/٧٨.

[٦٦٨] الصدوق، علل الشرائع،٢/٤٩٩؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٠/٤٩٠.

[٦٦٩] النساء/٢٤.

الدين بالضرورة، فلا يُنسخ به القرآن[٦٧٠]، ومضمون الحديث الثاني الوارد عن الإمام الباقر عليه السلام يتماشى مع إطلاق الآية الكريمة، لذا يُؤخذ به ويُرد الحديث الأول المخالف للإطلاق الوارد فيها، وإن كان- لولا مخالفته بالحديث الثاني- صالحا لتخصيصها.

ولما كان العرض على القرآن يُؤدي إلى القطع بصدور الحديث أو عدم صدوره عن المعصوم، لذا يجب تحكيم هذه الضابطة في جميع الأحاديث الواردة في كتب المسلمين من دون استثناء، لأن صحة الرواية في اصطلاح المحدثين العام لا تعني أن مضمونها معلوم الصدور، وإنما تعني فقط: أن رواتها ثقات، ولما كان الثقة قد يخطئ أو يُكذب عليه[٦٧١]، فإن صحة ما يرويه يبقى في دائرة الظن، وإن القول: بوجود كتاب أحاديثه صحيحة كلها، لا يخلو من مبالغة[٦٧٢]، فلابد إذن لحسم الموقف، من عرض الحديث على محكم القرآن، فما كان مخالفا له في نفسه فهو غير حجة[٦٧٣]، لأنه باطل، وليس بشيء، ولم يقله الأئمة، ويُطرح على الجدار[٦٧٤]، وأما ما كان موافقا للقرآن فهو حجة يُؤخذ به ويُعتمد عليه، فمتى اختلف الحديثان على وجه لا يمكن رد أحدهما إلى الآخر، فالواجب عرضهما على القرآن، وذلك لاستفاضة الأخبار بالعرض عليه حتى وإن لم يكن في مقام اختلاف الأخبار، وكل ما خالفه فهو زخرف فيه تمويه وترقيش ويجب طرحه وعدم الأخذ به، وذلك لاستحالة مخالفة المعصومين للقرآن، لأنه آيتهم وحجتهم وأخبارهم تابعة له ومقتبسة منه، وأما ما ورد عن المعصومين عليهم السلام مخصصا أو مقيدا أو مبينا لأحكام الكتاب العزيز فليس من المخالفة في شيء[٦٧٥]، وروايات العرض على القرآن كثيرة، منها:

عن عبد الله بن عباس، عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((سيأتي ناس يحدثون عني حديثا، فمن حدثكم حديثا يضارع القرآن فأنا قلته، ومن حدثكم بحديث لا

---

[٦٧٠] ظ: الطوسي، التبيان،١٦٧/٣؛ الفيض الكاشاني، الصافي،٤٣٨/١.

[٦٧١] ظ: الخوئي، معجم رجال الحديث،٢٢/١و٢٤.

[٦٧٢] ظ: الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٩٥.

[٦٧٣] ظ: الخراساني، كفاية الأصول،٤٤٤.

[٦٧٤] ظ: الحر العاملي، الوسائل،١٠٩/٢٧-١١٥.

[٦٧٥] ظ: البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،١٠٩/١.

يضارع القرآن فلم أقله))[٦٧٦]، فلابد لكل حديث من الموافقة للقرآن، كما هو صريح هذه الرواية، ولو كان مخالفا له وجب أن يُدفع ويُرد، لأن رسول الله ﷺ لم يقله وإنما نُسب إليه، فاعتبار صحة الحديث، إنما هي بموافقته للقرآن وعدم مخالفته[٦٧٧].

عن زر بن حبيش، عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، قال رسول الله ﷺ: ((إنها تكون رواة بعدي، يروون عني الحديث فأعرضوا حديثهم على القرآن، فما وافق القرآن فخذوا به، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به))[٦٧٨]، فهذه الرواية نصت صراحة على عرض الحديث على القرآن وعدّ ما وافقه، وطرح ما خالفه، ومن المعروف بين العلماء إن من علامات وضع الحديث، أن يكون مخالفا للكتاب العزيز، فإذا جاء حديث بحكم يخالف ما في كتاب الله من أحكام، ولا مجال للتأويل فيه، فهو موضوع وباطل ومردود ويجب أن لا يؤخذ به.

عن جابر بن يزيد الجعفي، قال الإمام الباقر عليه السلام: ((انظروا أمرنا وما جاءكم عنا، فإن وجدتموه للقرآن موافقا فخذوا به، وإن لم تجدوه موافقا فردوه))[٦٧٩]، لا يوجد كتاب يُلجأ إليه للخروج من حالات الحيرة والتردد سوى القرآن الكريم، الذي وصفه الله تعالى بأنه القول الفصل، الذي فيه تبيان كل شيء، ولا يمكن أن يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، لأنه تنزيل من الله الحكيم الحميد[٦٨٠]، ولذا أشار الإمام الباقر عليه السلام إلى ضرورة موافقة الحديث للقرآن ليُؤخذ به، أما إذا كان مخالفا له فيجب رده.

عن السكوني، عن الإمام الصادق عليه السلام، عن أبائه الأئمة عليهم السلام، قال الإمام علي عليه السلام: ((إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نور، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه))[٦٨١]، إن علامة الحق أن يكون موافق لما في الكتاب العزيز فيُتبع، وعلامة الباطل أن يكون مخالف لما فيه فيُترك، فللحق نور يميزه، وللباطل ظلمة تدل عليه، فيُؤخذ بما وافق الكتاب العزيز ويُدع ما خالفه.

---

[٦٧٦] ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام،٢/١٩٨.
[٦٧٧] ظ: الشاطبي، الموافقات،٤/١٦.
[٦٧٨] الدار قطني، السنن،٤/١٣٤.
[٦٧٩] الفيض الكاشاني، الأصول الأصيلة،٩٧؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١٢٠.
[٦٨٠] ظ: النحل/٨٩، وفصلت/٤٢، والطارق/١٣.
[٦٨١] البرقي، المحاسن،١/٢٢٦؛ وظ: الكليني، الكافي،١/٦٩؛ الصدوق، الأمالي،٤٤٩.

عن محمد بن مسلم، قال الإمام الصادقعليه السلام: ((ما جاءك في رواية من بـر أو فـاجر يوافق القرآن فخذ به، وما جاءك في رواية من بر أو فاجر يخالف القرآن فلا تأخذ به))[٦٨٢]، فالعرض على القرآن شامل لجميع الروايات، ولا فرق في ذلك بين كـون الـراوي ثقـة أو فاسقا، فوثاقة الراوي بمجردها لا تؤدي إلى العلم بصدور ما يرويه عن المعصومعليه السلام وإنمـا تؤمننا فقط من احتمال تعمد الكذب، ويبقى احتمال خطأه في السماع والنقل قائما، فضلا عـن احتمال خطأ النساخ لروايته، والى احتمال أن تكون الرواية موضوعة على الثقات[٦٨٣].

عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله[٦٨٤]، قال الإمـام الصـادقعليه السلام: ((إذا ورد علـيكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه))[٦٨٥]، فإذا ورد خبران مختلفان متساويان متنا وسندا إلا أن أحدهما توافقه آيـة مـن كتاب الله في حكمه بخلاف الخبر الآخر، فإنه يُرجح الموافق للآيـة علـى غيـره، وذلـك لاعتضاده بها، ولأنها تفيده زيادة قوة في الظن به[٦٨٦]، فالمناسبة الإرتكازية تقتضـي كـون الكتاب مرجحا مستقلا سواء اعتضد مع غيره من المرجحات أم لم يعتضد[٦٨٧]، وهـذا مـا أكدته هذه الرواية الصحيحة[٦٨٨]، فالإمام الصادقعليه السلام عندما حدث بهذا المضمون، لـم يقـل شيئا من عند نفسه بغير وحي من الله تعالى، لأنه معصوم لا ينطق عن الهـوى[٦٨٩]، وهـذا يقتضي أن كل ما يقوله المعصوم فهو من عند الله ولم يُشرع في السنة أحكاما مخالفـة لمـا ثبت تشريعه في القرآن[٦٩٠].

---

[٦٨٢] العياشي، التفسير،٨/١؛ وظ: الطبرسي علي، مشكاة الأنوار،٢٦٧.

[٦٨٣] ظ: الخوئي، معجم رجال الحديث،٢٢/١و٢٤.

[٦٨٤] هو عبد الرحمن بن ميمون البصري، مولى كندة، من أصحاب الإمام الصادق، ثقة، ظ: النجاشـي، الرجال،٣٠؛ الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٩٩/٢، والرجال،٢٣٦.

[٦٨٥] الفيض الكاشاني، الأصول الأصيلة،٩٥؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١١٨/٢٧.

[٦٨٦] ظ: البرزنجي عبد اللطيف، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية،٢٣٤/٢.

[٦٨٧] ظ: الأنصاري مرتضى، فرائد الأصول،٦١/٤؛ القوجاني، جـواهر العقـول فـي شـرح فرائـد الأصول،١٥٢.

[٦٨٨] ظ: الحكيم محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه،١٨٥/٦-١٨٦.

[٦٨٩] ظ: النجم/٣-٤.

[٦٩٠] ظ: ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام،١٩٨/٢؛ الحر العاملي، الوسائل،١١٣/٢٧.

عن أيوب بن راشد، قال الإمام الصادقعليه السلام: ((ما لم يوافق من الحديث القرآن فهو زخرف))[٦٩١]، فكل ما جاء من حديث لا يصدقه كتاب الله ولا يوافقه، فهو باطل ومرفوض وزخرف، قد حُرّف وزُيّن ما فيه من التغيير والتمويه، فلا يُؤخذ به ولا يُعتمد عليه، والحديث المقطوع بصدوره لا يمكن أن يخالف القرآن مطلقا، ويُفاد من هذا **قاعدة عرض الحديث على القرآن لتحصيل القطع بصدوره أو عدمه استنادا إلى موافقته للقرآن أو مخالفته له.**

ب- عرض الحديث على السنة الشريفة:

وردت روايات كثيرة عن المعصومينعليهم السلامتفيد عرض أخبار الآحاد على السنة المقطوعة الصدور، المسموعة منهم مباشرة، أو المنقولة عنهم بالتواتر، أو المجمع على رواياتها، واتخاذها ميزانا للقطع بصدور خبر الواحد أو عدم صدوره عنهم، استنادا إلى موافقتها الخبر أو مخالفته لها، فالسنة المقطوعة الصدور هي المراد الواقعي للشارع ولا يمكن أن يصدر عنه خلاف الحكم الواقعي، ولهذا اتخذت المخالفة لها ميزانا لرد أخبار الآحاد والحكم بعدم صدورها عن المعصومين، فكل ما خالفها فهو باطل ومخالف للكتاب أيضا، لأن القرآن والسنة يصدران من مورد واحد، هو الوحي الإلهي ليس غير، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى۞إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[٦٩٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[٦٩٣]، فالآيات ناطقة بأن ما يصدر عن المعصوم وحي إلهي يجب العمل به ولا تجوز مخالفته[٦٩٤].

ومما لا شك فيه أن السنة النبوية الشريفة هي المصدر الثاني للتشريع إلى جنب القرآن الكريم، وكل منهما وحي منزل من الله تعالى، إلا أن الفرق بينهما هو أن القرآن موحى من الله تعالى بلفظه ومعناه وأسلوبه وصياغته، والسنة موحاة من الله تعالى بمعانيها فحسب، والرسول الكريمصلى الله عليه وآله وسلمهو الذي يقوم بصياغة ألفاظها ويُؤديها بأسلوبه الخاص[٦٩٥]، وعلى هذا

---

[٦٩١] الكليني، الكافي،٦٩/١؛ وظ: الفاضل التوني، الوافية في أصول الفقه،١٤١؛ الحر العاملي، الوسائل،١١٠/٢٧.

[٦٩٢] النجم/٣-٤.

[٦٩٣] الحشر/٧.

[٦٩٤] ظ: الطوسي، التبيان،٤٢١/٩، و٥٦٤/٩؛ الزمخشري، الكشاف،٢٨/٤، و٨٢/٤.

[٦٩٥] ظ: الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،٩٣.

فالسنة المقطوعة الصدور عن النبي الأكرمﷺوأهل بيته المعصومين، تصلح لتكون ضابطة كالقرآن لنقد الروايات والتأكد من صدورها، وقد ((اتفق من يُعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وإنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام، وقد ثبت عنهﷺأنه قال: ((ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه))[٦٩٦]، أي أوتيت القرآن وأوتيت مثله من السنة التي لم ينطق بها القرآن))[٦٩٧]، فلا يمكن إطلاقا أن تخالف السنة القطعية الصدور القرآن، وكل ما خالفها فهو مخالف للقرآن أيضا، والسنة التي تصلح لعرض الرواية عليها هي ما قطع بصدوره عن المعصوم بالتواتر أو بالضرورة من الدين أو المجمع عليه.

إن المراد من روايات عرض الأحاديث على القرآن والسنة القطعية الصدور، تأسيس **قاعدة تتمثل بعرض الأحاديث المضنون صدورها على ما كان مقطوع الصدور، فإن كانت مخالفة له مخالفة تامة، دل ذلك على عدم صدورها وعدم حجيتها**، إما لأنها موضوعة على المعصومين، أو لخطأ أو اشتباه الرواة الناقلين لها[٦٩٨]، فالمراد من العرض تحصيل العلم بما هو سنة وحجة واقعا، مما ينقله الرواة من أحاديث المعصومين، وقد رسم أئمة أهل البيتعليهم السلاممنهجا دقيقا محكما لتحقيق السنة الشريفة وتمحيصها، انطلاقا من وضع القواعد والموازين الخاصة بمعرفة السليم من السقيم من الأحاديث المروية عنهم، وقد جعلوا الكتاب العزيز والسنة القطعية الصدور ميزانا في ذلك، وقد وردت جملة من الروايات بهذا المعنى، منها:

جاء في عهد الإمام عليعليه السلاملمالك الأشتر: ((واردد إلى الله ورسوله ما يضلعك من الخطوب، ويشتبه عليك من الأمور، فقد قال سبحانه لقوم أحب إرشادهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[٦٩٩]، فالرد إلى الله

---

[٦٩٦] أحمد بن حنبل، المسند،١٣١/٤؛ وظ: أبو داود، السنن،٣٩٢/٢؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ١٧٤/١.

[٦٩٧] الشوكاني، إرشاد الفحول،١٦٠/١.

[٦٩٨] ظ: ابن الجوزي، الموضوعات،٣٦/١-٤٤.

[٦٩٩] النساء/٥٩.

الأخذ بمحكم كتابه، والرد إلى الرسول الآخذ بسنته الجامعة غير المفرقة))[٧٠٠]، أي: السنة التي أجمع المسلمون على صدورها، ولم يختلفوا في صحة نسبتها إلى المعصوم، وكلمة شيء نكرة في سياق الشرط، تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون، ومن الممتنع عقلا أن يأمر الله تعالى بالرد عند النزاع إلى ما لا يوجد عنده فصل النزاع، وإذا كان الرد إلى الله تعالى هو الرد إلى كتابه، فالرد إلى رسولهﷺهو الرجوع إليه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته[٧٠١].

عن سدير بن حكيم الصيرفي، قال الإمام الباقرعليه السلام: ((لا يُصدق علينا إلا بما يوافق كتاب الله وسنة نبيهﷺ))[٧٠٢]، فلا مناص من عرض الرواية على محكم الكتاب والسنة، فإن وافقتهما يُصدق بها ويُؤخذ بمضمونها، وإن خالفتهما تطرح ولا يُعتد بها، فالمقياس في قبول الرواية وتصديقها، موافقتها للكتاب والسنة.

عن الحسين بن أبي العلاء، قال: سألت الإمام الصادقعليه السلامعن اختلاف الحديث يرويه من نثق به، ومنهم من لا نثق به، قال: ((إذا ورد عليكم حديث، فوجدتم له شاهدا من كتاب الله، أو من قول رسول اللهﷺوإلا فالذي جاءكم به أولى به))[٧٠٣]، فالإمام تحدث عن عرض مطلق الحديث الذي ينقله الرواة على الكتاب والسنة، ولم يحدده في راو معين، فحديث الثقة أو غيره لو كان مخالفا للقرآن يُرد ولا يُؤخذ به ولا تغني الوثاقة عن ذلك، لاحتمال وضعه وتدليس سنده، أو وروده بطريق الخطأ أو اشتباه الراوي الناقل له، وأن مجرد فسق الراوي لا يسوغ رد حديثه رأسا لاحتمال صدقه، لأن الفاسق لا يكذب على طول الخط وقد يصدق أحيانا، ويدل على ذلك أن القرآن الكريم لم يأمر برد خبر الفاسق رأسا قبل التبيّن بشأنه وإقامة الدليل على صدقه أو كذبه، ومن ثم ترتيب الأثر على ذلك، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[٧٠٤]، فلابد من التثبت والتَبَيَّن من صدق الخبر أو كذبه قبل المبادرة إلى العمل

---

[٧٠٠] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٥٢/١٧.

[٧٠١] ظ: ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين،٣٩/١؛ ابن كثير تفسير القرآن العظيم،٦٥/١؛ الألوسي، روح المعاني،١٦/٢٥؛ الطباطبائي، الميزان،٥٦/١٩.

[٧٠٢] العياشي، التفسير،٩/١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٢٣/٢٧.

[٧٠٣] البرقي، المحاسن،٢٢٥/١؛ وظ: الكليني، الكافي،٦٩/١؛ الفيض الكاشاني، الحق المبين،٩.

[٧٠٤] الحجرات/٦.

بمتضمنه أو رده، وإن كان فسق الراوي مفروغا منه في الآية الكريمة لأنه خارج من طاعة الله إلى معصيته[٧٠٥]، ويجب اللجوء إلى العرض على الكتاب والسنة المقطوعة الصدور لمعرفة صدق الراوي أو كذبه فيما رواه وأخبر به، استنادا إلى موافقة ما يرويه لهما أو مخالفته لهما، فيؤخذ بما وافقهما وإن كان راويه فاسقا، ويرد ما خالفهما، وإن كان راويه ثقة، وإن المعيار لقبول الرواية وتصديقها هو الموافقة وعدم المنافاة للمقطوع بصدوره، والأمان غير حاصل بالخبر إلا بوجود الشاهد والدليل، ويفاد أيضا من هذا الحديث، والحديث الذي يليه، وضع **قاعدة الشاهد والأخذ به في ترجيح الحديث، وهو أن يروي الصحابي حديثا يُوافقه في روايته له صحابي آخر في اللفظ أو المعنى**، فالشواهد منها معنوية ومنها لفظية.

عن عبد الله بن بكير، قال الإمام الباقر عليه السلام: ((إذا جاءكم عنا حديث فوجدتم عليه شاهدا أو شاهدين من كتاب الله، فخذوا به، وإلا فقفوا عنده، ثم ردوه إلينا حتى يستبين لكم))[٧٠٦]، إذا لم يقم الدليل على صحة الخبر ولم يتوافر شاهد يؤيده من القرآن أو السنة، وجب الوقوف عنده ومراجعة الإمام بشأنه، لئلا يقع المكلف بالمحرمات من خلال الدخول في الشبهات من حيث لا يعلم، فما أشكل فهمه من حديث الأئمة على الراوي أو السامع وجب رده إلى الإمام ولي الأمر ليفصح عن بيانه ويستنبط أحكامه[٧٠٧].

عن أيوب بن الحر، قال: سمعت الإمام الصادق عليه السلام يقول: ((كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله، فهو زخرف))[٧٠٨]، فالروايات تعرض على محكم الكتاب والسنة، فيُحكم بحجية الموافقة لهما للعلم بصدورها حينئذ، وترد المنافية لهما، للعلم بعدم صدورها وبطلانها، لأنها مُحرفة ومُزيفة ومُزينة وبعيدة عن الواقع.

عن هشام بن الحكم، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((لا تقبلوا علينا حديثا إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهدا من أحاديثنا المتقدمة))[٧٠٩]، فكل حديث لا يوافق القرآن

---

[٧٠٥] ظ: الطوسي، التبيان،٣٤٣/٩-٣٤٤؛ الطباطبائي، الميزان،٣١١/١٨.
[٧٠٦] الكليني، الكافي،٢٢٢/٢؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١١٢/٢٧.
[٧٠٧] ظ: النساء/٨٣.
[٧٠٨] العياشي، التفسير،٩/١؛ وظ: الكليني، الكافي،٦٩/١.
[٧٠٩] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٤٨٩/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥٠/٢.

والسنة المقطوعة الصدور، ولا يدل عليه شاهد صدق من الأحاديث الثابتة عن المعصـــومين يُطرح ولا يُعتد به، وذلك أن أهل البيت وأئمتهم عليهم السلام لا يتحدثون بما يخـــالف المقطـــوع مـــن القرآن والسنة.

عن الحسن بن الجهم، قال: قلت للإمام الرضا عليه السلام: تجيئنا الأحاديث عـــنكم مختلفـــة، فقال: ((ما جاءكم عنا فقسه على كتاب الله{وأحاديثنا، فإن كان يشبهها فهو منا، وإن لم يكـــن يشبهها فليس منا))[710]، فإذا ورد حديثان مختلفان عن الأئمة عليهم السلام ينبغي قياسهما على كتـــاب الله والسنة المقطوعة الصدور، فإن أشبههما الحديث فهو حق صادر عن المعصومين عليهم السلام وإن لم يشبههما فهو باطل مردود، ولا تصح نسبته إليهم.

عن يونس بن عبد الرحمن، قال الإمام الرضا عليه السلام: ((لا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإنا إن تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة، إنا عن الله وعن رسوله نحدث، ولا نقول: قال فلان وفلان، فيتناقض كلامنا، إن كلام آخرنا مثل كلام أولنا، وكلام أولنـــا مصـــداق لكـــلام آخرنا، فإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه عليه، وقولوا: أنت أعلم وما جئت به))[711]، فالإمام يُشير إلى **قاعدة لقبول الروايات وعدّها انطلاقا من عرضها علـــى محكـــم الكتـــاب والسنة، فإن وافقتهما فهي صادرة عن أئمة أهل البيت واقعا، وإن خالفتهما فهي موضوعة وباطلة** لأنهم عليهم السلام لا يتكلمون بخلافهما ولا يصدرون إلا عن الوحي الإلهي، فهم يتحدثون عن الكتاب العزيز وعن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وكلامهم واحد لا يختلف مطلقا، لأن مورده واحد لا تعدد ولا تناقض ولا تضاد فيه.

وخلاصة ما تقدم يبدو أن ضابطة العرض على الكتاب والسنة المعلومة الصدور ليست نابعة من أفكار العلماء واجتهاداتهم الشخصية، وإنما هي مجعولة من الشارع المقدس، وهي لا تقبل الخطأ وتؤدي إلى القطع بصدور الحديث أو عدم صدوره، وبهذا تمتاز من طريقة نقد السند المبنية على ثبوت وثاقة الراوي، التي لا تؤدي إلى أكثر من الظن بصـــدور الحـــديث، وتأكيد الشارع المقدس على عرض روايات الثقات وغيرهم، على الكتاب والسنة يدل علـــى

---

[710] الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢/١٠٨؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١٢١.

[711] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٤٩٠.

أنه لا يعدّ مجرد وثاقة الراوي أو عدمها سببا للأخذ بمضمون الرواية أو رده، ولا بـد مـن إحراز عدم المخالفة لما هو ثابت وقطعي الصدور، وبذا يؤصل أئمة أهل البيت عليهم السلام **لقاعـدة العرض على الكتاب والسنة التي تؤدي إلى العلم بصدور الحديث وصحته أو عدمها، فـإن كان موافقا لهما أو لأحدهما حصل القطع بصدوره، وإن كان منافيا لهما أو لأحدهما حصل القطع بعدم صدوره.**

ثانياً: معرفة جهة صدور الحديث:

جعل أئمة أهل البيت عليهم السلام ضابطة تؤدي إلى معرفة جهة صدور الحديث وذلك انطلاقـا من عرضه على فتاوى المخالفين والأخذ بما خالفها ورد ما وافقها، ويختص تطبيـق هـذه الضابطة بالأحاديث إذا وقع بينها الاختلاف، فتعرض حينئذ على فتاوى المخالفين ويؤخذ بما خالفها[٧١٢]، للعلم بصدورها وكونها مراد الشارع المقدس الذي يجـب العمـل بـه، وأمـا الأحاديث التي يكون مضمونها موافقا لفتاواهم فلابد من طرحها وعدم الأخـذ بهـا، لأنهـا موضوعة ومزورة [٧١٣]، لذا سأتناول الحديث الموافق للمخالفين وسببه، وأتنـاول عـرض الأحاديث المختلفة على فتاوى المخالفين وماهية ذلك العرض وغايته، على النحو الآتي:

أ- الحديث الموافق للمخالفين:

إن استيلاء السلطات الظالمة والحكام الجهلة على إمامة المسلمين ومقاليـد أمـورهم، وتدخلهم في مرافق الحياة كلها حتى التشريع والعقيدة إلى حد سـفك الـدماء وقتـل الـنفس المحرمة، حتى أن بعض خلفاء بني العباس ممن كان على الاعتزال قتل جماعة من العلماء، طالبا منهم القول بحدوث القرآن[٧١٤]، وفي مثل هذه الأجواء زيفت عناصر الجهل والـزور نصوصا وثبتت أحاديث تخدم إرادات الحاكمين وأهوائهم، فقد أدت السياسة أثرا كبيـرا فـي عملية الوضع والاختلاق في الحديث، حتى جند بعض الوضاعين المنتفعين أنفسـهم لوضـع الأحاديث التي تصور مشروعية الدولة ووجودها بقصد التقرب إلى السلطة، ليحظـوا بـذلك عند الولاة ويقربوا مجالسهم ويصيبوا الأموال والضياع، فظهر حديث كثير موضوع وبهتان

---

[٧١٢] ظ: الكليني، الكافي،١/٦٨؛ الصدوق، من لا يحضره الفقيه،٣/١١؛ الطوسي، التهذيب،٦/٣٠٣.

[٧١٣] ظ: البرقي، المحاسن،١/٢٥٥؛ الكليني، الكافي،٢/٢٢٤.

[٧١٤] ظ: الأيجي، المواقف،١/٤٥-٤٦؛ أحمد محمود صبحي، في علم الكلام دراسة فلسفية،١/١٩.

منتشر أدى إلى إفساد الحديث ومضامينه[٧١٥]، ولذا فإن الباعث على وجود الحديث الموافق للمخالفين هو الوضع والتزوير، وهو مرتبط بعدم الوثوق بما دُس في ذلك التراث بما يوافق السلاطين، ويتضح ذلك من البيان الآتي:

الوضع والتزوير:

كانت السلطة المنحرفة الجائرة تطارد أئمة أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم بوصفهم المعارضين الذين يمتلكون عقيدة وفكرا كاملا مستقلا، ومعتمدا في استنباط التشريع على المصادر الأساسية وهما القرآن الكريم والسنة الشريفة، لذا كانوا يُعدّون مصدر قلق لأولئك الحكام الطغاة الظالمين الذين يريدون الاستبداد بحكم الأمة وفرض إرادتهم على عقيدتها، وتشريع الأحكام على أهوائهم[٧١٦]، وفي مثل هذه الظروف والأجواء يكون وضع الحديث المخالف لما عند الأئمة وأصحابهم من عقائد وأحكام وبثها بين المسلين لتفريق المذاهب وإلقاء الخلاف، هو المتوقع من أولئك الحكام غير الورعين ومن أتباعهم وأذنابهم ومن سار في ركبهم وتقرب إليهم[٧١٧]، وإلى ذلك يشير الإمام الباقر عليه السلام فيما رواه عنه أبان بن أبي عياش، راوي كتاب سُليم بن قيس الهلالي، بقوله: ((لم نزل أهل البيت نُذل ونُقصى ونُحرم ونُقتل ونُطرد، ونخاف على دمائنا وكل من يحبنا، ووجد الكذابون لكذبهم موضعا يتقربون به إلى أوليائهم وقضاتهم وعمالهم في كل بلدة، يحدثون عدونا عن ولاتهم الماضين بالأحاديث الكاذبة الباطلة، ويروون عنا ما لم نقله تهجينا منهم لنا وكذبا منهم علينا وتقربا إلى ولاتهم وقضاتهم بالزور والكذب، وكان عظم ذلك وكثرته في زمن معاوية بعد موت الحسن عليه السلام فقتلت الشيعة في كل بلدة، وقطعت أيديهم وأرجلهم على التهمة والظنة من ذكر حبنا والانقطاع إلينا))[٧١٨]، فالإمام يصف ما كان يتعرض له أئمة أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم

---

[٧١٥] ظ: المدني، الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة،٥-٧؛ العلوي محمد بن عقيل، النصائح الكافية،١٥٢؛ الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٢٦٨.

[٧١٦] ظ: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٤٤/١١؛ المقريزي، النزاع والتخاصم،٣٦؛ الأميني عبد الحسين، الغدير،٢٢٧/١٠؛ رسول جعفريان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت،٢٤٣/١؛ الجلالي، تدوين السنة،٤١١-٤٢٢.

[٧١٧] ظ: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٤٣/١١-٤٤؛ الجندي، الإمام جعفر الصادق،١٠٧-١٠٨؛ رسول جعفريان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت،٢٦٠/١-٢٦٩.

[٧١٨] الهلالي، كتاب سُليم بن قيس،١٨٨؛ وظ: المجلسي، البحار،٢١٨/٢.

من القتل والتشريد على أيدي الحكام البغاة، وما كان يقوم به زبانيتهم من الكـــذب والوضـــع والتدليس في الحديث ليحرفوا الحقائق ويوهموا الناس، وما كانوا ينسبونه من الزور والبهتان لأئمة أهل البيت بقصد تشويه تأريخهم الناصع المجيد ومسيرتهم المشرقة لينقصوا من قدرهم ويحطوا من مكانتهم ويبغضوهم إلى الناس، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى التزويـــر ووضـــع الحديث الموافق لرغبات المخالفين وشيوعه وانتشاره بين الناس.

وقد وصف الإمام الصادق عليه السلام هذه الفرقة المنحرفة، فيما رواه عنه عبد الله بن زرارة، بقوله عليه السلام: ((إن الناس بعد نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ركب الله بهم سنة من كـــان قـــبلكم، فغيـــروا وبـــدلوا وحرفوا وزادوا في دين الله ونقصوا منه، فما من شيء عليه الناس اليوم إلا وهـــو محـــرف عما نزل به الوحي من عند الله))[719]، وهذا تقويم من الإمام لعلوم محدثي هذه الطائفة فـــي زمانه، وما هم عليه من الوضع والتحريف والتبديل، لما نزل بـــه الـــوحي مـــن التشـــريع والأحكام، وقد أشار الإمام الصادق عليه السلام أيضا إلى ضعف الحديث عند المخالفين، فيمـــا رواه عنه إسحاق بن عمار، بقوله عليه السلام: ((يظن هؤلاء الذين يدعون أنهم علماء وفقهاء، أنهـــم قـــد أتوا جميع الفقه والعلم في الدين مما تحتاج هذه الأمة إليه، وصح لهـــم عـــن رســـول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلموه وحفظوه، وليس كل علم رسول الله علموه ولا صار إلـــيهم عـــن رســـول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عرفوه، وذلك أن الشيء من الحلال والحرام والأحكام، قد يرد عليهم فيُسألون عنه، فلا يكون عندهم فيه أثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم))[720]، فزعمهم الباطل هذا وادعائهم الكاذب، كان يـــدفعهم إلى التقول في دين الله بغير علم، وإلى اختلاق الأحاديث والتحريف لكـــي لا يُنســـبون إلـــى الجهل، وبذلك صرح الإمام الصادق عليه السلام في ذيل حديثه السابق، مشيرا إلى ضعفهم في مجال الرواية، فقال: ((ويستحيون أن ينسبهم الناس إلى الجهل ويكرهون أن يُسألوا فـــلا يُجيبـــون، فيطلب الناس العلم من معدنه، فلذلك استعملوا الرأي والقياس في ديـــن الله وتركـــوا الآثـــار ودانوا البدع))[721]، فبسبب جهلهم في الأحكام وقصر نظرهم وعجزهم عـــن فهـــم معـــالم

---

[719] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،١/٣٥٢؛ وظ: المجلسي،٢/٢٤٨.

[720] العياشي، التفسير،٢/٣٣١؛ وظ: المفيد، الاختصاص،٢٨٥؛ الحويزي، نور الثقلين،٣/٢٧٤.

[721] المفيد، الاختصاص،٢٥٨؛ وظ: الحـــر العـــاملي، الوســـائل،٢٧/٦١؛ البحرانـــي هاشـــم، غايـــة المرام،٤/٣٢١.

الشريعة وإدراك أحكامها، وعزوفهم عن أئمة أهل البيت وتنكرهم لفضلهم وعلمهم، مالوا إلى القياس والبدع لتسويغ ذلك العجز والتقصير.

وكان أولئك المدّعون يستندون في أحكامهم وفتاواهم إلى سيرة الصحابة والتابعين، وهذا أدى إلى اضطراب أحكامهم وفتاواهم، لأن اختلاف آراء الصحابة وأذواقهم والتابعين، كان على درجة كبيرة يصعب معها جمع الآراء والفتاوى واستنباط الحكم الصحيح، كما أنهم اتجهوا نحو القياس والقول بالرأي بذريعة نقص النصوص، فإنهم قد أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي والقياس[٧٢٢]، كل هذا أدى إلى ضعفهم في مجال الحديث والرواية، وإعراضهم عن الروايات الصحيحة الصادرة عن أئمة أهل البيت وورثة علم رسول الله ﷺ وحملة شريعته، واعتمادهم الروايات الموضوعة التي لا تعارض إرادة السلطة وتؤسس لمشروعيتها وتقربهم زلفى إلى السلاطين، لذا جعل أئمة أهل البيت عليهم السلام **قاعدة عرض الأحاديث على فتاوى المخالفين ومخالفة الروايات التي تتماشى ورغبات الحكام وتتعارض مع الدين وأحكامه وطرحها، والأخذ بما خالفها.**

ب- عرض الأحاديث المختلفة على فتاوى المخالفين:

بعد أن عرفنا أن هناك روايات موافقة للمخالفين، لأنها موضوعة لأجل السلطات الجائرة ومصالحها[٧٢٣]، وبعد أن اجتمعت الأحاديث كلها في ميدان واحد، أصبح تمييز الحديث الموافق للحق، من الآخر الموافق للسياسة، الوارد بشكل منسجما مع رأي المخالفين، أمر ضروري لابد منه، حتى يمكن الوصول إلى الحق، فاحتمال كونه في طرف الحديث الذي يخالف المخالفين أمر وارد[٧٢٤]، والراجح من الحديث ما كان موافقا لما عليه الأئمة وأصحابهم، المنقول عنهم بالطرق المعتمدة والمعمول به والمعول عليه، لذا أمر الأئمة عليهم السلام أصحابهم بعرض الأحاديث المختلفة على فتاوى المخالفين، وطرح ما وافقها

---

[٧٢٢] ظ: الجصاص، الفصول في الأصول،٤/٦٤-٦٥؛ الرافعي، فتح العزيز،٧/٨١؛ رسول جعفريان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت،١/٢٧٨.

[٧٢٣] ظ: ابن الجوزي، الموضوعات،١/٣٦-٤٤؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،١١/٤٣-٤٤؛ الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٢٦٨.

[٧٢٤] ظ: الأحسائي ابن أبي جمهور، عوالي اللئالي،٤/١٣٣؛ الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١١٨؛ المجلسي، البحار،٢/٢٣٥.

والأخذ بما خالفها، وذلك لأن ما خالفهم فيه الرشاد[٧٢٥]، وبيان ذلك يستدعي توضيح الأمور الآتية:

١- إن العرض على فتاوى المخالفين يختص بالروايات المنقولة عن المعصومين عليهم السلام إذا وقع الاختلاف فيها، أما الروايات المفردة الصادرة عنهم التي ليس لها مخالف، فإن ورد ما يوافقها في روايات المخالفين يكون ذلك محصلا للعلم بصدورها، إذ تكون حينئذ من السنة المجمع عليها، فليس الغرض من العرض على فتاوى المخالفين، هو المخالفة دائما لكل ما يرد عنهم ما دام ذلك رأيا لهم، بل الأمر يرتبط بعدم الثقة بصدور الأخبار الموافقة لفتاواهم، نظرا للظروف القاسية التي مر بها الأئمة عليهم السلام وأتباعهم، وما لحق بالحديث الشريف من الوضع والتزوير بأيدي الطغاة والمنحرفين[٧٢٦].

٢- ليست الغاية من العرض على فتاوى المخالفين والأخذ بما يخالفها، تخطئة التراث الآخر وشجبه في الحديث والفقه مطلقا، ومخالفة الفتاوى بما هي فتاوى للمخالفين، وإنما المراد مخالفة الفتاوى المنحرفة التي تتماشى مع ميول السلطة وإرادة الحاكمين، ويؤيد ذلك ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام من روايات، منها:

ما رواه عمر بن حنظلة، في مقبولته بشأن الحديثين المختلفين، عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: ((يُنظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيُؤخذ به، ويُترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة))، قلت: جُعلت فداك، أرأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة، ووجدنا أحد الخبرين موافقا للعامة والآخر مخالفا لهم، بأي الخبرين يُؤخذ؟ قال: ((ما خالف العامة ففيه الرشاد))، فقلت: جُعلت فداك، فإن وافقهما الخبران جميعا؟ قال: ((يُنظر إلى ما هم إليه أميل، حكامهم وقضاتهم فيُترك، ويُؤخذ بالآخر))[٧٢٧]، فالإمام يصرح بأن الروايتين المختلفتين إذا كانتا معا موافقتين لفتاوى

---

[٧٢٥] ظ: الكليني، الكافي،٦٨/١؛ الصدوق، من لا يحضره الفقيه،١١/٣؛ الطوسي، التهذيب،٣٠٣/٦.

[٧٢٦] ظ: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٤٤/١١؛ المقريزي، النزاع والتخاصم،٣٦؛ البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،٥/١؛ العلوي محمد بن عقيل، النصائح الكافية،١٥٢؛ الأميني عبد الحسين، الغدير،٢٧٧/١٠.

[٧٢٧] الكليني الكافي،٦٨/١؛ وظ: الصدوق، من لا يحضره الفقيه،١١/٣؛ الطوسي، التهذيب،٣٠٢/٦-٣٠٣؛ الحر العاملي، الوسائل،١٠٦/٢٧-١٠٧.

المخالفين، فإنهما لا تطرحان معا، وإنما تطرح خصوص الموافقة منهما لما عليه حكامهم وقضاتهم لما هو معلوم من انحرافهم، ويُؤخذ بالأخرى على الرغم من موافقتها لفتاواهم أيضا، فالحديث المخالف لغيره الموافق للمخالفين يُرد على أساس التشكيك في أصل صدوره بسبب الوضع والتزوير.

٣- ورد على لسان الروايات (مخالفة العامة، وموافقة العامة)، والمراد بالعامة أولئك الرعاع وقادتهم من الفقهاء المتملقين الذين كانوا يسيرون بركاب الحكام ويسوغون لهم جملة تصرفاتهم، بما يضعون لهم من أحاديث باطلة، حتى انتشر الوضع على عهدهم انتشارا كبيرا، وليس المراد بالعامة في تلك الروايات أئمة المذاهب الأربعة وهم، أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، ولا أتباعهم، إنما المراد أولئك الكذابين من أذناب الحكام فقهاء ومحدثين ممن يستسيغون الكذب والدس مراعاة لعواطفهم وميولهم السياسية وغيرها[٧٢٨]، فطرح الرواية الموافقة لفتاواهم، مرتبط بما تكشف عنه هذه الموافقة من كونها موضوعة أصلا وغير صادرة عن المعصوم وترد حالا، وإن الأخذ بالرواية المخالفة لفتاوى المخالفين، مرتبط بما تكشف عنه هذه المخالفة من صدور الرواية المخالفة لفتاواهم عن الإمام عليه السلام.

٤- وردت روايات كثيرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام تأمر بعرض الأحاديث المختلفة على فتاوى المخالفين، وطرح ما وافقها، والأخذ بما خالفها، منها:

ما رواه زرارة، عن الإمام الباقر عليه السلام في الخبرين المختلفين، أنه قال: ((انظر إلى ما وافق منهما مذهب العامة فاتركه، وخذ بما خالفهم فإن الحق فيما خالفهم))[٧٢٩]، فالإمام يوصي بالعرض على مذهب المخالفين وفتاواهم، ومخالفتهم فيما هم فيه، والأخذ بما خالفهم لأنه الحق الذي ينبغي أن يُتبع، وفي هذا إشارة إلى نكتة في المقام وهي أن بعض الفتاوى التي كانت سائدة عند المخالفين، كان يتبناها السلطان الجائر، ويعدّ كل نظر مخالف لهذه الفتاوى خروجا على إرادته و سلطانه.

---

[٧٢٨] ظ: الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،٢٥٥-٢٥٦؛ الحكيم محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه،١٩٣/٦.

[٧٢٩] الأحسائي ابن أبي جمهور، عوالي اللئالي،١٣٣/٤؛ وظ: الشهيد الثاني، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية،٤٠/١؛ المجلسي، البحار،٢٤٦/٢؛ النوري، مستدرك الوسائل،٣٠٣/١٧.

عن الحسين بن السري الكناني الكوفي، قال: الإمام الصادق عليه السلام: ((إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا بما خالف القوم))(٧٣٠)، فإذا كان في الحديث ما يشبه المخالفين في أحكامهم وفتاواهم فإنه يُطرح، وما لم يشبه ما في أيديهم يُؤخذ به، فإذا تساوت الروايتان في العدالة والعدد عُمل بأبعدهما عن قول المخالفين(٧٣١)، وفي هذا إشارة إلى **علم مختلف الحديث الذي تعد معرفته ومعرفة ما يترتب عليه من أعظم المهمات عند الفقهاء والمحدثين**(٧٣٢)، وهو العلم الذي يُبحث فيه عن الأحاديث المتعارضة التي يقع التنافي بين مدلوليها، وعن كيفية علاج هذا التعارض ورفعه(٧٣٣).

عن محمد بن عبد الله، قال: قلت للإمام الرضا عليه السلام: كيف نصنع بالخبرين المختلفين؟ فقال: ((إذا ورد عليكم خبران مختلفان، فانظروا إلى ما يخالف منهما العامة فخذوه، وانظروا إلى ما يوافق أخبارهم فدعوه))(٧٣٤)، فإذا ورد حديثان مختلفان ((يكون أحدهما مخالفا لأهل الخلاف، والآخر موافقا فيُرجح المخالف، لاحتمال التقية في الموافق))(٧٣٥)، فما كان من الأخبار موافقا لما عليه سيرة المخالفين من الحكام وأذنابهم، يُطرح ولا يُعمل به لأنه موضوع، وما كان مخالفا لهم يُؤخذ به لأنه صادر على نحو التشريع الدائم وبيان الحكم الواقعي، ويُعد هذا **قاعدة وميزان لترجيح أحد الخبرين المختلفين، وهي مخالفة المخالفين، فتقبل الرواية المخالفة لما عندهم من خبر أو فتوى أو رأي، وتطرح الرواية الموافقة لما عندهم من ذلك.**

---

(٧٣٠) الفيض الكاشاني، الأصول الأصيلة،٩٥؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١١٨/٢٧؛ المجلسي، البحار،٢٣٥/٢.

(٧٣١) ظ: المحقق الحلي، معارج الأصول،١٥٦؛ العاملي حسن، معالم الأصول،٢٥٥.

(٧٣٢) ظ: العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٧١.

(٧٣٣) ظ: الصدر حسن، نهاية الدراية،٢٨.

(٧٣٤) الحر العاملي، الوسائل،١١٩/٢٧؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٣٥/٢.

(٧٣٥) العاملي حسن، معالم الأصول،٢٥٥.

ثالثا: العمل بالحديث الأقرب صدوراً :

المقصود بالحديث الأقرب صدورا، هو الحديث الذي تأخر صدوره عن صدور الحديث المخالف له[٧٣٦]، فلو اختلف الحديثان عن رسول الله ﷺ وعُلم تأريخ صدورهما، كان المتأخر منهما أولى بالعمل به، سواء أكان مطابقا للأصل أم لم يكن، ومع جهل التأريخ وعدم وجــود مرجح أخر، وجب التوقف، لأنه كما يُحتمل أن يكون أحــدهما ناســخا يُحتمــل أن يكــون منسوخا[٧٣٧]، وقد ثبت في تأريخ التشريع الإسلامي، إن الأحكام الشرعية ما كانت ترد دفعة واحدة، بل كان تبليغها متدرجا بحسب الحوادث والمصالح، فكثيرا ما كان يُبلغ الحكم عامــا، ثم يُبلغ بعد مدة من الزمن ما يخصص ذلك الحكم أو يقيده أو ينسخه، على وفق مــا تحتــاج إليه العقيدة الإسلامية من تشريع يتماشى مع المصلحة العامة للإسلام والمسلمين[٧٣٨]، وهــذا الأمر وارد مثله في القرآن الكريم[٧٣٩]، فلابد من النظر إلى وقت صدور الحديثين المختلفين عن رسول الله ﷺ ليُؤخذ بالمتأخر منهما إذا اقترن به من الأمارات ما يدل على تأخير وقــت صدوره، فيُقدم العمل به على مخالفه، ومن صور ذلك، أن يُقدم الخبر الــذي صــدر عــن رسول الله ﷺ في المدينة على الخبر الذي صدر عنه في مكة، لظن التأخر فيه، أو أن يكــون أحد الخبرين مؤرخ بتأريخ مضيق بخلاف الأخر فيُقدم غير المؤرخ لاحتمال تــأخره علــى الأغلب، أو أن يكون احتمال رواية أحد الخبرين بعد رواية الآخر هو الأغلب علــى الظــن، كأن يرويه من تأخر إسلامه أو تأخر موته، فيُقدم على خبر من سبقه في ذلك[٧٤٠].

أما إذا كان الحديثان المختلفان صادرين عن أئمة أهل البيت عليهم السلام ولــم يُعــرف تــأريخ صدورهما عنهم، ولا الظروف المحيطة بهم، ولا مناسبات الصدور وملابساتها، ولــم يكــن هناك مرجح آخر، فيُتوقف عن الأخذ بأحدهما، كما هو الحال مــع جهــل تــأريخ صــدور

---

[٧٣٦] ظ: البهادلي، مفتاح الوصول إلى علم الأصول،٣٦٢/٢.

[٧٣٧] ظ: المحقق الحلي، معارج الأصول،١٥٦؛ العاملي حسن، معالم الأصول،٢٥٤.

[٧٣٨] ظ: الزمخشري، الكشاف،٤٢٨/٢؛ الطباطبائي، القرآن في الإسلام،١١٩.

[٧٣٩] ظ: البقرة/١٠٦، والمجادلة/١٢-١٣.

[٧٤٠] ظ: الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام،٢٦٨/٤-٢٦٩؛ البرزنجي عبد اللطيف، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية،٢٣٩/٢.

الخبرين المختلفين عن رسول الله ﷺ[٧٤١]، وإن كان هناك من يرى وجوب التخيير مطلقا بين الخبرين المختلفين الصادرين عن الأئمة، فيقول: ((أما إن كان عن الأئمة عليهم السلام وجب القول بالتخيير، سواء عُلم تأريخهما أو جُهل، لأن الترجيح مفقود عنهما، والنسخ لا يكون بعد النبي ﷺ فوجب القول بالتخيير))[٧٤٢]، وفي هذا القول نظر، لأنه معارض بالأخبار الدالة على العمل بالحديث الأقرب صدورا[٧٤٣]، والقول بالتخيير ليس قولا مطلقا[٧٤٤]، وإنما يصار إليه عند فقدان كل المرجحات بين الحديثين المختلفين واضطرار المكلف إلى العمل بأحدهما، بل هناك أخبار بالإرجاء، أو التوقف، أو الاحتياط عند فقد المرجح[٧٤٥].

أما إذا عُلم تأريخ صدور الحديثين المختلفين عن أئمة أهل البيت عليهم السلام فيُؤخذ بالأقرب صدورا، كونه مراد الشارع المقدس، وعدّ الحديث الأول صادرا تقية أو نحوها، فكل إمام أعلم بزمانه وأحكامه، وأعرف من غيره بالمصلحة الدينية العليا، وما يتناسب والظروف المحيطة به، وما يستوجب عليه القيام به[٧٤٦]، فالأخذ بالحديث الأقرب صدورا له ما يسوغه، سواء أكان ذلك بسبب دراية أئمة أهل البيت بالمصلحة العليا وما يناسبها، أم بسبب وقوع النسخ في الحديث المتأخر، لانتهاء أمد العمل بالحديث المتقدم، أو تغيير موضوعه، أو لتبدل المصلحة على اختلاف الأزمنة [٧٤٧]، ويتضح ذلك من البيان الآتي:

---

[٧٤١] ظ: العاملي حسن، معالم الأصول،٢٥٤.

[٧٤٢] المحقق الحلي، معارج الأصول،١٥٦.

[٧٤٣] ظ: الكليني، الكافي،٦٧/١، و١٨/٢؛ الحلي الحسن بن سليمان، مختصر البصائر،٢٨٦؛ الحر العاملي، الوسائل،١٠٩/٢٧و١١٢.

[٧٤٤] ظ: الأنصاري مرتضى، فرائد الأصول،٤٨/٤.

[٧٤٥] ظ: الكليني، الكافي،٢٢٢/٢، و٣١٩/٤؛ الطوسي، التهذيب،٤٦٧/٥، والآمالي،٢٣٢؛ الأحسائي ابن أبي جمهور، عوالي اللئالي،١٣٣/٤.

[٧٤٦] ظ: الصدوق، من لا يحضره الفقيه،٢٠٣/٤؛ البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،١٠٦/١؛ المظفر محمد رضا، أصول الفقه،١٩٨/٣.

[٧٤٧] ظ: ابن حزم، الناسخ والمنسوخ،٧-٨؛ الطباطبائي، الميزان،٢١٤/١٥؛ الحكيم محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه،٢٩٤/٥و٢٩٦.

أ- دراية أئمة أهل البيت(عليهم السلام) بمصلحة الإسلام والمسلمين:

إن من وجوه الأخذ بالحديث الأقرب صدورا من بين الحديثين المختلفين، هو أن إمام كل عصر أعرف بمصالح أصحابه وأعلم بزمانه وأحكامه، وأحرص على الدين ومعالمه من غيره من الناس، فلو كان في الحديث المتقدم تقية، فالحديث المتأخر رافع لها ويجب الأخذ به كونه الحكم الواقعي المراد للشارع المقدس، ولا صارف عنه لغيره، وإن كان في الحديث المتأخر تقية، وجب الأخذ به لدفع الضرر[٧٤٨]، وقد عمل الشيخ الصدوق بهذه الميزة عند ترجيحه أحد الخبرين المختلفين على الآخر، إذ ذكر حديثين مختلفين أحدهما عن الإمام الحسن العسكري، والآخر عن الإمام جعفر الصادق(عليهما السلام) ثم قال: ((لست أفتي بهذا الحديث، بل أفتي بما عندي بخط الحسن بن علي(عليهما السلام) ولو صح الخبران جميعا لكان الواجب الأخذ بقول الأخير، كما أمر به الصادق(عليه السلام) وذلك أن الأخبار لها وجوه ومعان، وكل إمام أعلم بزمانه وأحكامه من غيره من الناس))[٧٤٩]، فالظاهر أن اختلاف أحاديث الأئمة ناشئ عن التقية ونحوها، لدفع الضرر عن أصحابهم والحفاظ على دينهم، فكل إمام منهم أعرف من غيره بمصلحة الإسلام والمسلمين وما يصلح لهما في وقته، لذا يُقدم الحديث المتأخر على غيره عند الاختلاف وقد ورد عن أئمة أهل البيت(عليهم السلام) بهذا الشأن جملة من الروايات، منها:

عن معلى بن خنيس، قال: قلت للإمام الصادق(عليه السلام): إذا جاء حديث عن أولكم، وحديث عن أخركم، بأيهما نأخذ؟ فقال: ((خذوا به حتى يبلغكم عن الحي، فإن بلغكم عن الحي فخذوا بقوله...إنا والله لا نُدخلكم إلا فيما يسعكم))[٧٥٠]، فاللازم الأخذ بما وصل من حديث الإمام السابق، ما لم يختلف مع حديث الإمام اللاحق لأن حديثهم واحد، فإذا وصل ما ينافيه عن الحي أخذ به لأن حديثه مقدم على من سبقه، فهو اللسان الناطق وهو أعلم بالمرحلة وما يناسبها من العمل لمصلحة المسلمين، وهذا ما يزيد الإمام اللاحق على من سبقه،

---

[٧٤٨] ظ: البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،١/١٠٦؛ محمد بن عبد علي، هدي العقول إلى أحاديث الأصول،٢/١٧٠.

[٧٤٩] من لا يحضره الفقيه،٤/٢٠٣.

[٧٥٠] الكليني، الكافي،١/٦٧؛ وظ: الحلي الحسن بن سليمان، مختصر البصائر،٢٨٦؛ الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١٠٩.

فالأئمة عليهم السلام لا يدخلون أصحابهم بالضيق والحرج، بل يوسعون عليهم، ويشرعون لهم من الأحكام ما يناسب ظرفهم ويخفف عنهم.

عن أبي عمرو الكناني، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((يا أبا عمرو أرأيتك لو حدثتك بحديث أو أفتيتك بفتيا ثم جئتني بعد ذلك فسألتني عنه، فأخبرتك بخلاف ما كنت أخبرتك، أو أفتيتك بخلاف ذلك، بأيهما كنت تأخذ؟))، قال: قلت: بأحدثهما وأدع الآخر، فقال: ((قد أصبت يا أبا عمرو، أبى الله إلا أن يُعبد سرا، أما والله لئن فعلتم ذلك، إنه لخير لي ولكم، أبى الله{لنا ولكم في دينه إلا التقية))[٧٥١]، فمضمون هذه الرواية الصحيحة[٧٥٢]، هو لو أن الإمام نقل الحديث عن آبائه الأئمة الكرام، أو أنه أمر بشيء أو نهى عنه، ثم أخبر أو أفتى بخلاف ذلك، لاحتمال التقية في الأول من دون الثاني، أو العكس، فالعمل يكون على وفق الإخبار الأحدث، لأنه أدرى بما ينسجم ومصلحة الدين العليا، على وفق الوظيفة الفعلية التي يدركها إمام كل عصر، لأنه هو الذي يسع أصحابه ويُرجع إليه في عبادة السر وإظهار التقية في مقام العمل[٧٥٣]، وذلك مراد قول الإمام: ((أبى الله إلا أن يُعبد سرا))، أي في دولة الباطل وذلك بالاعتقاد بالحق قلبا، والعمل بالحكم الأصلي سرا، وإظهار خلافهما علنا وفي ذلك ثواب كثير[٧٥٤].

عن الحسين بن المختار، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((أرأيتك لو حدثتك بحديث العام ثم جئتني من قابل فحدثتك بخلافه، بأيهما كنت تأخذ؟))، قال: قلت: كنت آخذ بالأخير، فقال لي: ((رحمك الله))[٧٥٥]، فلو أن الإمام حدث الراوي بحديث في هذا العام، ثم حدثه بخلافه في العام الآتي، فإن الراوي يأخذ بالحديث المتأخر، وهو أمر ارتكازي في الذهن، بدليل رجوع الراوي له بنفسه من دون أن ينبهه الإمام إليه، لأن الحديث الأقرب صدورا هو الحكم الواقعي، في حين أن الحكم الأول واقع موقع التقية أو نحوها، أو أن الحديث المتأخر يتضمن بيان الحكم الفعلي خاصة ((ولا شك أن الأزمان والأشخاص تتفاوت وتختلف من جهة شدة

---

[٧٥١] الكليني، الكافي،٢/٢١٨؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١١٢.
[٧٥٢] ظ: البهسودي، مصباح الأصول،٣/٤١٦.
[٧٥٣] ظ: الحكيم محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه،٦/١٩٧.
[٧٥٤] ظ: المجلسي، البحار،٧٢/٤٢٩؛ علي أكبر غفاري، دراسات في علم الدراية،٢٦٤.
[٧٥٥] الكليني، الكافي،١/٦٧؛ وظ: الحر االعاملي، الوسائل،٢٧/١٠٩.

التقية أو لزومها))[٧٥٦]، فيكون الحديث المتأخر هو الأقرب للواقع والأنسب للمرحلة، فينبغي أن يُتبع من دون سواه.

ب- وقوع النسخ بالحديث المتأخر:

النسخ عند المحدثين عبارة عن رفع الشارع حكما شرعيا منه متقدما، بحكم منه متأخر، فإن دل الحديث على رفع حكم شرعي سابق فهو الناسخ، والمنسوخ هو ما رُفع حكمه الشرعي، بدليل شرعي متأخر عنه[٧٥٧]، وإن كثيرا من الاختلاف في الأحاديث والأحكام إنما ينشأ من ذلك، فلو اختلف الحديثان بالنفي والإثبات وتعذر ترجيح أحدهما أو الجمع بينهما ببعض التأويل وعُلم تقدم أحدهما على الآخر، تعين أن المتأخر ناسخ والآخر منسوخ وذلك بإزالة العمل بحكمه[٧٥٨]، لانتهاء أمده، أو لتغيير ظرفه، أو تبديل موضوعه، وقد ذهب المسلمون إلى وقوع النسخ في القران الكريم، والحديث الشريف[٧٥٩].

ويُعرف وقوع النسخ في الحديث عن طريق النص عليه والتصريح به من المعصوم، أو بقول الصحابي ونقله، أو بالتاريخ كأن يكون في اللفظ ما يدل على التقديم أو التأخير، كقول الراوي: هذا في سنة كذا، وهذا في سنة كذا[٧٦٠]، والناسخ والمنسوخ وإن كانا متنافيين ابتداءً، إلا أن الناسخ يكشف عن أن مراد الشارع من أول الأمر هو تحديد زمن المنسوخ بالزمن الذي بيّنه الناسخ، وآخره إلى حينه مراعاة لمصلحة يراها في ذلك التأخير، وللتدرج في تبليغ الأحكام، على وفق نمو الإيمان ورسوخه في قلوب المسلمين[٧٦١]، وقد وردت في ذلك جملة من الروايات، منها:

---

[٧٥٦] المظفر محمد رضا، أصول الفقه،١٩٩/٣.

[٧٥٧] ظ: عمر بن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه،٣٥؛ ابن الصلاح، المقدمة،١٦٧؛ النووي، شرح صحيح مسلم،٣٥/١؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية١٢٧؛ الصدر حسن، نهاية الدراية،٣٠٧؛ حسين غيب غلامي، محو السنة أو تدوينها،١٤٤.

[٧٥٨] ظ: ابن خلدون، المقدمة،٤٤١؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١١٧.

[٧٥٩] ظ: الطوسي، العدة في أصول الفقه،٥١٣/٢؛ الرازي، المحصول،٢٩٥/٣؛ الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام،١١٧/٣؛ الخوئي، البيان في تفسير القرآن،٢٨٤؛ الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،٢٣٦؛ الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٢٨٥.

[٧٦٠] ظ: الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،١٢٨-١٢٩؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١١٨.

[٧٦١] ظ: البهادلي، مفتاح الوصول إلى علم الأصول،٣٤٧/٢.

عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال رسول الله ﷺ: ((كنت نهيتكم عن زيـــارة القبـــور فزوروها))[٧٦٢]، فرسول الله ﷺ نسخ النهي عن زيارة القبور بالإذن في زيارتها، وجاء هـــذا الإذن بأسلوب الأمر، لما في زيارة القبور من العبرة والموعظة، لأنها تذكر بالموت حتى لا ينشغل الناس بالدنيا ومتاعها الزائل، فهذا الحديث المتأخر هو الذي يُؤخذ به، وهو ناسخ لمـــا قبله من النهي عن زيارة القبور، ويظهر أن الجانب التـــأريخي ذا صـــلة بقضـــية الناســـخ والمنسوخ في الحديث الشريف، فلما كان المسلمون حديثي عهـــد بالإســـلام وقـــريبين مـــن الجاهلية بعد أن عبدوا الأصنام والأوثان مدة من الزمن، مُنعوا ابتداءً من زيارة القبور صيانة لعقيدتهم الإسلامية من الانحراف فربما كانوا يتكلمون بكلام الجاهلية الباطل، ولمـــا تمكـــن الإسلام من قلوبهم واستقرت قواعده وتمهدت أحكامه، وامتلأت بالإيمـــان نفوســـهم وســـبر أغوارهم وأمن من ارتدادهم عن عقيدتهم، أذن لهم بزيارتها للعبرة والتذكرة بـــاليوم الآخـــر، والزهد في الدنيا ومتاعها الزائل[٧٦٣].

عن سُليم بن قيس الهلالي، قال الإمام علي عليه السلام: ((إن أمر النبي ﷺ مثل القـــرآن ناســـخ ومنسوخ، وخاص وعام، ومحكم ومتشابه))[٧٦٤]، فلما كان القرآن الكـــريم وحـــديث رســـول الله ﷺ يصدران من مورد واحد ويُصدق كل منهما الآخر[٧٦٥]، كان فيهما الناسخ والمنســـوخ لاختلاف الأوقات ومراعاة مصلحة الدين والعباد، فمن رد المتشابه إلى المحكم هُـــدي إلـــى الصراط المستقيم، ومن تبع المتشابه والتأويل ضل عن الطريق القويم.

عن محمد بن مسلم، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: ما بال أقوام يـــروون عـــن فـــلان وفلان عن رسول الله ﷺ لا يُتهمون بالكذب فيجيء منكم خلافه؟ قال: ((إن الحديث يُنسخ كمـــا يُنسخ القرآن))[٧٦٦]، إن المتأخرين من الأئمة عليهم السلام أعلم بمقاصد آبائهم الأطهار وأعرف بواقـــع

---

[٧٦٢] أحمد بن حنبل، المسند،١/١٤٥؛ وظ: ابن ماجة، السنن،١/١٤٥؛ النسائي، السنن،٣١١؛ الصـــدوق، علل الشرائع،٢/٤٣٩؛ الشهيد الأول، ذكرى الشيعة،٢/٦٢.

[٧٦٣] ظ: النووي، المجموع،٥/٣١٠؛ الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٢٨٨.

[٧٦٤] الكليني، الكافي،١/٦٣؛ وظ: الصدوق، الاعتقادات،١٢٠، والخصال،٢٥٦.

[٧٦٥] ظ: النجم/٣-٤.

[٧٦٦] الكليني، الكافي ،١/٦٤؛ وظ: الشهيد الأول، ذكرى الشـــيعة،٢/٤٢٤؛ الحـــر العـــاملي الوســـائل، ٢٧/١٠٨.

كلامهم، وذلك أن الأزمنة تختلف في مراعاة مصلحة التقية، والأئمة أعلم بذلك، فيتكلمون في كل وقت بما تقتضيه مصلحة ذلك الوقت، فيُؤخذ بحديث المتأخر منهم، ويُعدّ ناسخا لما قبله، فالناسخ أمر أودعه رسول الله ﷺ عند الأئمة من بعده[٧٦٧].

عن منصور بن حزم، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: أخبرني عن أصحاب رسول الله ﷺ صدقوا على محمد ﷺ أم كذبوا؟ قال: ((بل صدقوا))، قال: قلت: فما بالهم اختلفوا؟ فقال: ((أما تعلم أن الرجل كان يأتي رسول الله ﷺ فيسأله عن المسألة فيُجيبه فيها بالجواب، ثم يجيئه بعد ذلك ما ينسخ ذلك الجواب، فنسخت الأحاديث بعضها بعضا))[٧٦٨]، فمعلوم أن أصحاب رسول الله ﷺ الصالحون المخلصون لم يكذبوا عليه ولم يبدلوا، إلا أنه من الواضح أن بعض الصحابة كانوا منافقين يكذبون على رسول الله ﷺ في حياته وبعد وفاته[٧٦٩]، والإمام الصادق عليه السلام يرى أن الحديث يُنسخ كما يُنسخ القرآن، وعلى هذا إذا اختلفت أقوال الإمام اللاحق مع أقوال الإمام السابق، يؤخذ بأقوال اللاحق منهما، وذلك لأن الحديث المتأخر ينسخ الحديث المتقدم إذا لم يكن التوفيق بينهما ممكنا بأي وجه من الوجوه، ولا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر، فالمتأخر يُعدّ ناسخا للمتقدم عليه ((بناء على القول بكشفهم عليهم السلام عن الناسخ الذي أودعه رسول الله ﷺ عندهم))[٧٧٠]، فهم ورثة علمه ﷺ وحماة دينه، ورعاة أحكامه، وأمناؤه على حلاله وحرامه، ويخلص الباحث من هذا إلى **قاعدة الآخذ بالحديث الأقرب صدورا عند اختلاف الحديثين وعدم إمكان ترجيح أحدهما أو الجمع بينهما.**

رابعاً: **الأخذ بصفات الراوي، والشهرة في الرواية**:

لا شك في أن أئمة أهل البيت عليهم السلام حفظة الشريعة الإسلامية والأحاديث النبوية، خدموا الدين خدمة لا نظير لها، فما تركوا مسألة إلا وأجابوا عنها، ولا مشكلة إلا ووضعوا لها

---

[٧٦٧] ظ: الأنصاري مرتضى، فرائد الأصول،٤/٧١.
[٧٦٨] الكليني، الكافي،١/٦٥؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/٢٠٨؛ المجلسي، البحار،٢/٢٨٢.
[٧٦٩] ظ: الكليني، الكافي،١/٦٢؛ ابن حبان، الصحيح،١٦/٣٤٤؛ الصدوق، عيون أخبار الرضا،١/٩٣؛ الحراني ابن شعبة، تحف العقول،١٩٣؛ العلامة الحلي، الرسالة السعدية،١٥.
[٧٧٠] الأنصاري مرتضى، فرائد الأصول،٤/٧١.

حلا، ولا صغيرة ولا كبيرة إلا ووزنوها بالقسطاس المستقيم، ومن جملة ما تطرقوا إليه، وكشفوا الأستار عنه سند الحديث، فالسند منه ما يعود إلى الراوي ومنه ما يعود إلى الرواية، فأما ما يعود إلى الراوي، فهو أن يكون رواة أحد الحديثين أشهر بالعدالة والثقة، أو أورع وأتقى وأفقه، أو أضبط وأذكر للرواية، أو أعلم وأفطن وأذكى، وأما ما يعود إلى الرواية فهو أن تكون رواية أحد الحديثين مشهورة، أو مجمع عليها، أو مستند إليها ومعمول بها[٧٧١]، وقد أشار أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى ذلك على النحو الآتي:

أ- صفات راوي الحديث:

مما لا شك فيه أن الرواة الذين نقلوا الأحاديث عن المعصومين عليهم السلام يتفاوتون من حيث حسن الضبط، وجودة القريحة، وملكة العدالة ونقاء السريرة، فإذا ورد حديثان مختلفان لم يكن الجمع بينهما ممكنا، ولم يُعلم تأريخ صدورهما، وكان راوي أحدهما فقيها مجتهدا، عالما بمدلولات الألفاظ، معروفا بالتورع من الشبهات، والجهد في العبادات، والتتبع في المسائل الفقهية، أو المهارة في القواعد الأصولية، قادرا على استنباط الأحكام من الألفاظ، فإنه يُقدم على مخالفه الذي لا يكون راويه فقيها، لأن الراوي الفقيه يميز ما يجوز مما لا يجوز، وبين ما يمكن حمله على ظاهره وما لا يمكن حمله، أما الراوي غير الفقيه فليس كذلك[٧٧٢]، وإن ((مجرد أصدقية الراوي وأورعيته لا يوجب ذلك، ما لم ينضم إليهما الأفقهية))[٧٧٣]، فتقدم رواية الفقيه على رواية غيره عند الاختلاف في الحديث، وإن الترجيح بصفات الراوي من عدل وتفقه وصدق وورع ووثاقة وغيرها، معروف عند الأصحاب ومركز في أذهان الناس غير محتاج إلى التوقف فيه[٧٧٤]، وعلى هذا ((فإن الراوي إذا فرض كونه أفقه وأصدق وأورع، لم يبعد ترجيح روايته))[٧٧٥]، لكشف اختياره للرواية مع كمال فقاهته وورعه، وتنبهه لدقائق الأمور وجهات الصدور، عن اطلاعه على قدح في الرواية الأخرى المخالفة

---

[٧٧١] ظ: الآمدي، منتهى السؤول في علم الأصول،٢٦٢؛ البرزنجي عبد اللطيف، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية،١٥٢/٢.

[٧٧٢] ظ: الغزالي، المستصفى،٣٧٦؛ الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام،٢٢٤/٤؛ الخراساني، كفاية الأصول،٤٤٨؛ البرزنجي عبد اللطيف، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية،١٥٣/٢.

[٧٧٣] الأنصاري مرتضى، فرائد الأصول،٦١/٤.

[٧٧٤] ظ: الحكيم محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه،١٧٤/٦.

[٧٧٥] الأنصاري مرتضى، فرائد الأصول،٦٠/٤.

لروايته لم يطلع عليه غيره، فالخبر المخالف لا يخلو من الخلل صدورا أو جهـة ولا بـأس بالتعدي منه إلى غيره[٧٧٦].

إن الترجيح بصفات الراوي بين الحديثين المختلفين أمر معلوم عند المحدثين والأصوليين، وقد رجحوا بالضابط والأضبط، والعالم والأعلم، يشهد لذلك أن الطائفة قدمت ما رواه محمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، والفضل بن يسار، ونظائرهم ممن أجمعت العصابة على تصديقهم وتصحيح ما يصح عنهم، على رواية غيرهم ممن ليسوا كذلك[٧٧٧]، ولعل السبب في ذلك الترجيح الذي يصلح لأن يُحتج به، هو ((أن رواية العالم والأعلم أبعد من احتمال الخطأ وأنسب بنقل الحديث على وجهه فكانت أولى))[٧٧٨]، فيمكن أن تكون روايته أرجح لما يمتاز به من غيره من الفطنة والذكاء والدراية بمقاصد الأحكام ومعرفتها، وقد عمم الشيخ حسن العاملي الترجيح بصفات الراوي ليشمل كل ((وصف يغلب معه ظن الصدق، كالثقة، والفطنة، والورع، والعلم، والضبط))[٧٧٩]، فهذه المزايا مما يمكن الاطمئنان معها إلى الأخذ بالرواية وتقديمها على ما يخالفها، ويبدو من النصوص المتقدمة ((أن الترجيح بصفات الرواة في الجملة مما اتفقت عليه كلمات الأصوليين))[٧٨٠]، وقد ورد في الترجيح بصفات الراوي جملة من الروايات، منها:

ما رواه زرارة، عن الإمام الباقر عليه السلام في الخبرين المختلفين وفيه: فقلت: يا سيدي أنهما معا مشهوران مرويان مأثوران عنكم؟ فقال: ((خذ بما يقول أعدلهما عندك وأوثقهما في نفسك))[٧٨١]، فهذه الرواية صريحة بالترجيح بصفات الراوي، فكون أحد الراويين أعدل

---

[٧٧٦] ظ: الخراساني، كفاية الأصول،٤٤٧.

[٧٧٧] ظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٠٧/٢و٦٧٣و٨٣٠، والعدة في أصول الفقه،١٥٢/١؛ العاملي حسن، معالم الأصول،١٥٤.

[٧٧٨] المحقق الحلي، معارج الأصول،١٥٥.

[٧٧٩] معالم الأصول،٢٥٠.

[٧٨٠] البهادلي، مفتاح الوصول إلى علم الأصول،٣٦١/٢.

[٧٨١] الأحسائي ابن أبي جمهور، عوالي اللئالي،١٣٣/٤؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٤٥/٢؛ النوري، مستدرك الوسائل،٣٠٣/١٧.

وأوثق من الراوي الآخر، يوجب ترجيح روايته على الرواية الأخرى، ذلك أن وجود هذه الصفات أشد في أحد الراويين، وذلك يوجب ترجيح روايته شرعا[٧٨٢].

ما رواه عمر بن حنظلة، عن الإمام الصادق عليه السلام في الحديثيّن المختلفيّن، وفيه: قلت: فإن كان كل رجل اختار رجلا من أصحابنا فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما، واختلفا فيما حكما، وكلاهما اختلفا في حديثكم؟ قال: ((الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما، وأصدقهما في الحديث وأورعهما، ولا يُلتفت إلى ما يحكم به الآخر))[٧٨٣]، مما لا شك فيه أن الإمام رجح حكم الأعدل والأفقه والأصدق والأورع في الحديث، على ما ليس كذلك، فالرواية ظاهرة، بل صريحة في وجوب الترجيح بصفات الراوي في الحديثين المختلفين[٧٨٤].

عن داود بن الحصين، سُئل الإمام الصادق عليه السلام عن رجلين اتفقا على عدليّن، وجعلاهما بينهما في حكم وقع بينهما فيه خلاف، فرضيا بالعدليّن فاختلف العدلان بينهما، على قول أيهما يمضي الحكم؟ قال: ((يُنظر إلى أفقههما وأعلمهما بأحاديثنا وأورعهما، فيُنفذ حكمه ولا يُلتفت إلى الآخر))[٧٨٥]، فالإمام عليه السلام يوجه بضرورة النظر إلى صفات الراوي والأخذ بها عند الاختلاف، فيُرجح حكم الأفقه والأعلم والأورع بالحديث على غيره، لاطلاعه على قدح في الرواية المخالفة لم يطلع عليه غيره، من ناحية العلم بصدورها أو جهته، فالرواية صريحة بالترجيح السندي.

عن موسى بن أكيل النميري، قال: سألت الإمام الصادق عليه السلام عن رجل يكون بينه وبين أخ له منازعة في حق، فيتفقان على رجليّن يكونان بينهما، فحكما، فاختلفا فيما حكما، قال: ((وكيف يختلفان؟))، قلت: حكم كل واحد منهما للذي اختاره الخصمان، فقال: ((يُنظر إلى أعدلهما وأفقههما في دين الله{فيمضي حكمه))[٧٨٦]، ويُفاد مما تقدم **قاعدة الترجيح بين الحديثيّن المختلفيّن بصفات الراوي، من حيث عدالته وفقاهته وعلمه وورعه ووثاقته**

---

[٧٨٢] ظ: الأصفهاني محمد حسين، نهاية الدراية في شرح الكفاية،٣١٦/٥.

[٧٨٣] الكليني، الكافي،٦٨/١؛ وظ الصدوق، من لا يحضره الفقيه،٩/٣؛ الطوسي، التهذيب،٣٠٢/٦.

[٧٨٤] ظ: الأنصاري مرتضى، فرائد الأصول،٦٠/٤.

[٧٨٥] الصدوق، من لا يحضره الفقيه،٨/٣؛ وظ: الطوسي، التهذيب،٣٠١/٦؛ الحر العاملي، الوسائل،١١٣/٢٧.

[٧٨٦] الطوسي، التهذيب،٣٠١/٦؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٢٣/٢٧.

وصدقه، فيُرجح الخبر الذي يرويه من يتصف بها على خبر من كـــان دونـــه فـــي هـــذه الصفات.

ب- الشهرة في رواية الحديث:

يراد بها انتشار الرواية وكثرة الرواة الناقلين لها، أو تداولها بين الأصحاب على نحو مستوعب في الجملة، ويقابلها الندرة والشذوذ(٧٨٧)، والشهرة في الرواية يُـــرجح بهـــا أحـــد الحديثَين المختلفَين، وكثرة النقل للحديث من الأمور التي توجب الوثوق بصدوره، فلو اختلف الحديثان الصادران عن الأئمةعليهم السلاميُرجح أحدهما الذي يمتاز بكثرة عدد رواته علـــى الخبـــر الآخر((لقوة الظن، إذ العدد الأكثر أبعد عن الخطأ من الأقل، ولأن كل واحد يفيد ظنا، فـــإذا انضم إلى غيره قوي حتى ينتهي إلى التواتر المفيد لليقين))(٧٨٨)، إذ يحصل من تعدد الـــرواة اشتهار الحديث بينهم، ومع اشتهار أحد الحديثين المختلفين يُرجح على فاقد الشهرة، لذا يُؤخذ بالمشهور ويُترك الشاذ النادر، وقد قام إجماع المحققين على التـــرجيح بالشـــهرة بالروايـــة، فالقول بحجيتها وصلاحها للترجيح لا موضعا للكلام فيه(٧٨٩).

وشهرة الراوية توجب كون الحديث مقطوع الصدور، ولا أقـــل مـــن كونـــه موثوقـــا بصدوره، وإذا كان كذلك فالحديث الشاذ المعارض له مقطوع العدم أو موثوق بعدمـــه، فـــلا تعمه أدلة حجية الحديث فيُترك، والترجيح بالشهرة في الرواية موافق لسيرة العلمـــاء، فـــإن طريقتهم مستمرة بتقديم المشهور من الأحاديث على الشاذ النـــادر، فالشـــهرة بـــين الـــرواة وأصحاب الأئمةعليهم السلامموجبة لكون الرواية مما يُطمأن بصدورها(٧٩٠)، وقد ورد فـــي تـــرجيح أحد الحديثين المختلفين، بالشهرة في الرواية جملة من روايات، منها:

---

(٧٨٧) ظ: الأصفهاني محمد تقي، هداية االمسترشدين في شرح أصول معالم الدين،٣/٤٤٠؛ الحكيم محمـــد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،٢١٣؛ الشاهرودي علي الهاشمي، دراسات في علم الأصول،٣/١٤٧.

(٧٨٨) العاملي حسن، معالم الأصول،٢٥٠.

(٧٨٩) ظ: الأنصاري مرتضى، فرائد الأصول،٤/٦٨-٦٩؛ الخراســـاني، كفايـــة الأصـــول،٤٤٣و٤٤٧؛ الأصفهاني محمد حسين، نهاية الدراية في شرح الكفاية،٥/٣١٥؛ المظفر محمد رضا، أصول الفقـــه،٣/ ٢٠٢؛ الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،٢١٣.

(٧٩٠) ظ: الأنصاري مرتضى، فرا ئد الأصول،٤/٦٨؛ الخراساني، كفاية الأصول،٤٤٧؛ الأصفهاني محمد حسين، نهاية الدراية في شرح الكفاية،٥/٣١٧؛ المظفر محمد رضا، أصول الفقـــه،٣/٢٠٢؛ القوجـــاني، جواهر العقول في شرح فرائد الأصول،١٦٠.

عن زرارة، قال: سألت الإمام الباقر عليه السلام فقلت: جُعلت فداك يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيهما آخذ؟ فقال: ((يا زرارة خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر))[٧٩١]، فالإمام يُؤكد إتباع الحديث المشهور لأصحابه وترك ما يقابله وهو الحديث الشاذ، ذاك أن الشاذ نقيض المشهور يكون محكوما بخلاف حكمه، ولما كان الحديث المشهور مأمور بإتباعه، فيكون الحديث الشاذ مأمور بتركه.

ما رواه عمر بن حنظلة، عن الإمام الصادق عليه السلام في الحديثّين المختلفيّن بعد تساوي رواتهما بالصفات، وفيه: قلت فإنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا لا يُفَضل واحد منهم على الآخر، فقال عليه السلام: ((يُنظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به، المجمع عليه من أصحابك، فيُؤخذ به من حكمنا، ويُترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإن المجمع عليه لا ريب فيه، وإنما الأمور ثلاثة: أمر بيّن رشده فيُتبع، وأمر بيّن غيّه فيُجتنب، وأمر مشكل يُرد علمه إلى الله ورسوله، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: حلال بيّن وحرام بيّن وشبهات بين ذلك، فمن ترك الشبهات نجا من المحرمات، ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم))[٧٩٢]، إن المرجح الذي لا خلاف فيه بين الحديثّين المختلفيّن هو الأخذ بما يوافق الإجماع، فإنه لا ريب فيه، ويُترك الآخر المخالف له، فما اشتمل عليه الأول هو الحكم الذي يجب العمل به، فلو كان أحد القوليّن مجمعا عليه وكان الآخر شاذا غير مشهور، فيتعين حينئذ الأخذ بالمجمع عليه البيّن الواضح الظهور[٧٩٣]، ولما كان المجمع عليه لا ريب في صحته، فيكون الشاذ غير المشهور لا ريب في بطلانه، فالمعيار في هذا المرجح على ما تضمنه قول الإمام الصادق عليه السلام كون أحد الحديثين مجمعا عليه معروفا بين الأصحاب والآخر شاذا نادرا، فيُؤخذ بالحديث الموافق للرواية المشهورة، ويُترك الحديث الآخر الذي روايته شاذة ونادرة، فالحديث المجمع عليه بيّن رشده فيُتبع، والحديث الشاذ غير المشهور بيّن غيّه فيُجتنب، ويُؤيد ذلك إيراد الإمام الصادق عليه السلام للحديث النبوي المذكور، وهذا قرينة على أن

---

[٧٩١] الأحسائي ابن أبي جمهور، عوالي اللئالي،١٣٣/٤؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٤٥/٢؛ النوري، مستدرك الوسائل،٣٣/١٧.

[٧٩٢] الكليني، الكافي،٦٨/١؛ وظ: الصدوق، من لا يحضره الفقيه،١٠/٣؛ الطوسي، التهذيب،٣٠٢/٦.

[٧٩٣] ظ: محمد بن عبد علي، هدي العقول إلى أحاديث الأصول،٢١٩/٢؛ الشاهرودي علي الهاشمي، دراسات في علم الأصول،١٤٨/٣.

الإمام أراد من الحديث المشهور ما كان بيّن الرشد عند كل أحد، وهـذا لا يتحقـق إلا فـي الشهرة في الرواية، فكثرة النقل للحديث من الأمور التي توجب الوثوق بصدوره، ويُفاد مـن هذا **قاعدة الترجيح بالشهرة في الرواية بين الحديثين المختلفين، فإنها توجـب الاطمئنـان بصدور أحد الحديثين المختلفين، والركون إليه في مقابل الحديث الشاذ النادر**، الذي أهملـه الأصحاب ولم تعرف روايته عندهم، فيُرتاب فيه وإن كان راويه ثقة في نفسه لاحتمال دسـه في كتابه أو نحو ذلك(٧٩٤)،

خامساً: الوقوف والرد، والتسليم، والعمل بالاحتياط:

حذر أئمة أهل البيت عليهم السلام أصحابهم من الخوض في الأمور المشتبهة والقول فيها بغيـر علم(٧٩٥)، وأوصوهم باتخاذ الحيطة والحذر والتأني والتروي، فـي التعامـل مـع الحـديث الشريف(٧٩٦)، لاسيما إذا كان الحديث له صلة بالعقيدة والتشريع، فإذا كانت هناك حالة يشتبه فيها الأمر على أصحاب الأئمة ولا يمتلكون فيها وضوحا في معرفة الخير والشر، أو الفساد والصلاح، أو الحق والباطل، فإن عليهم أن يقفوا ليبحثوا ويسألوا ويتثبتوا، ليعرفوا الحقيقـة التي تضيء الموقف كله، لأنهم إذا تحركوا في الشبهة من دون أن يعرفوا إلى أين وفـي أي مجال يتحركون، فقد تنتظرهم الهلكة التي قد يقعون فيها وهم لا يعلمون(٧٩٧)، لذا أمر أئمـة أهل البيت عليهم السلام أتباعهم بالوقوف عند الشبهة والرد إليهم عليهم السلام والتسليم لهم، والعمل بالاحتيـاط، ويظهر ذلك من التفصيل الآتي:

أ- الوقوف عند الشبهة والرد إلى الأئمة عليهم السلام:

من الثابت والمعلوم عدم جواز القول والعمل بغير علم، لأن ذلك يؤدي إلـى الضـلال وإتباع الهوى والبعد عن الهدى والرشاد(٧٩٨)، فإذا لم يُتيقن من الحديث ويُعرف معناه، يُترك ولا يُروى، لأن روايته والعمل به من دون معرفته ودرايته، دخول في الهلكة ووقـوع فـي

---

(٧٩٤) ظ: الحكيم محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه،٦/١٧٨.
(٧٩٥) ظ: الكليني، الكافي،١/٦٨؛ الصدوق، من لا يحضره الفقيه،٣/١١؛ الطوسي، التهذيب،٦/٣٠٢.
(٧٩٦) ظ: الكليني، الكافي،٤/٣١٩؛ الطوسي، الأمالي،٢٣٢؛ القمي عباس، الأنوار البهية،٣٦٩.
(٧٩٧) ظ: الكليني، الكافي،١/٥٠؛ الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١٠٧.
(٧٩٨) ظ: البقرة/٨٠، والأعراف/٢٨و٣٣.

الحرام، فلو اشتبه الأمر وتردد فيه، وجب الوقوف عنده والتثبت منه، وعدم الدخول في الشبهة واجتنابها، وإرجاع الأمر إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام وقد ورد في هذا الشأن جملة من الروايات، منها:

عن جابر بن يزيد الجعفي، قال الإمام الباقر عليه السلام: ((إن اشتبه الأمر عليكم فقفوا عنده وردوه إلينا، حتى نشرح لكم من ذلك ما شُرح لنا))[٧٩٩]، فإذا لم تعلم الأمور على وجه الحقيقة، فلا يُؤمن أن تقع المخالفة، وتزل القدم من حيث لا يُشعر، فليس أفضل من الوقوف عند الشبهة والرد إلى الأئمة ليبيّنوا ما يحتاج إلى بيان، ويزيلوا الاشتباه والالتباس ويشرحوا المعنى المراد.

ما رواه عمر بن حنظلة، في مقبولته، عن الإمام الصادق عليه السلام بعد ذكره جملة من المرجحات، أنه عليه السلام قال: ((إذا كان ذلك فارجئه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات))[٨٠٠]، إذا أشكل الأمر ولم يتبيّن رشده ليتبع، أو غيّه فيجتنب، يُتوقف فيه ويُرد علمه إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة من بعده، فإن ذلك خير من الدخول في الشبهة والهلاك فيها.

عن سماعة بن مهران، قال: سألت الإمام الصادق عليه السلام قلت: يرد علينا حديثان، واحد يأمرنا بالأخذ به والآخر ينهانا عنه؟ قال: ((لا تعمل بواحد منهما حتى تلقى صاحبك فتسأله عنه))[٨٠١]، فإذا اختلف الحديثان ولم يُوجد ما يُرجح أحدهما على الآخر، ولم يُوجد له دليل لا من عموم ولا من خصوص، وجب التوقف عن العمل والتثبت والطلب، حتى يصل البيان من الأئمة بوساطة أم بغيرها.

عن حمزة بن محمد الطيار، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((لا يسعكم فيما نزل بكم مما لا تعلمون إلا الكف عنه والتثبت والرد إلى أئمة الهدى، حتى يحملوكم فيه على القصد، ويجلو عنكم فيه العمى، ويُعرفوكم فيه الحق))[٨٠٢]، يجب الكف والتثبت عن القول أو العمل بغير

---

[٧٩٩] الطوسي، الأمالي،٢٣٢؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٢٠/٢٧؛ المجلسي، البحار،٢٨٥/٢.
[٨٠٠] الكليني، الكافي،٦٨/١؛ وظ: الصدوق، من لا يحضره الفقيه،١١/٣.
[٨٠١] الطبرسي أحمد، الاحتجاج،١٠٩/٢؛ وظ: الحر العملي، الوسائل،١٢٢/٢٧.
[٨٠٢] العياشي، التفسير،٢٦٠/٢؛ وظ: الكليني، الكافي،٥٠/١؛ المجلسي، البحار،١٨٣/٢٣.

علم، بل يجب حينئذ الرد إلى الأئمة أو إلى نوابهم مع تعذر الوصول إليهم، فلا شك إن الأئمةعليهم السلام هم الأصل في جميع ذلك في كل وقت، وبهم يُجلى العمى ويُعرف الحق، وينبعث الضوء وينكشف الظلام، فهم أهل الذكر الذين يُسألون(٨٠٣).

ما رواه أحمد بن الحسن الميثمي، في حديث اختلاف الأخبار، عن الإمام الرضاعليه السلامأنه قال: ((وما لم تجدوه في شيء من هذه الوجوه فردوا إلينا علمه، فنحن أولى بذلك، ولا تقولوا فيه بآرائكم، وعليكم بالكف والتثبت والوقوف، وأنتم طالبون باحثون حتى يأتيكم البيان من عندنا))(٨٠٤)، يجب التوقف فيما لا يُعلم من الحديث ولا يُوجد شاهد عليه من كتاب أو سنة، ورد حكمه إلى الإمام ، فهو أولى بذلك(٨٠٥)، ولابد من بذل الوسع في البحث والطلب والتحصيل لمعنى الحديث، حتى يرد شرحه وبيانه من الإمام أو نائبه، والمستخلص من هذا **قاعدة الوقوف عند الشبهة والكف والتثبت والرد إلى الأئمة ليبيّنوا ما يحتاج إلى بيان، ويزيلوا الاشتباه ويشرحوا المعنى المراد.**

ب- التسليم والعمل بأحاديث الأئمةعليهم السلام :

أكد أئمة أهل البيتعليهم السلام على أصحابهم أن لا يقولوا شيئا برأيهم حتى يعلموا ما يقولون، ملتزمين الصدق وقول الحق الذي أمر الله تعالى به، وأن لا يردوا ما تضيق به صدورهم من الحديث إذا كان محتمل الصدق ولا يخالف بديهة العقل، بل عليهم أن يتبينوا صدق الحديث أو كذبه، ويردون ما لا يعلمون إلى الله تعالى والرسولصلى الله عليه وآله وسلموالأئمةعليهم السلاممن بعده، ويأخذون بما أمروهم به وينتهون عما نهوهم عنه، منطلقين في ذلك كله من هدي القرآن الكريم(٨٠٦)، وقد أمر أئمة أهل البيتعليهم السلام أصحابهم بالأخذ والتسليم بأحاديثهم، ووردت بهذا الشأن جملة من الروايات، منها:

---

(٨٠٣) ظ: الصفار، بصائر الدرجات،٥٧؛ الكليني، الكافي،٦/٨.
(٨٠٤) الصدوق، عيون أخبار الرضا،٢٤/١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١١٥/٢٧.
(٨٠٥) ظ: الروحاني، زبدة الأصول،٣٩٨/٤.
(٨٠٦) ظ: النساء/٥٩و٨٣و١٧١، والأعراف/١٦٩، والحجرات/٦، والحشر/٧.

عن سدير بن حكيم الصيرفي، قال الإمام الباقر عليه السلام: ((إنما كُلف الناس ثلاثة: معرفة الأئمة، والتسليم لهم فيما ورد عليهم، والرد إليهم فيما اختلفوا فيه))[٨٠٧]، يجب على المسلمين معرفة أئمتهم، وإطاعتهم والأخذ بما وصل إليهم عنهم، والرجوع إليهم فيما اختلفوا فيه، وعدم رده أو تكذيبه من دون بينة أو برهان، ولابد من وجود الإمام في كل عصر وزمان، ولا مناص للمسلم من معرفته وإلا مات ميتة الكفر والضلالة[٨٠٨].

عن محمد بن مسلم، عن الإمام الصادق، عن أبائه الأئمة عليهم السلام قال الإمام علي عليه السلام: ((إذا سمعتم من حديثنا ما لا تعرفون فردوه إلينا، وقفوا عنده وسلموا حتى يتبيّن لكم الحق، ولا تكونوا مذاييع عجلى))[٨٠٩]، فإذا ورد حديث عن الأئمة عليهم السلام مشتبه في معرفته ولم يتضح معناه ومراده، فاللازم رده إليهم والوقوف عنده والتسليم به، وعدم التكلم فيه جهرا أو التعجيل في إفشائه ما لم تتبيّن حقيقته ومعرفته، فلا شيء أسلم من الأخذ بما وسع الأئمة فيه من باب التسليم لهم، من دون الجزم والحكم حكما واقعيا، فإن فيه تحرز عن القول على الله سبحانه بغير علم، وتخلصا من التهجم على الأحكام بغير بصيرة وفهم.

عن سفيان بن السمط قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: جُعلت فداك إن الرجل ليأتينا من قبلك فيُخبرنا عنك بالعظيم من الأمر، فيضيق بذلك صدورنا حتى نكذبه، فقال: ((أليس عني يحدثكم؟))، قال: قلت بلى، قال: ((فيقول لليل أنه نهار، وللنهار أنه ليل؟))، قال: فقلت له: لا، فقال: ((رده إلينا فإنك إن كذبت فإنما تكذبنا))[٨١٠]، فإذا كان المروي عن الأئمة عليهم السلام لا يستحيل عقلا ولا يتضاد ولا يمتنع حصوله واقعا، وكان محتملا للصدق أو الكذب، أو مما يجوز أن يكون مثله في المخلوقين، فلا يجوز لأحد أن يجحده ويكذبه، حتى وإن لم يمكنه علمه وفهمه ومعرفة حقيقته، فإن ذلك تكذيب للأئمة، بل يجب التسليم به ورده إلى إمام العصر ليبيّنه ويكشف عما أشكل فهمه ودرايته[٨١١]، وإن من أحب أصحاب الأئمة وأقربهم

---

[٨٠٧] الكليني، الكافي،١/٣٩٠؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٦٧/٢٧.

[٨٠٨] ظ: المفيد، رسائل في الغيبة،٤/١؛ المجلسي، البحار،٩٤/٢٣.

[٨٠٩] الصدوق، الخصال،٦٢٧؛ وظ: الحر العاملي، الفصول المهمة في أصول الأئمة،٦١٥؛ المجلسي، البحار،٢/ ١٨٩.

[٨١٠] الصفار، بصائر الدرجات،٥٥٧؛ وظ: المجلسي، البحار،١٨٧/٢.

[٨١١] ظ: النجم/٣-٤.

إليهم، أفقههم وأورعهم، وأكتمهم لحديثهم، الراد لهم والمسلم لأمرهم، ومن أسوأهم حالا وأمقتهم إليهم، الذي إذا سمع الحديث يُنسب إليهم ويُروى عنهم، فلم يحتمله وجحده وكفر من دان به، ولا يدري لعل الحديث صدر عنهم، فيكون بذلك خارجا من دينهم، أما إذا كان الأمر مما لا يجوز أن يقع في المخلوقين، ويعارض بديهية العقل ومنطق الأشياء، فيجوز رده وجحده وتكذيبه(٨١٢).

عن يحيى بن زكريا الأنصاري، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((من سره أن يستكمل الإيمان كله فليقل القول مني في جميع الأشياء قول آل محمد، فيما أسروا وما أعلنوا، وفيما بلغني عنهم وفيما لم يبلغني))(٨١٣)، إن من تمام الدين وكمال الإيمان، معرفة الأئمة حق معرفتهم، والاعتقاد بهم والرجوع إليهم في الأمور كلها، والتسليم بأمرهم، والأخذ والتصديق بكل ما ورد عنهم في السر والعلن، وفيما وصل عنهم وفيما لم يصل، فهم لا ينطقون عن الهوى، وإنما عن الوحي يتحدثون(٨١٤)، ويخلص الباحث من هذا **قاعدة التسليم للأئمة والأخذ بما ورد عنهم والرجوع إليهم فيما يُختلف فيه.**

جـ- العمل بالاحتياط:

إذا شك المكلف في تكليف معين ولم يتمكن من الوصول إلى حكمه الواقعي، فعليه أن يأتي بجميع محتملات التكليف، أو يتجنبها جميعا عند التمكن من ذلك، في وقت الشك والعجز عن تحصيل الواقع(٨١٥)، فلو اختلف الحديثان ولم يترجح أحدهما على الآخر وكان أحدهما أقرب إلى الاحتياط، فيُؤخذ به بخلاف الآخر الذي ليس كذلك، وقد أجاز أئمة أهل البيت عليهم السلام لأصحابهم العمل بالاحتياط في كل أمر لم يجدوا إلى معرفة حكمه الواقعي سبيلا، وأمروهم أن يحتاطوا لدينهم فيه، إلى أن يسألوا عنه ويعرفوه، وقد وردت في ذلك جملة من الروايات، منها:

---

(٨١٢) ظ: الحلي الحسن بن سليمان، مختصر البصائر،٩٢؛ الشاهرودي علي النمازي، مستدرك سفينة البحار،١/١٩٩.
(٨١٣) الكليني، الكافي،١/٣٩١؛ وظ: الحر العاملي، الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة،٤٠.
(٨١٤) ظ: الكليني، الكافي،٢/٢٢٣.
(٨١٥) ظ: الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،٢٩٣؛ الأنصاري محمد علي، الموسوعة الفقهية الميسرة،١/٥٤٣.

ما رواه زرارة، عن الإمام الباقر عليه السلام في الحديثيّن المختلفيّن الموافقيّن للمخالفين، أنه عليه السلام قال: ((إذن فخذ بما فيه الحائط لدينك واترك ما خالف الاحتياط))[816]، فإذا اختلف الحديثان، ولم يُوجد ما يميز أحدهما من الآخر ويُرجحه عليه، يُؤخذ بما وافق الاحتياط ويُعمل به، ويُترك ما خالف الاحتياط.

ما أرسله ابن أبي جمهر الأحسائي، عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: ((لك أن تنظر الحزم وتأخذ الحائطة لدينك))[817]، يلزم البحث والتقصي في طلب الحكم والتروي فيه ما أمكن، والأخذ بالاحتياط لمصلحة الدين في جميع ما لم يُوجد إلى العلم به سبيلا.

عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت الإمام الكاظم عليه السلام عن رجلين أصابا صيدا، وهما محرمان، الجزاء بينهما، أو على كل واحد منهما جزاء؟ فقال: ((لا، بل عليهما أن يجزي كل واحد منهما الصيد))، قلت: إن بعض أصحابنا سألني عن ذلك، فلم أدر ما عليه، فقال: ((إذا أصبتم مثل هذا فلم تدروا، فعليكم بالاحتياط، حتى تسألوا عنه فتعلموا))[818]، فالإمام يقر صاحبه على ما صنع، ويأمر بلزوم الاحتياط فيما لم يتضح حكمه من الأمور، إلى حين السؤال عنه وحصول العلم به.

عن عبد الله بن وضاح، أنه كتب إلى الإمام الكاظم عليه السلام يسأله عن وقت المغرب والإفطار؟ فكتب إليه: ((أرى أن تنتظر حتى تذهب الحمرة، وتأخذ بالحائطة لدينك))[819]، فالإمام يأمر صاحبه بالانتظار حتى تغيب حمرة الشمس، آخذا بالاحتياط لحفظ الدين وامتثال أحكامه، وتجنبا للاشتباه والوقوع في المحذور.

عن داود بن قاسم الجعفري، قال الإمام الرضا عليه السلام: ((إن أمير المؤمنين علي عليه السلام قال لكميل بن زياد فيما قال: أخوك دينك، فاحتط لدينك بما شئت))[820]، فالإمام يرشد صاحبه إلى أن الدين أمر مهم يكون بمنزلة الأخ، فيجب حفظة وبذل المزيد من العناية به والحرص

---

[816] الأحسائي ابن أبي جمهور، عوالي اللئالي،٤/١٣٣؛ وظ: المجلسي، البحار،٢/٢٤٥؛ النوري، مستدرك الوسائل،١٧/٣٠٣.

[817] عوالي اللئالي،١/٣٩٥؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١٧٣؛ المجلسي، البحار،٢/٢٥٩.

[818] الكليني، الكافي،٤/٣١٩؛ وظ: الطوسي، التهذيب،٥/ ٤٦٧؛ الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١٥٤.

[819] الطوسي، التهذيب،٢/٢٩٥، والاستبصار،١/٢٦٤؛ وظ: الشهيد الأول، ذكرى الشيعة،٢/٤٤٥.

[820] المفيد، الأمالي،٢٨٣؛ وظ: الطوسي، الأمالي،١١٠؛ المجلسي، البحار،٢/٢٥٨.

على سلامته، ومراعاة الاحتياط في ذلك كله ما أمكن، ويفاد من هذا **قاعدة العمل على وفق الاحتياط عند اختلاف الحديثيّن وعدم وجود ما يميز أحدهما من الأخر ويرجحه عليه، فيُؤخذ بما وافق الاحتياط ويُعمل به، ويُترك ما خالف الاحتياط.**

سادساً: التخيير والسعة في العمل بالحديث:

إذا ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام خبران مختلفان جامعان لشرائط الحجية، يدل أحدهما على وجوب فعل، ويدل الآخر على تحريم ذلك الفعل نفسه، يُصار إلى الترجيح بغيرهما إن أمكن، أو بهما مع اعتضاد أحدهما بمرجح آخر إن وُجد، وإلا صير إلى التوقف والإرجاء، أو التخيير بينهما[٨٢١]، وقيل: إن التوقف أيضا مرجعه إلى التخيير وهو ما عمل به أصحابنا وجماهير العلماء[٨٢٢]، وإن التخيير مقيد بفقد المرجح بين الخبريّن المختلفيّن لا مطلقا[٨٢٣]، وقد ذكرت وجوها للجمع والتوفيق بين أخبار التوقف والإرجاء من جهة، وأخبار التخيير من جهة أخرى، ومن أراد معرفتها فليراجعها في مضانها[٨٢٤].

والمراد بالتخيير: ((جعل الشارع وظيفة اختيار إحدى الأمارتين للمكلف عند تعارضهما وعدم إمكان الجمع بينهما، أو ترجيح إحداهما على الأخرى بإحدى المرجحات))[٨٢٥]، فعند العجز عن تقديم أحد الحديثيّن المختلفيّن على الآخر بالطرق المعلومة، جعل الشارع المقدس لرفع الحيرة عن المكلف أن يختار أحدهما ويعمل به، وذلك ((أن مقتضى الأصل عند التعارض هو التخيير، لأن كل من المتعارضيّن محتمل الإصابة للواقع))[٨٢٦]، فينتج عن ذلك التخيير أخذ المكلف بأيهما شاء، فإن اختار الوجوب لزمه الفعل، وإن اختار التحريم لزمه

---

[٨٢١] ظ: البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،٩٨/١.

[٨٢٢] ظ: العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٧١.

[٨٢٣] ظ: الأنصاري مرتضى، فرائد الأصول،٤٨/٤.

[٨٢٤] ظ: الطبرسي أحمد، الاحتجاج،١٠٨/٢؛ الأسترأبادي، الفوائد المدنية،٣٩٠؛ المجلسي، مرآة العقول، ٢١٨/١-٢١٩؛ البحراني يوسف، الحدائق الناضرة ،١٠٠/١-١٠٤.

[٨٢٥] الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن،٤٨٩.

[٨٢٦] البهسودي، مصباح الأصول،٣٦٦/٣.

الترك، وحينئذ قد أوجب الشارع المقدس الأخذ بأحد الخبريّن تخييرا وطـرح الآخـر، إذ لا يمكن الأخذ بهما معا[827].

فالتخيير في الأخذ بأحد الخبريّن المختلفيّن، عند تعذر الجمع بينهما أو ترجيح أحـدهما على الآخر هو المشهور ولا خلاف فيه[828]، وذلك أنه لا يجوز للمكلف الإخلال بهما أجمع، ولا يلزمه الجمع بينهما، ويكون له فعل واحد منهما وله الخيار في تعيين أيهما شاء[829]، فإن ذلك يكشف عن جعل من قبل الشارع المقدس لحجية أحد الخبريّن بالفعل لا علـى التعيـين، وعلى هذا فكل من الخبريّن المختلفيّن، مُنجز للواقع على تقدير إصابته، ومُعذر للمكلف على تقدير خطأه، فللمكلف أن يختار ما يشاء منهما، وذلك ((أن الأمر بالشيئين أو الأشياء علـى وجه التخيير يقتضي إيجاب الجميع، لكن تخييرا، بمعنى أنه لا يجـب الجميـع، ولا يجـوز الإخلال بالجميع، وأيها فعل كان واجبا بالأصالة))[830]، ولو أن المكلف اختار ما شاء مـن الخبريّن المختلفيّن وعمل به، فإن أصاب الواقع فقد تنجز به، وإن لم يصبه فهو معذور((ولا يجوز ترك العمل بهما معا، لأنه على تقدير الخطأ في تركهما لا معذرة له في مخالفة الواقع، بينما أنه معذور في مخالفة الواقع لو أخذ بأحدهما))[831]، فلا معذرة في ترك العمل بالخبريّن المختلفين معا، وإنما المعذرة في تخيير أحدهما والعمل به وإن خالف الواقع ولم يصبه.

وهناك دليل خاص يثبت الحجية التخييرية في مورد الخبريّن المختلفيّن، وهو الروايـات الصادرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام[832]، فلا يجوز مخالفة الأخبار الآمرة بالتخيير لأن عـدم العمل بها يستلزم مخالفة الواقع ولا معذرة له في ذلك، وقد حكم الشرع والعقل بالتخيير عند تكافؤ الخبريّن المختلفيّن[833]، فالتخيير في الأخذ بأحد الخبريّن المختلفيّن عند تعذر الجميع أو

---

[827] ظ: البهادلي، مفتاح الوصول إلى علم الأصول،٢/٣٢٦.
[828] ظ: العاملي حسن، معالم الأصول،٧٢.
[829] ظ: الرازي، المحصول في علم الأصول،٢/١٦٠؛ العاملي حسن، معالم الأصول،٧٢؛ الأصـفهاني محمد تقي، هداية المسترشدين في شرح أصول معالم الدين،٢/٢٨٧.
[830] العاملي حسن، معالم الأصول،٧٢.
[831] المظفر محمد رضا، أصول الفقه،٣/١٩٠.
[832] ظ: الرفاعي، محاضرات في أصول الفقه،٢/٤١٧.
[833] ظ: الأنصاري مرتضى، فرائد الأصول،٤/٥٢-٥٣.

ترجيح أحدهما على الآخر هو الذي اختاره المشهور ونُقل الإجماع عليه[٨٣٤]، والتخيير سعة على المكلف وتخفيف للضيق والحرج والحيرة، والروايات الصادرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في هذا الشأن كثيرة، منها:

ما رواه زرارة، عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال بعد ذكره عدة من المرجحات بين الخبريّن المختلفيّن: ((إذن فتخير أحدهما، فتأخذ به وتدع الآخر))[٨٣٥]، فلا شك في ظهور هذه الفقرة من الرواية في وجوب التخيير بين الحديثيّن المختلفيّن بعد فرض التعادل بينهما وفقد المرجح، لأنها جاءت بعد ذكر المرجحات وفرض انعدام ما يرجح أحدهما على الأخر.

عن الحارث بن المغيرة، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إذا سمعت من أصحابك الحديث وكلهم ثقة، فموسع عليك حتى ترى القائم فترد إليه))[٨٣٦]، وهذا يدل على التخيير بين الخبريّن المختلفيّن المتعادليّن إلى حين لقاء الإمام القائم بالأمر في كل عصر وترقب لقائه، والرخصة في الأخذ بالحديث الذي يرويه الثقات من الأصحاب وحجيته، حتى رؤية الإمام أو نائبه ليؤخذ منه الحكم يقينا.

عن سماعة بن مهران، قال: سألت الإمام الصادق عليه السلام عن رجل اختلف عليه رجلان من أهل دينه، في أمر كلاهما يرويه، أحدهما يأمر بأخذه، والآخر ينهاه عنه، كيف يصنع؟ فقال: ((يرجئه حتى يلقى من يخبره، فهو في سعة حتى يلقاه))[٨٣٧]، فالذي يظهر من السعة دلالة على التخيير لحين لقاء الإمام، أو كل من يُخبر بالحكم على سبيل اليقين من نواب الإمام خصوصا وعموما.

عن علي بن مهزيار، قال: قرأت في كتاب لعبد الله بن محمد، إلى الإمام الكاظم عليه السلام: اختلف أصحابنا في رواياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام في ركعتي الفجر في السفر، فروى بعضهم أن صلهما في المحمل، وروى بعضهم لا تصلهما إلا على الأرض، فوقع عليه السلام: ((موسع

---

[٨٣٤] ظ: الخراساني، كفاية الأصول،٤٤١؛ المظفر محمد رضا، أصول الفقه،١٨٨/٣.

[٨٣٥] الأحسائي ابن أبي جمهور، عوالي اللئالي،١٣٣/٤؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٤٦/٢؛ النوري، مستدرك الوسائل،٣٠٤/١٧.

[٨٣٦] الطبرسي أحمد، الاحتجاج،١٠٨/٢-١٠٩؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٢٢/٢٧.

[٨٣٧] الكليني، الكافي،٦٦/١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٠٨/٢٧.

عليك بأية عملت))[838]، وهذه الرواية أيضا يستظهر منها التخيير في العمل بكل من المرويين، وجواز صلاة ركعتي الفجر في السفر في المحمل، أو على الأرض معا.

عن الحسن بن الجهم، قال: قلت للإمام الرضاعليه السلام: يجيئنا الرجلان وكلاهما ثقة، بحديثيّن مختلفيّن، فلا نعلم أيهما الحق؟ فقال: ((إذا لم تعلم، فموسع عليك بأيهما أخذت))[839]، فدلالة هذه الرواية وافية جدا وظاهرة في التخيير بين الخبريّن المختلفيّن.

عن أحمد بن الحسن الميثمي، قال: سُئل الإمام الرضاعليه السلام عن الحديثيّن المختلفيّن، فقال بعد كلام طويل: ((فذلك الذي يسع الأخذ بهما جميعا، أو بأيهما شئت وسعك الاختيار من باب التسليم والإتباع والرد إلى رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم))[840]، فالرواية ظاهرة في التخيير بين الخبريّن المختلفيّن، والاكتفاء بالأخذ بحكم أحدهما، دفعا للضيق والحرج، وإتباعا للمعصومينعليهم السلام في الأخذ بأحاديثهم والتسليم لهم والرد إليهم.

ما جاء في جواب مكاتبة محمد بن عبد الله الحميري، إلى الإمام الحجةφإذ كتب له يسأله، عن الاختلاف في أن المصلي إذا قام من التشهد الأول إلى الركعة الثالثة، هل يجب عليه أن يُكبر؟ فكتب إليه الأمام: ((إن فيه حديثيّن: أما أحدهما: فإنه إذا انتقل من حالة إلى حالة أخرى فعليه التكبير، وأما الآخر: فإنه روي: أنه إذا رفع رأسه من السجدة الثانية فكبر ثم جلس ثم قام فليس عليه في القيام بعد القعود تكبير، وكذلك في التشهد الأول يجري هذا المجرى، وبأيهما أخذت من جهة التسليم كان صوابا))[841]، فالمكلف مخير بين هذين الخبريّن، فله أن يأخذ بأحدهما فإنه يجزيه ويفرغ ذمته، ويُفاد من هذا **قاعدة حجية تخيير أحد الخبريّن المختلفيّن المتعادليّن، عند تعذر الجمع بينهما وعدم وجود ما يرجح أحدهما على الآخر.**

---

(838) الطوسي، التهذيب،٢٢٨/٣؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٢٣/٢٧.

(839) الطبرسي أحمد، الاحتجاج،١٠٨/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٢٤/٢.

(840) الصدوق، عيون أخبار الرضا،٢٤/١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١١٥/٢٧.

(841) الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٣٠٤/٢؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٣٦٣/٦.

الفصل الرابع

قواعد أئمة أهل البيت عليهم السلام في علم الرجال

أولا: **تصنيف الرواة**.

ثانيا: **توثيق الرواة أو تضعيفهم وتقويم مصنفاتهم**.

ثالثا: **الرجوع إلى الرواة الثقات**.

رابعا: **رفض الغلو وذم الغلاة**.

خامسا: **اتصال سند روايات أئمة أهل البيت**(عليهم السلام).

يعنى علم الرجال بدراسة مفردات السند وبيان حال الراوي من حيث التوثيق واللاتوثيق، وموضوعه المحدث، وغايته التعرف على وثاقته وضعفه ومدى ضبطه، فهو يبحث عن رواة الحديث وأوصافهم المتصلة بجواز قبول رواياتهم وعدمها، ويحتاج إليه كل

من أراد أن يستنبط الأحكام الشرعية من الأحاديث المروية عن المعصومين(عليهم السلام)فلا بد له من النظر إلى رواة الحديث والاطمئنان إليهم والاعتماد عليهم في جواز الأخذ عنهم، حتى يكون حديثه حجة له في عمل نفسه أو الإفتاء لغيره، ويعنى الباحث في هذا العلم بترجمة حياة المحدث، وذكر رحلاته في طلب العلم، وأسماء شيوخه الذين أخذ عنهم الحديث، ومدى إحاطته وصدقه، مع ذكر أقوال الثقات في مرتبته بين رجال الحديث[٨٤٢].

فعلم الرجال هو ((ما وُضع لتشخيص رواة الحديث، ذاتا ووصفا، مدحا وقدحا))[٨٤٣]، وفيه تعرف أسماء الرواة وأسماء آبائهم، وصفاتهم من الوثاقة ونحوها، وبيان صفات المدح الحسنة أو القدح الذميمة، وما يترتب على ذلك من معرفة الحديث المعتبر من غيره[٨٤٤]، أو هو ((العلم الباحث عن رواة الأخبار الواردة عن رؤساء الدين، من حيث الأحوال التي لها مدخل في الرد والقبول، وتمييز ذواتهم عند الاشتباه))[٨٤٥]، وهذا العلم يُقتدر به على معرفة أحوال الخبر الواحد، صحة وضعفا، بمعرفة سنده ورواة سلسلته، انطلاقا من البحث عن أحوال الرواة من جهة اتصافهم بما يوجب قبول روايتهم أو عدمه، من حيث الوثاقة أو الجرح، ومن حيث التمييز عند الاشتباه أو الاشتراك.

وقد وضع أئمة أهل البيت(عليهم السلام)قواعد هذا العلم وأسسه، وسار على نهجهم العلماء والمحدثين، مقتفين آثارهم ناسجين على منوالهم، ويتضح ذلك من التفصيل الآتي:

أولاً: **تصنيف الرواة**:

إن مبتدأ الدعوة إلى معرفة أحوال الرواة وتصنفيهم، كانت من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

---

[٨٤٢] ظ: الطهراني أغا بزرك، الذريعة،١٠/٨٠؛ الفضلي، أصول الحديث،١٣-١٥؛ الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٢٠.

[٨٤٣] الملا علي كني، توضيح المقال،٢٩.

[٨٤٤] ظ: شريعتمدار، رسالة في علم الدراية،٢/٢٢٠؛ الملا علي كني، توضيح المقال،٧؛ التبريزي، بهجة الآمال،٤.

[٨٤٥] المامقاني، تنقيح المقال،١/١٧٢.

الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[846]، ففي هذه الآية الكريمة دعوة لتمييز النبأ أو الخبر العظيم الشأن بالبحث والفحص عنه للوقوف على حقيقته والتبيّن من كون الناقل له فاسقا أو عادلا، وما يترتب على ذلك من أثر في قبول الخبر أو رده[847]، ولما كان الفاسق هو الخارج من طاعة الله تعالى إلى معصيته[848]، فلا يُؤتمن في نقله وروايته، لذا أكد رسول الله ﷺ هذه الدعوة وأشار إلى أظهر مصاديق الفاسق في هذا المقام، وهو الراوي الكذاب، فتوعده وحذر منه في جملة من الروايات، منها:

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، عن الإمام علي عليه السلام، قال رسول الله ﷺ: ((من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أكذب الكذابين))[849]، فهذا تحذير من رسول الله ﷺ من إشاعة الكذب عليه وحث منه على رفضه والتوقف عن رواية أحاديث الكذابين، فمن روى عنهم فهو مثلهم، بل هو أكذبهم، لذا يجب البحث عن أحوال الرواة والفحص والتنقيب عن وثاقتهم وأمانتهم أو عدمها، ليتسنى قبول أحاديثهم ونقلها أو التوقف عليها وردها.

عن أسامة بن زيد، قال رسول الله ﷺ: ((من قال عليّ ما لم أقله فليتبوأ مقعده من النار))[850]، فرسول الله ﷺ يشدد النكير على الكذابين ويتوعدهم بالنار وأشد العذاب، فلابد من التروي والتثبت من الحديث ومصدره قبل نقله وروايته ليُقطع الطريق على الكذابين والمنحرفين.

عن أبي سعيد الخدري، قال رسول الله ﷺ: ((من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ بيتا في النار))[851]، فرسول الله ﷺ ينهى عن الكذب ويصف من يكذب عليه بأنه يؤسس لنفسه للإقامة

---

[846] الحجرات/٦.

[847] ظ: الطباطبائي، الميزان، ٣١١/١٨.

[848] ظ: الطوسي، التبيان، ٣٤٢/٩.

[849] أحمد بن حنبل، المسند، ١١٣/١؛ وظ: مسلم، الصحيح، ٧/١؛ ابن ماجة، السنن، ١٤/١.

[850] أحمد بن حنبل، المسند، ١٥٨/٢؛ وظ: الطبراني، المعجم الكبير، ٤٤٤/٢٠؛ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٥٦٩/٣.

[851] الصنعاني، المصنف، ٢١٦/١١؛ وظ: الطبراني، المعجم الكبير، ٢٦٢/٦.

والسكن الدائم في نار جهنم والخلود فيها، فلابد من تحري الصدق في نقل الحديث والتحقق من سلامة رواته وصلاح حالهم والاطمئنان لوثاقتهم قبل تحمل حديثهم وروايته.

عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: ((يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم))[٨٥٢]، فالرسول ﷺ كان يستشرف المستقبل ويلم بالنفسية الحاقدة التي ينطوي عليها بعضهم ويخبر صراحة عما سيقع بعده من تجاوز على سنته الشريفة وإدخال فيها ما ليس منها، مشيرا إلى الكذابين والوضاعين ومحذرا من الفتنة والضلال بتصديقهم، فهذه الأحاديث ناطقة بأنه سيُكذب على رسول الله ﷺ بعد وفاته-كما كُذب عليه في حياته-لأغراض فاسدة ومقاصد باطلة للتقرب إلى السلطة الحاكمة وترويج الآراء الزائفة، فما تضمنته هذه الأحاديث دليل على وقوع الكذب على رسول الله ﷺ لأنها إما أن تكون قد صدرت عنه فعلا وهي تشير إلى وقوع الكذب عليه، أو أنها لم تصدر عنه فتكون مكذوبة وموضوعة عليه، والمطلوب على التقديريّن حاصل كما لا يخفى[٨٥٣]، فهذه الأحاديث يثبت بها المدعى على كل تقدير سواء أصحت أم لم تصح، وهذا من لطائف الاستدلال.

وقد تابع الإمام علي عليه السلام تأكيد هذه الدعوة، فيما روى عنه سُليم بن قيس الهلالي، فيما يُعدّ أقدم وثيقة علمية في تصنيف الرواة، ويُعدّ النواة الأولى لنشأة الفكر الحديثي وبداياته الرائدة في وضع الأسس العامة للتعامل مع الرواة والمرويات، والفكرة الأولى التي انطلق منها التفكير في البحث عن أحوال الرواة وتقييم رواياتهم من حيث الاعتبار أو عدمه، وقد بيّن فيها الإمام مبادئ علم الحديث من حيث أحوال الخبر وكيفيات النقل، وأحوال الراوي الناقل من ناحية الصفات العلمية والعملية، وحدد فيها أصناف الرواة، فقال عليه السلام: ((قد كُذب على رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيبا فقال: أيها الناس قد كثرت عليّ الكذابة فمن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار، ثم كُذب عليه بعده، وإنما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس: رجل منافق يُظهر الإيمان، متصنع بالإسلام، لا يتأثم ولا يتحرج أن يكذب على رسول الله ﷺ متعمدا، فلو علم الناس أنه منافق كذاب، لم يقبلوا منه ولم يصدقوه، ولكنهم

---

[٨٥٢] مسلم، الصحيح،٩/١؛ وظ: المقريزي، إمتاع الأسماع،٣٦٤/١٢.

[٨٥٣] ظ: البهائي، الأربعون حديثا،١٥٠؛ السبحاني، كليات في علم الرجال،٤٧.

قالوا: هذا صحب رسول الله ﷺ ورآه وسمع منه وأخذ عنه، وهم لا يعرفون حاله، وقد أخبره الله عن المنافقين بما أخبره، ووصفهم بما وصفهم، فقال{: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾[٨٥٤]، ثم بقوا بعده فتقربوا إلى أئمة الضلالة والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان، فولوهم الأعمال، وحملوهم على رقاب الناس، وأكلوا بهم الدنيا، وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا من عصم الله، فهذا أحد الأربعة.

ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئا لم يحمله على وجهه ووهم فيه، ولم يتعمد كذبا، فهو في يده يقول به ويعمل به ويرويه، فيقول أنا سمعته من رسول الله ﷺ فلو علم المسلمون أنه وهم لم يقبلوه، ولو علم هو أنه وهم لرفضه.

ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئا أمر به ثم نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه ولم يحفظ الناسخ، ولو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوا منه أنه منسوخ لرفضوه.

وآخر رابع لم يكذب على رسول الله ﷺ مبغض للكذب خوفا من الله وتعظيما لرسول الله ﷺ لم ينسه بل حفظ ما سمع على وجهه فجاء به كما سمع لم يزد فيه، ولم ينقص منه، وعلم الناسخ من المنسوخ، فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ، فإن أمر النبي ﷺ مثل القرآن ناسخ ومنسوخ، وخاص وعام، ومحكم ومتشابه))[٨٥٥].

لا يخفى ما في هذا الحديث من الدلالة الواضحة على تصنيف الرواة ومجامع الكمال وعدم الإقدام على العمل بظواهر الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ ما لم يُعرف حالها من كونها مكذوبة أم غير مكذوبة، ناسخة أم منسوخة، مقيدة أم مطلقة، خاصة أم عامة، محكمة أم متشابهة، ظاهرة أم مؤولة، إلى غير ذلك[٨٥٦]، فالعلم بحال الرواة وأصنافهم من أسس الأحكام الشرعية، وعليه تبنى القواعد السمعية، لذا يجب على كل مجتهد معرفته وعلمه، ولا يسوغ له تركه وجهله، إذ أكثر الأحكام تفاد من أخبار المعصومين عليهم السلام فلا بد من معرفة

---

[٨٥٤] المنافقون/٤؛ وظ: تفسيرها: الطوسي، التبيان،١٠/١٠؛ الطباطبائي، الميزان،٢٨٠/١٩.

[٨٥٥] الكليني، الكافي،١/٦٢-٦٣؛ وظ: الصدوق، الخصال،٢٥٦؛ الحراني ابن شعبة، تحف العقول،١٩٣.

[٨٥٦] ظ: البصري، فائق المقال،٧٨.

الطريق إليهم، إذ روى المشايخ عن الثقة وغيره، وعمن يُعمل برواياتـه، وعمـن لا يجـوز الاعتماد على نقله[٨٥٧].

وقد عني أئمة أهل البيت عليهم السلام بتلقي الأحاديث وحفظها ورواياتها وتـدوينها، وحثـوا أصحابهم على الالتزام بها علما وعملا، وسلوكا وأخلاقا، وكذلك كانـت عنـايتهم بـالرواة والروايات من حيث القبول والرد، ووضعوا في ذلك أدق قواعـد النقـد العلمـي الصـحيح وأحكمها، وتركوا لنا في تصنيف الرواة وبيان أحوالهم مبادئ نادرة لا توجد في أي أمة مـن الأمم[٨٥٨]، وقد روى أبو البختري[٨٥٩]، عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: ((فانظروا علمكم هـذا عمن تأخذونه فإن فينا أهل البيت في كل خلف عدولا ينفون عنه تحريف الغـالين، وانتحـال المبطلين، وتأويل الجاهلين))[٨٦٠]، فالإمام يتحدث عن القيمة العلمية للحديث الشريف ويحـث على العناية بهذا العلم، والفحص والتدقيق عن أحوال رواته والتثبت من أمانتهم، ويؤكد أثـر الأئمة في الدفاع عنه ويشير إلى ثلاثة أصناف من المتجاوزين على الحديث ، وهم: الغالون المنافقون، والمبطلون أهل الشبهة، والجاهلون الخطاءون[٨٦١]، فلابـد لمعرفـة الأحاديـث وأحوالها، وأسانيدها ورجالها، من الفكر العميق، والنظر الدقيق، والفكـر الوقـاد، والـذهن النقاد، وملازمة الورع والتقوى في العمـل والفتـوى، عنـد الحكـم علـى رواة الحـديث ورواياتهم[٨٦٢]، وقد مهد الإمام علي عليه السلام الطريق للعلماء والمحدثين في وثيقته العلمية القيمة- التي مر ذكرها-إذ وضع الأصول والقواعد والأسس العامة لعلم الحديث من جهـة معرفـة أحوال الرواة ورواياتهم، عندما صنف الرواة أربعة أصناف هي:

أ- الراوي المنافق الكذاب:

---

[٨٥٧] ظ: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال،٣.

[٨٥٨] ظ: أبو شهبه، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،٥-٦.

[٨٥٩] هو وهب بن وهب بن عبد الله القرشي المدني، روى عن الأمام الصادق، له كتاب، ظ: النجاشـي، الرجال،٤٣٠؛ الطوسي، الرجال،٣١٧.

[٨٦٠] الصفار، بصائر الدرجات،٣٠؛ وظ: الكليني، الكافي،٣٢/١؛ الشهيد الثاني، منية المريد،١٠٧.

[٨٦١] ظ: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،٣٨/١١-٤٨؛ الصالح، شرح نهج البلاغة،٤٤٠-٤٤٣.

[٨٦٢] ظ: البصري، فائق المقال،٨١.

ويدخل في هذا الصنف من الرواة، الراوي الكذاب والوضاع ونحوهما، ممن تعمد الكذب على رسول الله ﷺ أو أحد الأئمة المعصومين عليهم السلام بدليل قول الإمام علي عليه السلام: ((رجل منافق يُظهر الإيمان، مُتصنع بالإسلام، لا يتأثم ولا يتحرج أن يكذب على رسول الله ﷺ متعمدا، فلو علم الناس أنه منافق كذاب، لم يقبلوا منه ولم يصدقوه))[٨٦٣]، وحديث هؤلاء المنافقين مردود وهو ((لم يترجح صدق المخبر به لبعض الموانع))[٨٦٤]، فمن كذب متعمدا لا يُقبل حديثه ولا يُصدق به، فتترك روايته وترد أقواله ولا يُصدق بها، والمنافق مهما استتر فإن حاله سينكشف وأمره يُفتضح وتسقط مهابته عند الناس، ولا تقبل توبته عندهم أبدا، وعقوبته أن يُرد عليه صدقه، فعقوبة الفاسق أن لا تذكر محاسنه، ويتحتم جرحه دائما، ولا يُكتب حديثه أبدا، وإن تاب وحسنت توبته تغليظا له، فتوبته بينه وبين الله تعالى وهو أعلم بها[٨٦٥]، ولا يخفى أن مرد هذا كله وسببه خطورة الكذب على المعصومين عليهم السلام فمهما كان الباعث على الكذب فإن الدين إما جنة وإما نار، والكذاب لم يعمل بمقتضى المذهب والدين وقارب الخارجين عنه، ومن شابه قوم في صفة دخل معهم فيها وإن صدق عليه اسم الإسلام[٨٦٦].

وحديث هذا الصنف من الرواة، يسميه المتأخرون الحديث الموضوع، وهو أحد أنواع ما يُسمى بالحديث الضعيف، الذي لا تجتمع فيه شروط الحديث الصحيح، أو الحسن، أو الموثق[٨٦٧]، ويُعدّ الحديث الموضوع من أهم أنواع الضعيف وأظهر مصاديقه المتفق عليها عند المحدثين، فهو المختلق المصنوع من بعض الكذابين، والمنسوب زورا وبهتانا إلى أحد المعصومين عليهم السلام سواء أكان عمدا أم خطأ، وهو شر الأحاديث الضعيفة المردودة وأقواها خطرا، وأشدها ضررا على الدين وأهله، وهو مجال رحب لإبراز المجالات المنهجية التي

---

(٨٦٣) الكليني، الكافي، ٦٢/١؛ وظ: الصدوق، الخصال، ٢٥٦.
(٨٦٤) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، ٧١.
(٨٦٥) ظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ١٤٥؛ ابن الصلاح، المقدمة، ٩١.
(٨٦٦) ظ: محمد بن عبد علي، هدي العقول إلى أحاديث الأصول، ١٤٦/٢.
(٨٦٧) ظ: الشهيد الثاني، البداية في علم الدراية، ٣٠، والرعاية في علم الدراية، ٨٥؛ العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار، ٩٨؛ البهائي، الوجيزة، ٢٢/١؛ المامقاني، مقباس الهداية، ١٧٧/١.

اعتمدها الوضاعون في صورها المختلفة[٨٦٨].

ومما لا شك فيه أن العلم بأحوال الرواة حملة أحاديث المعصومين عليهم السلام من أجلّ العلوم قدرا، وأرفعها خطرا، وذلك مما تشتد الحاجة إليه وتتوافر الدواعي عليه، لما هو معلوم من كثرة وقوع الكذب في أحاديث المعصومين عليهم السلام واختلاط بعضها ببعض[٨٦٩]، وهذا يسوغ أثر أئمة الجرح والتعديل في تنقية أحاديث المعصومين عليهم السلام والاحتراز التام من الكذب والدس فيها، وتجريدها من الوضع والانتحال، وهذا يقتضي بذل الجهود الجسيمة لانجاز هذه المهمة الشاقة، وهذه الجهود تستمد وجودها ومقوماتها من المنابع الثرة التي يرفدها بحر أئمة أهل البيت عليهم السلام الذي لا ينضب[٨٧٠]، وقد لمسنا أثر ذلك بينا في وثيقة الإمام علي عليه السلام.

ب- الراوي الواهم:

الوهم من خطرات القلب، ويُراد به الغفلة والغلط وترك أو إسقاط شيئا من الكلام[٨٧١]، والراوي الواهم، هو الذي لم يحفظ الحديث بألفاظه، ويؤديه على غير وجهه من دون أن يتعمد الكذب في ذلك[٨٧٢]، فهو الراوي غير الحافظ، الذي لا يعي معاني الألفاظ ومضامينها ووجوهها، وما يخل بمعانيها ومقدار التفاوت فيها عند نقل الحديث بالمعنى، فيخرج الحديث عما أراده المعصوم بزيادة أو نقصان من دون أن يتعمد ذلك، بدليل قول الإمام علي عليه السلام: ((ورجل سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا لم يحمله على وجهه ووهم فيه، ولم يتعمد كذبا، فهو في يده يقول به ويعمل به ويرويه، فيقول أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلو علم المسلمون أنه وهم لم يقبلوه، ولو علم هو أنه وهم لرفضه))[٨٧٣]، فهو رديء الحافظة لا يحفظ الحديث ولا يتقنه ولا يتثبت فيه، وتغلب عليه الأوهام فيما قد حفظه ووعاه، ويكثر عليه الغلط والسهو

---

[٨٦٨] ظ: الشهيد الثاني، البداية في علم الدراية،٣٠، والرعاية في علم الدراية،٨٥؛ أبو ريه، أضواء على السنة المحمدية،١١٨؛ الحكيم حسن عيسى، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث،٢٦٥؛ عبد الله شعبان، التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين،٥٤٥.

[٨٦٩] ظ: الكاظمي، تكملة الرجال،١/٨١.

[٨٧٠] ظ: الصغير، الإمام محمد الباقر مجدد الحضارة الإسلامية،٢٢٩-٢٣٠.

[٨٧١] ظ: الخليل، العين،٤/١٠٠؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،٤/١٨٧.

[٨٧٢] ظ: العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٦٩.

[٨٧٣] الكليني، الكافي،١/٦٢-٦٣؛ وظ: الصدوق، الخصال،٢٥٦؛ الحراني ابن شعبة، تحف العقول،١٩٣.

والاشتباه والنسيان، فهو صدوق ورع في نفسه لا يتعمد الكذب، ولكن يغلب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فيُكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يُحتج بحديثه في الحلال والحرام(٨٧٤)، ويدخل في ضمن حديث هذا الصنف من الرواة، الحديث المروي بالمعنى الذي يفتقد لشروط الرواية فيها، وذلك أن سبب الاشتباه والوهم والخطأ، هو أن الراوي لم يحفظ ألفاظ الحديث كما هي، بل نقل الحديث بمعناه ولم يضبطه، وقد سبق أن تحدثنا عن رواية الحديث بالمعنى بما لا مزيد عليه(٨٧٥).

وحديث هذا الصنف من الرواة يقع في ضمن أقسام الحديث الضعيف لكونه حديثا لم تجتمع فيه صفات القبول، فلم يتلقاه العلماء بالقبول والعمل بالمضمون(٨٧٦)، وهو على نوعين: ضعيف لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن، وضعيف ضعفا يوجب تركه وهو الواهي(٨٧٧)، والحديث الضعيف يُعمل به في القصص والمواعظ والفضائل، بشروط معينة ومحددة، أهمها عدم ثبوت وضعه وجعله(٨٧٨).

جـ- الراوي غير الضابط:

هو الراوي الذي لا يُميّز بين أنواع الأحاديث ناسخها ومنسوخها، غير المتتبع للأحاديث ووقت صدورها ومناسبتها، ويغفل عن ذلك أحيانا، فهو حافظ متحفظ لكنه ليس ذا تتبع تام وفقاهة(٨٧٩)، بدليل قول الإمام علي عليه السلام: ((ورجل ثالث سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا أمر به ثم نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه ولم يحفظ الناسخ، ولو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوا منه أنه منسوخ لرفضوه))(٨٨٠)، ومثله من كان على حال ثم تحول إلى غيرها، فيُؤخذ منه ما كان فيه على حال الاستقامة، فالمعتبر في شرائط الراوي هو الاستقامة حال الأداء لا حال التحمل، ومن

---

(٨٧٤) ظ: الرازي عبد الرحمن، الجرح والتعديل،١/٥-٦.
(٨٧٥) ظ: الأطروحة،١٢٣-١٢٧.
(٨٧٦) ظ: الشهيد الأول، ذكرى الشيعة،٤٨/١؛ رضا مؤدب، علم الدراية المقارن،٦٤.
(٨٧٧) ظ: الصالح، علوم الحديث ومصطلحه،١٥٨.
(٨٧٨) ظ: الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٩٤؛ القاسمي، قواعد التحديث،١١٦.
(٨٧٩) ظ: محمد بن عبد علي، هدي العقول إلى أحاديث الأصول،١٤٦/٢.
(٨٨٠) الكليني، الكافي،١/٦٢-٦٣؛ وظ: الصدوق، الخصال،٢٥٦؛ الحراني ابن شعبة، تحف العقول،١٩٣.

كان حال الأداء جامعا للشرائط قبلت رواياته وإن كان فاقدا للشرائط حال التحمل[٨٨١]، كذلك الحال للراوي الذي ((خلط بخرف أو فسق وغيرهما، يُقبل ما رُوي عنه قبل الاختلاط، ويُرد ما بعده، وما شُك فيه للشك بالشرط))[٨٨٢]، فالراوي الذي خلط لا يُقبل منه ما رواه بعد الاختلاط، وكذلك لا يُقبل ما يرويه المنحرفون وفاسدو العقيدة من الغلاة والمتهمين والمضعفين وغيرهم ممن تغيّر حالهم من الصلاح إلى الفساد ((فما يختص الغلاة بروايته فإن كانوا ممن عُرف لهم حال استقامة وحال غلو، عُمل بما رووه في حال الاستقامة، وترك ما روه في حال خطأهم))[٨٨٣]، فالخبر الوارد عمن له حال استقامة وحال قصور، إذا عُلم تاريخ الرواية فلا شبهة في العمل بها إن كانت في حال الاستقامة، وتركها إن كانت في حال القصور، وإن جُهل التاريخ وجب الرجوع إلى القرائن الخارجية والاجتهاد فيها من حيث قبول الرواية أو ردها[٨٨٤]، وهذا الصنف من الرواة يدخل حديثهم في ضمن الحديث الحسن، ذلك أنه لم يرتقِ إلى حد الصحيح، ولم يهبط إلى حد الضعيف وإنما هو وسط بين هذا وذلك، وهذا يتضح من معرفة الحديث الحسن.

فالحديث الحسن: ((هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته مع تحقق ذلك في جميع مراتبه أو تحقق ذلك في بعضها بأن كان فيهم واحدا إماميا ممدوحا غير موثق مع كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح))[٨٨٥]، أي أنه ما كان رواته إماميين ممدوحين من دون التعديل كلا أو بعضا، مع توثيق الباقي، بحيث كان المدح يقرب من التعديل، ومعتدا به، ولم يُصرح بعدالة الراوي أو ضعفه مع صحة عقيدته[٨٨٦]، ومن ذلك يتضح أن الحديث الحسن عند محدثينا، هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته في كل مرتبة من مراتبه، وقد يحصل تعديل لبعض مراتبه ومدح لسائر المراتب الأخرى، فلابد من تحقق اتصال السند، والإمامي، والمدح في كافة

---

[٨٨١] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،٢٢٠؛ المامقاني، مقباس الهداية،٥٦/٢.
[٨٨٢] الشهيد الثاني، البداية في علم الدراية،٣٩.
[٨٨٣] الطوسي، العدة في أصول الفقه،١٥١/١.
[٨٨٤] ظ: القمي محمد بن حسين، قوانين الأصول،٤٦٣؛ المامقاني، مقباس الهداية،٥٩/٢.
[٨٨٥] الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٨١.
[٨٨٦] ظ: العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،٩٦؛ البهائي، الوجيزة،٢٢/١؛ المامقاني، مقباس الهداية،١٦٠/١.

المراتب بالرغم من اتصاف بعض مراتبه بالعدالة[٨٨٧].

أما الحديث الحسن عند محدثي المسلمين الآخرين: فهو ما كان ((راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعدّ ما ينفرد به من حديث منكرا، ويُعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا، سلامته من أن يكون معللا))[٨٨٨]، بمعنى أن راويه من المعروفين بالصدق والأمانة، إلا أنه يقصر عن حد رواة الصحيح في درجة الحفظ والإتقان، ويكون سالما من الشذوذ والعلة، قال السيوطي: ((الصحيح لذاته بما نقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ، فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته))[٨٨٩]، أي أنه يقصر عن حد الصحيح في درجة ضبط الراوي، بأن يكون راويه خفيف الضبط، أو ((هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط وسلم من الشذوذ والعلة))[٨٩٠]، يتضح من ذلك أن الحديث الحسن عند غير الإمامية، هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط وسلم من الشذوذ والعلة، فهو له شبه كبير بالحديث الصحيح، إلا أنه لا يحظى رواته بضبط تام، فتبيّن أن الفرق بين الصحيح والحسن عندهم، هو أنه يُشترط في الصحيح الضبط التام، وأما الحسن فيشترط فيه أصل الضبط[٨٩١]، ولما كان المائز بينهما هو الضبط ودرجته، سأتحدث عنه بإيجاز.

الضبط شرط عند المحدثين المسلمين، وقد عني به أكثرهم لأنه لا اعتماد ولا وثوق بالراوي إلا مع ضبطه وإتقانه لما يرويه[٨٩٢]، وقد ((فسر الضبط بأن يكون متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، وضابطا لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث منه))[٨٩٣]، فالمراد من الضبط هو أن يكون الراوي حافظا لحديثه إن حدث به من حفظه، ضابطا لكتابه

---

[٨٨٧] ظ: رضا مؤدب، علم الدراية المقارن،٥٧.

[٨٨٨] ابن الصلاح، المقدمة،٣٤.

[٨٨٩] تدريب الراوي،٨١.

[٨٩٠] الصالح، علوم الحديث ومصطلحه،١٥٧.

[٨٩١] ظ: السيوطي، تدريب الراوي،٨١/١.

[٨٩٢] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،٨٤-٨٦؛ السيوطي، تدريب الراوي،١٦٤/١؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،١٨٥؛ القاسمي، قواعد التحديث،٧٩-٨٠؛ أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،٩٤.

[٨٩٣] السيوطي، تدريب الراوي،١٦٤/١.

الذي يستند إليه، حافظا له من الغلط والتصحيف والتحريف إن حدث منه، عارفا بما يختل به المعنى إن روى به إذ يجوز له ذلك[٨٩٤]، وفطنا واعيا، محترزا عن التحريف والغلط، فمن لا ضبط له يغلب عليه السهو في كيفية النقل وغيرها[٨٩٥].

والضبط شرط في قبول خبر الواحد[٨٩٦]، وهو من أعظم الشرائط في الرواية، فمن لا ضبط له قد يسهو عن بعض الحديث فينقص أو يزيد، أو يبدل لفظا بآخر فيختلف الحكم ويضطرب المعنى، أو يروي عن النبي ﷺ ويسهو عن الوسيط، أو يروي عن شخص فيسهو ويروي عن غيره، ويلاحظ في شرط الضبط في الراوي قوة الذاكرة ودقة الملاحظة[٨٩٧].

والمعيار في تمام ضبط الراوي هو ندرة وقوع السهو والنسيان منه، بأن لا يكون سهوه أكثر من ذكره أو مساويا له[٨٩٨]، لا أن يكون منزها عنه أبدا، لأنه حينئذ سينحصر مصداقه بأئمة أهل البيت عليهم السلام وفي الواقع أن معنى الضبط هو غلبة التذكر على السهو والنسيان لا انعدامهما مطلقا، لأن ذلك من طبيعة البشر ما لم يكن معصوما[٨٩٩]، ويُعدّ ضبط الراوي بمقارنة رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وُجدت رواياته موافقة لها غالبا ولو من حيث المعنى، أو كانت المخالفة نادرة عُرف حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن كانت رواياته كثيرة المخالفة لروايات الثقات الضابطين المعروفين، عُرف اختلال ضبطه ولم يُحتج بحديثه[٩٠٠].

د- الراوي الضابط الثقة:

هو الراوي العدل الذي تتوافر فيه شروط الصدق في نقله، وشروط القبول في روايته،

---

[٨٩٤] ظ: الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،١٨٥.

[٨٩٥] ظ: البهائي، مشرق الشمسين،٢١٧؛ البصري، فائق المقال،٥٥-٥٦.

[٨٩٦] ظ: العاملي الحسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار،١٨٧؛ العاملي حسن، منتقى الجمان،١/٥؛ المامقاني، مقباس الهداية،٢/٤٧-٤٩.

[٨٩٧] ظ: الصالح، علوم الحديث ومصطلحه،١٢٨.

[٨٩٨] ظ: البهائي، مشرق الشمسين،٢٧٠.

[٨٩٩] ظ: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،١٧٤؛ المزي، تهذيب الكمال،١/١٦١؛ البهائي، مشرق الشمسين،٢٧٠؛ بحر العلوم، الفوائد الرجالية،١/١٩٢-١٩٤؛ المامقاني، مقباس الهداية،٢/٤٤.

[٩٠٠] ظ: ابن الصلاح، المقدمة،٨٦؛ السيوطي، تدريب الراوي،١/١٦٦؛ الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،١٩٣؛ المامقاني، مقباس الهداية،٢/٤٥-٤٦.

والحديث من جهته صحيح مقبول معتبر يُحتج به، بدليل قول الإمام علي عليه السلام: ((وآخر رابع لم يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبغض للكذب خوفا من الله وتعظيما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينسه، بل حفظ ما سمع على وجهه فجاء به كما سمع لم يزد فيه، ولم ينقص منه، وعلم الناسخ من المنسوخ، فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ، فإن أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل القرآن ناسخ ومنسوخ، وخاص وعام، ومحكم ومتشابه))[٩٠١] فهو الراوي المعروف بشروط العدالة في نفسه والتثبت في روايته، مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث والرواية، أمين في نفسه عالم بدينه، صاحب ورع وتقوى وحفظ للحديث، وإتقان به وتثبت فيه، من أهل التمييز والتحصيل، لا يشوبه كثير من الغفلات، ولا تغلب عليه الأوهام فيما قد حفظه ووعاه، قليل الغلط والسهو والاشتباه، فهو أهل للعدالة يُتمسك بالذي رواه، ويُعتمد عليه، ويُحكم به، وتجري أمور الدين به، وهو صدوق في نقله، وعدل يُوثق في نفسه[٩٠٢]، وحديث هذا الصنف من الرواة يدخل في ضمن الحديث الصحيح.

والحديث الصحيح هو: ((الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا))[٩٠٣]، فمن شروطه اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، وعدم الشذوذ بأن لا يخالف الثقة من هو أوثق منه، والسلامة من العلة التي هي أسباب خفية غامضة قادحة في صحة الحديث، فضلا عن أن ظاهره السلامة منها[٩٠٤]، أو هو ما اتصلت روايته إلى المعصوم بنقل الراوي العدل الإمامي[٩٠٥]، وعرفه الشهيد الثاني بقوله: ((وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات حيث تكون متعددة وإن اعتراه شذوذ))[٩٠٦]، فشرط (الاتصال) في الخبر الصحيح أمر لازم، ويخرج بهذا الشرط المقطوع وإن كان رواته عدولا إماميين، ويشمل

---

[٩٠١] الكليني، الكافي،١/٦٢-٦٣؛ وظ: الصدوق، الخصال،٢٥٦؛ الحراني ابن شعبة، تحف العقول،١٩٣.
[٩٠٢] ظ: الرازي عبد الرحمن، الجرح والتعديل،١/٥-١٠.
[٩٠٣] ابن الصلاح، المقدمة،١٥؛ وظ: السيوطي، تدريب الراوي،١/٢٧؛ الهندي، تذكرة الموضوعات،٥؛ أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،٢١.
[٩٠٤] ظ: أحمد بن حنبل، العلل،١/٣١؛ رضا مؤدب، علم الدراية المقارن،٥٣؛ عبد الله شعبان، التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين،٣٨٢.
[٩٠٥] ظ: الشهيد الأول، ذكرى الشيعة،١/٤٨.
[٩٠٦] الرعاية في علم الدراية،٧٧.

تعبير (المعصوم) النبي الأكرم ﷺ وأئمة أهل البيت عليهم السلام ويخرج بقيد (العدل) الحديث الحسن، وبقيد (الإمامي) الحديث الموثق، وقيد (جميع الطبقات) شامل كل طبقات الرواة من دون استثناء، وقيد (وإن اعتراه شذوذ)، يشمل الحديث الشاذ إذا توافرت فيه شروط الخبر الصحيح ذلك أن الشاذ لا ينافي الصحيح، إذ أن المراد من الخبر الشاذ هو ما رواه الثقة، وكل ما هنالك أن متن الخبر يخالف المشهور، وهكذا فكم من حديث شاذ تتوافر فيه شروط الخبر الصحيح[٩٠٧]، وذلك أن محدثي الجمهور يرون ما يرويه الإمامي الذي لا يوافق رواياتهم حديثا شاذا، وقد ورد قيد العدل في التعاريف التي تناولت الحديث الصحيح، لذا سأتحدث عنه بإيجاز:

عني العلماء والمحدثون بعدالة الراوي كثيرا، وقد جرى تأكيد العدالة عند جميع المذاهب الإسلامية ((وشمل تعريفهم بإطلاق العدل جميع فرق المسلمين، فقبلوا رواية المخالف العدل، ما لم يبلغ خلافه حد الكفر))[٩٠٨]، فالراوي المتصف بالعدالة تقبل روايته من دون النظر إلى مذهبه، وقد ((فسر العدل بأن يكون مسلما، بالغا عاقلا...سليما من أسباب الفسق وخوارم المروءة))[٩٠٩]، فالعدالة هيأة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، وتتحقق باجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر[٩١٠]، وعليه ((ليس المراد من العدالة أن يكون تاركا لجميع المعاصي، بل بمعنى السلامة من أسباب الفسق التي هي فعل الكبائر أو الإصرار على الصغائر وخوارم المروءة، وهي الاتصاف بما يحسن التحلي به عادة بحسب زمانه ومكانه وشأنه، فعلا وتركا على وجه يصير ذلك ملكة))[٩١١]، فهي تعديل القوة النفسانية وتقويم أفعالها بحيث لا يغلب بعضها على بعض، والعدالة ((ملكة في النفس تمنعها عن فعل الكبائر والإصرار على الصغائر ومنافيات المروءة، واعتبار هذا الشرط هو المشهور بين الأصحاب))[٩١٢]، فهي ملكة نفسانية تصدر عنها المساواة والاتزان في الأمور

---

[٩٠٧] ظ: الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٧٧-٨٠؛ المامقاني، مقباس الهداية،١/١٤٦-١٤٧؛ رضا مؤدب، علم الدراية المقارن،٥٠.

[٩٠٨] الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٧٨.

[٩٠٩] السيوطي، تدريب الراوي،١/١٦٣.

[٩١٠] ظ: السخاوي، فتح المغيث،١/٣١٥.

[٩١١] الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،١٨٥.

[٩١٢] العاملي حسن، معالم الأصول،٢٠٠.

الصادرة عن صاحبها، والعدالة عموما ((ملكة نفسانية راسخة باعثة على ملازمة التقوى، وترك ارتكاب الكبائر، والإصرار على الصغائر، وترك ارتكاب منافيات المروءة الكاشف ارتكابها عن قلة المبالاة بالدين بحيث لا يوثق منه التحرز عن الذنوب، وأنه لا يكفي فيها مجرد الإسلام، ولا مجرد عدم ارتكاب الكبيرة ما لم ينبعث الترك عن ملكة، ولا حسن الظاهر فقط، وأنها تتكشف بالعلم والاطمئنان الحاصل من المعاشرة، ومن مراجعة المعاشرين له، وأنه ليس الأصل في المسلم العدالة))[٩١٣]، فهي الملكة النفسانية الباعثة على ملازمة التقوى والمروءة، ولا تزول بارتكاب الصغيرة من غير إصرار ولا بترك المندوبات وارتكاب المكروهات ما لم يبلغ ذلك حد اللامبالاة والتهاون في الدين.

ويبدو من هذا العرض عن أصناف الرواة ورواياتهم، **أن الإمام عليا عليه السلام كان مبتكرا لتصنيف الرواة وواضعا حجره الأساس كما هو شأنه في سائر العلوم الأخرى، فهو أول من تكلم في مختلف الحديث وأسبابه وعلاجه، وأقسامه وأصناف رواته وتبعه على ذلك الأئمة عليهم السلام من بعده،** الذين هم أعلم الناس بالسنة[٩١٤]، فنجد الإمام الصادق عليه السلام يضع الأساس للأخذ بالحديث الموثق والعمل به إذ يقول: ((إذا أنزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما روي عنا، فانظروا إلى ما رووه عن علي عليه السلام فاعملوا به))[٩١٥]، فالإمام يوصي باعتماد ما رواه الثقات من المذاهب الإسلامية عن الإمام علي عليه السلام والأخذ برواياتهم والعمل بما فيها من الأحكام، في الحوادث التي لا يوجد حكمها عند الإمامية، ولا يوجد ما يخالفها من كتاب أو سنة، ولما جاز الأمر هنا فهو جائز في غيره مع التحقق من وثاقة الراوي وأمانته.

وأكد ذلك الإمام الحسن العسكري عليه السلام أيضا عندما سألوه عن كتب بني فضال، وهم من الشيعة المخالفين للمذهب الإمامي الأثني عشري، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء؟ فقال: ((خذوا بما رووا وذروا ما رأوا))[٩١٦]، **فكان لهذا التوجيه من عند الأئمة عليهم السلام**

---

[٩١٣] المامقاني، مقباس الهداية،٢/٣٢-٣٣.

[٩١٤] ظ: حسين علي محفوظ، كتب الحديث عند الشيعة الإمامية،٨٢؛ محمد إحساني، أسباب اختلاف الحديث،٢٣-٢٦.

[٩١٥] الطوسي، العدة في أصول الفقه،١/١٤٩.

[٩١٦] الطوسي، الغيبة،٣٨٩-٣٩٠.

الأثر في وضع النواة الأولى للعمل بالحديث الموثق، أو القوي كما يُسمى أيضا[917]، الـذي اختص به الإمامية من دون غيرهم من فرق المسلمين، وهو الذي يرويه مـن نُـص علـى وثاقته مع فساد عقيدته، قال الشهيد الثاني: ((سُمي بذلك لأن راويه ثقة وإن كان مخالفا فـي مذهبه، وبهذا فارق الصحيح مع اشتراكهما في الثقة، ويُقال له: القوي أيضـا، لقـوة الظـن بجانبه بسبب توثيقه، وهو ما دخل في طريقه من نص الأصحاب على توثيقـه مـع فسـاد عقيدته، بأن كان من إحدى الفرق المخالفة للإمامية، وإن كان من الشيعة))[918]، فسُمي كذلك لأن راويه ثقة وإن كان مخالفا في الاعتقاد، وبهذا فارق الصحيح مع اشتراكهما بالوثاقة، قال الشيخ البهائي: ((وأما غير الإماميين كلا أو بعضا مع تعديل الكل فموثـق، ويسـمى قويـا أيضا))[919]، وهو من مختصات الإمامية ذلك أن غيرهم يدخله في قسم الصـحيح والحسـن كما لا يخفى.

إن رواة الحديث الموثق، قد نص على توثيقهم والعمل بأحاديثهم أعلام الإمامية بالرغم من انتحالهم المذاهب الأخرى، أو الفرق الشيعية الفاسدة، قال الشـيخ الطوسـي: ((عملـت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلوب، ونوح بن دراج، والسكوني، وغيـرهم من العامة، عن أئمتنا عليهم السلام فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه))[920]، وهذا نص على الآخذ برواية الثقات من المذاهب الأخرى والعمل بها والاعتماد عليها، وأضاف الشـيخ الطوسـي أيضا: ((وإذا كان الراوي من فرق الشيعة مثل الفطحية، والواقفة، والناوسية وغيرهم، نُظـر فيما يرويه، فإن كان هناك قرينة تعضده، أو خبر آخر من جهة الموثقين بهم، وجب العمـل به، وإن كان هناك خبر آخر يخالفه من طريق الموثقين، وجب إطراح ما اختصوا بروايتـه والعمل بما رواه الثقة))[921]، فيُعمل بخبر الراوي من فرق الشيعة غير الأثني عشرية عنـد اعتضاده بقرينة أو خبر من الموثقين، وما لم يخالفه خبر آخر عنهم فإذا خالفـه يُطـرح ولا يُعمل به، ثم قال الشيخ الطوسي: ((وإن كان ما رووه ليس هناك ما يخالفه، ولا يُعرف مـن

---

[917] ظ: الشهيد الأول، ذكرى الشيعة،١/٤٨؛ الشهيد الثاني، الرعاية فـي علـم الدرايـة،٨٤؛ البهـائي، الوجيزة،١/٢٢.

[918] الرعاية في علم الدراية،٨٤.

[919] الوجيزة،١/٢٢.

[920] العدة في أصول الفقه،١/١٤٩-١٥٠.

[921] م . ن ،١/١٥٠.

الطائفة العمل بخلافه، وجب أيضا العمل به إذا كان متحرجا في روايته موثقا في أمانته وإن كان مخطئا في أصل الاعتقاد))[٩٢٢]، فالإمامية يأخذون بأحاديث المخالفين وفاسدي العقيدة إذا كان رواتها ثقات أمناء، ولا يوجد ما يعارضها من الأخبار المعتمدة، ولـم تعمـل الطائفـة بخلافها، ولذا عملوا بروايات عدة من الرواة المخالفين في المذهب أو الاعتقاد[٩٢٣].

إن هذا التصنيف للرواة من قبل الإمام علي والأئمةعليهم السلام من بعده هو نتيجـة ملاحظـة علمية فاحصة وبصيرة نافذة في تشخيص الرواة وتقويم رواياتهم، وتصويرهم هذا التصوير الواقعي الذي وضع العلماء في موقع أداء واجباتهم الشرعية في رواية الحديث ونقله، وهـو دليل على سبق الأئمة المعصومينعليهم السلام في وضع قواعد علم الحديث، ومنها: **قاعدة تصـنيف الرواة والمرويات وبيان أسباب اختلاف الحديث**، التي مهدت الطريق لمن اقتفى آثرهم وسار بهديهم واتبع نهجهم من العلماء والمحدثين.

ثانيا: **توثيق الرواة أو تضعيفهم وتقويم مصنفاتهم**:

يراد به التوثيق الوارد عن أئمة أهـل البيـتعليهم السلام فـي حـق الأشـخاص وروايـاتهم ومصنفاتهم، الكاشف عن أحوالهم، جرحا وتعديلا، وتضعيفا وتوثيقا، وما يترتب عليـه مـن جهة قبول رواياتهم أو ردها، وذلك أن يُروى في الكتب الرجالية نص صريح أو ظاهر عـن أحد الأئمةعليهم السلام في تقييم حال راوٍ من الرواة، توثيقا أو تضعيفا، فإذا نص أحد الأئمـة علـى وثاقة رجل، فإن ذلك يُثبت وثاقته قطعا، وهو من أوضح الطرق إلـى الوثاقـة ولا إشـكال فيه[٩٢٤]، إلا أن إثبات ذلك يتوقف على إحرازه بالوجدان أو برواية معتبرة، والوجدان غيـر متحقق في زماننا هذا نظرا لغيبة الإمامعليه السلام أما الروايات المعتبرة فهي موجودة في تضاعيف الكتب الرجالية، في تعديل كثيرا من الرواة وتوثيقهم ومدحهم وجرحهم[٩٢٥]، ولابد أن يصـل التوثيق بسند صحيح، بمعنى أن لا تكون الرواية ضعيفة، فلا يمكن إثبـات وثاقـة الرجـل

---

[٩٢٢] العدة في أصول الفقه ،١٥٠/١.

[٩٢٣] ظ: م . ن،١٥٠/١.

[٩٢٤] ظ: الخوئي، معجم رجال الحديث،٣٩/١؛ الدشتي، نخبة المقال في تمييز الإسناد والرجال،٥-٦.

[٩٢٥] ظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجـال،٤٧٣/٢و٥١٤و٥٩٠و٥٩٣و٦٣٩؛ ابـن داود، الرجـال،٣٤؛ العلامة الحلي، خلاصة الأقوال،٤٧.

بالرواية الضعيفة لأنها غير قابلة للاعتماد، وكذلك أن لا يكون الراوي لها الشخص ذاته وإلا كان ذلك أشبه بالدور[٩٢٦]، ومثاله ما ذكره علي بن حمزة البطائني في توثيق نفسه[٩٢٧]، والنص الوارد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام مثلما يُفاد منه توثيق الرواة وتعديلهم، فإنه يُفاد منه في تضعيفهم وتجريحهم أيضا، فهم قد وثقوا الرواة أو ضعفوهم، وأقروا مصنفاتهم أو أسقطوها، على وفق رؤية علمية واضحة دقيقة، ويتضح ذلك من بيان الأمور الآتية:

أ- النص على توثيق الرواة:

إن أئمة أهل البيت عليهم السلام جاهدوا في حسن تربية أصحابهم وتوجيههم إلى الفضائل ومكارم الأخلاق، وقد كان من دأبهم في الهداية لأصحابهم يوقفونهم على جميع ما وقع وما عسى أن يقع في الشريعة من تغيير أو تبديل، لأنهم حفاظ الشريعة وحملتها[٩٢٨]، وكان أصحاب الأئمة المخلصين يأخذون عنهم الحديث وكأنهم يتلقونه عن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم لاعتقادهم بأن ما عند أئمة أهل البيت هو من عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دون تصرف أو اجتهاد[٩٢٩]، ولذا كانوا يأخذون عنهم مسلمين لهم، ويسألونهم عن كل شيء، فكان حديثهم المروي عن الأئمة يجمع كل شيء، وحرصا من أئمة أهل البيت عليهم السلام على فضل ما أودعوه تلامذتهم المخلصين، وتأكيدا لأثرهم في نشر علوم الدين والدفاع عن العقيدة، ولغرض الاطمئنان إليهم فيما يروونه والوثوق بهم والأخذ عنهم، فقد وثقوا عدة منهم، وقد وردت في ذلك جملة من الروايات، منها:

عن زرارة، قال الإمام الباقر عليه السلام في حمران بن أعين: ((لا يرتد والله أبدا))، ثم أطرق هنيئة ثم قال: ((أجل لا يرتد والله أبدا))[٩٣٠]، وهذا توثيق ظاهر من عند الإمام لحمران، وتأكيد سلامة دينه وثبات إيمانه وتماسكه وعدالته، والاطمئنان لروايته.

---

[٩٢٦] ظ: الخوئي، معجم رجال الحديث،٣٩/١؛ الدشتي، نخبة المقال في تمييز الإسناد والرجال،٥-٦؛ السبحاني، كليات في علم الرجال،١٥٢.

[٩٢٧] ظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٧٠٦/٢.

[٩٢٨] ظ: البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،١٠/١.

[٩٢٩] ظ: الصفار، بصائر الدرجات،٣١٩و٣٢١؛ الكليني، الكافي،٥٨/١.

[٩٣٠] الطوسي، الغيبة،٣٤٦؛ وظ: المجلسي، البحار،٣٤٢/٤٧.

عن أبي خالد[٩٣١]، قال: سأل الإمام الباقر عليه السلام عبد الله بن ميمون، فقال: ((كم أنتم بمكة؟))، قال: نحن أربعة، فقال عليه السلام: ((إنكم نور في ظلمات الأرض))[٩٣٢]، فالإمام يمتدح تلك النخبة من أصحابه المخلصين ويصفهم بأنهم يضيئون ليل الجهل بنور نهار العلم والإيمان، ويُفاد من هذا المدح الاطمئنان إليهم والأخذ عنهم والعمل برواياتهم، وإن هذا العدد يراد به المخلصين من أتباعه وليس الحصر كما لا يخفى.

عن الحسن بن علي الوشاء، قال الإمام الصادق عليه السلام لأبي الصباح[٩٣٣]: ((أنت ميزان)) فقال له: جُعلت فداك، إنما الميزان ربما كانت فيه عين، قال: ((أنت ميزان لا عين فيه))[٩٣٤]، وفي هذا دلالة صريحة على وصف الراوي بالاستقامة والوثاقة والعدالة، وذلك يستلزم الوثوق بما يرويه واعتباره والاعتماد عليه.

عن زياد بن أبي الحلال[٩٣٥]، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((رحم الله جابر بن يزيد الجعفي، كان يصدق علينا، ولعن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا))[٩٣٦]، فالإمام يترحم على جابر ويشهد بصدق رواياته، مما يوجب الوثوق به والاطمئنان إليه والاعتماد عليه، ويلعن المغيرة ويكذبه ويجرحه، مما يوجب الطعن بما يرويه.

عن إبراهيم بن عبد الله، قال: كان الإمام الصادق عليه السلام إذا رأى الفضيل بن يسار، قال: ((بشر المخبتين، من أحب أن ينظر رجلا من أهل الجنة فلينظر إلى هذا))[٩٣٧]، وهذا دلالة على إيمانه وورعه ووثاقته وحسن عاقبته، فالإمام يوثقه ويبشره بالجنة ويدعو للاقتداء به.

---

[٩٣١] هو صالح بن خالد القماط، له كتاب، ظ: النجاشي، الرجال،٢٠١؛ الطوسي، الفهرست،١٤٨، والرجال، ٤٢٨.

[٩٣٢] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٥١٤؛ وظ: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال،١٩٧.

[٩٣٣] هو إبراهيم بن نعيم العبدي الكناني، رأى الإمام الباقر وروى عن الإمامين الصادق والكاظم، كان الإمام الصادق يسميه الميزان لثقته، له أصل، ظ: النجاشي، الرجال،١٩؛ الطوسي، الرجال،١٢٣.

[٩٣٤] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٦٣٩؛ وظ: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال،٤٧.

[٩٣٥] هو كوفي، مولى، ثقة، روى عن الإمام الصادق، له كتاب، ظ: النجاشي، الرجال،١٧١؛ الطوسي، الفهرست،١٣٢.

[٩٣٦] الصفار، بصائر الدرجات،٢٥٨؛ وظ: المفيد، الاختصاص،٢٠٤؛ الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٤٣٦.

[٩٣٧] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٤٧٢-٤٧٣؛ وظ: ابن داود، الرجال،١٥٢.

عن سليمان بن خالد الأقطع، قال الإمام الصادقعليه السلام: ((ما أجد أحــدا أحيــى ذكرنــا وأحاديث أبيعليه السلامإلا زرارة، وأبا بصير ليث المرادي، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاويــة، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هدى، هؤلاء حفاظ الدين وأمناء أبيعليه السلامعلــى حــلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا في الدنيا والآخرة))[٩٣٨]، فالإمام يوثق هؤلاء الرواة ويصــفهم بأنهم حفاظ الدين الأمناء على أحكامه الذين يحيون أمره، وهم المقربون من الأئمة في الــدنيا والآخرة، لصلاحهم وتقواهم.

عن داود بن سرحان، قال الإمام الصادقعليه السلام: ((إن أصحاب أبي كانوا زينــا أحيــاء وأمواتا، أعني زرارة، ومحمد بن مسلم، ومنهم ليث المرادي، وبريد العجلي، هؤلاء القوامون بالقسط، هؤلاء السابقون السباقون، أولئك المقربون))[٩٣٩]، فالإمام يوثق أولئــك الأصــحاب المكرمون أحياء وأمواتا لعدالتهم واستقامتهم، المقربون لتقواهم وورعهم ووثاقتهم.

عن إبراهيم بن عبد الحميد، قال الإمام الصادقعليه السلام: ((رحم الله زرارة بن أعين، لولا زرارة ونظراؤه لاندرست أحاديث أبيعليه السلام))[٩٤٠]، فالإمام يترحم علــى زرارة، بمــا يفيــد التوثيق ويصفه بالأمانة والحرص على حفظ الحديث وروايته.

عن موسى بن بكير، قال: كنت في خدمة الإمام الكاظمعليه السلامفلم أكن أرى شيئا يصل إليه إلا من ناحية المفضل بن عمر، ولربما رأيت الرجل يجيء بالشيء فلا يقبل منــه ويقــول: ((أوصله إلى المفضل))[٩٤١]، وهذا توثيق ظاهر من الإمام للمفضل بن عمر، إذ جعله موطن ثقته وبابه ووكيله.

عن الحسن بن علي بن يقطين، قال: قلت للإمام الرضاعليه السلام: جُعلت فداك، إني لا أكاد أصل إليك أسألك عن كل ما أحتاج إليه من معالم ديني، أفيونس بن عبد الرحمن، ثقة؟ آخــذ عنه ما أحتاج إليه من معالم ديني، فقال: ((نعم))[٩٤٢]، فالإمام يؤكد وثاقــة يــونس، بقــول

---

[٩٣٨] المفيد، الاختصاص،٦٦؛ وظ: الأردبيلي، جامع الرواة،٣٤/٢؛ المجلسي، البحار،٣٩٠/٤٧.
[٩٣٩] الأردبيلي، جامع الرواة،٣٤/٢؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٤٥/٢٧.
[٩٤٠] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٣٤٨/١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٤٤/٢٧.
[٩٤١] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٦٢١/٢، والغيبة،٣٤٧.
[٩٤٢] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٧٨٤/٢؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٤٧/٢٧.

صريح ويجعله مرجعا يُؤخذ عنه معالم الدين وأحكامه.

عن علي بن الحسين بن داود، قال: سمعت الإمام الجواد عليه السلام يذكر محمد بن سنان، بخير ويقول: ((رضي الله عنه برضائي عنه فما خالفني وما خالف أبي قط))[٩٤٣]، فالإمام يترضى على محمد بن سنان، ويدعو له وهذا يفيد التوثيق، وذاك أنه لم يخالف الإمامين عليهما السلام مطلقا.

عن أبي طالب القمي[٩٤٤]، قال: دخلت على الإمام الجواد عليه السلام في آخر عمره فسمعته يقول: ((جزى الله صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم، وسعد بن سعد، عني خيرا فقد وفوا لي))[٩٤٥]، فالإمام يدعو لهم ويمتدحهم بالأمانة والوفاء، بما يفيد توثيقهم والاطمئنان إليهم.

عن الحسن بن عبد الحميد، قال: شككت في أمر حاجز، فجمعت شيئا ثم صرت إلى العسكر، فخرج إليّ توقيع فيه: ((ليس فينا شك ولا فيمن يقوم مقامنا بأمرنا، رد ما معك إلى حاجز بن يزيد))[٩٤٦]، فالإمام الحجة المنتظرϕجعل الشك في حاجز شك فيه، ومن ثم قد نفى الشك في نفسه الشريفة ثم من يقوم مقامه بأمره، ويظهر من هذا توثيق الإمام لوكيله ومن يقوم مقامه.

عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري رحمه الله أن يوصل لي كتابا قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علي، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمانϕ: ((وأما محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه وعن أبيه من قبل فإنه ثقتي وكتابه كتابي))[٩٤٧]، وهذا توثيق صريح من لدن الإمامϕللعمري وأبيه.

والمستخلص من روايات التوثيق الصادرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام بحق أصحابهم **قاعدة النص على توثيق الرواة أو مدحهم، وما يترتب عليه من تصحيح رواياتهم أو تحسينها،**

---

[٩٤٣] الطوسي، الغيبة،٣٤٩؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٧٥/٤٩.

[٩٤٤] هو عبد الله بن الصلت مولى تميم اللات بن ثعلبة، ثقة، مسكون إلى روايته، روى عن الإمامين الرضا والجواد، ظ: النجاشي، الرجال،٢١٧؛ الطوسي، الرجال،٣٧٦.

[٩٤٥] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٧٩٢/٢، والغيبة،٣٤٨.

[٩٤٦] الكليني، الكافي،٥١٢/١؛ وظ: المفيد، الإرشاد،٣٦١.

[٩٤٧] الطوسي، الغيبة،٢٩١؛ وظ: الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢٨٣/٢؛ المجلسي، البحار،٣٥٠/٥١.

أن أصحاب الأئمة هم أوتاد الأرض، وأعلام الدين القوامون بالقسط والصدق، السابقون المقربون[٩٤٨]، أصحاب الحلال والحرام، أعلام الدين ونقلت أحاديث أهل البيت عليهم السلام الأمنـــاء في الرواية، الثقات في النقل، الهداة في القول والعمل[٩٤٩].

ب- النص على تضعيف الرواة:

إن مقتضى الحكمة الإلهية وشفقة أئمة أهل البيت عليهم السلام على شيعتهم ورعايتهم لمصالحهم وحفظهم لدينهم، تمنع من أن يدعوهم هملا يسيرون على طريق غير واضح ولا منار لائـــح، من دون أن يميزوا لهم الغث من السمين، ولا يهدونهم إلى جادة الحق المبين، ولا يوقفـــونهم على ما يقع في الشريعة من تغيير وتعديل، وما يُحدّث به الكذابون من البدع والتضليل، وهذا ما لم ولن يحدث قطعا، فهم أعلام الهداية والدين، بل أوضحوا لشيعتهم الشرع المبين غايـــة الإيضاح ونقوة من كل بدع وتشويه حتى أسفر كضوء الصباح[٩٥٠]، الذي يبدد غياهب الجهل والظلام، وقد حذر أئمة أهل البيت عليهم السلام أصحابهم من دنس الغلاة وتدليس الكذابين والوضاعين في أحاديثهم، وفضحوهم ولعنوهم بغية اجتنابهم، وعدم تلقي الروايات وتحملها منهم، وعـــدم روايتها ونقلها عنهم، وقد وردت بهذا الشأن جملة من الروايات، منها:

عن بريد بن معاوية العجلي، قال: كان حمزة بن عمـــارة البربـــري، لعنـــه الله يقـــول لأصحابه: إن الأمام الباقر عليه السلام يأتيني في كل ليلة، ولا يزال إنسان يزعم أنه قـــد أراه إيـــاه، فقدر لي أن لقيت الأمام الباقر عليه السلام فحدثته بما يقول حمزة، فقال: ((كذب، عليه لعنة الله، مـــا يقدر الشيطان أن يتمثل في صورة نبي ولا وصي نبي))[٩٥١]، وهذا نص صريح من الإمـــام على تكذيب البربري، وجرحه وتضعيفه.

عن زرارة، قال الأمام الباقر عليه السلام: ((لعن الله بنان التبان، وإن بنانا لعنه الله كان يكذب على أبي، أشهد أن أبي علي بن الحسين كان عبدا صالحا))[٩٥٢]، فالإمام يلعن بنانا، ويصـــفه

---

[٩٤٨] ظ: الأردبيلي، جامع الرواة،٣٤/٢؛ التستري محمد تقي، قاموس الرجال،٤٢٨/١٢.

[٩٤٩] ظ: الصغير، الإمام محمد الجواد معجزة السماء في الأرض،٢٠.

[٩٥٠] ظ: البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،١١/١.

[٩٥١] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٩٣/٢؛ وظ: التفريشي، نقد الرجال،١٦٧/٢.

[٩٥٢] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٩٠/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٧٠/٢٥-٢٧١.

بالكذب والوضع على الأئمة، وهذا تجريح وتضعيف صريح من الإمام لبنان التبان.

عن عبد الله بن سنان، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إنا أهل بيت صادقون، لا نخلو من كذاب يكذب علينا، فيُسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس...إنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا أو عاجز الرأي، كفانا الله مؤنة كل كذاب، وأذاقهم الله حر الحديد))[٩٥٣]، فالإمام يُنبه على وجود الكذابين الذين يضعون الأباطيل على الأئمة، ويحذر منهم ويلعنهم ويدعو عليهم، ليحذرهم الأصحاب ويجتنبوهم ويردوا أقوالهم.

عن بريد العجلي، قال: سألت الإمام الصادق عليه السلام عن قول الله{: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ۞تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[٩٥٤]، قال: ((هم سبعة: المغيرة بن سعيد، وبنان التبان، وصائد النهدي، والحارث الشامي، وعبد الله بن الحارث، وحمزة بن عمارة البربري، وأبو الخطاب))[٩٥٥]، وهذا نص من عند الإمام في الجرح والتضعيف لأولئك المذكورين فهم أتباع الشياطين وأعوانهم، أفاكون مفترون ملعونون، لذا وصفهم الإمام بالشياطين ونبه إلى أفكهم وكذبهم، ليتجنبهم الأصحاب ويحذروهم، وهم بعض مصاديق هذه الآية الكريمة وإن لم تكن نزلت فيهم حصرا على ما هو معلوم من وقت وسبب نزولها، فالقرآن معاصر يحاكي كل الأزمان والعصور وينطبق على جميع مصاديقه في كل حين.

عن عيينه بياع القصب[٩٥٦]، قال الإمام الكاظم عليه السلام في علي بن أبي حمزة البطائني: ((إنما أنت و أصحابك يا علي، أشباه الحمير))[٩٥٧]، وهذا ذم صريح من الإمام وفيه جرح وتضعيف وتوهين، إذ ساوى الإمام بينهم وبين من صوته أنكر الأصوات[٩٥٨]، دلالة على نشاز ألفاظ وسماجة معنى ما يتحدثون به مما لا يُطاق سماعه، ولا يُحسن أن يُصغى إليه.

---

[٩٥٣] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٩٣/٢؛ وظ: الكلباسي أبو المعالي، الرسائل الرجالية،٢٨٩/٣.
[٩٥٤] الشعراء/٢٢١-٢٢٢.
[٩٥٥] الصدوق، الخصال،٤٠٢؛ وظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٧٧/٢؛ الكلباسي أبو المعالي، الرسائل الرجالية،٢٨٧/٣.
[٩٥٦] هو عيينة بن ميمون البجلي، مولى بجيلة، ثقة، عين، روى عن الإمام الصادق، له كتاب، ظ: النجاشي، الرجال،٣٠٢؛ الطوسي، الرجال،٢٦٢.
[٩٥٧] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٧٠٦/٢، والغيبة،٦٧؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥٥/٤٨.
[٩٥٨] ظ: لقمان/١٩.

عن سليمان بن جعفر الجعفري، قال: كتب الإمام الرضا عليه السلام إلى يحيى بن أبي عمران، وأصحابه: ((عافانا الله وإياكم، انظروا أحمد بن سابق، لعنه الله، الأعثم الأشج واحذروه))[٩٥٩]، فالإمام يشخص ابن سابق، ويلعنه ويصفه ويضعفه ويحذر منه، ليتجنبه الأصحاب لكذبه وعدم وثاقته.

عن يونس بن عبد الرحمن، قال: قال ليّ الإمام الرضا عليه السلام: ((يا يونس، أما ترى إلى محمد بن الفرات، وما يكذب عليّ؟)) فقلت: أبعده الله وأسحقه وأشقاه، فقال: ((قد فعل الله ذلك به، أذاقه الله حر الحديد، كما أذاق من كان قبله ممن كذب علينا، يا يونس، إنما قلت ذلك لتحذر عنه أصحابي، وتأمرهم بلعنه والبراءة منه فإن الله برئ منه))[٩٦٠]، فالإمام يُؤكد كذب ابن الفرات، ويجرحه ويبيّن سوء عاقبته ويدعو إلى الحذر منه ولعنه والبراءة منه وترك رواياته.

عن إبراهيم بن داود اليعقوبي، قال: كتب عروة الدهقان، إلى الإمام الهادي عليه السلام في أمر فارس بن حاتم، وغلوه، فكتب الإمام: ((كذبوه وهتكوه، أبعده الله وأخزاه، فهو كاذب في جميع ما يدعي ويصف))[٩٦١]، فالإمام يُكذبه في جميع ما يدعيه، ويأمر أصحابه بصون أنفسهم عن الخوض في الكلام معه في كذبه ودعواه، وأن يتوقوه ولا يجعلوا له سبيلا إلى طلب الشر، ويدعو عليه بالخزي والويل والثبور.

عن محمد بن عيسى، قال: كتب إليّ الإمام الهادي عليه السلام ابتداء منه: ((لعن الله القاسم اليقطيني، ولعن لله علي بن حسكة القمي، إن شيطانا تراءى للقاسم، فيوحي إليه زخرف القول غرورا))[٩٦٢]، فالإمام يلعنهما ويُكذب ادعائهما ويفضح أمرهما، فهم أتباع الشيطان وأعوانه، الذين يزين لهم الكذب والافتراء ويغريهم به.

عن محمد بن يعقوب، قال: خرج إلى محمد بن عثمان العمري، توقيع من الإمام الحجة المنتظر في أحمد بن هلال العبرتائي، فيه: ((ونحن نبرأ إلى الله تعالى من ابن هلال

---

[٩٥٩] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٨٢٨/٢؛ وظ: الخوئي، معجم رجال الحديث،١٣٠/٢.
[٩٦٠] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٨٢٩/٢؛ وظ: الأردبيلي، جامع الرواة،١٧٢/٢.
[٩٦١] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٨٠٦/٢؛ وظ: الخوئي، معجم رجال الحديث،٢٥٩/١٤.
[٩٦٢] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٨٠٤/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٣١٦/٢٥.

لا ﷺوممن لا يبرأ منه، فأعلم الإسحاقي، وأهل بلده مما أعلمناك من حال هذا الفاجر وجميع من كان سألك ويسألك عنه))[٩٦٣]، فالإمام يجرح ابن هلال العبرتائي، ويضعفه، وينكر أقواله ويعلن البراءة منه وممن يواليه ويتبعه، ويخبر بهذا نائبه ويأمره بتعميم خبره، ليفتضح أمره ويتجنبه الأصحاب، ويخلص الباحث مما تقدم إلى **قاعدة النص على تضعيف الرواة وتجريحهم، وما يترتب عليه من تضعيف رواياتهم أو رفضها وإسقاطها وردها.**

جـ- عرض المصنفات وتقويمها:

بذل أصحاب أئمة أهل البيت عليهم السلام جهودا مضنية في رواية الحديث وجمعه وتدوينه، وتنقيته مما لحق به من الكذب والتلفيق والوضع والتدليس، حتى وصلت إلينا أحاديث المعصومين سالمة خالية من التشويه، بعد أن سهرت العيون في تصحيحها وذابت الأبدان في تنقيحها، وقطع الرواة لتحصيلها من معادنها البلدان وهجروا في تنقيحها الأولاد واتعبوا الأبدان، بما لا يخفى على من تتبع السير والآثار، فكان من دأب أصحاب الأئمة المعاصرين لهم ضبط الأحاديث وتدوينها في مجالسهم، والمسارعة إلى إثبات ما يسمعونه منهم خوفا من تطرق السهو والنسيان، وعرض ذلك على الأئمة عليهم السلام[٩٦٤]، قال الشيخ الطوسي: ((إنا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار ووثقت الثقات منهم وضعفت الضعفاء، وفرقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم وذموا المذموم وقالوا: فلان متهم في حديثه وفلان كذاب، وفلان مخلط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنفوا في ذلك الكتب واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارستهم))[٩٦٥]، فهذه العبارات نصت على وجود المدلسين والوضاعين والمخلطين والمخالفين بين الرواة، وذلك كان باعثا على العناية بالأخبار وتمحيصها وبيان غثها من سمينها، ويدل على ذلك أيضا الغربلة والتصفية والمقابلة والتثبت والتشدد، لكل روايات الأصول الأربعمائة وكتب المجاميع بعدها وعرضها ومقابلتها مع غيرها.

---

[٩٦٣] الطوسي، الغيبة،٣٥٣؛ وظ: البروجردي علي، طرائف المقال،٣٣٤/٢.

[٩٦٤] ظ: ابن طاووس، المجتنى من دعاء المجتبى،٢٧؛ الحر العاملي، الوسائل،٢٥٢/٣٠؛ البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،٨/١-٩؛ الملا علي كني، توضيح المقال،٤٨.

[٩٦٥] العدة في أصول الفقه،١٤١/١.

ومن شواهد تلك العناية والتمحيص ما وقع من كبار الرواة من مقابلة الأحاديث التي جمعوها، وعرضها على الأئمة عليهم السلام إذ عُرض على الإمام زين العابدين عليه السلام كتاب سُليم بن قيس الهلالي، فصححه[٩٦٦]، وعُرضت على الإمام الصادق عليه السلام الصحيفة السجادية فصححها[٩٦٧]، وعُرض عليه أيضا كتاب عبيد الله بن علي الحلبي، فاستحسنه وصححه[٩٦٨]، وقال: ((ليس لهؤلاء- يعني المخالفين- مثله))[٩٦٩]، وقد ذكر كتاب عبد الله السجستاني، والعمل به عند الإمام الصادق عليه السلام فأقره، وكان الكتاب معولا عليه عند الأصحاب مع وثاقة مؤلفه وجلالة قدره وعظيم منزلته[٩٧٠]، وعُرض كتاب الديات لظريف بن ناصح، على الأئمة الصادق، والكاظم، والرضا عليهم السلام فأقروا أنه من إملاء الإمام علي عليه السلام وأنه كتبه لعماله وأمراء جنده[٩٧١]، وعُرض كتاب عبد الله بن أبجر، على الإمام الرضا عليه السلام فصححه[٩٧٢]، وعُرض كتابا يونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان، على الأمام الحسن العسكري عليه السلام فأثنى عليهما[٩٧٣]، وقد صرح الشيخ الصدوق، بأن كتاب محمد بن الحسن الصفار، المشتمل على مسائله، وجوابات الإمام الحسن العسكري عليه السلام كان عنده بخط يد الإمام عليه السلام[٩٧٤].

إن ما تقدم ذكره يُعدّ شاهد على العناية الفائقة بالحديث الشريف، أدت إلى قيام الأصحاب بعرض المصنفات على الأئمة عليهم السلام ومتابعة الأئمة لما مدوّن فيها من الروايات، وتقريرهم لصحة بعضها ووجوب العمل بها، أو إسقاطهم بعضها الآخر عن الاعتبار

---

[٩٦٦] ظ: الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية،١٢٣؛ الطوسي، اختيار معرفة الرجال،١/٣٢١و٣٣٢، والغيبة،١٩٤.

[٩٦٧] ظ: علي إنصاريان، مقدمة الصحيفة السجادية الكاملة،٧و٩.

[٩٦٨] ظ: النجاشي، الرجال،٢٣١؛ البهائي، مشرق الشمسين،٢٦٩؛ المجلسي محمد تقي، روضة المتقين، ١/١٤؛ الحر العاملي، الوسائل،٣٠/٢٥٤؛ البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،١/٩.

[٩٦٩] الطوسي، الفهرست،١٧٤.

[٩٧٠] ظ: المجلسي محمد تقي، روضة المتقين،١/١٤.

[٩٧١] ظ: الكليني، الكافي،٧/٣٣٠.

[٩٧٢] ظ: النجاشي، الرجال،٢١٧.

[٩٧٣] ظ: ابن داود، الرجال،١٥١؛ البهائي، مشرق الشمسين،٢٦٩؛ المجلسي محمد تقي، روضة المتقين،١/١٨؛ البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،١/٩.

[٩٧٤] ظ: الصدوق، من لا يحضره الفقيه،٣/٦٨، و٤/٢٠٣.

والحجية وتحريم العمل بها، ويُعدّ هذا من المعالم الأساسية في تصحيح الحديث، حيث وقف الأئمةعليهم السلام على بعض أصول أصحابهم مباشرة فقرؤوها أو قرئت عليهم، وقالوا فيها كلمتهم، وقد وردت في ذلك جملة من الروايات، منها:

عن أبي حمزة الثمالي، قال: قرأت صحيفة فيها كلام زهد من كلام الإمام علي بن الحسينعليه السلاموكتبت ما فيها، ثم أتيت الأمام علي بن الحسينعليه السلامفعرضت ما فيها عليه فعرفه وصححه[٩٧٥]، وهذا يدل على عناية الأصحاب بحديث الأئمةعليهم السلاموحرصهم على تصحيحه والاطمئنان إليه من خلال عرضه على الأئمة، يقابله عناية أكبر وحرص أشد من الأئمة في قراءته وتمحيصه وتصحيحه وإقراره ليكون معتمدا عليه، أو رفضه وإسقاطه إن لم يكن صحيحا ومعتمدا.

عن عبيد بن محمد بن قيس البجلي، عن أبيه: إنه عرض كتابه الذي يرويه، على الإمام الباقرعليه السلامفقال: ((هذا قول أمير المؤمنينعليه السلام))[٩٧٦]، وهذا يؤكد العناية البالغة بالروايات انطلاقا من عرضها على الأئمةعليهم السلاموالاستجابة التامة من الأئمة لتصحيح ما كان صحيحا، أو رد ما لم يكن كذلك.

عن أبي الصباح، قال سمعت كلاما يُروى عن رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلموعن الإمام عليعليه السلاموعن ابن مسعود، فعرضته على الإمام الصادقعليه السلامفقال: ((هذا قول رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلمأعرفه))[٩٧٧]، إن هذا تصديق وتصحيح وتوثيق من جهة الإمام لما عُرض عليه من الحديث، ليكون محل اعتبار واعتماد، وذلك يُعبر عن العناية الكبيرة من الإمام بالموروث الحديثي، الصادر عن أبائه المعصومين.

عن محمد بن فلان بن طلحة الواقفي، قال: كان لي ابن عم يقال له الحسن بن عبد الله، كان زاهدا، وكان من أعبد أهل زمانه، وكان يتقيه السلطان لجده في الدين واجتهاده، وربما استقبل السلطان بكلام صعب يعظه ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، وكان السلطان يحتمله لصلاحه، ولم تزل هذه حالته حتى كان يوم من الأيام إذ دخل عليه الإمام الكاظم

---

[٩٧٥] ظ: الكليني، الكافي،١٤/٨؛ الحر العاملي، الوسائل،١١/١٦.

[٩٧٦] الطوسي، الفهرست،١٧٦؛ وظ: الخوئي، معجم رجال الحديث،٦٤/١٢.

[٩٧٧] الكليني، الكافي،٨١/٨؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٨٤/٢٧.

عليه السلام وهو في المسجد فرآه فأومأ إليه فأتاه، فقال له: ((يا أبا علي، ما أحب إلي ما أنت فيه وأسرني، إلا أنه ليست لك معرفة، فاطلب المعرفة))، قال: جُعلت فداك وما المعرفة؟ قال: ((اذهب فتفقه واطلب الحديث))، قال: عمن؟ قال: ((عن فقهاء أهل المدينة، ثم اعرض عليّ الحديث))، قال: فذهب فكتب ثم جاءه فقرأه عليه فأسقطه كله، ثم قال له: ((اذهب فاعرف المعرفة))[٩٧٨]، وفي هذا إشارة إلى عدم معرفة بعض الأصحاب بدراية الحديث، ودلالة على اتساع الكذب والوضع والتدليس في الحديث، بحيث لم يصح شيء مما جمعه الحسن بن عبد الله، عن بعض فقهاء أهل المدينة، وأسقطه الإمام كله لمخالفته لأحاديث المعصومين وأصول الشريعة ومعالمها، فكان الأئمة عليهم السلام يوقفون أصحابهم على أحوال أولئك الكذابين ويأمرونهم بمجانبتهم وعرض ما يرد من جهتهم على الكتاب العزيز والسنة الصحيحة وإسقاط ما خالفها.

عن يونس بن عبد الرحمن، قال: عرضنا كتاب الفرائض عن أمير المؤمنين علي عليه السلام على الإمام الرضا عليه السلام فقال: ((هو صحيح))[٩٧٩]، فالإمام يستمع لما يُعرض عليه من الحديث، ويصحح ما ورد فيه عن جده أمير المؤمنين، ليكون معتمدا عليه ويُعمل به ويُؤخذ منه، فهو خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووصيه ووارث علمه.

عن يونس بن عبد الرحمن قال: ((وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم فعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام))[٩٨٠]، وهذا يؤكد عناية الأصحاب بتنقية الأحاديث وعرضها على الأئمة، ومتابعة الأئمة لما هو مدّون منها من حيث القبول أو الرفض، إذ أسقط الإمام أكثر الأحاديث لأنها موضوعة من الغلاة والمنحرفين، وأقر روايات الثقات من الأصحاب.

عن أحمد بن أبي خلف، قال: كنت مريضا فدخل علي الأمام الجواد عليه السلام يعودني عند

---

(٩٧٨) الصفار، بصائر الدرجات،٢٧٤؛ وظ: الكليني، الكافي،٣٥٢/١؛ المازندراني، شرح أصول الكافي، ٢٩٩/٦.

(٩٧٩) الكليني، الكافي،٣٣٠/٧؛ وظ: العسكري مرتضى، معالم المدرستين،٢٩١/٣.

(٩٨٠) الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٤٨٩/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥٠/٢؛ الخاقاني، الرجال٢٠٩.

مرضي، فإذا عند رأسي كتاب يوم وليلة، فجعل يتصفحه ورقة ورقة حتى أتى عليه من أوله إلى آخره، وجعل يقول: ((رحم الله يونس، رحم الله يونس، رحم الله يونس))[٩٨١]، فالإمام كان شديد العناية بحديث أبائه الأئمة الميامين ومتابعته وتصحيحه والتثبت من دقة نقله وأمانته بتفحص أصول أصحابه وكتبهم، وما رضاه وترحمه على يونس، إلا لأنه كان أمينا في رواياته ومدّوناته.

عن داود بن القاسم الجعفري، قال: أدخلت كتاب يوم وليلة الذي ألفه يونس بن عبد الرحمن، على الإمام الهادي عليه السلام فنظر فيه وتصفحه كله، ثم قال: ((هذا ديني ودين أبائي، وهو الحق كله))[٩٨٢]، فالراوي يعرض الكتاب الذي يرويه على الإمام ليتأكد من صحة الأحاديث المدونة فيه، والإمام يحرص أيضا على مطالعة الكتاب والتأمل فيه ليصدر حكمه فيه، وبلغ من شدة إعجابه به أن جعل ما فيه معبرا عن الدين الذي يدين به هو وآباؤه المعصومون عليهم السلام وان كل ما فيه حق يُتبع.

عن سعد بن عبد الله الأشعري، قال: عرض أحمد بن عبد الله بن خنابه، كتابه على الإمام الحسن العسكري عليه السلام فقرأه وقال: ((صحيح فاعملوا به))[٩٨٣]، وهذا يدل على عناية الراوي بما دوّن من الأحاديث في كتابه والتأكد من صحتها بعرضها على الإمام، الذي كان حريص على قراءته وتدقيقه ليصدر بعدها حكمه بصحة الكتاب، وهذا يوجب الوثوق به والاطمئنان إليه وجواز العمل به.

عن بورق البوشجاني، قال: خرجت إلى (سُر من رأى) ومعي كتاب يوم وليلة، فدخلت على الإمام الحسن العسكري عليه السلام وأريته ذلك الكتاب، فقلت له جُعلت فداك: إن رأيت أن تنظر فيه؟ فلما نظر فيه وتصفحه ورقة ورقة، قال: ((هذا صحيح ينبغي أن يُعمل به))[٩٨٤]، فقد بلغ من عناية الأصحاب بكتب الحديث وتصحيحها، السفر والترحال للقاء الأئمة عليهم السلام

---

[٩٨١] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٧٨٠؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١٠٠.

[٩٨٢] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٧٨٠؛ وظ: الفاضل التوني، الوافية في أصول الفقه،٣٠٥.

[٩٨٣] المجلسي، البحار،٨٣/١٤؛ وظ: النوري، مستدرك الوسائل،١٧/٤٩؛ القمي عباس، الكنى والألقاب، ١/٢٧٥.

[٩٨٤] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٨١٨؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١٠١؛ النوري، مستدرك الوسائل،٢/٣٩.

ومعرفة رأيهم بما هو مدوّن فيها بالإقرار أو الإسقاط، ويقابله عناية أكبر من الأئمة عليهم السلام يصل إلى حد تصفح كل الأوراق والحكم بصحة الحديث الذي دونه الثقات فيها ووجوب العمل به، أو إسقاط الحديث الذي لم تثبت وثاقته وصحته والأمانة في نقله وروايته.

روى حامد بن محمد الأزدي، عن الملقب بفورا من أهالي البوزجان من نيسابور: أنه دخل على الإمام الحسن العسكري عليه السلام فلما أراد أن يخرج سقط منه كتاب في حضنه، ملفوف في رداء له، فتناوله الإمام، ونظر فيه، وكان الكتاب من تصنيف الفضل بن شاذان، فترحم عليه، وذكر أنه قال: ((أغبط أهل خراسان بمكان الفضل بن شاذان، وكونه بين أظهرهم))[٩٨٥]، فالإمام كان حريصا على الاطلاع على مدونات أصحابه والوقوف على صحة ما فيها، والترحم على مؤلفيها والإشادة بهم، بما يظهر منه التوثيق والإقرار والتصحيح، ومما تقدم يُفاد **قاعدة عرض المصنفات وتمحيص الروايات وتنقيحها وتقويمها، وما يترتب عليه من الإقرار أو الإسقاط.**

ثالثا: **الرجوع إلى الرواة الثقات**:

بذل أئمة أهل البيت عليهم السلام جهودا حثيثة وجبارة لهداية أصحابهم إلى معالم الدين، وحفظ الشريعة وحمايتها من التحريف وصيانتها من البدع، وكان لهم نواب من ثقات أصحابهم وخواص رواتهم المخلصين المؤتمنين يوصلون إلى عامة أتباعهم أسرار الأحكام، ويوقفونهم على غوامض كل حلال وحرام[٩٨٦]، وجعلوهم وسائط لنقل أخبارهم، وألزموا أتباعهم بالأخذ عنهم، وعدم التردد في قبول ما يروونه من أحاديثهم، وكان الجانب الثقافي واحدا من الجوانب الكبيرة والمهمة في حياة أئمة أهل البيت عليهم السلام وكان لكل واحد منهم نشاطه الثقافي المميز في عصره، فكانوا يربون الشخصيات في مدرستهم ويبثون بوساطتهم علومهم ومعارفهم في المجتمع، ولكن ظروف الأئمة الاجتماعية والسياسية لم تكن متساوية من حيث الضيق والسعة[٩٨٧]، وعلى الرغم من المضايقات التي كان يعاني منها الأئمة، إلا أنهم حافظوا على علاقتهم واتصالهم بأصحابهم في أشد الظروف قسوة، بنصب الوكلاء والنواب

---

[٩٨٥] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٨٢٠؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/١٠١.

[٩٨٦] ظ: البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،١/١٠.

[٩٨٧] ظ: البشوائي، سيرة الأئمة،٥٠٠.

والممثلين عنهم، فقد كان لهم وكلاء في جميع أرجاء العالم الإسلامي، يُرجعون إليهم أصحابهم ليأخذوا منهم معالم دينهم، وبحلقة الوصل هذه ونشاطها الكبير المميز كانت تتم المحافظة على اتصال الأئمة بأصحابهم، وذلك كان له الأثر الكبير في الحفاظ على الدين من الضياع، وعلى الأصحاب من التفرق والأهواء، فهم حظنة الملة، وحفظة الإسلام حافظوا على الشريعة الغراء من التدهور والانحلال[٩٨٨].

وإلى جانب أولئك الرواة الثقات الذين رووا آلاف الأحاديث الشريفة واستظهروا آلاف المتون النادرة، برز أثر النخبة من الطلاب المميزين الذين يُتمون دراستهم في مدرسة أئمة أهل البيت عليهم السلام العلمية، وما يزالون قريبين من الأئمة حتى يأذنوا لهم بمغادرتهم بعد أن تزودوا باللباب الخالص والوعي والإدراك والاستثمار العلمي، فيعودون إلى ديارهم مبلغين ودعاة ومرشدين، ويشاركون الوكلاء والرواة الثقات في الدعوة والتبليغ، ونشر الأحكام وتلبية التكليف الشرعي في الإنذار والتحذير، وإقامة شعائر الدين ومعالمه[٩٨٩]، وكان نشاط تلك الصفوة المختارة التي أعدها أئمة أهل البيت الإعداد اللازم وأوصوا أتباعهم بالرجوع إليها، يشمل الإجابات على أنواع الأسئلة الفقهية والشرعية ومعالجة الشُبهات العقائدية، ومواجهة الإشكالات التي كان يثيرها المخالفون والمبغضون، ويسعون من ورائها إلى التشكيك في العقيدة ومبادئها وأفكارها، وكانوا يقومون بواجباتهم هذه من الإفادة من تعاليم أئمة أهل البيت عليهم السلام التي أسهمت في رقي معرفتهم على أحسن وجه[٩٩٠]، فكانوا يُناظرون المخالفين أحيانا ويفحمونهم بالحجج القاطعة والبراهين الساطعة، مؤكدين أن إجاباتهم هذه لم تكن من وحي أنفسهم، وإنما تعلموها من عند أئمة أهل البيت عليهم السلام وإلى هذا يُشير الحسين بن روح رضي الله عنه نائب الإمام الحجة المنتظر ﴿ بقوله: ((لأن آخر من السماء فتخطفني الطير، أو تهوي بيّ الريح في مكان سحيق، أحب إلي من أن أقول في دين الله تعالى ذكره برأيي ومن عند نفسي، بل ذلك عن الأصل ومسموع من الحجة ﴿))[٩٩١]، فكل ما عندهم من العلم والأحكام مأخوذ عن الأئمة، ولم يتقولوا بشيء من عند أنفسهم، فهم اللسان الناطق عن الأئمة ابتداءً في

---

[٩٨٨] ظ: الصغير، الإمام محمد الباقر مجدد الحضارة الإسلامية،٢٠٧؛ البشوائي، سيرة الأئمة،٥٠٠.
[٩٨٩] ظ: الصغير، الإمام جعفر الصادق زعيم مدرسة أهل البيت،٢٨٢.
[٩٩٠] ظ: الصدوق، كما الدين وتمام النعمة،٤٧٦-٤٧٩؛ البشوائي، سيرة الأئمة،٦١٠.
[٩٩١] الثقفي، الغارات،٦٦٧/٢؛ وظ: الصدوق، علل الشرائع،٢٤٣/١.

رواية أحاديثهم ونقل أخبارهم وتبليغ أحكامهم، وكان من أصحاب أئمة أهل البيت نفر من المخلصين الحقيقيين الذين بذلوا جهودا عظيمة ومتواصلة من أجل المحافظة على أثارهم العلمية وما ورد عنهم من الروايات، وكان من هؤلاء من عدّه الأئمة مرجعا لرواية الحديث ومصدرا للأحكام والفصل في الخصومات، بعد أن تربوا في مدرستهم وأخذوا منها علومهم في مجال الفقه والتفسير والحديث والعلوم الأخرى، وقد أمر أئمة أهل البيت أصحابهم بالرجوع إليهم والأخذ عنهم، وقد وردت في ذلك جملة من الروايات، منها:

عن سليم بن أبي حية، قال: كنت عند الإمام الصادق عليه السلام فلما أردت أن أفارقه ودعته وقلت: أحب أن تزودني، فقال: ((ائت أبان بن تغلب، فإنه قد سمع مني حديثا كثيرا، فما روى لك عني فاروه عني))[٩٩٢]، فالإمام يوثق أبان ويجيز له الرواية عنه، ويوصي بالرجوع إليه والوثوق به وأخذ الحديث منه وروايته عنه.

عن أبان بن عثمان الأحمر، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إن أبان بن تغلب، روى عني ثلاثين ألف حديث فاروها عنه))[٩٩٣]، فالإمام يُرجع إلى أبان بن تغلب، الذي روى عنه كثيرا من الحديث ليُؤخذ منه ويُعتمد على نقله وروايته، وإذا كان ((هذا راوٍ واحد يروي ثلاثين ألف حديث يوثقها الإمام الصادق عليه السلام فما ظنك بتلامذته المئين الآخرين))[٩٩٤]، فلا بد من الرجوع إلى الرواة الثقات والسماع منهم والرواية عنهم.

عن شعيب العقرقوفي، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأل؟ قال عليه السلام: ((عليك بالأسدي- يعني أبا بصير-))[٩٩٥]، لقد كان من بين أصحاب الإمام الثقات من يبذل جهودا فذة بشأن الحديث والعناية به ودرايته وروايته، ومنهم أبو بصير الأسدي، وذلك أدى إلى جعل الإمام يوصي أصحابه بالرجوع إليه في السؤال عما يحتاجون إليه من الأشياء والمسائل المتعلقة بشأن الدين.

عن عبد الله بن يعفور، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: أنه ليس كل ساعة ألقاك ولا

---

[٩٩٢] النجاشي، الرجال،١٣؛ وظ: ابن داود، الرجال،٣٠؛ التستري محمد تقي، قاموس الرجال،٦٣/١٠.
[٩٩٣] النجاشي، الرجال،١٢؛ وظ: الخوئي، معجم رجال الحديث،١٣٣/١.
[٩٩٤] الصغير، الإمام الباقر مجدد الحضارة الإسلامية،٢٠٨.
[٩٩٥] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٤٠٠/١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٤٢/٢٧.

يمكن القدوم، ويجيء الرجل من أصحابنا فيسألني وليس عندي كل ما يسألني عنه، قال: ((ما يمنعك من محمد بن مسلم الثقفي فإنه قد سمع من أبي وكان عنده وجيهاً))[996]، فالإمام يُرجع صاحبه إلى الراوي الثقة محمد بن مسلم، الذي سمع من أبيه الإمام الباقر عليه السلام ويؤكد وثاقته وعلو منزلته، ليؤخذ منه ما يحتاجه من أحكام الشريعة ومعالم الدين.

عن المفضل بن عمر، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((فإذا أردت حديثا فعليك بهذا الجالس))[997]، قال: وأومأ إلى رجل من أصحابه فسألت أصحابنا عنه، فقالوا: زرارة بن أعين، فالإمام جعل زرارة مرجعا لرواية الحديث ووثقه وأمر بالرجوع إليه والأخذ منه والرواية عنه.

عن يونس بن يعقوب، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((أما لكم من مفزع، أما لكم من مستراح تستريحون إليه؟ ما يمنعكم من الحارث بن المغيرة النصري؟))[998]، فالإمام يريد بذلك أن يقول لهم: إن الحارث بن المغيرة، رجل ثقة ارجعوا إليه وخذوا عنه وابتعدوا عن السفر.

عن علي بن المسيب، قال: قلت للإمام الرضا عليه السلام: شقتي بعيدة، ولست أصل إليك في كل وقت، فممن أخذ معالم ديني؟ فقال: ((من زكريا بن آدم القمي، المأمون على الدين والدنيا))[999]، فالإمام جعل الراوي الثقة في نفسه الورع في دينه مصدرا لنقل الحديث وروايته وأمر بالرجوع إليه والأخذ عنه، فهو ينوب عن الإمام في نشر الأحكام وتبليغها.

عن الفضل بن شاذان، قال: حدثني عبد العزيز بن المهتدي، وكان خير قمي رأيته، وكان وكيل الإمام الرضا عليه السلام وخاصته، فقال: إني سألته فقلت: إني لا أقدر على لقائك في كل وقت فعمن أخذ معالم ديني؟ فقال: ((خذ عن يونس بن عبد الرحمن))[1000]، فللمنزلة العظيمة والدرجة الرفيعة ليونس ولوثاقته وروايته للحديث، صيره الإمام مصدرا ومرجعا

---

[996] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٣٨٣/١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٤٤/٢٧؛ البروجردي حسين، جامع أحاديث الشيعة،٢٢٥/١.

[997] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٣٤٧/١؛ وظ: ابن داود، الرجال،٩٧.

[998] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٦٢٨/٢؛ وظ: العاملي حسن، التحرير الطاووسي،١٧٣.

[999] المفيد، الاختصاص،٨٧؛ وظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٨٥٨/٢.

[1000] النجاشي، الرجال،٤٤٧؛ وظ: ابن داود، الرجال،٢٠٧.

يؤخذ عنه معالم الدين وتعاليم الشريعة، وأمر بالرجوع إليه.

عن حماد الرازي، قال: دخلت على الإمام الهادي عليه السلام بسُرَّ من رأى، فسألته عن أشياء من الحلال والحرام، فأجابني فيها، فلما ودعته قال لي: ((يا حماد، إذا أشكل عليك شيء في أمر دينك بناحيتك، فسل عنه عبد العظيم بن عبد الله الحسني، واقرأه مني السلام))[١٠٠١]، فالإمام يوجه بالرجوع إلى الراوي الثقة عبد العظيم الحسني، فيما يشكل على أصحابه من أمر الدين، ولا يكلفهم المجيء إليه، فهو يؤدي عنه ما ائتمنه عليه من أمر الدين وأحكامه.

عن أحمد بن إسحاق بن سعد القمي، قال: دخلت على الإمام الهادي عليه السلام في يوم من الأيام فقلت: يا سيدي أنا أغيب وأشهد ولا يتهيأ لي الوصول إليك إذا شهدت في كل وقت، فقول من نقبل وأمر من نمتثل؟ فقال لي: ((هذا أبو عمرو[١٠٠٢] الثقة الأمين ما قاله لكم فعني يقوله، وما أداه إليكم فعني يؤديه))، فلما مضى الإمام الهادي عليه السلام وصلت إلى ابنه الإمام الحسن العسكري عليه السلام ذات يوم فقلت له: مثل قولي لأبيه، فقال لي: ((هذا أبو عمرو، الثقة الأمين، ثقة الماضي وثقتي في الحياة والممات، فما قاله لكم فعني يقوله، وما أدى إليكم فعني يؤديه))[١٠٠٣]، فهذا الراوي الثقة المأمون على الدين، القائم مقام الإمام في حياته وبعد موته قد مضيا فيه قولا إمامين معصومين، فهو وكيلهما والنائب عنهما، جعلاه مصدرا لأخذ معالم الدين وأحكام الشريعة قائم مقامهما يؤدي عنهما وكالة ونيابة، فيجب الرجوع إليه والامتثال لقوله.

عن الحسن بن أيوب بن نوح، قال الإمام الحسن العسكري عليه السلام في عثمان العمري: ((فاقبلوا من عثمان، ما يقوله، وانتهوا إلى أمره، واقبلوا قوله، فهو خليفة إمامكم والأمر إليه))[١٠٠٤]، فالإمام يوصي بالرجوع إلى العمري الثقة الثبت الأمين ويُلزم بقبول قوله وإطاعته، فهو الخليفة والنائب والوكيل للأئمة الذين عاصرهم ويعاصرهم ومنهم الإمام الحجة المنتظر ϕ.

[١٠٠١] النوري، مستدرك الوسائل،٣٢١/١٧؛ وظ: البروجردي حسين، جامع أحاديث الشيعة،٢٢٤/١.

[١٠٠٢] هو عثمان بن سعيد العمري، يُكنى أبا عمرو السمان، ثقة، جليل القدر، وكيل الإمام علي الهادي، وابنه الإمام الحسن العسكري، ظ: الطوسي، الرجال،٣٨٩و٣٩٥؛ القمي عباس، الكنى والألقاب،٢٦٦/٣.

[١٠٠٣] الطوسي، الغيبة،٣٥٤؛ وظ: المجلسي، البحار،٣٤٤/٥١؛ القمي عباس، الكنى والألقاب،٢٦٧/٣.

[١٠٠٤] الطوسي، الغيبة،٣٥٧؛ وظ: المجلسي، البحار،٣٤٧/٥١.

عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتابا قد سألت فيه عن مسائل أشكلت، علي فورد التوقيع بخط الإمام الحجة المنتظر: ((وأما محمد بن عثمان العمري وعن أبيه من قبل، فإنه ثقتي وكتابه كتابي))[١٠٠٥]، فالإمام يوثق العمري، ويثني عليه ويترضى عليه وعلى والده الثقة المأمون من قبل، ويوصي بالرجوع إليه والأخذ منه والتسليم بما يقول، فهو اللسان الناطق باسم الإمام، يأخذ من علمه ويغترف من فضله ويُخبر بما يأمره به.

عن أحمد بن إبراهيم المرادي، قال: ورد على القاسم بن العلاء، توقيع من الإمام الحجة المنتظرفيه: ((فإنه لا عذر لأحد من موالينا في التشكيك فيما يؤديه عنا ثقاتنا، قد عرفوا بأننا نفاوضهم سرنا ونحمله إياه إليهم))[١٠٠٦]، فقد أرجع الإمام أصحابه إلى الأشخاص المعتمدين له شخصيا والمؤتمنين منه والمطلعين على سره، ولم يعذر أحدا في مخالفتهم والتشكيك فيهم.

عن إسحاق بن يعقوب، قال الإمام الحجة المنتظر: ((وأما الحوادث الواقعة، فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم))[١٠٠٧]، فالإمام أرجع أصحابه إلى رواة أحاديث الأئمة الثقات وعين وظيفتهم وجعلهم حجته على الناس جميعا، وبيّن أنه حجة الله عليهم، وهم مسؤولون عما ائتمنهم عليه، ويُفاد من هذا **قاعدة الرجوع إلى رواة الحديث الثقات والآخذ منهم والرواية عنهم، وعدم مخالفتهم أو التشكيك فيهم.**

رابعا: **رفض الغلو وذم الغلاة**:

الغلو في اللغة: هو مجاوزة الحد والخروج عن القصد[١٠٠٨]، أخذ من قوله تعالى: ﴿يَا

[١٠٠٥] الطوسي، الغيبة،٢٩١؛ وظ: الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢٨٣/٢؛ الحر العاملي، الفصول المهمة،٥٩٢/١.

[١٠٠٦] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٨١٦/٢؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٣٨/١.

[١٠٠٧] الطوسي، الغيبة،٢٩١؛ وظ: الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢٨٣/٢؛ الحر العاملي، الوسائل،١٤٠/٢٧.

[١٠٠٨] ظ: ابن منظور، لسان العرب،٤٣٩/١٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية،٨٥/٢؛ الطريحي، مجمع البحرين،٣٢٧/٣؛ الزبيدي، تاج العروس،٢٣/٢٠.

أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقِّ﴾[١٠٠٩]، فقد خاطب الله تعالى أهل الكتاب أن لا يغلوا في دينهم، لأن اليهود غلوا في السيد المسيح بحطهم إياه عن منزلته الدينية، إذ بهتوا أمه واتهموها، وقالوا: ولد لغير رشده، ولأن النصارى غلوا فيه فرفعوه فوق منزلته الدينية، وأسبغوا عليه صفة الإلهية[١٠١٠]، فنهاهم الله تعالى عن تجاوز الحد، وحذرهم من الخروج عن القصد في القول، وجعل ذلك غلوا لتعديه الحد وتجاوزه[١٠١١].

الغلو في الاصطلاح: هو مجاوزة الحد المعقول والمفروض في العقائد الدينية والواجبات الشرعية، ومنه القول في أئمة أهل البيت عليهم السلام مالا يقولونه في أنفسهم، كادعاء النبوة والإلهية فيهم[١٠١٢]، وبكونهم شركاء اللهTفي الربوبية، وإن اللهTحل فيهم أو اتحد معهم، وأنهم يعلمون الغيب من دون رضا الله تعالى، وإن معرفتهم تغني عن جميع الطاعات والعبادات، وإن الله فوض إليهم أمر العباد بالتفويض المطلق، والقول بتناسخ أرواح بعضهم إلى بعض، وأنهم لم يُقتلوا ولم يموتوا بل شُبه لهم، والقول بتفضيل الأئمة عليهم السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مكارم الأخلاق، وادعاء بعض الغلاة البابية، أو الإمامة، أو النبوة، أو الإلهية، وإحلال المحارم إلى غير ذلك من العقائد الفاسدة التي رفضها الأئمة وحكموا عليها بالكفر والخروج عن الإسلام[١٠١٣].

وفرق الغلاة كثيرة نشأت في أطوار مختلفة، منها: البيانية، والخطابية، والشعيرية، والمغيرية، والبائية، والغرابية، والعليائية، والمخمسة، والبزيغية، والمنصورية، وغيرهم من فرق الضلال، ومرجع جميع هذه الفرق إلى الخرمدينية، والمزدكية، والزندقية، والدهرية[١٠١٤]، وقد انقرضت – والحمد لله– هذه الفرق التي كان أصحابها يتظاهرون

[١٠٠٩] النساء/ ١٧١.

[١٠١٠] ظ: الطوسي، التبيان،٣/٣٩٩؛ الطبرسي، تفسير جوامع الجامع،١/٤٦٤.

[١٠١١] ظ: المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية،١٣١.

[١٠١٢] ظ: الطريحي، مجمع البحرين،٣/٣٢٧؛ الوحيد البهبهاني، التعليقة على منهج المقال،١/١٢٨؛ أحمد فتح الله، معجم ألفاظ الفقه الجعفري،٣١٠.

[١٠١٣] ظ: النوبختي، فرق الشيعة،٣٦–٤٣؛ الأشعري سعد، المقالات والفرق،٣٤–٥١؛ البغدادي، الفرق بين الفرق،١٨و١٤٩–١٥١؛ الشهرستاني محمد، الملل والنحل،١٤٧–١٥٤؛ الوحيد البهبهاني، التعليقة على منهج المقال،١/١٣٠–١٣٢.

[١٠١٤] ظ: النبوختي، فرق الشيعة،٣٦–٤٣؛ الأشعري سعد، المقالات والفرق،٣٤–٥١.

بالإسلام وينتحلون التشيع، وهم على الكفر والضلال، وقد تبرأ منهم أئمة أهل البيت(عليهم السلام)وحكموا فيهم بالقتل والتحريق بالنار، وبالكفر والخروج عن الإسلام[١٠١٥]، فمن أعظم الأمور على الشيعة، حمل فرق الغلاة عليهم وإضافتها إليهم لاسيما ((بجهة أن الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلسين))[١٠١٦]، وكان الحكام وأتباعهم وراء نشاط تلك الفرق الضالة ومؤازرتها بالسياسة والمال، وتسهيل الطريق لها لتصل إلى غاية في نفوسهم المريضة وهي الوقيعة في الشيعة، والحط من كرامة أئمة أهل البيت بعد ما عجزوا عن النيل من عقائدهم ولم يستطيعوا انتقاصهم بشيء، فكان دخول الغلاة في صفوف الشيعة حركة سياسية من جهة، وانتقامية من الإسلام للفتك به من جهة أخرى، بعد أن عجزوا عن مقابلته بالقوة والسلاح وجها لوجه[١٠١٧]، فبثوا روح التفرقة بين المسلمين، ليقوموا بمهمة الانتصار لمبادئهم وأديانهم البائدة التي قضى عليها الإسلام، فاغتنموا الفرصة في بث تلك الآراء الفاسدة في المجتمع الإسلامي، ونسبتها إلى حملة العلم من آل محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)ليلبسوا مبدأ الأئمة الصحيح ثوبا لا يليق به ويسندوا إليه ما ليس منه.

إن الغلاة ظاهرة طارئة نهد بها جمع من المتطرفين، وأغلبهم من الموالي والأعاجم، فقالوا في الأئمة(عليهم السلام)ما يبرأ منه الأئمة أنفسهم، ونسبوا إليهم من المنزلة ما لم يدعوها، وارتفعوا بهم إلى درجة الإلهة، وقد رفض الأئمة هذا الانحراف بكل أبعاده ورجاله، وكفروا أصحاب هذه المقالة، وتبرءوا من رجالها، ودعوا أصحابهم للحذر منهم، وكذبوا الأباطيل ودحضوا المزاعم، ودعوا إلى صيانة الشريعة من الأباطيل، وأبانوا أنهم عباد مخلوقون اجتباهم الله تعالى وكرمهم وطهرهم تطهيرا، وليس هم شيئا فوق هذا كما يدعي الغلاة والمنحرفون[١٠١٨]، فالغلو ظاهرة غير طبيعية تنم عن الانحطاط الفكري والفساد العقائدي، النابع من عدم فهم الدين فهما صحيحا، والابتعاد عن حقيقة العبودية لله والانبهار بكرامات المخلوق دون معجزات الخالق، وقد نشأ الغلو لأسباب ودوافع خاصة، منها سياسية تهدف إلى طلب الرئاسة والزعامة، أو الحط من مكانة الأشخاص الذين يغالون فيهم والتقليل من

[١٠١٥] ظ: المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية،١٣١.

[١٠١٦] الوحيد البهبهاني، التعليقة على منهج المقال،١/١٢٩.

[١٠١٧] ظ: أسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة،١/٢٤٩.

[١٠١٨] ظ: الصغير، الإمام جعفر الصادق زعيم مدرسة أهل البيت،١٣١.

شأنهم[١٠١٩]، ومنها المصالح الشخصية الضيقة الهادفة التي تبغي أكل أموال الناس بالباطل فهي أسباب مادية بحته، من أمثال عروة بن يحيى البغدادي الدهقان وغيره[١٠٢٠]، ومنها التحرر من قيود العمل اعتمادا على القول بأن معرفة الإمام تغني عن ذلك[١٠٢١]، ومنها النزوات الشاذة المنحرفة التي جعلت أصحابها يتمردون على أحكام الشريعة فأباحوا المحرمات واستخفوا بالعبادات[١٠٢٢].

ومهما كانت الأسباب فقد عالج أئمة أهل البيت عليهم السلام هذه المشكلة الخطيرة وعرفوا الدوافع التي دعت هؤلاء الكفرة إلى الالتحاق بصفوف الشيعة، واتضح لهم غايات خصومهم الذين يريدون أن يوقعوا بهم، فأعلنوا البراءة منهم وجاهروا بلعنهم، وحذروا أصحابهم عن مداخلة كل من أظهر البدع وأمروهم بمجانبتهم، وعرفوهم لهم بأعيانهم، فتلقى الأصحاب تلك الأوامر بالقبول والامتثال[١٠٢٣]، وقد قطع أئمة أهل البيت عليهم السلام الطريق على هذا المد الفكري الهدام، وحاربوه بكل ما أوتوا من قوة وبأس، للحيلولة دون انتشاره ووأده في مهده، وعلى أي حال فإن رفضهم المتواصل لأشخاص الغلاة وأفكارهم، أدى إلى تقويضهم وتزييف بدعهم، وسلبهم أهم سلاح كانوا يتمسكون به وهو ادعاء الموالاة للأئمة والتشيع لهم[١٠٢٤]، فأسقطوه وبيّنوا إن الغلو كفر وشرك وخروج عن الإسلام، وأعلنوا البراءة منهم وحذروا أصحابهم، وكشفوا عن تمويهاتهم وافتراءاتهم وردوا على أباطيلهم، فكانت سياسة أئمة أهل البيت عليهم السلام اتجاه الغلاة تتمثل بالأتي:

أ- تكفير الغلاة:

إن الغلاة المخربين والمأجورين لم يقتصر خطرهم على أحاديث أئمة أهل البيت عليهم السلام وآثارهم، بل حملوا إلى جانب الكذب في الحديث ومحاولة إفساده، أفكارا تتنافى مع الإسلام

[١٠١٩] ظ: رسول جعفريان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت،١/٢٧٠،٢٦٩.
[١٠٢٠] ظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٨٤٣؛ الأبطحي، تهذيب المقال،٢/٣١٤.
[١٠٢١] ظ: الأشعري سعد، المقالات والفرق،٣٤.
[١٠٢٢] ظ: النوبختي، فرق الشيعة،٤٢؛ الأشعري سعد، المقالات والفرق،٣٤.
[١٠٢٣] ظ: البحراني يوسف، الحدائق الناضرة،١/١٢.
[١٠٢٤] ظ: الحسني، سيرة الأئمة الإثني عشر،٢/٢٦٠؛ أسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة،٢/٣٥٩؛ رسول جعفريان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت،١/١٦٩.

وتؤلف خطرا على الانتماء لأئمة أهل البيت عليهم السلام ولولا مواقف الأئمة منها لأدت إلى محق الدين من أساسه، فقد وقفوا لهم بالمرصاد وأعلنوا كفرهم والبراءة منهم وظلوا يلاحقونهم ويفندون مزاعمهم ويحذرون المسلمين منهم، حتى قضوا على أفكارهم ومزاعمهم – تقريبا– وأظهروا للناس واقعها قبل أن ترى النور وتتسرب للعقول[١٠٢٥]، وقد اتخذ أئمة أهل البيت عليهم السلام موقفا صريحا وصلبا من الغلو والغلاة، فتبرءوا منهم وأعلنوا كفرهم وإلحادهم ونفوا بصراحة لا تقبل التأويل أن تكون لهم أية صلة بهم وبالمنحرفين جميعا، واتخذت مقاومتهم أساليب أدت إلى تفتيت دعوة الغلاة والقضاء عليها، وبذلك فصلوا بين خط الغلاة وخط أصحابهم المعتدلين[١٠٢٦]، وقد وردت في ذلك جملة من الروايات، منها:

عن ربيعة بن ناجذ، قال الإمام علي عليه السلام: ((قال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم: فيك مثل من عيسى بن مريم، أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه، وأحبته النصارى حتى أنزلوه بالمنزلة التي ليس به))[١٠٢٧]، وهذا يُفيد **قاعدة أن الاعتدال في حب أهل البيت وأئمتهم يقع بين الغلو والبغض، ويترتب عليه هلاك الغالين والمبغضين لهم ونجاة المعتدلين في حبهم،** فلا بد من ودهم بمثل ما أمر الله تعالى به[١٠٢٨]، وعدم بغضهم ونصب العداء لهم[١٠٢٩].

عن ربيعة بن ناجذ، قال الإمام علي عليه السلام: ((يهلك فيّ رجلان: محب مفرط يقرظني بما ليس فيّ، ومبغض يحمله شنآني على أن يبهتني))[١٠٣٠]، فلا بد من معرفة منازل حب أئمة أهل البيت عليهم السلام والإمساك بالنمط الأوسط والنمرقة الوسطى التي يلحق بها التالي ويرجع إليها الغالي[١٠٣١]، وينبغي الابتعاد عن الإفراط أو التفريط في حبهم أو بغضهم.

عن سُليم بن قيس الهلالي، قال الإمام علي عليه السلام: ((بُني الكفر على أربع دعائم: الفسق،

[١٠٢٥] ظ: الحسني، سيرة الأئمة الإثني عشر/٢٥٩.
[١٠٢٦] ظ: رسول جعفريان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت،١/٢٦٩.
[١٠٢٧] أحمد بن حنبل، المسند،١/١٦٠؛ وظ: الموصلي أبو يعلى، المسند،١/٤٠٧.
[١٠٢٨] ظ: الشورى/٢٣.
[١٠٢٩] ظ: الكليني، الكافي،١/٤١٣؛ الزمخشري، الكشاف،٣/٤٦٧.
[١٠٣٠] أحمد بن حنبل، المسند،١/١٦٠؛ وظ: الطوسي، الأمالي،٢٥٦.
[١٠٣١] ظ: الكليني، الكافي،٢/٧٥؛ الصدوق، التوحيد،١١٤؛ الطبرسي علي، مشكاة الأنوار،١٣٣.

والغلو، والشك، والشبهة))[١٠٣٢]، وذلك تأكيد من الإمام على مناقضة الغلو للإسلام مناقضة صريحة لا يمكن تغطيتها بانخراط الغلاة في صفوف المسلمين والموالين لأئمة أهل البيت عليهم السلام.

عن علي بن سالم، عن أبيه، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((أدنى ما يخرج به الرجل من الإيمان أن يجلس إلى غال فيستمع إلى حديثه ويصدقه على قوله، إن أبي حدثني عن أبيه عن جده عليهم السلام إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: صنفان من أمتي لا نصيب لهما في الإسلام الغلاة والقدرية))[١٠٣٣]، فالغلو كفر وخروج عن الإسلام، وتجاوز عن الحد وخروج عن القصد، ويكفي لأن يخرج الرجل من الإيمان أن يتصل بالغلاة ويستمع إلى أحاديثهم ويصدقهم.

عن مرازم بن حكيم الأزدي، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((قل للغالية توبوا إلى الله فإنكم فساق، كفار، مشركون))[١٠٣٤]، فالإمام يصف الغلاة بالفسق والكفر والإشراك والخروج عن الإسلام ، فليس لهم إلا الكف والتوبة والرجوع عن الزندقة والإشراك.

عن مرازم بن حكيم الأزدي، قال: قال ليّ الإمام الصادق عليه السلام: ((إذا قدمت الكوفة فائت بشار الشعيري، وقل له: يقول لك جعفر: يا كافر، يا فاسق، يا مشرك، أنا بريء منك))[١٠٣٥]، فالإمام يؤكد مرة أخرى كفر الغلاة وفسقهم والبراءة منهم، ويعلن ذلك صراحة من غير غموض.

عن حنان بن سدير، قال الإمام الصادق عليه السلام في الغالي أبي الخطاب[١٠٣٦]: ((على أبي الخطاب لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، فأشهد بالله أنه كافر فاسق مشرك، وأنه يُحشر مع فرعون في أشد العذاب))[١٠٣٧]، فالإمام يتخذ موقفا حاسما وصارما من الغلاة ويُكفرهم ويصفهم بالفسق والإشراك والنفاق، ويُشهد الله على ذلك ويتوعدهم بأشد العذاب أسوة

[١٠٣٢] الكليني، الكافي،٢/٣٩١؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،١٥/٣٤٢.

[١٠٣٣] الصدوق، الخصال،٧٢؛ وظ: الحويزي، نور الثقلين،٥/٢٧٠.

[١٠٣٤] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٥٨٧؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٨/٣٥٢.

[١٠٣٥] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٧٠١؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥/٣٠٤.

[١٠٣٦] هو محمد بن مقلاص الأسدي الكوفي، يُكنى أبا زينب الأجدع البراد الزراد، ملعون غال، ظ: الطوسي، الرجال،٢٩٦؛ العلامة الحلي، خلاصة الأقوال،٣٩٢.

[١٠٣٧] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٥٨٥؛ وظ: الشاكري، نشوء المذاهب والفرق الإسلامية،١٤٤.

بالطاغية فرعون وبئس القرين.

ب- التحذير من الغلو والغلاة:

من المشاكل التي واجهها أئمة أهل البيت عليهم السلام مشكلة الغلاة المندسين بين أصحابهم بقصد التشويه والتخريب فوضعوا أحاديث مكذوبة بين الأحاديث التي رواها الثقات عن الأئمة، ونسبوا لهم الآراء التي لا تتفق وأصول الإسلام ومبادئه، فجعلوهم فوق مستوى البشر، وأعطوهم صفات الآلهة، وزعموا أنهم وكلاؤهم ورسلهم إلى الناس، وقد وقف الأئمة بوجه تلك المشكلة موقفا حاسما تلافيا لأخطارها، فأعلنوا براءتهم من الغلاة وحذروا أصحابهم من الاتصال بهم والاختلاط معهم لصيانة عقيدتهم والحفاظ على دينهم من أولئك المنحرفين(١٠٣٨)، وقد ورد في ذلك جملة من الروايات، منها:

عن محمد بن شهاب الزهري، قال الإمام علي بن الحسين عليه السلام: ((أحبونا حب الإسلام فما زال حبكم لنا حتى صار شينا علينا))(١٠٣٩)، أي أحبونا حبا يكون موافقا لقانون الإسلام ولا يخرجكم عنه، ولا تفرطوا في حبكم لنا بحيث تقولون فينا ما لا نرضى به، فتصيرون شيّنا وعيّبا علينا، فالإمام يدعو إلى الاعتدال في حب أهل البيت، ويحذر من مغبة الغلو فيه.

عن وردان أبي خالد الكابلي، قال الإمام علي بن الحسين عليه السلام: ((إن قوما من شيعتنا سيحبوننا حتى يقولوا فينا ما قالت اليهود في عزير، وما قالت النصارى في عيسى بن مريم، فلاهم منا ولا نحن منهم))(١٠٤٠)، فالإمام ينهى عن التجاوز في محبتهم فوق الحد الذي يقتضيه الإسلام، ويحذر من الغلو فيهم كما صنع اليهود والنصارى في أنبيائهم من قبل، ويعلن براءته من الغلاة المتجاوزين الحد في ذلك.

عن عمرو بن خالد الواسطي، قال الإمام الباقر عليه السلام: ((يا معشر الشيعة، شيعة آل محمد كونوا النمرقة الوسطى، يرجع إليكم الغالي، ويلحق بكم التالي))، فقال له رجل من الأنصار، يقال له سعد: جُعلت فداك ما الغالي؟ قال: ((قوم يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا،

(١٠٣٨) ظ: الحسني، سيرة الأئمة الإثني عشر،٢/٢٥٩؛ أسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة،٢/٣٩٥؛ رسول جعفريان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت،٢/١٦٦.

(١٠٣٩) المفيد، الإرشاد،٢/١٤١؛ وظ: أبو نعيم، حلية الأولياء،٣/١٦١؛ الفتال، روضة الواعظين،١٩٧.

(١٠٤٠) الطوسي، اختيار معرفة الرجال،١/٣٣٦؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥/٢٨٨.

فليس أولئك منا، ولسنا منهم))، قال: فما التالي؟ قال: ((المرتاد يريد الخير، يبلغه الخير يؤجر عليه))[1041]، فالإمام يدعو إلى الاعتدال والوسطية، والابتعاد عن الإفراط والتفريط في حبهم عليهم السلام وإنزالهم منزلة العباد المكرمين، ويتبرأ ممن تجاوز الحد في ذلك.

عن محمد بن مسلم، عن الإمام الصادق عليه السلام عن أبائه الأئمة، قال الإمام علي عليه السلام: ((إياكم والغلو فينا، قولوا: إنا عبيد مربوبون وقولوا في فضلنا ما شئتم))[1042]، للأئمة منزلة من العبودية والكرامة الخاصة بهم، فهم دون من في السماء وفوق من في الأرض من المخلوقات، ومن أزالهم عن مرتبة العبودية لله فقد كفر، فالإمام يُحذر من الغلو فيهم والقول بتأليههم وتجاوز منزلتهم التي أنزلهم الله تعالى بها.

عن المفضل بن يزيد، قال: قال ليّ الإمام الصادق عليه السلام وقد ذكر أصحاب أبي الخطاب: ((يا مفضل، لا تقاعدوهم، ولا تؤاكلوهم، ولا تشاربوهم، ولا تصافحوهم، ولا توارثوهم))[1043]، فالإمام يُحذر أصحابه من الاتصال بالغلاة ويأمر بمقاطعتهم مقاطعة شاملة، وقد تلقى الأصحاب من إمامهم هذا التوجيه بالقبول والامتثال، وأفتوا بحرمة مخالطتهم، وذهبوا إلى نجاستهم، وعدم جواز غسل موتاهم أو دفنهم، وتحريم إعطائهم الزكاة، ولم يجوزوا التزاوج والتوارث معهم[1044].

عن أبي بصير، قال: قال ليّ الإمام الصادق عليه السلام: ((يا أبا محمد ابرأ ممن يزعم إنا أرباب))، قلت: بريء الله منه، قال ((ابرأ ممن يزعم إنا أنبياء))[1045]، قلت: بريء الله منه، فالإمام يأمر أصحابه بالبراءة من الغلاة، الذين يصفونهم بما ليس فيهم، ويقولون بتأليههم ونبوتهم وغيرها من الصفات التي لا يقولها الأئمة في أنفسهم.

عن الحسن بن علي الوشاء، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((من قال إنا أنبياء فعليه لعنة

[1041] الكليني، الكافي،٧٥/٢؛ وظ: الطبرسي علي، مشكاة الأنوار،١٣٣؛ المجلسي، البحار،١٠١/٦٧.
[1042] الصدوق، الخصال،٦١٤؛ وظ: المجلسي، البحار،٩٢/١٠.
[1043] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٨٦/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٩٦/٢٥.
[1044] ظ: الصدوق، عيون أخبار الرضا،٢١٩/١؛ العلامة الحلي، تحرير الأحكام،٥٠/١و١٢٥، و٥٧/٥؛ المجلسي، البحار،٣٢٨/٢٥؛ أسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة،٢٤٩/١.
[1045] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٨٧/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٩٧/٢٥.

الله، ومن شك في ذلك فعليه لعنة الله))[١٠٤٦]، فالإمام يلعن الغلاة ومن شك في لعنهم، لقولهم بالأئمة ما لم يدعوه لأنفسهم، ولوصفهم إياهم بالنبوة وغيرها وذلك أمر يخرجهم عن منزلة العبودية لله تعالى.

عن الفضيل بن يسار، قال الإمام الصادقعليه السلام: ((احذروا على شبابكم الغلاة لا يفسدونهم، فإن الغلاة شر خلق الله، يصغرون عظمة الله ويدعون الربوبية لعباد الله، والله إن الغلاة شر من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا))[١٠٤٧]، فالإمام يُحذر أصحابه من مخالطة الغلاة، ويشدد على صون الشباب من مقاربتهم مخافة إفساد دينهم، ويصفهم بأنهم شر خلق الله، لتصغيرهم اللهTوتجسيمه والقول بإتحاده وحلوله، فهم أكثر خطرا وإلحادا من اليهود والنصارى والمجوس والمشركين.

عن الحسين بن خالد الصيرفي، قال الإمام الرضاعليه السلام: ((لعن الله الغلاة، ألا كانوا يهودا، ألا كانوا مجوسا، ألا كانوا نصارى، ألا كانوا قدرية، ألا كانوا مرجئة، ألا كانوا حرورية))[١٠٤٨]، فالإمام يلعن الغلاة الذين هم شر خلق الله، ويوصي بعدم الاتصال بهم والتعامل معهم، والبراءة منهم، فهم أشد كفرا وأعظم خطرا من غيرهم من فرق الكفر والإلحاد والضلال الأخرى.

عن الحسن بن الجهم، قال الإمام الرضاعليه السلام عندما سأل المأمون عن الغلاة: ((حدثني أبي موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي، عن أبيه علي بن أبي طالبعليه السلامقال: قال رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم: لا ترفعوني فوق حقي، فإن الله تبارك وتعالى اتخذني عبدا، قبل أن يتخذني نبيا))[١٠٤٩]، فأهل البيتعليهم السلاميتشرفون بمنزلة العبودية لله تعالى، ويعدونها أعلى منزلة كرمهم الله تعالى بها، فهي أولى من النبوة والإمامة، ويحذرون من أن يزيلهم أحدا عنها، فهم عباد مكرمون،

[١٠٤٦] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٩٠/٢؛ وظ: الريشهري، أهل البيت في الكتاب والسنة،٥١٧.
[١٠٤٧] الطوسي، الأمالي،٦٥٠؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٦٥/٢٥.
[١٠٤٨] الصدوق، عيون أخبار الرضا،٢١٨/٢؛ وظ: البروجردي حسين، جامع أحاديث الشيعة،٣١/٢٦.
[١٠٤٩] الصدوق، عيون أخبار الرضا،٢١٧/١؛ وظ: المجلسي، البحار،١٣٤/٢٥-١٣٥.

وليس لمن أتاه الله تعالى الكتاب والحكم والنبوة أن يدعو لعبادة غير الله{[١٠٥٠].

عن أبي هاشم الجعفري[١٠٥١]، قال: سألت الإمام الرضا عليه السلام عن الغلاة والمفوضة، فقال: ((الغلاة كفار، والمفوضة مشركون من جالسهم، أو خالطهم، أو آكلهم، أو شاربهم، أو وصلهم، أو زوجهم، أو تزوج منهم، أو أمنهم وأتمنهم على أمانة، أو صدق حديثهم، أو أعانهم بشطر كلمة خرج من ولاية الله{، وولاية رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وولايتنا أهل البيت))[١٠٥٢]، فالإمام يصف الغلاة بالكفر والإشراك ويعزل أصحابه عنهم عزلا تاما، ويمنعهم من التعامل معهم بأية صورة كانت ويحذر من يتصل بهم من الخروج من الدين والانحياز إلى الكفر والزندقة.

عن محمد بن عيسى العبيدي، قال: كتب إليّ الإمام الهادي عليه السلام ابتداء منه: ((إني أبرأ إلى الله من الفهري، والحسن بن محمد بن بابا القمي، فابرأ منهما، فإني محذرك وجميع مواليّ، وإني ألعنهما عليهما لعنة الله، مستأكلين يأكلان بنا الناس، فتانين مؤذيين آذاهما الله وأركسهما في الفتنة ركسا، يزعم ابن بابا أني بعثته نبيا وأنه باب، عليه لعنة الله، سخر منه الشيطان فأغواه، فلعنه الله ومن قبَل منه ذلك، يا محمد إن قدرت أن تشدخ رأسه بالحجر فافعل))[١٠٥٣]، فالإمام يرفض الغلو ويبرأ من الغلاة ويحذر منهم ويلعنهم ويصفهم ويدعو عليهم ويفضح كذبهم ويدعو إلى قتلهم.

عن محمد بن علي بن سيار، عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام عن أبائه الأئمة عليهم السلام قال الإمام علي عليه السلام: ((لا تتجاوزوا بنا العبودية، ثم قولوا فينا ما شئتم ولن تبلغوا، وإياكم والغلو كغلو النصارى فإني بريء من الغالين))[١٠٥٤]، فالإمام يُقرر إثبات صفة العبودية للأئمة، ويبيّن بعدها إن كل ما يُقال في وصفهم يبقى قاصرا عن حقهم ولم يبلغ ما يستحقونه من التوصيف، ويحذر من الاقتداء بالنصارى الذين قالوا بإلهية عيسى بن مريم عليه السلام ويبرأ ممن

[١٠٥٠] ظ: آل عمران/٧٩-٨٠.

[١٠٥١] هو داود بن القاسم بن إسحاق، عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام شريف القدر، ثقة، ظ: النجاشي، الرجال، ١٥٦.

[١٠٥٢] الصدوق، عيون أخبار الرضا،٢١٩/١؛ وظ: المجلسي، البحار،٣٢٨/٢٥.

[١٠٥٣] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٨٠٥/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٣١٧/٢٥-٣١٨.

[١٠٥٤] الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢٣٣/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٧٤/٢٥.

كان منهم على ذلك.

جـ- تكذيب الغلاة والبراءة منهم.

مما لا شك فيه أن أئمة أهل البيت(عليهم السلام)كانوا حريصين على أن يجعلوا من أصحابهم وممن يتصل بهم دعاة حق يجسدون الإسلام وتعاليمه بأفعالهم وأقوالهم، وكانوا يعملون بجد واجتهاد على تنزيه معالم الدين من التشويه والتحريف والافتراء، ويؤكدون أنهم عبيد الله لا يدفعون عن أنفسهم ضرا ولا يجلبوا لها خيرا إلا بمشيئة الله[١٠٥٥]، لذا كذبوا ولعنوا من قال فيهم ما لم يقولوه بأنفسهم، ومن نسب إليهم علم الغيب والخلق والرزق وكل ما هو من خصائص الخالق وصفاته[١٠٥٦]، وقد ذكر النوبختي عددا من الغلاة، وبيّن موقف أئمة أهل البيت(عليهم السلام)منهم، وعد منهم: حمزة بن عمارة البربري، وقال: ((كان من أهل المدينة ففارقهم وادعى أنه نبي، وإن محمد بن الحنفية هو الله{وتعالى عن ذلك علوا كبيرا، وإن حمزة هو الإمام، وأنه ينزل عليه سبعة أسباب من السماء فيفتح بهن الأرض ويملكها، فتبعه على ذلك ناس من أهل المدينة وأهل الكوفة فلعنه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين(عليه السلام)وبرئ منه وكذبه وبرئت منه الشيعة))[١٠٥٧]، فقد تصدى الإمام لحمزة البربري، وكذبه ولعنه وتبرأ منه وأوصى أصحابه بالبراءة منه، وهذا يُعبر عن موقف الأئمة(عليهم السلام)من الغلاة والمنحرفين، وقد وردت عنهم بهذا الشأن جملة من الروايات، منها:

عن علي بن مهزيار، قال سمعت الإمام الباقر(عليه السلام)لعن جماعة من الغلاة: منهم أبو الغمر، وجعفر بن واقد، وهاشم بن أبي هاشم، وقال: ((استأكلوا بنا الناس، وصاروا دعاة يدعون الناس إلى ما دعا إليه أبو الخطاب، لعنه الله ولعنهم معه، ولعن من قبل ذلك منهم))[١٠٥٨]، فالإمام عيّن الغلاة بأشخاصهم وفضح كذبهم ونص على لعن رأسهم ولعنهم معه، ولعن من قبل منهم قولهم وصدقهم فيه.

عن كثير بن إسماعيل النواء، قال: سمعت الإمام الباقر(عليه السلام)يقول: ((برئ الله ورسوله

[١٠٥٥] ظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٤٩١؛ المجلسي، البحار،٢٥/٢٩٠.
[١٠٥٦] ظ: الحسني، سيرة الأئمة الإثني عشر،٢/٤٨٣.
[١٠٥٧] فرق الشيعة،٢٧-٢٨.
[١٠٥٨] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٨١١؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥/٣١٩.

من المغيرة بن سعيد، وبنان بن سمعان، فإنهما كذبا علينا أهل البيت))[١٠٥٩]، فالإمـــام يؤكــد خروجهما من الدين وبراءة الله تعالى ورسوله ﷺ والأئمة عليهم السلام منهما ويكشف عن كذبهما علـــى أهل البيت ليعلم الناس أمرهما ويحذروهما.

عن يونس بن عبد الرحمن، عن هشام بن الحكم، قال الإمـــام الصـــادق عليه السلام: ((كـــان المغيرة بن سعيد، يتعمد الكذب علي أبي، ويأخذ كتب أصحابه وكان أصـــحابه المتســـترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدس فيها الكفـــر والزندقة ويسندها إلى أبي، ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يبثوها في الشيعة، فكـــل مـــا كان في كتب أصحاب أبي من الغلو فذاك ما دسه المغيرة بن سعيد في كتبهم))[١٠٦٠]، فالإمام أفصح وأبان عن نفاق المغيرة وأتباعه ومروقهم من الدين، وفضح كذبهم وأشار إلى وضعهم أحاديث الكفر والزندقة ونسبتها إلى الأئمة عليهم السلام.

عن عبد الرحمن بن كثير، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((لعن الله المغيرة بن سعيد، ولعن يهودية كان يختلف إليها، يتعلم منها السحر والشعبذة والمخاريق، إن المغيـــرة كـــذب علـــى أبي عليه السلام فسلبه الله الإيمان وإن قوما كذبوا عليّ ما لهم أذاقهم الله حر الحديد، فو الله ما نحـــن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رحمنا فبرحمته، وإن عـــذبنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله من حجة، ولا معنا من الله براءة، وإنا لميّتـــون، ومقبـــورون، ومنشورون، ومبعوثون، وموقوفون، ومسؤولون، ويلهم ما لهم لعنهم الله فلقـــد آذوا الله وآذوا رسول الله ﷺ في قبره، وأمير المؤمنين علي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي عليهم السلام وها أنا ذا بين أظهركم لحم رسول الله وجلد رســـول الله، أبيـــت علـــى فراشي خائفا وجلا مرعوبا، يأمنون وأفزع وينامون على فراشهم، وأنا خائف، ساهر وجـــل، أتقلقل بين الجبال والبراري، أبرأ إلى الله مما قال فيّ الأجدع البراد عبـــد بنـــي أســـد أبـــو الخطاب لعنه الله، والله لو ابتلوا بنا، وأمرناهم بذلك لكان الواجب ألا يقبلـــوه، فيكـــف وهـــم يروني خائفا وجلا استعدي الله عليهم، وأبرأ إلى الله مـــنهم، أشـــهدكم إنـــي امـــرؤ ولـــدني

[١٠٥٩] العقيلي، كتاب الضعفاء،١٨٠/٤؛ وظ: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق،٢٨٨/٥٤؛ الذهبي، ميـــزان الاعتدال،١٦١/٤؛ ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان،٧٦/٦.

[١٠٦٠] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٤٩١/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥٠/٢.

رسول الله ﷺ وما معي براءة من الله، إن أطعته رحمني وإن عصيته عذبني عذابا شديدا))[١٠٦١]، فالإمام يلعن الغلاة بأسمائهم ويكذبهم ويكشف عن أساليبهم في غواية الناس، ويفضح أباطيلهم ويحذر من أثرها الكبير في الإسلام وتعاليمه، ويعلن موقفه الصريح من ذلك، بلعن الغلاة والدعاء عليهم، لأنهم أقضوا مضجعه، في بث سمومهم في المجتمع الإسلامي، والإمام يبرأ من الغلاة الذين أذوه وآبائه الطاهرين بما نسبوه لهم زورا وبهتانا، وبقولهم فيهم ما لا يقولونه بأنفسهم، ويبيّن حقيقة الأئمة من أنهم بشرا ممن خلق لا حول لهم ولا قوة إلا بتفويض من الله ورحمته وفضله.

عن عنبسة بن مصعب، قال: قال ليّ الإمام الصادق عليه السلام: ((أي شيء سمعت من أبي الخطاب؟))، قلت: سمعته يقول: إنك وضعت يدك على صدره وقلت له: عه ولا تنس، وإنك تعلم الغيب، وإنك قلت له: هو عيبة علمنا وموضع سرنا، أمين على أحيائنا وأمواتنا، قال: ((لا والله ما مس شيء من جسدي جسده إلا يده، وأما قوله إني قلت: أعلم الغيب، فو الله الذي لا إله إلا هو ما أعلم الغيب، ولا آجرني الله في أمواتي ولا بارك لي في أحيائي إن كنت قلت له...وأما قوله إني قلت له: هو عيبة علمنا وموضع سرنا أمين على أحيائنا وأمواتنا، فلا آجرني الله في أمواتي، ولا بارك لي في أحيائي إن كنت قلت له شيئا من هذا قط))[١٠٦٢]، فالإمام يُكذب أبا الخطاب وينفي ما جاء به ويشدد القسم على ذلك ليُبطل دعواه ويُؤكد كذبه.

عن أبي بصير، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: إنهم– الخطابية – يقولون: إنك تعلم قطر المطر وعدد النجوم وورق الشجر ووزن ما في البحر وعدد التراب، فرفع يده إلى السماء، وقال: ((سبحان الله!، سبحان الله!، لا والله ما يعلم هذا إلا الله!))[١٠٦٣]، فالإمام لم يدع علمه بما اختص الله تعالى به ويُكذب من نسب له ذلك، فهو بشر خلقه الله تعالى واصطفاه، ولا علم له إلا بما أفاض الله عليه وشاء أن يعلمه.

[١٠٦١] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٤٩١؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥/٢٩٠؛ الخوئي، معجم رجال الحديث،١٩/٣٠١.

[١٠٦٢] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٥٧٩؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥/٣٢١–٣٢٢.

[١٠٦٣] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٥٨٨.

عن حنان بن سدير، عن أبيه، قال: قلت للإمام الصادق عليه السلام: إن قوما يزعمون إنكم آلهة يتلون علينا بذلك قرآنا: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[١٠٦٤]، قال عليه السلام: ((يا سدير، سمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي من هؤلاء براء، برأ الله منهم ورسوله، ما هؤلاء على ديني ودين أبائي، والله لا يجمعني وإياهم يوم القيامة إلا وهو عليهم ساخط))[١٠٦٥]، فالإمام يبرأ إلى الله من الغلاة بكل جوارحه، ويُكذب مقولتهم، وينفي كونهم على دينه ودين آبائه الأئمة الأطهار، ويؤكد سخط الله وغضبه عليهم.

عن محمد بن سنان، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إنا أهل بيت صادقون، لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس))، ثم ذكر المغيرة بن سعيد، وبزيغا، والسري، وأبا الخطاب، ومعمرا، وبشارا الشعيري، وحمزة الزبيدي، وصائد النهدي، فقال: ((لعنهم الله، إنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا، أو عاجز الرأي، كفانا الله مؤنة كل كذاب، وأذاقهم الله حر الحديد))[١٠٦٦]، إن لعن الإمام لأولئك الكذابين الذين اتخذوا الكذب على أئمة أهل البيت عليهم السلام سلاحا يفتكون به بصدقهم بين الناس ليسقطوه عندهم بوساطة دس الكذب والافتراء والبدع في أحاديث المعصومين، وذكرهم بأسمائهم والإشارة إلى كذبهم وعجز رأيهم والدعاء عليهم، كفيل بافتضاح أمرهم وإبطال بدعتهم والتحذير منهم، وهذا بعض مراد الإمام من حديثه ومبتغاه

عن إسحاق بن عمارة، قال الإمام الصادق عليه السلام لبشار الشعيري: ((اخرج عني لعنك الله، لا والله لا يظلني وإياك سقف بيت أبدا))، فلما خرج قال عليه السلام: ((ويله ألا قال بما قالت اليهود؟ ألا قال بما قالت النصارى؟ ألا قال بما قالت المجوس؟ أو بما قالت الصابئة؟ والله ما صغر الله تصغير هذا الفاجر أحد، إنه شيطان ابن شيطان، خرج من البحر ليغوي أصحابي وشيعتي، فاحذروه، وليبلغ الشاهد الغائب، إني عبد ابن عبد ابن أمة ضمتني الأصلاب والأرحام، وإني لميّت، وأني لمبعوث، ثم موقوف ثم مسؤول، والله لأسألن عما قاله فيّ هذا

[١٠٦٤] المؤمنون/٥١.

[١٠٦٥] الكليني، الكافي،٢٦٩/١؛ وظ: الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٩٤/٢.

[١٠٦٦] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٥٩٣/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢١٧/٢-٢١٨.

الكذاب وادعاه عليّ يا ويله، ما له أرعبه الله، فلقد أمن على فراشه، وأفزعني وأقلقني عن رقادي))[1067].

إن بشار تزعم حركة إلحادية، وقد أذى الإمام بها أي أذىً، ويظهر ذلك من أقواله عليه السلام لأن هؤلاء الملحدين أرادوا الوقيعة بأهل البيت، ومعارضة الدعوة التي قام بها الإمام الصادق عليه السلام في إصلاح الفساد والانحراف الذي لحق بالعقيدة الإسلامية، نتيجة للظروف القاسية التي مرت بها، ولهذا طرد الإمام بشاراً من مجلسه وأقسم أن لا يجمعه معه مكان واحد، وكذب أقواله وبيّن أنها أشد كفرا وخطرا من مقالات جميع فرق الضلال المعروفة، وأن هدف بشار وأمثاله من المنحرفين غواية أصحاب الإمام والتأثير على معتقداتهم، لذلك دعا الإمام إلى أن يُحذر أصحابه منه ويبيّن قلقه وفزعه مما نسبه إليه هذا المنحرف الكذاب، ويؤكد أنه بشر خلقه الله ويميته ويبعثه ويوقفه بين يديه ويسأله كما يسأل العباد الآخرين، إلا أنه له كرامة خصه الله بها من فضله وإحسانه.

عن عبد الله بن مسكان، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((لعن الله من قال فينا ما لا نقوله في أنفسنا، ولعن الله من أزالنا عن العبودية لله الذي خلقنا وإليه مآبنا ومعادنا وبيده نواصينا))[1068]، كان الغلاة يُضفون على الأئمة صفات الإلوهية، ويرفعونهم من مقام العبودية لله إلى مقام الإلهية، فتصدى الإمام عليه السلام لهم وكذب أحدوثتهم ولعنهم على مشهد من الناس، وأكد أن الأئمة مخلوقين لله تعالى ومآلهم ومرجعهم إليه يوم القيامة.

عن إبراهيم بن يحيى، قال الإمام الرضا عليه السلام: ((ما فعل الشقي حمزة بن بزيغ؟))، قلت: هو ذا هو قد قدم، فقال: ((يزعم أن أبي حي، هم اليوم شكاك، ولا يموتون غدا إلا على الزندقة))[1069]، فالإمام يستنكر هذا الغلو ويصفه بالشك والريبة وفساد العقيدة وانحرافها والموت على ملة الزندقة، والمآل إلى النار وبئس المصير وسوء العذاب.

[1067] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٧٠٢-٧٠٣؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥/٣٠٧؛ القرشي، في رحاب الشيعة،١٠١-١٠٢.

[1068] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٤٨٩؛ وظ: المجلسي، البحار،٥/٢٩٧.

[1069] الطوسي، الغيبة،٦٩؛ وظ: ابن شهر أشوب، مناقب آل أبي طالب،٣/٤٤٨؛ المجلسي، البحار، ٤٨/٢٥٦.

عن سهيل بن زياد الأدمي، قال: كتب بعض أصحابنا إلى الإمام الهادي‌عليه السلام: جُعلت فداك يا سيدي إن علي بن حسكة، يدعي أنه من أوليائك وإنك أنت الأول القديم، وأنه بابك ونبيك أمرته أن يدعو إلى ذلك، ويزعم إن الصلاة والزكاة والحج والصوم، كل ذلك معرفتك ومعرفة من كان في مثل حال ابن حسكة، فيما يدعي من البابية والنبوة، فهو مؤمن كامل سقط عنه الاستعباد بالصلاة والصوم والحج، وذكر جميع شرائع الدين، إن معنى ذلك كله ما ثبت لك، ومال إليه ناس كثير، فإن رأيت أن تمنّ على مواليك بجواب في ذلك تنجيهم من الهلكة، قال: فكتب‌عليه السلام: ((كذب ابن حسكة، عليه لعنة الله وبحسبك أني لا أعرفه في مواليّ، ما له لعنه الله، فو الله ما بعث الله محمدا والأنبياء قبله إلا بالحنفية والصلاة والزكاة والصيام والحج والولاية، وما دعا محمد‌صلى الله عليه وآله وسلم إلا إلى الله وحده لا شريك له، وكذلك نحن الأوصياء من ولده عبيد الله لا نشرك به شيئا إن أطعناه رحمنا وإن عصيناه عذبنا، ما لنا على الله من حجة، بل الحجة لله{علينا وعلى جميع خلقه، أبرأ إلى الله ممن يقول ذلك وأنتفي إلى الله من هذا القول، فاهجروهم لعنهم الله والجؤوهم إلى ضيق الطريق فإن وجدت من أحدٍ منهم خلوة فأخدش رأسه بالصخرة))[١٠٧٠].

فالإمام يتصدى إلى هذه الفرقة المنحرفة الخارجة عن الدين وتعاليمه ويُبطل أكاذيبها ويلعن أصحابها ويُوصي باعتزالهم وإتمام الحجة عليهم، وتشهيرهم وتكذيبهم وانتهاز الفرصة بهم وقتلهم إن أمكن ذلك، ويبيّن حقيقة الأئمة‌عليهم السلام من أنهم عباد مخلوقون مكرمون اصطفاهم الله وطهرهم، وأخلصوا له العبودية والطاعة فأثابهم على ذلك الأجر والتوفيق، وهم عباد مكرمون ممن خلق، يُجازون على الطاعة ويُعذبون على المعصية، وهم أوصياء رسول الله‌صلى الله عليه وآله وسلم على دينه موحدين الله الذي لا إله إلا هو العزيز الحكيمTعما يزعم المبطلون، ويخلص الباحث مما تقدم إلى **قاعدة رفض الغلو وذم الغلاة وتكفيرهم والبراءة منهم وتكذيبهم.**

خامسا: **اتصال سند روايات أئمة أهل البيت** عليهم السلام:

إن أئمة أهل البيت‌عليهم السلام ينقلون حديث رسول الله‌صلى الله عليه وآله وسلم ويحملون ميراثه، وكل حديث صادر

[١٠٧٠] الطوسي، اختيار معرفة الرجال،٢/٨٠٤؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٥/٣١٦.

عنهم في الأصول أو الأحكام، ليس من رأيهم واجتهادهم مطلقا، وإنما يستندون في ذلك إلى كتاب الله تعالى وسنة نبيهﷺ[١٠٧١]، التي انتهى علمها إليهم ويروونها عنه ابناً عن أب عن جد، سواء رووها بسند إلى رسول اللهﷺأو أرسلوها إرسالا[١٠٧٢].

وإن حياتهم حلقات متواصلة مترابطة ومتفاعلة، لا فاصلة فيها ولا مجهول يخترق امتدادها واتصالها الطبيعي برسول اللهﷺويتجسد فيها الإسلام كله وتطبق بها أحكامه، وتحفظ مبادئه، وذلك يُؤكد الثقة بصفاء المصدر ونقاء العطاء وأصالة ما صدر عنهم من مخزون العلم المدخر الذي لا يُوصد بابه، المبني على الرواية المتسلسلة حتى تتصل برسول اللهﷺوعلى أساس العلم الاكتسابي الذي يتلقاه كل إمام من أبيه عن جده وهكذا[١٠٧٣]، لذا أصبح أئمة أهل البيت مصدرا للحديث والرواية، وبيان أحكام الشريعة والكشف عن غوامضها، وينتهون بذلك إلى النبيﷺويقتبسون علومهم من تلك المشكاة[١٠٧٤].

إن حياة أئمة أهل البيتعليهم السلامتمثل امتدادا رساليا لمواصلة الجهود في بناء الأمة الإسلامية وحماية مستقبل العقيدة والدين، بعد رحيل المصطفىﷺبحيث يؤلفون بمجموعهم وحدة مترابطة يواصل كل واحد منهم سيرة الآخر ويكمله[١٠٧٥]، ولما كان الحديث الشريف المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم الذي يُوقف فيه على بيان كتاب الله وتفصيل آياته، نال عناية أئمة أهل البيتعليهم السلاموأعطوه حقه من الرواية والدراية، وصرحوا باتصال سند أحاديثهم برسول اللهﷺلما يترتب على ذلك من فوائد كبيرة في اعتبار أحاديثهم والاطمئنان إلى صحة صدورها عن الوحي الإلهي، لكل من أراد التفقه في الدين، والاجتهاد في الشرع المبين[١٠٧٦].

إن أئمة أهل البيتعليهم السلامخزنة العلم وعيبة الوحي وتراجمه، وهم الحجة البالغة

[١٠٧١] ظ: الصفار، بصائر الدرجات،٣٢١؛ الكليني، الكافي،٦٢/١.
[١٠٧٢] ظ: المفيد، الإرشاد،١٦٧/٢؛ الطبرسي، إعلام الورى،٥٠٩/١.
[١٠٧٣] ظ: الصغير، الإمام موسى بن جعفر ضحية الإرهاب السياسي،٥٤.
[١٠٧٤] ظ: البهائي، الوجيزة،٢٩/١.
[١٠٧٥] ظ: الأديب، الأئمة الإثنا عشر دراسة تحليلية،٢٣.
[١٠٧٦] ظ: البصري، فائق المقال،٥.

والأركان، والهداة والأوصياء، صنو الكتاب لا يفترقان[١٠٧٧]، وهم أهل الذكر المسؤولون[١٠٧٨]، والراسخون في العلم[١٠٧٩]، الذين يعلمون التأويل[١٠٨٠]، وحديثهم إنما هو حديث جدهم رسول الله ﷺ وإليه تنتهي أسانيدهم، وقد أخذ أبو حنيفة النعمان، بصحة عدد كبير من الأحاديث التي وردت عن طريق أئمة أهل البيت عليهم السلام حتى أنه سمع في أحد الأيام حديثا من الإمام الصادق عليه السلام ولما خرج من عنده قيل له: لماذا لم تسأل جعفر بن محمد، عن السند الذي نقل إليه الحديث عن النبي ﷺ؟ قال: ((ما أقول لرجل يقول: قال رسول الله ﷺ))[١٠٨١]، فالإمام الصادق عليه السلام الامتداد الطبيعي لرسول الله ﷺ وله الحق في القول عنه والحديث باسمه.

فهذا المصدر مقبول لدى مذاهب المسلمين لأن الإمام الصادق عليه السلام كان ينقل الأحاديث عن طريق آبائه الأئمة ومداها النهائي إلى رسول الله ﷺ فشخصية الأئمة أسمى وأرفع علميا وأخلاقيا من أي شخصية أخرى استنادا إلى أبسط المقاييس الموجودة عند المسلمين، لذا كان هناك من قدماء علماء الحديث من ترجم للإمام الصادق عليه السلام بقوله: ((جعفر، بن محمد، بن علي، بن الحسين، بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، ولهم شيء ليس لغيرهم خمسة أئمة))[١٠٨٢]، فهم أئمة هداة معصومون مطهرون من الرجس وهذا لم يتسنَ لأحدٍ غيرهم أبدا.

إن ما عند أئمة أهل البيت عليهم السلام من العلم والشرائع والأحكام، نزل به جبرائيل على رسول الله ﷺ وآخذوه من عنده، لذا كان حديثهم امتدادا لحديث رسول الله ﷺ ومتسلسلا حتى ينتهي إليه، فيجب على الأمة الأخذ بأحاديثهم وفتاواهم وعدم مخالفتهم في الحكم

[١٠٧٧] ظ: حسين علي محفوظ، كتب الحديث عند الشيعة الإمامية،٤٥.
[١٠٧٨] ظ: الكليني، الكافي،٢١٠/١؛ المجلسي، البحار،٣٥٩/١٦؛ النوري، مستدرك الوسائل،٢٧٠/١٧.
[١٠٧٩] ظ: آل عمران/٧.
[١٠٨٠] ظ: الصفار، بصائر الدرجات،٢٢٢؛ الكليني، الكافي،٦٤/١و١٨٦.
[١٠٨١] المفيد، الأمالي،٢٢.
[١٠٨٢] العجلي، تأريخ الثقات،٩٨.

والفتوى[١٠٨٣]، وقد أكد أئمة أهل البيت منذ البداية أنه ليس لديهم شيوخ رواية، وإنما يستقون علمهم عن طريق آخر غير طريق مشايخ الرواية المتعارف عليه، فهم يستندون في ذلك إلى رسول اللهﷺوقد وردت في ذلك جملة من الروايات، منها:

قال الإمام عليعليه السلام: ((ألا أن أبرار عترتي وأطايب أرومتي أحلم الناس صغارا، وأعلم الناس كبارا، ألا وإنا أهل البيت من علم الله علمنا وبحكم الله حكمنا، ومن قول صادق سمعنا، فإن تتبعوا أثارنا تهتدوا ببصائرنا، معنا راية الحق من يتبعها لحق، ومن يتأخر عنها غرق))[١٠٨٤]، فالإمام يُشير إلى أن النبيﷺاستودع أطايب عترته وأفاخم ذريته المعارف الإلهية والفرائض الدينية والسنن النبوية وجميع ما يحتاج إليه الناس، ولذلك جعلهم رسول اللهﷺعدل الكتاب وأوصى الأمة كلها بإتباع أثارهم والاعتصام بهم، حتى يردا عليه الحوض[١٠٨٥]، فمن اتبعهم اهتدى ونجا ومن تركهم ضل وهوى.

عن جابر بن يزيد الجعفي، قال: قلت للإمام الباقرعليه السلام: إذا حدثتني بحديث فأسنده ليّ، فقال: ((حدثني أبي، عن جدي، عن رسول اللهﷺ، عن جبرائيلعليه السلام، عن الله{، وكل ما أحدثك بهذا الإسناد))[١٠٨٦]، فالذي يظهر من هذا التصريح أن حديث الإمام هو قول الله تعالى الذي أوحى به إلى رسوله الكريمﷺعن طريق روح القدس جبرائيل، وورثه الأئمة جميعهم عن رسول اللهﷺفحديثهم مسند إلى رسول اللهﷺوإن لم يذكروا سلسلة السند.

وقد سُئل الإمام الباقرعليه السلامعن الحديث الذي يرسله ولا يسنده، فقال: ((إذا حدثت بالحديث فلم أسنده فسندي فيه، أبي زين العابدين، عن أبيه الحسين الشهيد، عن أبيه علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، عن رسول اللهﷺ، عن جبرائيل، عن الله{))[١٠٨٧]، فأحاديث الأئمة متصلة خلف عن سلف ولا يحتاجون فيها إلى ذكر الإسناد إلا تبركا، فهم ينطقونها عن

[١٠٨٣] ظ: البروجردي حسين، جامع أحاديث الشيعة،١٢/١.

[١٠٨٤] ابن عبد ربه، العقد الفريد،٦٩/٤.

[١٠٨٥] ظ: أحمد بن حنبل، المسند،١١٩/١، و١٤/٣و١٧و٢٦و٥٩؛ مسلم، الصحيح،١٢٣/٧؛ الطبراني، المعجم الكبير،١٨٠/٣.

[١٠٨٦] المفيد، الأمالي،٤٢؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٩٧/٢٧.

[١٠٨٧] المفيد، الإرشاد،١٦٧/٢؛ وظ: الطبرسي، إعلام الورى،٥٠٨/١؛ المجلسي، البحار،٢٨٨/٤٦.

الوحي الإلهي، وهي امتداد لقول رسول الله ﷺ وفعله، وكل ما ورد عن أحد الأئمة فهو عن أبائه الطاهرين، عن النبي الأكرم ﷺ عن روح القدس، عن الله{.

عن فضيل بن يسار، قال الإمام الباقر عليه السلام: ((لو إنا حدثنا برأينا ضللنا كما ضل من كان قبلنا، ولكنا حدثنا ببيّنة من ربنا بيّنها لنبيه ﷺ فبيّنها لنا))[١٠٨٨]، فأحاديث الأئمة لم تكن يوما ما تمثل توجهاتهم الخاصة واجتهاداتهم الشخصية، وإنما كانت تستند إلى جدهم رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، وإنما ينطق عن الوحي الإلهي.

عن هشام بن سالم، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ، وحديث رسول الله قول الله{))[١٠٨٩]، فالإمام يُشير إلى اتصال سند حديثه برسول الله ﷺ وقد كان حريصا على أن يكون حديثه وحديث أبائه الأئمة البررة الطاهرين، متسلسلا في حلقات ذهبية يتلقاها جيل من الأمناء الثقات، أصحاب الخبرات القصوى بفنون الرواية، ليأخذوا عنها أحكام الدين ومعالم الشريعة الإسلامية الغراء[١٠٩٠].

عن قتيبة بن محمد الأعشى، قال: سأل رجل الإمام الصادق عليه السلام عن مسألة فأجابه فيها، فقال الرجل: أرأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها؟ فقال له: ((مهما أجبتك فيه من شيء، فهو عن رسول الله ﷺ لسنا من أرأيت في شيء))[١٠٩١]، فلما كان مراد السائل أن يُخبره الإمام برأيه الذي يختاره بالظن والاجتهاد، نهاه الإمام وبيّن له أن الأئمة لا يقولون شيئا إلا بالجزم واليقين وبما وصل إليهم من النبي ﷺ.

عن محمد بن شريح، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((إنا والله ما نقول بأهوائنا ولا نقول برأينا، ولا نقول إلا ما قال ربنا، وأصول عندنا نكنزها كما يكنز هؤلاء ذهبهم

[١٠٨٨] الصفار، بصائر الدرجات،٣١٩؛ وظ: الحر العاملي، الفصول المهمة،١/٥٣٠-٥٣١.
[١٠٨٩] الكليني، الكافي،١/٥٣؛ وظ: الحر العاملي، الوسائل،٢٧/٨٣.
[١٠٩٠] ظ: الصغير، الإمام محمد الباقر مجدد الحضارة الإسلامية،٢٢٢.
[١٠٩١] الكليني، الكافي،١/٥٨؛ وظ: البروجردي حسين، جامع أحاديث الشيعة،١/١٣.

وفضتهم))[١٠٩٢]، فما عند الأئمة من علوم وأثار يتوارثونها عن جدهم رسول الله ﷺ يكنزونها في صدورهم، ويستندون إليها ولا يقولون بآرائهم وأهوائهم، وإن رواياتهم من الموروث التشريعي للسنة النبوية، التي هي الأصل الثاني للاستنباط والكنز المتوارث والحجة على العباد بعد القرآن[١٠٩٣]، فهي أغلى من الذهب والفضة وكنوز الأرض كلها.

عن غياث بن إبراهيم، عن الإمام الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي عليهم السلام قال: ((سُئل أمير المؤمنين علي عليه السلام عن معنى قول رسول الله ﷺ: إني مخلف فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي، من العترة؟ فقال: أنا، والحسن، والحسين، والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديهم وقائمهم، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم حتى يردوا على رسول الله ﷺ حوضه))[١٠٩٤]، فهذا الإسناد الذهبي المبارك الذي يرويه الإمام الصادق عليه السلام وينتهي إلى الإمام علي عليه السلام الذي أخذ عِلمه من عِلم رسول الله ﷺ وهو فرع أثير من شجرة علم رسول الله ﷺ وما في ذلك شك، فقد بقي أمير المؤمنين عليه السلام سنين عدة في محضر النبي ﷺ فمن علمه يغترف وعليه يعتمد، وبهذا كان كاشفا لمحتوى الوحي القرآني والحديث النبوي ومظهرا لمضمونهما، وبذا كشف عن المراد بالعترة الطاهرة وأكد اتحادها مع القرآن وعدم مفارقتها له إلى يوم الدين.

عن سماعه بن مهران، قال: سألت الإمام الكاظم عليه السلام قلت له: أكل شيء في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ أو تقولون فيه؟ قال عليه السلام: ((بل كل شيء في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ))[١٠٩٥]، إن أئمة أهل البيت عليهم السلام ما كانوا مجتهدين ولا أصحاب رأي، بل ورثوا عن رسول الله ﷺ علم الكتاب والسنة، لذا يُعدّ ما صدر عنهم مأخوذا عن كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ وهو حجة على العباد.

عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، قال الإمام الرضا عليه السلام عند مروره

[١٠٩٢] الصفار، بصائر الدرجات،٣٢١؛ وظ: البروجردي حسين، جامع أحاديث الشيعة،١/١٣٠.

[١٠٩٣] ظ: الصغير، الإمام محمد الجواد معجزة السماء في الأرض،٢٢٣.

[١٠٩٤] الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة،٢٤٠-٢٤١، وعيون أخبار الرضا،٢/٦٠.

[١٠٩٥] الكليني، الكافي،١/٦٢؛ وظ: البروجردي حسين، جامع أحاديث الشيعة،١/١١٤.

بمدينة نيسابور: ((حدثني أبي موسى الكاظم، عن أبيه جعفر الصادق، عن أبيه محمد الباقر، عن أبيه على زين العابدين، عن أبيه الحسين شهيد كربلاء، عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام قال: حدثني حبيبي وقرة عيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: حدثني جبرائيل، قال: سمعت رب العزةTيقول: كلمة لا اله إلا الله حصني فمن قالها دخل حصني، ومن دخل حصني أمن عذابي))[١٠٩٦]، فلله در هذا الحديث المروي بهذه السلسلة الذهبية الطاهرة المباركة المتصل سندها برواية المعصومين ابتداء وانتهاء إلى أن تتصل بالوحي الإلهي، قال عنها أحمد بن حنبل: ((لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لأفاق))[١٠٩٧]، وهذا الحديث مشهور عند المحدثين، قال عنه أبو نعيم: ((هذا حديث ثابت مشهور بهذا الإسناد من رواية الطاهرين عن آبائهم الطيبين، وكان بعض سلفنا من المحدثين إذا روى هذا الإسناد قال: لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لأفاق))[١٠٩٨]، وكان لهذا الحديث بسلسلته الذهبية، وقعه المدوي في نيسابور فخرج علماؤها وطلبوا من الإمام البقاء عندهم لإفادتهم من علمه وطلب حديثه فلبى الإمام طلبهم وأقام عندهم لمدة قصيرة[١٠٩٩].

قال أبو الصلت الهروي: حدثني الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام وكان والله رضا كما سُمي، عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي، عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام قال: ((قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الإيمان قول وعمل))[١١٠٠]، فالأئمة يتحدثون عن آثار عندهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوارثونها، وما أورده الإمام الرضا عليه السلام في هذه الرواية بسلسلتها الذهبية في الإسناد، وقوة مداليلها في الأداء والبيان، تُعدّ في أسمى المراتب صدورا ومتنا ومضمونا

[١٠٩٦] ابن عساكر، تأريخ مدينة دمشق،٣٦٧/٤٨؛ وظ: ابن الصباغ، الفصول المهمة،١٠٠٣/٢؛ ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة،٣١٠؛ الأمين، أعيان الشيعة،١٨/٢؛ القندوزي، ينابيع المودة،١٢٢/٣.

[١٠٩٧] ابن شهر أشوب، مناقب آل أبي طالب،٤٣٢/٣؛ وظ: ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة،٣١٠؛ الأردبيلي، كشف الغمة،٣٤٩/٢

[١٠٩٨] حلية الأولياء،٢٢٤/٣.

[١٠٩٩] ظ: الصغير، الإمام علي الرضا قيادة الأمة وولاية العهد،٢٦١.

[١١٠٠] الصدوق، عيون أخبار الرضا،٢٠٦/٢؛ وظ: المجلسي، البحار،٢٧٠/٤٩.

ومفهوما وتوجيها[١١٠١].

روى الإمام الجواد عليه السلام عن أبائه الأئمة، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في حجة الوداع: ((قد كثرت علي الكذبة، وستكثر بعدي فمن كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار))[١١٠٢]، فالإمام يروي عن أبائه الأئمة المعصومين أحاديثه المسندة عن جده المصطفى الذي لا ينطق عن الهوى، ومنها هذا الحديث الذي توعد به الكذابين والوضاعين والمدلسين بالخلود في النار وسوء المصير.

عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني قال: قلت للإمام الجواد عليه السلام: يا بن رسول الله، حدثني بحديث عن أبائك عليهم السلام فقال: ((حدثني أبي، عن جدي، عن أبائه عليهم السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يزال الناس بخير ما تفاوتوا، فإذا استووا هلكوا))، قال: قلت له زدني يا بن رسول الله، فقال: ((حدثني أبي عن جدي عن أبائه عليهم السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لو تكاشفتم ما تدافنتم))[١١٠٣]، فالإمام يروي الحديث متسلسلا عن أبائه الأئمة متصلا بأمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام الذي يغترف علمه من علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى هذا فما يرويه الإمام الجواد عليه السلام يتصل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي ينطق عن الوحي الإلهي ليس غير، فهذه الروايات في أرقى درجات الإسناد والمضمون، نابضة بالحركة والحياة الكريمة[١١٠٤].

عن أبي دعامة[١١٠٥]، قال الإمام الهادي عليه السلام: ((حدثني أبي محمد بن علي، قال: حدثني أبي علي بن موسى، قال: حدثني أبي موسى بن جعفر، قال: حدثني أبي جعفر بن محمد، قال: حدثني أبي محمد بن علي، قال: حدثني أبي علي بن الحسين، قال: حدثني أبي الحسين بن علي، قال: حدثني أبي علي بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا علي اكتب، قال: فقلت: ما أكتب؟ فقال: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم، الإيمان ما وقر في القلوب وصدقته

[١١٠١] ظ: الصغير، الإمام محمد الجواد معجزة السماء في الأرض،١٧٢.

[١١٠٢] الطبرسي أحمد، الاحتجاج،٢٤٦/٢.

[١١٠٣] الصدوق، عيون أخبار الرضا،٥٨/١، والأمالي،٥٣١؛ وظ: المجلسي، البحار،٣٨٣/٧٤.

[١١٠٤] ظ: الصغير، الإمام علي الهادي النموذج الأرقى للتخطيط المستقبلي،١٧٢.

[١١٠٥] هو إسماعيل بن علي، عامي المذهب، روى الثقة محمد بن الفرج، عنه، عن الإمام علي الهادي، ظ: ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان،٤٤/٧؛ الشاهرودي علي النمازي، مستدرك سفينة البحار،١١٠/٥، ومستدركات علم رجال الحديث،٣٨١؛ التستري محمد تقي، قاموس الرجال،٣١٩/١١.

الأعمال، والإسلام ما جرى على اللسان وحلت به المناكحة))[1106]، إن هذا الإسناد المتسلسل الذي يتصل برسول الله ﷺ يدل على أن كلام الإمام هو كلام رسول الله ﷺ والفكرة فكرته، فالأئمة يتحدثون عن رسول الله ﷺ بهذا السلسلة المباركة وبهذا الإسناد الطاهر الذي يفيق على أثره المجنون، فكل ما صدر عن أئمة أهل البيت عليهم السلام من حديث فهو صادر عن رسول الله ﷺ وله القيمة والحجية والاعتبار نفسه، وحديثهم واحد لا يتفاوت ولا يختلف ولا يتضاد، ومن هذا يخلص الباحث إلى **قاعدة اتصال سند روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى جدهم رسول الله ﷺ سواء رووها بسند متصل أو أرسلوها إرسالا، وحديثهم مسند إلى جدهم رسول الله ﷺ وإن لم يذكروا سلسلة السند.**

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

النتائج:

بعد هذه الدراسة، التي تقصيت فيها قواعد أئمة أهل البيت عليهم السلام في علم الحديث، وتناولتها عرضا وتحليلا موضوعيا واستنباطا، توصل البحث إلى جملة من النتائج التي يمكن إدراج أهمها في النقاط الآتية:

[1106] المسعودي، مروج الذهب،٤/١٧١؛ وظ: المجلسي، البحار،٥٠/٢٠٨؛ الشاهرودي علي النمازي، مستدرك سفينة البحار،٥/١١٠.

١- إن المراد من أهل البيت الوارد ذكرهم في أية التطهير: رسـول الله ﷺ، وفاطمـة الزهراء، والأئمة علي، والحسن، والحسين عليهم السلام، وإن امتـدادهم الطبيعـي الأئمـة التسـعة المعصومون من ذرية الحسين عليهم السلام الذين اصطفاهم الله تعالى وخصهم بالعصمة، التـي هـي العامل المشترك بين رسول الله ﷺ والأئمة الأثني عشر عليهم السلام الثابتة إمامتهم نقلا وعقلا.

٢- أباح أئمة أهل البيت عليهم السلام تلقي الحديث وحفظه وروايته وتدوينـه، وكـان الإمـام علي عليه السلام أول من دونه في حياة رسول ﷺ وسار على نهجه الأئمـة عليهم السلام مـن بعـده، وحثـوا أصحابهم على ذلك، وكانت لهم عناية خاصة ومتميزة بطلاب العلم ورواة الحديث، ووضعوا لهم الأسس والأصول الأولى للتعامل مع الروايات، وإن منع تدوين الحديث وروايتـه فـي الصدر الأول من الإسلام كان رأيا ذاتيا، لدوافع شخصية وغايات سياسية.

٣- عمل أئمة أهل البيت عليهم السلام على ربط الأمة الإسلامية وطلاب العلم بهم، فهم أوصياء مُنَصَبين من رسول الله ﷺ بأمر الله تعالى، أمناء على وحيه، وتراجمة لقرآنه، ورواة وحفظـة لسنة رسوله ﷺ وأمروا أصحابهم بالرجوع إلى رواة حديثهم ووكلائهم ونوابهم المخلصين.

٤- أجاز أئمة أهل البيت عليهم السلام العمل بخبر الواحد المحفوف بـالقرائن الموجبـة للعلـم، وأذنوا برواية الحديث بالمعنى لمن تتوافر فيه الشروط المطلوبة للروايـة بـه، مـن حيـث المحافظة على مضمون الحديث وعدم تغيير المعنى المراد.

٥- سبق أئمة أهل البيت عليهم السلام غيرهم من العلماء والمحدثين إلى وضع قواعد نقد مـتن الحديث، انطلاقا من عرض الأحاديث على القرآن الكريم، والسنة القطعية، والعقل، واللغـة، والأخذ بما وافقها، وطرح ما خالفها.

٦- وضع أئمة أهل البيت عليهم السلام الأساس لبعض طرق تحمل الحديث وأدائه، وكـان لهـم قدم السبق في هذا المجال، قبل غيرهم من العلماء والمحدثين.

٧- وضع أئمة أهل البيت عليهم السلام قواعد معالجة الحديثيّن المختلفيّن، وكيفية التعامل معهما، وكان الإمام علي عليه السلام أول من تحدث عن أسباب الاختلاف بين الأحاديث، وأول من صـنف الرواة والروايات، وتبعه الأئمة عليهم السلام من بعده على ذلك.

٩- سبق أئمة أهل البيت عليهم السلام غيرهم، إلى التقسيم الرباعي للحديث، وقد مهد لذلك الإمام علي، والإمام الصادق، والإمام الحجة المنتظر عليهم السلام، وقد سار على نهجهم واقتفى أثرهم العلماء والمحدثون القدامى والمتأخرون.

التوصيات:

انطلاقا من دراستي لهذا الموضوع أوصي بالأتي:

١- إدراج قواعد أئمة أهل البيت عليهم السلام في علم الحديث في ضمن المناهج الدراسية المقررة، للصفوف الأولية والعناية بذلك عناية جدية.

٢- الحث على التوجه لدراسة موضوعات علم الحديث التي لم تصل إليها يد البحث حتى الساعة.

الباحث

المصادر والمراجع

القرآن الكريم خير ما أبتدئ به.

أولا: المصادر:

الآمدي: سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت٦٣١هـ).

١. الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، الطباعة والنشر المكتب الإسلامي، الرياض، السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٢. منتهى السؤول في علم الأصول، الطباعة والنشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ.

ابن الأثير: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم (ت٦٣٠هـ).

٣. أسد الغابة في معرفة الصحابة، الطباعة والنشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.

٤. الكامل في التأريخ، الطباعة والنشر دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٦هـ.

٥. اللباب في تهذيب الأنساب، الطباعة والنشر دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٦هـ.

ابن الأثير: أبو السعادات مبارك بن محمد الجزري الشيباني (ت٦٠٦هـ).

٦. جامع الأصول في أحاديث الرسولﷺ، تحقيق أيمن صالح شعبان، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.

٧. النهاية في غريب الحديث، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الضاحي، الطباعة والنشر مؤسسة إسماعيليان، قم، إيران، ط٤، ١٤٠٦هـ.

الأحسائي ابن أبي جمهور: محمد بن علي بن إبراهيم (ت٨٨٠هـ).

٨. عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، تحقيق الحاج أقا مجتبى العراقي، المطبعة سيد الشهداء، قم، إيران، ط١، ١٤٠٣هـ.

أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

٩. العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، المطبعة المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الناشر دار الخاني، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠. مسند أحمد، تحقيق محمد شاكر، الطباعة والنشر دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٣٦٨هـ.

ابن إدريس: محمد بن منصور بن أحمد الحلي (ت٥٩٨هـ).

١١. مستطرفات السرائر، التحقيق والطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط٢، ١٤١١هـ.

الأربلي ابن أبي الفتح: علي بن عيسى (ت٦٩٣هـ).

١٢. كشف الغمة في معرفة الأئمة، الطباعة والنشر دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ.

الأردبيلي: محمد بن علي الغروي الحائري (ت١١٠١هـ).

١٣. جامع الرواة وإزاحة الإشتباهات عن الطرق والإسناد، الطباعة والنشر مكتبة المحمدي، قم، إيران، ط١، ١٣٣١هـ.

الأزهري: محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ).

١٤. تهذيب اللغة، الطباعة والنشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

الأسترأبادي: محمد أمين (ت١٠٦٢هـ).

١٥. الفوائد المدنية، تحقيق رحمة الله الرحمتي الأراكي، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٢٤هـ.

الأشعري: أحمد بن محمد بن عيسى (من أعلام القرن الثالث الهجري).

١٦. النوادر، تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهديϕ، المطبعة أمير، قم، إيران، ط١، ١٤٠٨هـ.

الأشعري: سعد بن عبد الله أبي خلف القمي (ت٣٠١هـ).

١٧. المقالات والفرق، تحقيق محمد جواد مشكور، المطبعة حيدري، الناشر مؤسسة المطبوعات، طهران، إيران، ط١، ١٣٨٣هـ.

الأصفهاني: محمد تقي الرازي النجفي (ت١٢٤٨هـ).

١٨. هداية المسترشدين في شرح أصول معالم الدين، التحقيق والطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٢١هـ.

الأندلسي أبو حيان: أثير الدين محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ).

١٩. تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، المطبعة لبنان، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

الأندلسي ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب الغرناطي (ت٥٤٦هـ).

٢٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، المطبعة لبنان، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١، ١٤١٣ هـ.

الأيجي: القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت٧٥٦هـ).

٢١. المواقف في علم الكلام، تحقيق عبد الرحمن عميرة، المطبعة لبنان، الناشر دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.

ابن بابويه: علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت٣٢٩هـ).

٢٢. الإمامة والتبصرة من الحيرة، التحقيق والطباعة والنشر مدرسة الإمام المهديϕ، قم، إيران، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٣. فقه الرضا، التحقيق والطباعة مؤسسة آل البيتعليهم السلاملإحياء التراث، قم، إيران، الناشر المؤتمر العالمي للإمام الرضاعليه السلام، مشهد، إيران، ط١، ١٤٠٦هـ.

البحراني: هاشم بن سليمان الموسوي التوبلي (ت ١١٠٧هـ).

٢٤. غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاص والعام، تحقيق علي عاشور، الطباعة والنشر مؤسسة التأريخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢٥. مدينة معاجز الأئمة الإثني عشر ودلائل الحجج على البشر، تحقيق عزة الله المولائي الهمداني، المطبعة بهمن، الناشر مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٦. ينابيع المعاجز وأصول الدلائل، الطباعة والنشر المطبعة العلمية، قم، إيران، ط١، ١٤١٦هـ.

البحراني: يوسف بن أحمد (ت١١٨٦هـ).

٢٧. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٣هـ.

بحر العلوم: محمد مهدي الطباطبائي (ت١٢١٢هـ).

٢٨. رجال السيد بحر العلوم، المعروف بـ(الفوائد الرجالية)، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، وحسين بحر العلوم، المطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق ط١، ١٣٨٥هـ.

البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي (ت٢٥٦هـ).

٢٩. صحيح البخاري، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ.

البرقي: أحمد بن محمد بن خالد (ت٢٧٤هـ).

٣٠. كتاب الرجال، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٢٥هـ.

٣١. المحاسن، تحقيق جلال الدين الحسيني، الطباعة والنشر دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، ط١، ١٣٧٠هـ.

البصري: مهذب الدين أحمد بن عبد الرضا (ت١٠٨٥هـ).

٣٢. فائق المقال في الحديث والرجال، تحقيق محمود نظري، الطباعة والنشر وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، إيران، ط١، ١٣٨١هـ.

٣٣. المقنعة الأنيسة والمغنية النفيسة، المطبوع مع رسائل في دراية الحديث، للبابلي أبي الفضل حافضيان، الطباعة والنشر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٤٢٤هـ.

ابن البطريق: يحيى بن الحسن الأسدي الحلي (ت٦٠٠هـ).

٣٤. عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٠٧هـ.

البغدادي: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (ت٤٢٩هـ).

٣٥. الفرق بين الفرق، تحقيق محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر عزت العطار، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٦٧هـ.

البهائي: بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي (ت١٠٣٠هـ).

٣٦. الأربعون حديثا، الطباعة والنشر دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٧. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين، الطباعة والنشر مكتبة بصيرتي، قم، إيران، د.ت.

٣٨. الوجيزة في علم الدراية، المطبوع مع الحبل المتين في أحكام الدين، تحقيق بلاسم الموسوي الحسيني، الطباعة والنشر مؤسسة الأستانة الرضوية المقدسة، مشهد، إيران، ط١، ١٤٢٤هـ.

البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ).

٣٩. السنن الكبرى، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ.

الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ).

٤٠. سنن الترمذي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ.

التستري: نور الله القاضي الشهيد (ت١٠١٩هـ).

٤١. الصوارم المهرقة، تحقيق جلال الدين المحدث، المطبعة نهضت، طهران، إيران، ط١، ١٣٦٧هـ.

التفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي (ت٧٩١هـ).

٤٢. شرح المقاصد في علم الكلام، المطبعة باكستان، الناشر دار المعارف النعمانية، ط١، ١٤٠١هـ.

التفريشي: مصطفى بن الحسين الحسيني (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري).

٤٣. نقد الرجال، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، المطبعة ستارة، قم، ط١، ١٤١٨هـ.

التهانوي: محمد علي بن علي بن محمد الحنفي (المتوفى بعد ١١٥٨هـ).

٤٤. كشاف اصطلاحات الفنون، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.

ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم الدمشقي الحنبلي (ت٧٢٨هـ).

٤٥. منهاج السنة النبوية، تحقيق عبد الله محمود محمد، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

الثعلبي: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت٤٢٧هـ).

٤٦. تفسير الثعلبي، تحقيق أبي محمد بن عاشور، الطباعة والنشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

الثقفي: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الكوفي (ت٢٨٣هـ).

٤٧. الغارات، تحقيق جلال الدين الحسيني، المطبعة بهمن، قم، إيران، ط١، ١٣٩٥هـ.

الجرجاني: عبد الله بن عدي (ت٣٦٥هـ).

٤٨. الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى مختار غزاوي، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٩هـ.

الجرجاني: علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي (ت٨١٦هـ).

٤٩. التعريفات، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٥٠. شرح المواقف، الطباعة والنشر مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٢٥هـ.

الجصاص: أبو بكر أحمد بن علي الرازي (ت٣٧٠هـ).

٥١. الفصول في الأصول، تحقيق الدكتور عجيل جاسم النمشي، الطباعة والنشر دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٥هـ.

الجواهري: محمد حسن النجفي (ت١٢٦٦هـ).

٥٢. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، تحقيق عباس القوجاني، المطبعة خورشيد، الناشر دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، ط٢، ١٤٠٧هـ.

ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي القرشي (ت٥٩٧هـ).

٥٣. الموضوعات، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الطباعة والنشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٣٨٦هـ.

الجوهري: أحمد بن عبيد الله بن عياش (ت٤٠١هـ).

٥٤. مقتضب الأثر، المطبعة العلمية، الناشر مكتبة الطباطبائي، قم، إيران، د.ت.

الجوهري: إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ).

٥٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطباعة والنشر دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ.

حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله (ت١٠٦٧هـ).

٥٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق محمد شرف الدين، ورفعت بيلكة الكليسي، الطباعة والنشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٦هـ.

الحاكم الحسكاني: عبيد الله بن أحمد بن محمد الحذاء الحنفي (ت٤٥٠هـ).

٥٧. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت عليهم السلام، تحقيق محمد باقر المحمودي، الطباعة والنشر المؤسسة التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، إيران، ط١، ١٤١١هـ.

الحاكم النيسابوري: محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ).

٥٨. المستدرك على الصحيحين، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الطباعة والنشر دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٩. معرفة علوم الحديث، التحقيق والطباعة والنشر لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٠هـ.

ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم البستي (ت٣٥٤هـ).

٦٠. صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطباعة والنشر مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.

٦١. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمد إبراهيم زايد، الطباعة والنشر دار الباز، مكة المكرمة، السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ.

ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ).

٦٢. الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.

٦٣. تهذيب التهذيب، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٦٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز عبد الله، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦٥. لسان الميزان، الطباعة والنشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ.

٦٦. نزهة النظر شرح نخبة الفكر، تحقيق صلاح محمد عويضة، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

ابن حجر الهيثمي: أحمد بن محمد بن علي المكي (ت٩٧٣هـ).

٦٧. الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

ابن أبي الحديد: عز الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله المدائني (ت٦٥٦هـ).

٦٨. شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطباعة والنشر دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٨هـ.

الحراني ابن شعبة: أبو محمد الحسن بن علي (من أعلام القرن الرابع الهجري).

٦٩. تحف العقول عن آل الرسولﷺ، تحقيق علي أكبر الغفاري، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط٢، ١٤٠٤هـ.

الحر العاملي: محمد بن الحسن (ت١١٠٤هـ).

٧٠. الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة، تحقيق مشتاق المظفر، المطبعة نكارش، الناشر دليل ما، قم، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

٧١. رسالة الإثني عشرية في الرد على الصوفية، تحقيق مهدي الأزوردي الحسيني، ومحمد درودي، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، قم، إيران، ط٣، ١٤٢٣هـ.

٧٢. الفصول المهمة في أصول الأئمة، تحقيق محمد بن محمد الحسين القائيني، المطبعة نكين، الناشر مؤسسة الإمام الرضاعليه السلامللمعارف الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤١٨هـ.

٧٣. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيتعليهم السلاملإحياء التراث، المطبعة مهر، قم، إيران، ط٢، ١٤١٤هـ.

ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري (ت٤٥٦هـ).

٧٤. الإحكام في أصول الأحكام، المطبعة العاصمة، الناشر زكريا علي يوسف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٣٥٠هـ.

٧٥. الناسخ والمنسوخ، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

الحلبي: علي بن برهان الدين الشافعي (ت١٠٤٤هـ).

٧٦. السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، الطباعة والنشر دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ.

الحلي: الحسن بن سليمان بن خالد (ت٨٣٠هـ).

٧٧. مختصر البصائر، تحقيق مشتاق المظفر، الطباعة والنشر دار الرافدين، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

الحلي: علي بن يوسف المطهر (ت٧٠٥هـ).

٧٨. العدد القوية لدفع المخاوف اليومية، تحقيق مهدي الرجائي، المطبعة سيد الشهداء، الناشر مكتبة المرعشي النجفي العامة، قم، إيران، ط١، ١٤٠٨هـ.

الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله البغدادي (ت٦٢٦هـ).

٧٩. معجم البلدان، الطباعة والنشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ.

الحمويني: إبراهيم بن محمد المؤيد بن عبد الله بن علي الجويني (ت٧٣٠هـ).

٨٠. فرائد السمطيّن في فضائل المرتضى والبتول والسبطين والأئمة من ذريتهم عليهم السلام، تحقيق محمد باقر المحمودي، الطباعة والنشر مؤسسة المحمودي، طهران، إيران، ط١، ١٤٠٠هـ.

الحويزي: عبد علي بن جمعة العروسي (ت١١١٢هـ).

٨١. تفسير نور الثقلين، تحقيق هاشم الرسولي المحلاتي، الطباعة والنشر مؤسسة إسماعيليان، قم، إيران، ط٤، ١٤١٢هـ.

الخزاز: علي بن محمد بن علي القمي الرازي (ت٤٠٠هـ).

٨٢. كفاية الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر، تحقيق عبد اللطيف الحسيني الخوئي، المطبعة الخيام، الناشر بيدار، قم، إيران، ط١، ١٤٠١هـ.

الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ).

٨٣. تأريخ بغداد أو مدينة السلام، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.

٨٤. تقييد العلم، تحقيق يوسف العشر، الطباعة والنشر دار إحياء السنة النبوية، ط٢، ١٣٩٤هـ.

٨٥. الكفاية في علم الرواية، تحقيق أحمد عامر هاشم، الطباعة والنشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.

ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت٨٠٨هـ).

٨٦. المقدمة، أو الجزء الأول من كتاب (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، الطباعة والنشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

الخليل: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ).

٨٧. كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الطباعة والنشر مؤسسة دار الهجرة، قم، إيران، ط٢، ١٤٠٩هـ.

أبو خيثمة: زهير بن حرب النسائي (ت٢٣٤هـ).

٨٨. كتاب العلم، الطباعة والنشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٣٤٢هـ.

الدار قطني: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي (ت٣٨٥هـ).

٨٩. سنن الدار قطني، تحقيق مجدي بن منصور سيد الشوري، الطباعة والنشر دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.

٩٠. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطباعة والنشر دار طيبة، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ.

الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام (ت٢٥٥هـ).

٩١. سنن الدرامي، تحقيق محمد أحمد دهقان، المطبعة الاعتـدال، دمشـق، سـوريا، ط١، ١٣٤٩هـ.

ابن داود: تقي الدين الحسن بن علي الحلي (المتوفى بعد ٧٠٧هـ).

٩٢. رجال ابن داود، تحقيق محمد صادق آل بحـر العلـوم، الطباعـة والنشـر المطبعـة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، ط١، ١٣٩٢هـ.

أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ).

٩٣. سنن أبي داود، تحقيق سعيد محمد اللحام، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنـان، ط١، ١٤١٠هـ.

الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ).

٩٤. تأريخ الإسلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، الطباعة والنشر دار الكتاب العربـي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.

٩٥. تذكرة الحفاظ، الطباعة والنشر دار إحياء التـراث العربـي، بيـروت، لبنـان، ط١، ١٣٧٤هـ.

٩٦. سيرة أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وحسين الأسد، الطباعة والنشر مؤسسـة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٩، ١٤١٣هـ.

٩٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجـاوي، الطباعـة والنشـر دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ.

الرازي: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس (ت٣٢٧هـ).

٩٨. الجرح والتعديل، المطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الـدكن، الهنـد، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧١هـ.

الرازي: محمد بن عمر بن الحسين (ت٦٠٦هـ).

٩٩. المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر فياض العلـواني، الطباعـة والنشـر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ.

١٠٠. مفاتيح الغيب، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٥هـ.

الراغب الأصفهاني: الحسين بن محمد بن الفضل (ت٥٠٢هـ).

١٠١. المفردات في غريب القرآن، الطباعة والنشر دفتر نشر الكتاب، طهران، إيران، ط٢، ١٤٠٤هـ.

الرافعي: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد (ت٦٢٣هـ).

١٠٢. فتح العزيز في شرح الوجيز، الناشر دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.

الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن (ت٣٦٠هـ).

١٠٣. الحد الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ.

الراوندي: قطب الدين سعيد بن هبة الله (ت٥٧٣هـ).

١٠٤. الخرائج والجرائج، التحقيق والنشر مؤسسة الإمام المهديϕ، المطبعة العلمية، قم، إيران، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٠٥. سلوة الحزين المعروف بـ(الدعوات) تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهديϕ، المطبعة أمير، قم، إيران، ط١، ١٤٠٧هـ.

الزبيدي: محمد بن محمد الحسيني (ت٨٠٢هـ).

١٠٦. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ.

الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي (ت١٢٠٥هـ).

١٠٧. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ.

الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (ت٥٣٨هـ).

١٠٨. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الطباعة والنشر شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٨٥هـ.

الزيلعي: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الحنفي (ت٧٦٢ هـ).

١٠٩. نصب الراية تخريج أحاديث الهداية، تحقيق أيمن صالح شعبان، المطبعة الوفاء، المنصورة، الناشر دار الحديث، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٥هـ.

سبط ابن الجوزي: يوسف بن قزأغلي بن عبد الله (ت٦٥٤هـ).

١١٠. تذكرة خواص الأمة في خصائص الأئمة، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ.

سبط ابن العجمي: برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي الشافعي (ت٨٤١هـ).

١١١. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، تحقيق صبحي السامرائي، الطباعة والنشر عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.

السخاوي: محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت٩٠٢هـ).

١١٢. فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، تحقيق صلاح محمد عويضة، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي أسهل (ت٤٨٣هـ).

١١٣. المبسوط، الطباعة والنشر دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري (ت٢٣٠هـ).

١١٤. الطبقات الكبرى، الطباعة والنشر دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ.

سلار بن عبد العزيز: حمزة بن عبد العزيز الديلمي المعروف بسلار (ت٤٨٨هـ).

١١٥. المراسم العلوية في الأحكام النبوية، تحقيق محسن الحسيني الأميني، المطبعة أمير، الناشر المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيتعليهم السلام، ط١، ١٤١٤هـ.

السمعاني: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت٥٦٢هـ).

١١٦. آداب الإملاء والإستملاء، تحقيق سعيد محمد اللحام، الطباعة والنشر دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ.

السمهودي: علي بن عبد الله (ت٩١١هـ).

١١٧. جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب النبوي، تحقيق مصطفى عبد القادر، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ.

السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ).

١١٨. الإتقان في علوم القرآن، تحقيق سعيد المندوب، المطبعة لبنان، الناشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ.

١١٩. تأريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة السعادة، الناشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٧١هـ .

١٢٠. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق صلاح محمد عويضة، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٣هـ.

١٢١. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ.

١٢٢. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، الطباعة والنشر دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ.

الشاطبي: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (ت٧٩٠هـ).

١٢٣. الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، ومحمد عبد الله دراز، وعبد السلام عبد الشافي، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ.

الشافعي: محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ).

١٢٤. الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطباعة والنشر المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٢٥. كتاب الأم، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ.

شريعتمدار: رفيع بن علي الجيلاني الرشتي (ت١٢١٩هـ).

١٢٦. رسالة في علم الدراية، المطبوع مع رسائل في دراية الحديث، للبابلي أبـي الفضـل حافضيان، الطباعة والنشر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٤٢٥هـ.

الشريف الرضي: محمد بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي (ت٤٠٦هـ).

١٢٧. خصائص الأئمة(عليهم السلام)، تحقيق محمد هادي الأمين، المطبعة مطبعة مؤسسـة الأسـتانة الرضوية المقدسة، الناشر مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، إيران، ط١، ١٤٠٦هـ.

الشريف المرتضى: علي بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي (ت٤٣٦هـ).

١٢٨. الذريعة إلى أصول الشريعة، تحقيق أبي القاسم كرجي، الطباعة والنشـر دانشـكاه، طهران، إيران، ط١، ١٣٨٧هـ.

١٢٩. رسائل المرتضى، تحقيق أحمد الحسيني، ومهدي الرجائي، المطبعة سـيد الشـهداء، الناشر دار القرآن الكريم، قم، إيران، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٣٠. الشافي في الإمامية، الطباعـة والنشـر مؤسسـة إسـماعيليان، قـم، إيـران، ط٢، ١٤١٠هـ.

١٣١. مسائل الناصريات، تحقيق مركز البحوث والدراسات العلمية، المطبعة مؤسسة الهدى، الناشر رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران، إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

ابن شهر آشوب: محمد بن علي السروي المازندراني (ت٥٨٨هـ).

١٣٢. معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين منهم قديما وحديثا، الطباعـة والنشر المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، ط١، ١٣٨٠هـ.

١٣٣. مناقب آل أبي طالب، تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعـة الحيدريـة، الناشر المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، ط١، ١٣٧٦هـ.

الشهرستاني: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت٥٤٨هـ).

١٣٤. الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، الطباعة والنشر دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨١هـ.

الشهيد الأول: محمد بن جمال الدين مكي العاملي (ت٧٨٦هـ).

١٣٥. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التـــراث، المطبعة ستارة، قم، إيران، ط١، ١٤١٩هـــ.

١٣٦. القواعد والفوائد، تحقيق عبد الهادي الحكيم، الطباعة والنشر مكتبة المفيد، قم، إيران، ط١، ١٣٩٩هـــ.

الشهيد الثاني: زين الدين بن علي بن أحمد العاملي (ت٩٦٦هـ).

١٣٧. البداية في علم الدراية، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، الطباعة والنشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٢٣هـــ.

١٣٨. الرعاية في علم الدراية، تحقيق عبد الحسين محمد علي البقال، المطبعة بهمن، الناشر مكتبة المرعشي النجفي العامة، قم، إيران، ط٢، ١٤٠٨هـــ.

١٣٩. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، تحقيق محمد كلانتر، المطبعة أمير، الناشر مكتبة الداوري، قم، إيران، ط٢، ١٣٨٦هـــ.

١٤٠. منية المريد في آداب المفيد والمستفيد، تحقيق رضا المختاري، الطباعة والنشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٠٩هـــ.

الشوكاني: محمد بن علي بن محمد (ت١٢٥٠هـ).

١٤١. إرشاد الفحول إلى إحقاق الحق من علم الأصول، تحقيق محمد حسين الشافي، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـــ.

١٤٢. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الطباعة والنشـــر عـــالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـــ.

١٤٣. نيل الأوطار، الطباعة والنشر دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٤هـــ.

ابن الصباغ: علي بن محمد بن أحمد المالكي المكي (ت٨٥٥هـ).

١٤٤. الفصول المهمة في معرفة الأئمة، تحقيق سامي الغريري، المطبعة سرور، الناشر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

الصدوق: محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ).

١٤٥. الاعتقادات في دين الإمامية، تحقيق عصام عبد السيد، الطباعة والنشر دار المفيد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

١٤٦. الأمالي، التحقيق والطباعة والنشر قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

١٤٧. التوحيد، تحقيق هاشم الحسيني الطهراني، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٣٩٨هـ.

١٤٨. ثواب الأعمال، تحقيق محمد مهدي حسن الخرسان، المطبعة أمير، الناشر مؤسسة الشريف الرضي، قم، إيران، ط٢، ١٤٠٩هـ.

١٤٩. الخصال، تحقيق علي أكبر الغفاري، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٥٠. علل الشرائع، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، الناشر المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، ط١، ١٣٨٥هـ.

١٥١. عيون أخبار الرضا، تحقيق حسين الأعلمي، الطباعة والنشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٥٢. كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق علي أكبر الغفاري، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٥٣. معاني الأخبار، تحقيق علي أكبر الغفاري، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٣٧٩هـ.

١٥٤. من لا يحضره الفقيه، تحقيق علي أكبر الغفاري، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٥٥. الهداية، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، المطبعة اعتماد، قم، إيـــران، ط١، ١٤١٨هـــ.

الصفار: محمد بن الحسن بن فروخ (ت٢٩٠هـ).

١٥٦. بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، تحقيق الحاج ميرزا حســن كوجــة باغي، المطبعة الأحمدي، الناشر مؤسسة الأعلمي، طهران، إيران، ط١، ١٤٠٤هـــ.

ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ).

١٥٧. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تحقيق صلاح محمد عويضة، الطباعة والنشــر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٦هـــ.

الصنعاني: عبد الرزاق بن همام بن نافع اليماني (ت٢١١هـ).

١٥٨. المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطباعة والنشر المجلس العلمي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٢هـــ.

ابن طاووس: رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن محمد (ت٦٦٤هـ).

١٥٩. إقبال الأعمال، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، الطباعة والنشــر مكتــب الإعــلام الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٤هـــ.

١٦٠. سعد السعود، المطبعة أمير، الناشر مؤسسة الرضي، قم، إيران، ط١، ١٣٦٣هـــ.

١٦١. كشف المحجة لثمرة المهجة، الطباعة والنشر المطبعة الحيدرية، النجــف الأشــرف، العراق، ط١، ١٣٧٠هـــ.

١٦٢. المجتنى من دعاء المجتبى، تحقيق صفاء الــدين البصــري، مشــهد، إيــران، ط١، ١٤١٢هـــ.

الطبراني: سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ).

١٦٣. المعجم الأوسط، التحقيق والطباعة والنشر دار الحرمين، الرياض، الســعودية، ط١، ١٤١٥هـــ.

١٦٤. المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الطباعة والنشر دار إحياء التــراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٧هـــ.

الطبرسي: أحمد بن علي بن أبي طالب (ت٥٨٨هـ).

١٦٥. الاحتجاج، تحقيق محمد باقر الخرسان، الطباعة والنشر دار النعمان، النجف الأشرف، العراق، ط١، ١٣٨٦هـ.

١٦٦. إعلام الورى بأعلام الهدى، التحقيق والنشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، المطبعة ستارة، قم، إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

الطبرسي: علي بن الحسن بن الفضل بن الحسن (من أعلام القرن السابع الهجري).

١٦٧. مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، تحقيق مهدي هوشمند، الطباعة والنشر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٤١٨هـ.

الطبرسي: أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل السبزواري الرضوي (ت٥٤٨هـ).

١٦٨. تفسير جوامع الجامع، التحقيق والطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٨هـ.

١٦٩. مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، الطباعة والنشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.

الطبري الإمامي: محمد بن جرير بن رستم (من أعلام القرن الخامس الهجري).

١٧٠. دلائل الإمامة، التحقيق والطباعة والنشر مؤسسة البعثة، قم، إيران، ط١، ١٤١٣هـ.

الطبري: محب الدين أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد (ت٦٩٤هـ).

١٧١. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، الطباعة والنشر مكتبة القدس، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.

الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (ت٣١٠هـ).

١٧٢. تأريخ الأمم والملوك، تحقيق نخبة من العلماء الأجلاء، الطباعة والنشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٣هـ.

١٧٣. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق صدقي جميل العطار، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.

الطبري: محمد بن علي (ت٥٢٥هـ).

١٧٤. بشارة المصطفى ﷺ لشيعة المرتضى، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٢٠هـ.

الطريحي: فخر الدين بن محمد علي بن أحمد بن علي بن أحمد (ت١٠٨٥هـ).

١٧٥. جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال وتمييز المشتركات، تحقيق محمد كاظم الطريحي، الطباعة والنشر حيدري، طهران، إيران، د.ت.

١٧٦. مجمع البحرين، تحقيق أحمد الحسيني، الطباعة والنشر مكتب نشر الثقافة الإسلامية، طهران، إيران، ط٢، ١٤٠٨هـ.

ابن طلحة: محمد بن طلحة بن محمد بن الحسن القرشي الشافعي (ت٦٥٢هـ).

١٧٧. مطالب السؤول في مناقب آل الرسول ﷺ، تحقيق ماجد بن أحمد، الطباعة والنشر مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.

الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ).

١٧٨. اختيار معرفة الرجال المعروف بـ(رجال الكشي)، تحقيق مهدي الرجائي، المطبعة بعثت، الناشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، إيران، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٧٩. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، تحقيق حسن الموسوي الخرسان، المطبعة خورشيد، الناشر دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، ط٤، ١٤٠٤هـ.

١٨٠. الأمالي، تحقيق مؤسسة البعثة، الطباعة والنشر دار الثقافة، قم، إيران، ط١٤، ١٤١٤هـ.

١٨١. التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب قيصر العاملي، الطباعة والنشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٨٢. تلخيص الشافي، تحقيق حسين بحر العلوم، المطبعة معراج، الناشر مؤسسة المحبين، قم، إيران، ط١، ١٣٨٢هـ.

١٨٣. تهذيب الأحكام، تحقيق حسن الموسوي الخرسان، المطبعة خورشيد، الناشر دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، ط٣، ١٤٠٥هـ.

١٨٤. رجال الطوسي، تحقيق جواد القيومي، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٥هـ.

١٨٥. العدة في أصول الفقه، تحقيق محمد رضا الأنصاري القمي، المطبعة ستارة، قم، إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

١٨٦. الغيبة، تحقيق عبد الله الطهراني، وعلي أحمد ناصح، المطبعة بهمن، الناشر مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤١١هـ.

١٨٧. الفهرست، تحقيق جواد القيومي، المطبعة مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر مؤسسة نشر الفقاهة، قم، إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

١٨٨. مصباح المجتهد، الطباعة والنشر مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

١٨٩. النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، الطباعة والنشر قدس محمدي، قم، إيران، د.ت.

الطوسي ابن حمزة: عماد الدين أبو جعفر محمد بن علي (ت٥٦٠هـ).

١٩٠. الثاقب في المناقب، تحقيق نبيل رضا علوان، المطبعة الصدر، الناشر مؤسسة إنصاريان، قم، إيران، ط٢، ١٤١٢هـ.

ابن طيفور: أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر (ت٣٨٠هـ).

١٩١. بلاغات النساء، الطباعة والنشر مكتبة بصيرتي، قم، إيران، د.ت.

العاملي ابن حاتم: يوسف بن حاتم بن فوز بن مهند الشامي (ت٦٦٤هـ).

١٩٢. الدر النظيم في مناقب الأئمة اللهاميم، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، د.ت.

العاملي: حسن بن زين الدين الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ).

١٩٣. التحرير الطاووسي، تحقيق فاضل الجواهري، المطبعة سيد الشهداء عليه السلام، الناشر مكتبة المرعشي النجفي العامة، قم، إيران، ط١، ١٤١١هـ.

١٩٤. معالم الدين وملاذ المجتهدين المقدمة في أصول الفقه، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١٢، ١٤١٧هـ.

١٩٥. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، تحقيق علي أكبر الغفاري، المطبعة الإسلامية، الناشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٠٣هـ.

العاملي: الحسين بن عبد الصمد الهمداني والد الشيخ البهائي (ت٩٨٤هـ).

١٩٦. وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، تحقيق عبد اللطيف الكوهكمري، المطبعة الخيام، الناشر مجمع الذخائر الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤٠١هـ.

العاملي: علي بن يونس النباطي البياض (ت٨٧٧هـ).

١٩٧. الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، تحقيق محمد باقر البهبودي، المطبعة الحيدري، الناشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، قم، إيران، ط١، ١٣٨٤هـ.

ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ).

١٩٨. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق محمد البجاوي، المطبعة بيروت، الناشر دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ.

١٩٩. التمهيد، تحقيق شهاب الدين أبو عمر، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢٠٠. جامع بيان العلم وفضله، المطبعة بيروت، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٨هـ.

ابن عبد ربه: أحمد بن محمد (ت٣٢٨هـ).

٢٠١. العقد الفريد، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطباعة والنشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

العجلوني: إسماعيل بن محمد الجراحي (ت١١٦٢هـ).

٢٠٢. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٨هـ.

العجلي: أحمد بن عبد الله بن صالح (ت٢٦١هـ).

٢٠٣. تأريخ الثقات، تحقيق عبد المعطي قلعجي، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.

ابن عربي: عبد الله بن محمد بن علي الحاتمي الطائي (ت٦٣٨هـ).

٢٠٤. أحكام القرآن، تحقيق محمد عبد القادر عطا، المطبعة لبنان، الناشر دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٧٦هـ.

ابن عساكر: علي بن الحسين بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (ت٥٧١هـ).

٢٠٥. تأريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأمثال أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، تحقيق علي شير، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.

العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت٣٩٥هـ).

٢٠٦. الفروق اللغوية، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٦هـ.

ابن عقدة: أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي (ت٣٣٣هـ).

٢٠٧. كتاب الولاية، تحقيق عبد الرزاق بن محمد حسين حرز الدين، المطبعة ستارة، الناشر دار الهجرة، قم، إيران، ط١، ١٤٢١هـ.

ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ).

٢٠٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الطباعة والنشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر، ط١٤، ١٣٨٤هـ.

العقيلي: محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي (ت٣٢٢هـ).

٢٠٩. كتاب الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ.

العلامة الحلي: الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (ت٧٢٦هـ).

٢١٠. إيضاح الاشتباه، تحقيق محمد الحسون، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١١هـ.

٢١١. تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية، تحقيق إبراهيم البهادري، المطبعة اعتماد، الناشر مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، إيران، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢١٢. تذكرة الفقهاء، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، المطبعة مهر، قم، إيران، ط١، ١٤١٤هـ.

٢١٣. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق جواد القيومي، المطبعة مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر مؤسسة الفقاهة، قم، إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

٢١٤. الرسالة السعدية، تحقيق عبد الحسين علي بقال، المطبعة بهمن، الناشر مكتبة المرعشي النجفي العامة، قم، إيران، ط١، ١٤١٠هـ.

٢١٥. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تحقيق حسن زاده آملي، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط٧، ١٤١٧هـ.

٢١٦. مختلف الشيعة، التحقيق والطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط٢، ١٤١٣هـ.

٢١٧. منتهى المطلب في تحقيق المذهب، تحقيق ونشر مجمع البحوث الإسلامية، المطبعة مطبعة مؤسسة الأستانة الرضوية المقدسة، مشهد، إيران، ط١، ١٤١٢هـ.

٢١٨. النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، شرح المقداد السيوري (ت٨٢٦هـ)، الطباعة والنشر دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ.

٢١٩. نهج الحق وكشف الصدق، تحقيق عين الله الحسني الأرموي، المطبعة ستارة، الناشر دار الهجرة، قم، إيران، ط١، ١٤٢١هـ.

عمر بن شاهين بن أحمد بن عثمان بن أحمد (ت٣٨٥هـ).

٢٢٠. ناسخ الحديث ومنسوخه، تحقيق كريمة بنت علي، الرباط، المغرب، د.ت.

العياشي: محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي (ت٣٢٠هـ).

٢٢١. تفسير العياشي، تحقيق هاشم الرسولي المحلاتي، الطباعة والنشر المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، إيران، ط١، ١٣٨٠هـ.

العيني: أبو محمد محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ).

٢٢٢ عمدة القاري، الطباعة والنشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (ت٥٠٥هـ).

٢٢٣. إحياء علوم الدين، الطباعة والنشر دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٥٨هـ.

٢٢٤. المستصفى، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.

ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ).

٢٢٥. معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطباعة والنشر المكتب الإعلامي الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٠٤هـ.

الفاضل التوني: عبد الله بن محمد البشروي الخراساني (ت١٠٧١هـ).

٢٢٦. الوافية في أصول الفقه، تحقيق محمد حسين الرضوي الكشميري، الطباعة مؤسسة إسماعيليان، الناشر مجمع الفكر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٢هـ.

الفتال: أبو علي محمد بن الحسن بن علي بن أحمد الفتال (ت٥٠٨هـ).

٢٢٧. روضة الواعظين، تحقيق محمد مهدي حسن الخرسان، الطباعة والنشر مؤسسة الشريف الرضي، قم، إيران، ط١، ١٣٨٦هـ

فخر المحققين: محمد بن الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي (ت٧٧١هـ).

٢٢٨. إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد، تحقيق حسين الموسوي الكرماني، وعبد الرحيم البروجردي، الطباعة والنشر المطبعة العلمية، قم، إيران، ط١، ١٣٨٧هـ.

ابن فهد: جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد الحلي (ت٨٤١هـ).

٢٢٩. عدة الداعي ونجاح الساعي، تحقيق أحمد الموحدي القمي، الطباعة والنشر مكتبة وجداني، قم، إيران، ط٢، ١٤٢٥هـ.

الفيروز آبادي: محمد بن يعقوب الشيرازي (ت٨١٧هـ).

٢٣٠. القاموس المحيط، الطباعة والنشر مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر، ط٢، ١٣٧١هـ.

الفيض الكاشاني: محمد محسن (ت١٠٩١هـ).

٢٣١. الأصول الأصيلة، الناشر سازمان جاب، إيران، ط١، ١٣٩٠هـ.

٢٣٢. تفسير الصافي، الطباعة مؤسسة الهادي، قم، إيران، الناشر مكتبة الصدر، طهران، إيران، ط٢، ١٤١٦هـ.

٢٣٣. الحق المبين في كيفية التفقه في الدين، تحقيق مير جلال الدين الحسيني الأرموي، الناشر سازمان جاب، إيران، ط١، ١٣٩٠هـ.

الفيومي: أحمد بن محمد بن علي المقري (ت٧٧٠هـ).

٢٣٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الطباعة والنشر دار الهجرة، قم، إيران، ط١، ١٤٠٥هـ.

القاضي المغربي: النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون (ت٣٦٣هـ).

٢٣٥. دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله ﷺ، تحقيق آصف بن علي أصغر، الطباعة والنشر دار المعارف، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٨٣هـ.

٢٣٦. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تحقيق محمد الحسيني الجلالي، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط٢، ١٤١٤هـ.

ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد (ت٦٢٠هـ).

٢٣٧. المغني، الطباعة والنشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

القرطبي: محمد بن أحمد الأنصاري (ت٦٧١هـ).

٢٣٨. الجامع لأحكام القرآن، والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، الطباعة والنشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ.

القمي: علي بن إبراهيم بن هاشم (ت٣٢٩هـ).

٢٣٩. تفسير القمي، تحقيق طيب الموسوي الجزائري، الطباعة والنشر مؤسسة دار الكتاب، قم، إيران، ط٣، ١٤٠٤هـ.

القمي: الميرزا أبو القاسم محمد بن حسين الكيلاني (ت١٢٣١هـ).

٢٤٠. القوانين المحكمة، المعروف بقوانين الأصول، قم، إيران، ط١، ١٣٩٠هـ.

ابن قولويه: جعفر بن محمد (ت٣٦٧هـ).

٢٤١. كامل الزيارات، تحقيق جواد الفيومي، الطباعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر مؤسسة الفقاهة، قم، إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ت٧٥١هـ).

٢٤٢. أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٤٣. الفروسية، تحقيق مشهور بن حسين بن محمود بن سلمان، الطباعة والنشر دار الأندلس، الحائل، السعودية، ط١، ١٤١٤هـ.

الكاشاني: أبو بكر علاء الدين بن مسعود الحنفي (ت٥٨٧هـ).

٢٤٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطباعة والنشر المكتبة الحبيبية، باكستان، ط١، ١٤٠٩هـ.

كاشف الغطاء: جعفر (ت١٢٢٨هـ).

٢٤٥. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، الطباعة والنشر مؤسسة المهدي، أصفهان، إيران، ط١، ١٤٢٤هـ.

الكاظمي: عبد النبي (ت١٢٥٦هـ).

٢٤٦. تكملة الرجال، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، المطبعة مهر، الناشر أنوار الهدى، طهران، إيران، ط١، ١٤٢٥هـ.

الكحلاني: محمد بن إسماعيل (ت١١٨٢هـ).

٢٤٧. سبل السلام، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، الطباعة والنشر مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط٤، ١٣٧٩هـ.

الكراجكي أبو الفتح: محمد بن علي بن عثمان (ت٤٤٩هـ).

٢٤٨. التعجب من أغلاط العامة في مسألة الإمامة، تحقيق فارس حسون، المطبعة مهر، الناشر أنوار الهدى، قم، إيران، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٤٩. كنز الفوائد، المطبعة غدير، الناشر مكتبة المصطفوي، قم، إيران، ط٢ ، ١٤١٠هـ.

ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ).

٢٥٠. البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، الطباعة والنشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٥١. تفسير القرآن العظيم، تحقيق عبد الرحمن المرعشلي، الطباعة والنشر دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ.

الكليني: محمد بن يعقوب بن إسحاق الرازي (ت٣٢٩هـ).

٢٥٢. الأصول من الكافي، تحقيق علي أكبر الغفاري، المطبعة حيدري، الناشر دار الكتب الإسلامية، قم، إيران، ط٥، ١٤٠٤هـ.

الكوفي: ابن أعثم أبو محمد أحمد بن محمد بن علي (ت٣١٤هـ).

٢٥٣. كتاب الفتوح، تحقيق علي شيري، الطباعة والنشر دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

الكوفي: فرات بن إبراهيم (ت٣٥٢هـ).

٢٥٤. تفسير فرات الكوفي، تحقيق محمد الكاظم، الطباعة والنشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، إيران، ط١، ١٤١٠هـ.

ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ).

٢٥٥. سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.

المازندراني: محمد صالح (ت١٠٨١هـ).

٢٥٦. شرح أصول الكافي، تحقيق الميرزا أبي الحسن الشعراني، وعلي عاشور، الطباعة والنشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي (ت١٧٩هـ).

٢٥٧. الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطباعة والنشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

المتقي الهندي: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت٩٧٥هـ).

٢٥٨. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق بكري حياني، وصفوت السقا، الطباعة والنشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ.

المجلسي: محمد باقر بن محمد تقي (ت١١١١هـ).

٢٥٩. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الطباعة والنشر مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٢٦٠. مرآة العقول في شرح أخبار الرسول، تحقيق هاشم رسولي، الطباعة والنشر دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، ط١، ١٤٢١هـ.

المجلسي: محمد تقي (ت١٠٧٠هـ).

٢٦١. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، المطبعة العلمية، الناشر محمد حسين كوشانبوز، قم، إيران، ط٢، ١٤١٣هـ.

المحقق الحلي: نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن الهذلي (ت٦٧٦هـ).

٢٦٢. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، تحقيق صادق الشيرازي، المطبعة أمير، قم، الناشر استقلال، طهران، إيران، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٢٦٣. معارج الأصول، تحقيق محمد حسين الرضوي، المطبعة سيد الشهداء، الناشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، إيران، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٦٤. المعتبر في شرح المختصر، تحقيق عدة من الأفاضل بإشراف ناصر مكارم الشيرازي، المطبعة مدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، الناشر مؤسسة سيد الشهداء، قم، إيران، ط١، ١٤٠٥هـ.

محمد بن عبد علي آل عبد الجبار (المتوفى بعد ١٢٥٠هـ).

٢٦٥. هدي العقول إلى أحاديث الأصول، تحقيق مصطفى عبد الحميد آل مرهون، الطباعة والنشر شركة دار المصطفى لإحياء التراث، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

المدني: صدر الدين علي خان بن أحمد الحسيني الحسني الشيرازي (ت١١٢٠هـ).

٢٦٦. الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، الطباعة والنشر مكتبة بصيرتي، قم، إيران، ط١، ١٣٩٧هـ.

٢٦٧. رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين عليه السلام، تحقيق محسن الحسيني الأميني، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط٤، ١٤١٥هـ.

المزي: جمال الدين أبو الحاج (ت٧٤٢هـ).

٢٦٨. تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد معروف، الطباعة والنشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٦هـ.

المسعودي: علي بن الحسين بن علي (ت٣٤٦هـ).

٢٦٩. مروج الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة السعادة، الناشر المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفى محمد، القاهرة، مصر، ط٥، ١٣٨٧هـ.

مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ).

٢٧٠. صحيح مسلم، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

مفلح بن الحسين بن راشد بن صلاح (من أعلام القرن التاسع الهجري).

٢٧١. إلزام النواصب بإمامة علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق عبد الرضا النجفي، قم، إيران، ط١، ١٤٢٠هـ.

المفيد: محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت٤١٣هـ).

٢٧٢. الاختصاص، تحقيق علي أكبر الغفاري، ومحمود الزرندي، الطباعة والنشر دار المفيد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٧٣. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطباعة والنشر دار المفيد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٧٤. الأمالي، تحقيق الحسين إستاد ولي، وعلي أكبر الغفاري، الطباعة والنشر دار المفيد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٧٥. أوائل المقالات، تحقيق إبراهيم الأنصاري، الطباعة والنشر دار المفيد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٧٦. تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق حسين دركاهي، الطباعة والنشر دار المفيد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٧٧. حديث نحن معاشر الأنبياء، الطباعة والنشر دار المفيد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٧٨. رسائل في الغيبة، تحقيق علاء آل جعفر، الطباعة والنشر دار المفيد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٧٩. رسالة في المهر، تحقيق مهدي النجفي، الطباعة والنشر دار المفيد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٨٠. الفصول المختارة، تحقيق نور الدين جعفريان الأصبهاني، ويعقوب الجعفري، ومحسن الأحمدي ،الطباعة والنشر دار المفيد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٨١. المسائل الصاغانية، تحقيق محمد القاضي، الطباعة والنشر دار المفيد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٨٢. المقنعة، التحقيق والطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط٢، ١٤١٠هـ.

المقريزي: أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد (ت٨٤٥هـ).

٢٨٣. إمتاع الأسماع، بما للنبيﷺمن الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تحقيق محمد عبد الحميد النميسي، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٨٤. النزاع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم، تحقيق علي عاشور، الطباعة والنشر مؤسسة آل البيتعليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٦٨هـ.

المناوي: محمد عبد الرؤوف (ت١٠٣١هـ).

٢٨٥. فيض القدير شرح الجامع الصغير، من أحاديث البشير النذير، تحقيق أحمد عبد السلام، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.

ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ).

٢٨٦. لسان العرب، الطباعة والنشر أدب الحوزة، قم، إيران، ط١، ١٤٠٥هـ.

الموصلي أبو يعلي: أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت٣٠٧هـ).

٢٨٧. مسند أبي يعلي، تحقيق حسن سليم أسد، الطباعة والنشر دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، د.ت.

الموفق الخوارزمي: موفق بن أحمد بن محمد البكري المكي الحنفي (ت٥٦٨هـ).

٢٨٨. المناقب، تحقيق مالك المحمودي، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط٢، ١٤١٤هـ.

المير الداماد: محمد باقر بن محمد الحسيني الأسترأبادي (ت١٠٤١هـ).

٢٨٩. الرواشح السماوية، تحقيق غلام حسين قيصيرية، ونعمة الله الجليلي، الطباعة والنشر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

النجاشي: أحمد بن علي بن أحمد بن عباس الأسدي الكوفي (ت٤٥٠هـ).

٢٩٠. رجال النجاشي، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط٥، ١٤١٦هـ.

ابن النديم: محمد بن إسحاق الوراق البغدادي (ت٤٣٨هـ).

٢٩١. فهرست ابن النديم، تحقيق ونشر رضا تجدد، المطبعة مهر، طهران، إيران، ط١، ١٣٥٠هـ.

النراقي: أحمد بن محمد مهدي (ت١٢٤٥هـ).

٢٩٢. عوائد الأيام، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، الطباعة والنشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

النسائي: أحمد بن شعيب الشافعي (ت٣٠٣هـ).

٢٩٣. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق محمد هادي الأميني، الطباعة والنشر مكتبة نينوى الحديثة، طهران، إيران، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٩٤. السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

٢٩٥. فضائل الصحابة، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

النعماني: محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب (ت٣٦٠هـ).

٢٩٦. كتاب الغيبة، تحقيق فارس حسون كريم، المطبعة مهر، الناشر أنوار الهدى، قم، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

أبو نعيم: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى (ت٤٣٥هـ).

٢٩٧. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٣هـ.

٢٩٨. كتاب الضعفاء، تحقيق فاروق حمادة، الطباعة والنشر دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٠٠هـ.

النوبختي: أبو محمد الحسن بن موسى (من أعلام القرن الثالث الهجري).

٢٩٩. فرق الشيعة، تحقيق محمد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، الناشر المكتبة المرتضوية، لصاحبها محمد الكتبي، ط١، ١٣٥٥هـ.

النووي: أبو زكريا محي الدين بن شرف (ت٦٧٦هـ).

٣٠٠. صحيح مسلم بشرح النووي، الطباعة والنشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٠١. المجموع شرح المهذب، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ.

الهروي: عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري (ت٤٨١هـ).

٣٠٢. ذم الكلام وأهله، تحقيق عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، الطباعة والنشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.

الهلالي: سليم بن قيس (ت٩٠هـ).

٣٠٣. كتاب سليم بن قيس، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني، قم، إيران، ط١، ١٤٢٠هـ.

الهندي: محمد طاهر بن علي الفتني (ت٩٨٦هـ).

٣٠٤. تذكرة الموضوعات، الطباعة والنشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٣٤٢هـ.

الهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ).

٣٠٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ.

الواحدي: علي بن أحمد النيسابوري (ت٤٨٦هـ).

٣٠٦. أسباب النزول، الطباعة والنشر مؤسسة الحلبي وشركائه، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٨٨هـ.

الوحيد البهبهاني: محمد باقر بن محمد أكمل (ت١٢٠٥هـ).

٣٠٧. التعليقة على منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، للأسترأبادي الميرزا محمد بن علي بن إبراهيم (ت١٠٢٨هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، المطبعة ستارة، قم، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٠٨. الرسائل الفقهية، تحقيق ونشر مؤسسة الوحيد البهبهاني، المطبعة أمير، قم، إيران، ط١، ١٤١٩هـ.

اليعقوبي: أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح (ت٢٩٢هـ).

٣٠٩. تأريخ اليعقوبي، الطباعة والنشر دار صادر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ.

ثانيا: المراجع:

الأبطحي: محمد علي الموحد الأصفهاني.

٣١٠. تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال، للشيخ الجليل أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي، المطبعة نكارش، الناشر محمد الأبطحي، قم، إيران، ط٢، ١٤١٧هـ.

أحمد أمين (ت١٣٧٣هـ).

٣١١. فجر الإسلام، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٧هـ.

أحمد حسين يعقوب.

٣١٢. مساحة للحوار من أجل الوفاق ومعرفة الحقيقة، الطباعة والنشر دار الغدير، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.

أحمد فتح الله (الدكتور).

٣١٣. معجم ألفاظ الفقه الجعفري، الطباعة والنشر مطابع المدخول، الدمام، السعودية، ط١، ١٤١٥هـ.

أحمد محمد شاكر.

٣١٤. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، الطباعة والنشر مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، مصر، ط٣، ١٣٧٠هـ.

أحمد محمود صبحي.

٣١٥. في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، الطباعة والنشر دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٠٥هـ.

الأحمدي الميانيجي: علي حسين علي.

٣١٦. مكاتيب الرسول، الطباعة والنشر دار الحديث، قم، إيران ط١، ١٤١٩هـ.

الأديب: عادل.

٣١٧. الأئمة الإثنا عشر دراسة تحليلية، الطباعة والنشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٥هـ.

أسد حيدر.

٣١٨. الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، الطباعة والنشر دار التعارف، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٢٢هـ.

الأصفهاني: محمد حسين (ت١٣٦١هـ).

٣١٩. نهاية الدراية في شرح الكفاية، التحقيق والطباعة والنشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، إيران، ط١، ١٤٠٨هـ.

الألوسي: أبو الفضل شهاب الدين محمد البغدادي (ت١٢٧٠هـ).

٣٢٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ.

الأمين: محسن بن عبد الكريم الحسيني العاملي (ت١٣٧١هـ).

٣٢١. أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، الطباعة والنشر دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، د.ت.

الأميني: عبد الحسين أحمد (ت١٣٩٢هـ).

٣٢٢. الغدير في الكتاب والسنة، الطباعة والنشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٧هـ.

الأميني: محمد هادي.

٣٢٣. أصحاب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام والرواة عنه، المطبعة دار الغدير، الناشر دار الكتاب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٧هـ.

الأنصاري: محمد علي.

٣٢٤. أهل البيت إمامتهم حياتهم، المطبعة باقري، الناشر مجمع الفكر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٢٥. الموسوعة الفقهية الميسرة، المطبعة باقري، الناشر مجمع الفكر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٥هـ.

الأنصاري: مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن شمس الدين (ت١٢٨١هـ).

٣٢٦. التقية، تحقيق فارس الحسون، المطبعة مهر، الناشر مؤسسة قائم آل محمدφ، قم، إيران، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٢٧. رسائل فقهية، تحقيق لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، المطبعة باقري، الناشر المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد الشيخ الأنصاري، قم، إيران، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٢٨. فرائد الأصول، تحقيق لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، المطبعة شريعت، الناشر مجمع الفكر الإسلامي، قم، إيران، ط٤، ١٤٢٤هـ.

٣٢٩. كتاب الطهارة، تحقيق لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، المطبعة مؤسسة الهادي، الناشر المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد الشيخ الأنصاري، قم، إيران، ط١، ١٤١٤هـ.

الأيرواني: باقر.

٣٣٠. دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، المطبعة صدر، الناشر سعيد بن جبير، قم، إيران، ط٢، ١٤٢٢هـ.

البجنوردي: محمد حسن (ت١٣٩٥هـ).

٣٣١. القواعد الفقهية، تحقيق مهدي المهريزي، ومحمد حسين الدرايتي، الطباعة والنشر مؤسسة الهادي، قم، إيران ط١، ١٤١٩هـ.

البرزنجي: عبد اللطيف عبد الله.

٣٣٢. التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.

البروجردي: الحاج أقا حسين بن علي الطباطبائي (ت١٣٨١هـ).

٣٣٣. جامع أحاديث الشيعة، الطباعة والنشر المطبعة العلمية، قم، إيران، ط١، ١٣٩٩هـ.

البروجردي: علي أصغر بن محمد شفيع الجابلقي (ت١٣١٣هـ).

٣٣٤. طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، تحقيق مهدي الرجائي، المطبعة بهمن، الناشر مكتبة المرعشي النجفي العامة، قم، إيران، ط١، ١٤١٠هـ.

البشوائي: مهدي.

٣٣٥. سيرة الأئمة(عليهم السلام)، المطبعة اعتماد، الناشر مؤسسة الإمام الصادق(عليه السلام)، قم، إيران، ط١، ١٤٢٣هـ.

البكري: عبد الرحمن أحمد.

٣٣٦. من حياة الخليفة عمر بن الخطاب، الطباعة والنشر دار الإرشاد، بيروت، لبنان، ط٧، ١٤٢٦هـ.

البهادلي: أحمد كاظم.

٣٣٧. مفتاح الوصول إلى علم الأصول، الطباعة والنشر دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ.

البهسودي: محمد سرور الواعظ الحسيني (ت١٤١١هـ).

٣٣٨. مصباح الأصول، تقرير بحث السيد أبي القاسم الخوئي، المطبعة العلمية، الناشر مكتبة الداوري، قم، إيران، ط٥، ١٤١٧هـ.

البيانوني: محمد أبو الفتح.

٣٣٩. القواعد الشرعية ودورها في ترشيد العمل الإسلامي، الطباعة والنشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، ط١، ١٤٢٢هـ.

التبريزي: علي بن عبد الله بن محمد العلياري (ت١٣٢٧هـ).

٣٤٠. بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، المطبعة العلمية، الناشر محمد حسين كوشانبوز، قم، إيران، ط٢، ١٤١٣هـ.

التستري: محمد تقي.

٣٤١. قاموس الرجال، التحقيق والطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٩هـ.

الجلالي: محمد رضا الحسيني.

٣٤٢. تدوين السنة، الطباعة والنشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، ط٢، ١٤١٨هـ.

٣٤٣. المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية، لسيد الطائفة آية الله العظمى البروجردي، الطباعة والنشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، ط٢، ١٤٢٢هـ.

الجندي: المستشار عبد الحليم.

٣٤٤. الإمام جعفر الصادق عليه السلام، تحقيق محمد توفيق عويضة، المطبعة الأهرام التجارية، الناشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٩٧هـ.

الحائري: جعفر عباس.

٣٤٥. بلاغة الإمام علي بن الحسين عليهما السلام، جمع وتحقيق جعفر الحائري، الطباعة والنشر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٤٢٥هـ.

الحائري: علي اليزدي (ت١٣٣٣هـ).

٣٤٦. إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب، تحقيق علي عاشور، د.ت.

الحسني: هاشم معروف.

٣٤٧. دراسات في الحديث والمحدثين، الطباعة والنشر دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٨هـ.

٣٤٨. سيرة الأئمة الإثني عشر، الطباعة والنشر دار القلم، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٧هـ.

حسين الحاج حسن (الدكتور).

٣٤٩. نقد الحديث في علم الرواية وعلم الدراية، الطباعة والنشر مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.

حسين علي محفوظ (الدكتور) (ت١٤٣٠هـ).

٣٥٠. كتب الحديث عند الشيعة الإمامية، تحقيق جودت القزويني، الطباعة والنشر دار الرافدين، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ.

حسين غيب غلامي.

٣٥١. محو السنة أو تدوينها، الطباعة والنشر مؤسسة الهادي، قم، إيران، ط١، ١٤١٩هـ.

الحسيني القزويني: محمد.

٣٥٢. موسوعة الإمام الجواد عليه السلام، تحقيق أبي القاسم الخزعلي، المطبعة أمير، الناشر مؤسسة ولي العصر ϕ للدراسات الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤١٩هـ.

الحكيم: حسن عيسى (الدكتور).

٣٥٣. مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث، د.ت.

الحكيم: محمد تقي سعيد (ت١٤٢٣هـ).

٣٥٤. الأصول العامة للفقه المقارن، الطباعة والنشر المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

الحكيم: محمد تقي سيد يوسف.

٣٥٥. حب أهل البيت عليهم السلام في الكتاب والسنة، الطباعة والنشر مؤسسة الفكر الإسلامي، هولندا، ط١، ١٤٢٤هـ.

الحكيم محمد سعيد الطباطبائي.

٣٥٦. المحكم في أصول الفقه، الطباعة والنشر مؤسسة المنار، ط٢، ١٤١٨هـ.

الخاقاني: علي بن الحسين (ت١٣٣٤هـ).

٣٥٧. رجال الخاقاني، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، الطباعة والنشر مكتب الإعلام الإسلامي، طهران، إيران، ط٢، ١٤٠٤هـ.

الخراساني: الآخوند محمد كاظم بن حسين (ت١٣٢٩هـ).

٣٥٨. كفاية الأصول، التحقيق والنشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، المطبعة مهر، قم، إيران، ط٢، ١٤١٧هـ.

الخطيب: محمد عجاج .

٣٥٩. السنة قبل التدوين، الطباعة والنشر دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.

الخطيب الهاشمي: علي بن الحسين.

٣٦٠. كميل بن زياد النخعي، المطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، ط١، ١٣٨١هـ.

الخميسي: عبد الرحمن بن إبراهيم (الدكتور).

٣٦١. معجم علوم الحديث النبوي، الطباعة والنشر دار الأندلس، جدة، السعودية، ط١، ١٤٢١هـ.

الخوانساري: أحمد بن يوسف الموسوي (ت١٤٠٥هـ).

٣٦٢. جامع المدارك في شرح المختصر النافع، تحقيق علي أكبر الغفاري، الطباعة والنشر مكتبة الصدوق، طهران، إيران، ط٢، ١٤٠٥هـ.

الخوانساري: محمد باقر الأصبهاني (ت١٣١٣هـ).

٣٦٣. روضات الجنات، الطباعة والنشر الدار الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

الخوئي: أبو القاسم ابن علي أكبر الموسوي (ت١٤١٣هـ).

٣٦٤. البيان في تفسير القرآن، الطباعة والنشر دار الزهراء، بيروت، لبنان، ط٤، ١٣٩٥هـ.

٣٦٥. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، الطباعة والنشر مركز الثقافة الإسلامية، قم، إيران، ط٥، ١٤١٣هـ.

دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت.

٣٦٦. أهل البيت عليهم السلام ومواضيع أخرى، بأقلام معاصرة، الطباعة والنشر دار الهدى، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

الدشتي: عباس الحاجياني.

٣٦٧. نخبة المقال في تمييز الإسناد والرجال، المطبعة مهر، قم، إيران، ط١، ١٣٩٧هـ.

رسول جعفريان.

٣٦٨. الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت عليهم السلام، الطباعة والنشر دار الحق، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ.

رضا مؤدب (الدكتور).

٣٦٩. علم الدراية المقارن، المطبعة البقيع، الناشر المركز العالمي للدراسات الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤٢٦هـ.

الرفاعي: عبد الجبار.

٣٧٠. محاضرات في أصول الفقه، المطبعة السرور، الناشر مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ.

الروحاني: محمد صادق الحسيني.

٣٧١. زبدة الأصول، تحقيق قاسم مصري العاملي، المطبعة أمين، الناشر حديث دل، طهران، إيران، ط٢، ١٤٢٤هـ.

الريشهري: محمد.

٣٧٢. أهل البيت في الكتاب والسنة، التحقيق والطباعة والنشر دار الحديث، قم، إيران، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٣٧٣. العلم والحكمة في الكتاب والسنة، التحقيق والطباعة والنشر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٣٧٦هـ.

٣٧٤. موسوعة العقائد الإسلامية، التحقيق والطباعة والنشر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٤٢٥هـ.

أبو ريه: محمود (ت١٣٨٥هـ).

٣٧٥. أضواء على السنة المحمدية، الطباعة والنشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط٥، ١٣٨٥هـ.

الزرقاني: محمد عبد العظيم.

٣٧٦. مناهل العرفان في علوم القرآن، الطباعة والنشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٢٤هـ.

الزركلي: خير الدين (ت١٤١٠هـ).

٣٧٧. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين، الطباعة والنشر دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٠٠هـ.

أبو زهرة: محمد.

٣٧٨. الإمام الصادق حياته وعصره وآراؤه الفقهية، الطباعة والنشر مطبعة محمد علي مخيمر، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٨٠هـ.

السبحاني: جعفر.

٣٧٩. الأئمة الإثنا عشر، دراسة موجزة عن شخصيتهم وحياتهم، الطباعة والنشر معاونية شؤون التعليم والبحوث الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٨٠. الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل، بقلم حسن محمد مكي العاملي، الطباعة والنشر الدار الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣٨١. أهل البيت سماتهم وحقوقهم في القرآن الكريم، الطباعة والنشر مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، إيران، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٨٢. كليات في علم الرجال، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط٥، ١٤٢٣هـ.

الشاكري: حسين.

٣٨٣. من أعلام الصحابة والتابعين، كميل بن زياد، المطبعة ستارة، الناشر حسين الشاكري، قم، إيران، ط٢، ١٤١٨هـ.

٣٨٤. موسوعة المصطفى والعترة عليهم السلام، المطبعة ستارة، الناشر مؤسسة الهادي، قم، إيران، ط٢، ١٤١٧هـ.

٣٨٥. نشوء المذاهب والفرق الإسلامية، المطبعة ستارة، الناشر حسين الشاكري، قم، إيران، ط١، ١٤١٨هـ.

الشاهرودي: علي النمازي (ت١٤٠٥هـ).

٣٨٦. مستدركات علم رجال الحديث، المطبعة شفق، طهران، إيران، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٨٧. مستدرك سفينة البحار، تحقيق حسن بن علي النمازي، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٨هـ.

الشاهرودي: علي الهاشمي.

٣٨٨. دراسات في علم الأصول، المطبعة محمد، الناشر مركز الغدير للدراسات الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.

شرف الدين: عبد الحسين الموسوي (ت١٣٧٧هـ).

٣٨٩. المراجعات، تحقيق حسين الراضي، الناشر الجمعية الإسلامية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٣٩٠. مقالات، تحقيق مركز العلوم والثقافة الإسلامية، الطباعة والنشر دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ.

٣٩١. النص والاجتهاد، تحقيق حسين الراضي، الناشر الجمعية الإسلامية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ.

أبو شهبه: محمد بن محمد.

٣٩٢. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، الطباعة والنشر دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٣هـ.

الشهرستاني: علي.

٣٩٣. منع تدوين الحديث، الطباعة والنشر مركز الأبحاث العقائدية، قم، إيران، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٩٤. وضوء النبي ﷺ، المطبعة ستارة، قم، إيران، ط١، ١٤١٥هـ.

الشيرازي: ناصر مكارم.

٣٩٥. القواعد الفقهية، الطباعة والنشر مدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، قم، إيران، ط٣، ١٤١١هـ.

الصالح: صبحي.

٣٩٦. شرح نهج البلاغة، الطباعة والنشر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٤٢٤هـ.

٣٩٧. علوم الحديث ومصطلحه، المطبعة أمير، الناشر المكتبة الحيدرية، قم، إيـــران، ط١، ١٤١٧هـــ.

الصدر: حسن هادي صدر الدين الموسوي (ت١٣٥٤هــ).

٣٩٨. تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، الطباعة والنشر مؤسسة النعمان، بيروت، لبنـــان، ط١، ١٤١١هـــ.

٣٩٩. نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي، تحقيق ماجد الغربـــاوي، المطبعة اعتماد، الناشر نشر المشعر، قم، إيران، د.ت.

الصدر: محمد باقر (ت١٤٠٠هــ).

٤٠٠. دروس في علم الأصول، الطباعة والنشر دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنـــان، ط٢، ١٤٠٦هـــ.

الصغير: محمد حسين علي (الدكتور).

٤٠١. الإمام جعفر الصادق عليه السلام زعيم مدرسة أهل البيت، الطباعة والنشر مؤسسة الـــبلاغ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـــ.

٤٠٢. الإمام زين العابدين عليه السلام القائد الداعية الإنسان، الطباعة والنشـــر مؤسســـة المعـــارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٣هـــ.

٤٠٣. الإمام علي الرضا عليه السلام قيادة الأمة وولاية العهد، الطباعة والنشـــر مؤسســـة الـــبلاغ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـــ.

٤٠٤. الإمام علي الهادي عليه السلام النموذج الأرقى للتخطيط المستقبلي، الطباعة والنشر مؤسســـة البلاغ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـــ.

٤٠٥. الإمام محمد الباقر عليه السلام مجدد الحضارة الإسلامية، الطباعة والنشر مؤسسة المعـــارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـــ.

٤٠٦. الإمام محمد الجواد عليه السلام معجزة السماء في الأرض، المطبعـــة دار الضـــياء، النجـــف الأشرف، العراق، د.ت.

٤٠٧. الإمام موسى بن جعفر عليه السلام ضحية الإرهاب السياسي، الطباعة والنشر مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ.

٤٠٨. المبادئ العامة لتفسير القرآن بين النظرية والتطبيق، الطباعة والنشر دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤٠٩. نظرات معاصرة في القرآن الكريم، الطباعة والنشر دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

الطباطبائي: محمد حسين (ت١٤١٢هـ).

٤١٠. القرآن في الإسلام، تحقيق أحمد الحسيني، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤١١. الميزان في تفسير القرآن، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

الطهراني أغا بزرك: محمد محسن (ت١٣٨٩هـ).

٤١٢. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الطباعة والنشر دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ.

العاملي: علي عاشور.

٤١٣. الولاية التكوينية لآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

العاملي: محمد حسين الحاج.

٤١٤. حقوق آل البيت عليهم السلام في الكتاب والسنة باتفاق الأمة، المطبعة مهر، الناشر محمد حسين الحاج، قم، إيران، ط١، ١٤١٥هـ.

عبد الله شعبان (الدكتور).

٤١٥. التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، الطباعة والنشر دار السلام، لصاحبها عبد القادر محمود البكار، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٢٩هـ.

عزيز الله عطاردي.

٤١٦. مسند الإمام الرضاعليه السلام، المطبعة مطبعة مؤسسة الأستانة الرضوية المقدسة، الناشر المؤتمر العالمي للإمام الرضا، قم، إيران، ط١، ١٤١٠هـ.

العسكري: مرتضى.

٤١٧. معالم المدرستين، الطباعة والنشر مؤسسة النعمان، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ.

العلوي: علي بن محمد طاهر بن يحيى (ت١٤٠٩هـ).

٤١٨. دفع الارتياب عن حديث الباب، المطبعة شرف، الناشر دار القرآن الكريم، قم، إيران، ط١، ١٤١٠هـ.

العلوي: محمد بن عقيل بن عبد الله بن عمر بن يحيى (ت١٣٥٠هـ).

٤١٩. النصائح الكافية لمن يتولى معاوية، الطباعة والنشر دار الثقافة، قم، إيران، ط١، ١٤١٢هـ.

علي أكبر غفاري.

٤٢٠. دراسات في علم الدراية، المطبعة نابش، الناشر جامعة الإمام الصادقعليه السلام، طهران، إيران، ط١، ١٤١١هـ.

علي إنصاريان.

٤٢١. مقدمة الصحيفة السجادية الكاملة، تحقيق علي إنصاريان، الطباعة والنشر المستشارية الثقافية الإيرانية، دمشق، سوريا، ط١، ١٤١٩هـ.

علي محمد علي دخيل.

٤٢٢. أئمتنا روائع من حياة الأئمة الإثني عشر، الطباعة والنشر دار التعارف، بيروت، لبنان، ط١٣، ١٤٢٠هـ.

٤٢٣. قصص أبطال الإسلام، الطباعة والنشر دار المرتضى، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ.

الغديري: عبد الله عيسى إبراهيم.

٤٢٤. القاموس الجامع للمصطلحات الفقهية، الطباعة والنشر دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ.

الغفار: عبد الرسول عبد الحسين (الدكتور).

٤٢٥. الكليني والكافي، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٦هـ.

الفضلي: عبد الهادي (الدكتور).

٤٢٦. أصول الحديث، الطباعة والنشر مؤسسة أم القرى، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٠هـ.

الفياض: عبد الله دخيل (الدكتور).

٤٢٧. تأريخ التربية عند الإمامية وأسلافهم من الشيعة بين عهدي الصادق والطوسي، الطباعة والنشر الدار المتحدة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٤هـ.

الفيروز آبادي: مرتضى الحسيني.

٤٢٨. فضائل الخمسة من الصحاح الستة، التحقيق والطباعة والنشر المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، ط١، ١٤٢٢هـ.

القاسمي: محمد جمال الدين (ت١٣٣٢هـ).

٤٢٩. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، الطباعة والنشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٥٣هـ.

القرشي: باقر شريف.

٤٣٠. حياة الإمام الحسن بن علي عليه السلام، الطباعة والنشر دار البلاغة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.

٤٣١. حياة الإمام محمد الباقر عليه السلام، الطباعة والنشر دار البلاغة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.

٤٣٢. في رحاب الشيعة، الطباعة والنشر دار البلاغة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.

القمي: عباس بن محمد رضا (ت١٣٥٩هـ).

٤٣٣. الأنوار البهية في تأريخ الحجج الإلهية، التحقيق والطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٣٤. الكنى والألقاب، الناشر مكتبة الصدر، طهران، إيران، ط٣، ١٣٨٩هـ.

القندوزي: سليمان بن إبراهيم الحنفي (ت١٢٩٤هـ).

٤٣٥. ينابيع المودة لذوي القربى، تحقيق علي جمال أشرف، المطبعة أسوة، الناشر دار الأسوة، قم، إيران، ط١، ١٤١٦هـ.

القوجاني: محمد رضا الناصري.

٤٣٦. جواهر العقديّن في شرح فرائد الأصول، الطباعة والنشر الدار الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.

كاشف الغطاء: أسعد.

٤٣٧. الأصول الأربعمائة، النجف الأشرف، العراق، ط١، ١٤١٧هـ.

الكلباسي: أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم بن محمد حسن (ت١٣١٥هـ).

٤٣٨. الرسائل الرجالية، تحقيق محمد حسين الدرايتي، المطبعة ستارة، الناشر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

الكلباسي: أبو الهدى كمال الدين بن محمد بن محمد إبراهيم (ت١٣٥٦هـ).

٤٣٩. سماء المقال في علم الرجال، تحقيق محمد الحسيني القزويني، المطبعة أمير، الناشر مؤسسة ولي العصرϕللدراسات الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤١٩هـ.

الكوراني: علي العاملي.

٤٤٠. معجم أحاديث المهديϕ، المطبعة بهمن، الناشر مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤١١هـ.

اللواساني: حسن الحسيني (ت١٤٠٠هـ).

٤٤١. نور الإفهام في علم الكلم، تحقيق إبراهيم اللواساني، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤٢٥هـ.

لويس معلوف.

٤٤٢. المنجد في اللغة والأدب والعلوم، الطباعة والنشر المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، ط١٦، ١٣٨٠هـ.

المامقاني: عبد الله بن محمد حسن (ت١٣٥١هـ).

٤٤٣. تنقيح المقال في علم الرجال، طبعة حجرية، الناشر جهان، طهران، إيران، ط١، ١٣٤٩هـ.

٤٤٤. مقباس الهداية في علم الدراية، تحقيق محمد رضا المامقاني، المطبعة مهر، الناشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، إيران، ط١، ١٤١١هـ.

مجمع اللغة العربية في القاهرة.

٤٤٥. المعجم الوسيط، إخراج إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد بن عبد القادر، ومحمد علي النجار، أشرف على طبعة عبد السلام هارون، الطباعة والنشر المكتبة العلمية، طهران، إيران، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

المحسني: محمد آصف.

٤٤٦. بحوث في علم الرجال، المطبعة طاووس، قم، إيران، ط٤، ١٤٢١هـ.

محمد إحساني.

٤٤٧. أسباب اختلاف الحديث، الطباعة والنشر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٤٢٧هـ.

محمد بيومي مهران.

٤٤٨. الإمامة وأهل البيت عليهم السلام، المطبعة نهضت، الناشر مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط٢، ١٤١٥هـ.

محمد جواد مغنية (ت١٤٠٠هـ).

٤٤٩. الشيعة في الميزان، الطباعة والنشر دار التعارف، بيروت، لبنان، ط٤، ١٣٩٩هـ.

محمد حسين فضل الله.

٤٥٠. في رحاب أهل البيت عليهم السلام، الطباعة والنشر دار الملاك، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ.

محمد صفاء إبراهيم حقي (الدكتور).

٤٥١. علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، الطباعة والنشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ.

محمد كاظم محمد جواد.

٤٥٢. أهل البيت عليه السلام القيادة الربانية، الطباعة والنشر دار البيان العربي، بيروت، لبنان ط١، ١٤١٢هـ.

محمد نقي الملقب بحجة الإسلام (ت١٣١٢هـ).

٤٥٣. صحيفة الأبرار، تحقيق مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، الطباعة والنشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ.

المرعشي: شهاب الدين الحسيني النجفي (ت١٤١١هـ).

٤٥٤. شرح إحقاق الحق وإزهاق الباطل، تحقيق شهاب الدين المرعشي النجفي، وإبراهيم الميانيجي، الطباعة والنشر مكتبة المرعشي النجفي العامة، قم، إيران، ط١، ١٤٠٥هـ.

مروان خليفات.

٤٥٥. وركبت السفينة، الطباعة والنشر مركز الغدير للدراسات الإسلامية، إيران، ط٢، ١٤١٨هـ.

المصطفوي: محمد كاظم.

٤٥٦. القواعد مائة قاعدة فقهية معنى ومدركا وموردا، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط٤، ١٤٢١هـ.

المظفر: محمد حسن (ت١٣٧٥هـ).

٤٥٧. دلائل الصدق لنهج الحق، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، دمشق، سوريا، المطبعة ستارة، قم، إيران، ط١، ١٤٢٣هـ.

المظفر: محمد حسين.

٤٥٨. الإمام الصادق عليه السلام، الطباعة والنشر المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، ط٢، ١٣٩٦هـ.

٤٥٩. ميثم التمار شهيد العقيدة والإيمان، الطباعة والنشر دار الغدير، بيروت، لبنـــان، ط٣، ١٣٩٣هـــ.

المظفر: محمد رضا (ت١٣٨٣هــ).

٤٦٠. أصول الفقه، المطبعة نينوى، الناشـــر مؤسســـة اســـماعيليان، قـــم، إيـــران، ط١٣، ١٤٢٥هـــ.

٤٦١. المنطق، تحقيق رحمة الله الرحمتي، الطباعة والنشر مؤسسة النشر الإســـلامي، قـــم، إيران، ط٢، ١٤٢٣هـــ.

المغربي: أحمد بن محمد بن الصديق الحسني (ت١٣٨٠هــ).

٤٦٢. فتح الملك العلي بصحة حديثة مدينة العلم علي، تحقيق محمد هادي الأميني، المطبعـــة نقش جهان، الناشر مكتبة الإمام أمير المؤمنين علـــي عليه السلام العامـــة، طهـــران، إيـــران، ط٣، ١٤٠٣هـــ.

الملا: علي كني بن قربان بن قاسم بن محمد علي الآملي (ت١٣٠٦هــ).

٤٦٣. توضيح المقال في علم الرجال، تحقيق محمد حسين مولوي، المطبعة سرور، الناشـــر دار الحديث، قم، إيران، ط١، ١٤٢١هـــ.

الملا: فاضل عباس.

٤٦٤. ميثم التمار ومكانته عند الإمام علي عليه السلام، الناشر مركز الأمير عليه السلام لإحيـــاء التـــراث الإسلامي، النجف الأشرف، العراق، د.ت.

النجفي: هادي.

٤٦٥. موسوعة أحاديث أهل البيت عليهم السلام، الطباعة والنشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـــ.

النجمي: محمد صادق.

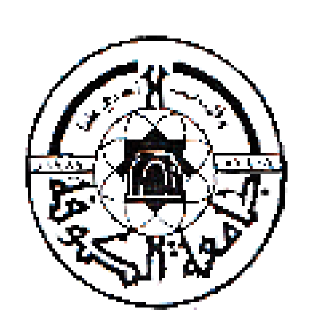
٤٦٦. أضواء على الصحيحين، تحقيق يحيى كمال البحراني، المطبعة باسدار إسلام، الناشر مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤١٩هـــ.

نور الدين عتر (الدكتور).

٤٦٧. منهج النقد في علوم الحديث، الطباعة والنشر دار الفكــر، دمشــق، ســوريا، ط٢٩، ١٤٢٩هـــ.

النوري: حسين بن محمد تقي بن محمد علي الطبرسي (ت١٣٢٠هـ).

٤٦٨. مستدرك الوسائل ومســتنبط المســائل، التحقيــق والطباعــة والنشــر مؤسســة آل البيتعليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـــ.



University of Kufa
College of Jurisprudence
Department of Shari'a and Islamic Sciences

Hagiographical Bases of Imamiya-
A Studyin the Hagiographical Books-

A Thesis Submitted to

The Council of the College of Jurisprudence\ University of Kufa In Partial Fulfillments of the Requirements for the Master Degree in Shari'a and Islamic Sciences

By
Adel Zamel Abdul-Hussein Al-Zerijawi

Supervised by

Professor Dr. Hassan Easa Al-Hakeem

1428 A.H. **2007A.D.**

In the name of God
The Most Gracious
The Most Merciful

Abstract

Praise be to God, the Lord of the worlds, and prayer and peace be upon his honest Prophet Mohammad and his pure and virtuous household, the :

It is inevitable for the jurist, whose task is extracting legitimate rules and orders, to know and comprehend them for the sake of complying with them, shielding religion from extinction, teaching them to people or spreading them among people. But satisfying these rules would not be achieved through what can be understood from the surface meaning of the Holy Quran, mind and consensus judgment, and the elaborated and successive information, because what can be received from all of that would result in knowing only the necessary rules, not the absolute details.

Thus, it is clear that legitimate order, in most of cases, would be not achieved unless by adopting the sayings told by the infallible Imams (peace be upon them).And this is depending on verifying the methods and the chain of authorities on which traditions issued by them(peace be upon them) are based, whether in the

single narration or in the evaluation of successiveness and elaboration, and this is what hagiography deals with, as it would not be taken up soundly and equably without closely examination of the general bases and principles of invalidation and amendment, and authorization and approbation as they are general principles, evidences, and rules for the hagiographical research.

For this end, I have studied the hagiographical bases of Imamiya, which were total principles and common rules that would benefit the extractor in his extraction or in his revision of the hagiographical books as they ensure great insight for the traditionalist. They were often explained by many traditionalists at the beginnings or at the ends of their books- and do not exceed more than more some mat

ters that would be studied in detail successively.

My thesis was entitled " Hagiographical Bases of Imamiya- A Study in Hagiographical books", and included an introduction, four chapters, and a conclusion. The first chapter was entitled " A preface to Hagiography, its Development and the Need for it", in which I studied hagiography, its definition, subject and aims, profits, emergence, development, its relations with the other sciences, the need for it, the proofs of those admitting its need.

While the second chapter was entitled "The Hagiographical Books", in which I studied Al-Barqi's Rijal, Al-Dhua'faa' Book of Ibnul-Ghadhae'ri, Fahras Al-Najjashi, Ikhtiyar Al-Rijal of Sheikh Tusi , Fahras Kutob Al-Shi'a wa Asmaa' Al-Musanifeen Minhum, Ashab Al-O'sool of Sheikh Tusi, and Rijal Al-Sheikh Al-Tusi.

As for the third chapter was entitled "Special Methods of Authorization and Approbation", in which I studied narrations told by one of the infallibles (peace be upon them), narrations told by one of the earlier authorities, authorization of one of the later authorities, consensus call by the earlier and the later authorities, praise revealing the goodness of the surface* meaning, and the extractor's endeavor to gather evidences.

The fourth chapter was entitled "General Methods of Authorization and Approbation", in which I studied the chain of authorities of the consensus followers, the authorities' sheikhs, the persons who were rightly described as authority narrators, the persons who were agreed to validate their narrations, authorization sheikhs, Imam Sadeq companions (peace be upon him) in the Sheikh Tusi's Men , Imam's authorization, Imam's accompaniment, asking God to be mercy of the traditionalists, writing a book, mentioning a chain of authorities judged to be valid, the traditionalists' attitude towards the Qummi narrators, and mentioning the chain of authorities of Al-Qummi Interpretation book and the book of Kamel Al- Ziyarat.

To ensure utility, I added to this chapter the terms used in the invalidation and amendment, justified reasons in the invalidation and amendment, and inconsistence between invalidation and amendment.

In the conclusion, I have dealt with the most important results I have arrived at, these are:

1-Need for hagiography is urgent and required as long as extracting orders is depending on it.

2-Adopting the traditionalists' sayings as they are an intuition fruit or what was close to it.

3-dispute in the uprightness of the narrators would not exclude the need for hagiography. What was needed, in fact, is the meaning agreed on by general consent.

4-Al-Barqi's Men is one of the writings of Ahmed bin Mohammad Al-Barqi. Its important would be manifested in its dealing with the narrators' classes.

5-Al-Dua'faa' book is one of the writings of Ahmed bin Al-Hussein Al-Ggadhae'ri and its and its attribution to his author is proved.

6-Advancing what Al-Najjashi said to what the others said.
7-The original piece of Rijal Al-Keesh did not arrive to us, and what was in common use is Ikhtiyar Al-Sheikh Al-Tusi.
8-Al-Allamah Al-Hilli do not depend on the authenticity of uprightness in the authorization.
9-Taking into consideration the authorization and consensus of the earlier and later authorities without any distinction.
10-Accepting invalidation and amendment without mentioning reasons when there is an agreement between the invalidator's and the amender's sect, and non-accepting them without mentioning reasons when there is a difference.
11-Incorrectness of advancing invalidation to amendment, nor vice versa, but there should be a balance between their concepts.
12-Validity of narrations told by the consensus followers without authorizing their sheikhs.
13-Accepting the successive and the single narrations of Safwan bin Yahya and his fellows.
14-Authorizing the direct sheikhs of Ali bin Ibrahim Al-Qummi and Ibn Qouloweih.

As for the references I depended on in my study were varied between the hagiographical books, Hadith books, jurisprudence books, books of principles of jurisprudence, and the language and country lexicons.

At last, I do not claim perfection for my study, though I have scarified every effort to be as I wished. If I succeeded, that is what sought, and if I failed, I could say that I am a man and a subject to error. Sufficient unto us is God, to Him I recommend my soul and to Him I turn in repentance, praise be to God, the Lord of the worlds.

Researcher